

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة
تحت عنوان:

آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية

إعداد الطالب(ة):

عربي مريم

تحت إشراف:

أ.د. بن يعقوب الطاهر

لجنة المناقشة

- أ.د. جنان عبد المجيد أستاذ التعليم العالي جامعة سطيف-1 رئيسا
أ.د. بن يعقوب الطاهر أستاذ التعليم العالي جامعة سطيف-1 مشرفا ومقرا
د. بورغدة حسين أستاذ محاضر جامعة سطيف-1 مناقشا
د. بودرامة مصطفى أستاذ محاضر جامعة سطيف-1 مناقشا

نوقشت علنا بتاريخ 2013/12/30

السنة الجامعية 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي له العزة والجبروت، وبيده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى والنعوت، القادر فلا يعجزه شيء في السماوات والأرض ولا يفوت، وهو الحي الذي لا يموت، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمي العربي الذي تمخض لفصالة الكون، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد، يقول عز وجل في كتابه الكريم: ((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا
مُتَرَكَبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ
وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا
أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَُمْ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)) سورة الأنعام: 99

"ويل لأمة تأكل مما لا تنرع، وتلبس مما لا تنسج"

جبران خليل جبران

شكـر

بعد حمد الله تبارك وتعالى وشكره على توفيقه لي في إنجاز هذه الرسالة

أتقدم بالشكر العميق والثناء الجزيل للأستاذ الدكتور بن يعقوب الطاهر على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتضحيته بثمانين وقته وعلى توجيهاته ونصائحه المفيدة والبناءة، داعية الله أن يحفظه ويبلغه آماله ويرفع درجاته ويجازيه عني خير جزاء.

كما أوجه شكري إلى الأساتذة الكرام الأستاذ الدكتور جنان عبد المجيد، الدكتور بورغدة حسين، والدكتور بودرامة مصطفى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بحضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر الأستاذ الدكتور صالح المشرف على مدرسة الدكتوراه "إدارة الأعمال والتنمية المستدامة" صاحب الفضل الأول في ضبط رؤيتي للموضوع.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى كل من ينبض قلبه بحب الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-

إلى والدي رحمه الله.

إلى والدتي حفظها الله.

إلى جميع أفراد عائلتي الذين كانوا سنداً ودعماً لي في مشواري.

إلى كل من غرقت من ينابيعهم العلم والمعرفة، وكل من يسعى لطلب العلم.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

مريم عريبي

المحتويات

..... البسملة
..... شكر
..... إهداء
..... مقدمة عامة

الفصل الأول: التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

..... تمهيد
..... المبحث الأول: الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية
..... المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
..... المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية
..... المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية
..... المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي الجديد ودوره في تحرير التجارة الدولية
..... المطلب الأول: العولمة: السمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد
..... المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد
..... المطلب الثالث: الإقليمية وتحرير التجارة الدولية
..... المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟
..... المطلب الأول: مدخل نظري إلى مفهوم التنمية المستدامة
..... المطلب الثاني: تحديات تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة
..... المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة
..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

..... تمهيد
..... المبحث الأول: مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
..... المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام
..... المطلب الثاني: عوامل مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
..... المطلب الثالث: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
..... المبحث الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية
..... المطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجات
..... المطلب الثاني: الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية

المطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.....
المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.....
المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي في الدول النامية.....
المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في الدول النامية.....
المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إتاحة الغذاء في الدول النامية.....
خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية
تمهيد.....
المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية.....
المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغربية.....
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغربية.....
المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية.....
المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية في ظل التحرير التجاري.....
المطلب الأول: إتاحة الغذاء من الإنتاج في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري.....
المطلب الثاني: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري.....
المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري.....
المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية.....
المطلب الأول: مواجهة الدول المغربية للآثار السلبية لسياسات التحرير التجاري.....
المطلب الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل التحرير التجاري.....
خلاصة الفصل.....
الخاتمة
قائمة المراجع المعتمدة
الملاحق
فهرس الجداول.....
فهرس الأشكال.....
فهرس الملاحق.....

مقدمة

عامة

مقدمة عامة:

عرف القرن العشرين نهايته بانتصار الليبرالية بعد زوال الثنائية القطبية وأصبح العالم يتميز بمظاهر العولمة، هذه الأخيرة التي يعتبرها الشمال الغني مظهراً تطورياً يفيد البشرية، بينما يتخوف الجنوب الفقير منها وينظر إليها بعين الريب في أن تزيد من تهميشه. ورغم ما شهدته القرن الماضي في ظل العولمة من إنجازات وتطورات في مختلف الميادين، إلا أنه اتسم بأزمات اقتصادية متتالية تحوي العديد من المشاكل المترابطة في عناصرها وظروفها من أهمها أزمة الغذاء العالمية التي ظهرت مع بداية سبعينات القرن العشرين لتضع مشكلة الغذاء على قمة الاهتمامات العالمية، وقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول للعديد من المنظمات العالمية والإقليمية إلى جانب الحكومات، ولم تعد مشكلة الغذاء مشكلة اقتصادية فحسب لما لها من تأثيرات بالغة الأهمية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأمم.

وفي ظل التغيرات التي يعرفها العالم اليوم لم يبق اهتمام الدول متمثلاً في تحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل أصبحت هناك ضرورة لضمان استدامة الأمن الغذائي خاصة أمام المشاكل البيئية التي يعرفها العالم وتدهور الموارد الطبيعية خاصة الزراعية وتدهور التنوع الحيوي وغيرها من المشاكل البيئية التي تهدد قدرة الأجيال القادمة على تأمين غذائها. فتحقيق الأمن الغذائي المستدام لم يعد خياراً أمام الدول بل أصبح ضرورة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وذلك بإعلانه كأول أهداف الألفية الإنمائية، ليأتي هذا الهدف منسجماً مع ما نادى به من قبل القمة العالمية للأغذية، حيث تعهدت الدول المجتمعة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد من 13-17 نوفمبر 1996 بروما على ضرورة تأمين حق جميع الشعوب في الحصول على الغذاء - وبصفة دائمة - والعمل على توفير بيئة سياسية، اقتصادية واجتماعية ملائمة لتحقيق ذلك.

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن أغلب الدول النامية - ومنها دول المغرب العربي - لا تزال عاجزة عن تأمين الغذاء لشعوبها، حتى تلك الدول التي تمتلك إمكانيات زراعية هائلة، حيث يعاني نحو 800 مليون شخص في العالم من عجز غذائي معظمهم من الدول النامية. وتختلف أسباب ذلك من دولة إلى أخرى وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فالزراعة في أغلب هذه الدول لا تحقق الأهداف المنوطة بها، ولهذا تلجأ هذه الدول كغيرها إلى تغطية احتياجات شعوبها من الغذاء من خلال التبادلات التجارية. ومن هنا طرحت مسألة الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول.

هناك من يرى أن قلق البلدان النامية سيزداد على مدى السنوات القليلة القادمة بشأن زيادة مشاركتها في نظام التجارة الدولي، ويرجع ذلك إلى التخوف مما قد ينجر عن تحرير تجارة السلع الغذائية والزراعية من إغراقها بمنتجات البلدان المتقدمة أو أن تخسر أمام منافسين يقدمون منتجات أرخص ثناً، حيث تلاقى الدول

النامية صعوبة في وصولها إلى الأسواق العالمية وحصولها على التكنولوجيا الحديثة أين أصبحت القوة التكنولوجية السلاح الفعال في هذه المنافسة خاصة مع تحرير التجارة الدولية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فهي تريد التقليل إلى أدنى حد ممكن من الالتزام بتحرير التجارة بما في ذلك قطاع الزراعة، حيث يساورها القلق بشأن فقدان فرص الوصول إلى الأسواق الرئيسية للبلدان المتقدمة من أجل منتجاتها التصديرية، وكذا تقييد قدرتها على تقديم الدعم، هذا بالإضافة إلى تخوفها بشأن قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي نظرا لضعف قطاعها الزراعية من جهة وما ينتج عن رفع الدعم من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

في المقابل، هناك من ينادي بتحرير التجارة الدولية كحل لأزمة الأمن الغذائي أو كجزء من الاستراتيجية العامة لحل هذه المشكلة. ويتبنى هذا الرأي المنظمات العالمية كالمنظمة العالمية للأغذية والزراعة، فتحير التجارة في مجال الزراعة يلغي التشوهات الموجودة فيه ويؤدي إلى تضاعف الاستثمارات في مجال الزراعة الأمر الذي سيؤدي إلى وفرة في الحاصلات الزراعية، ومن ثم انخفاض في الأسعار، كما أن مثل هذا التحرير سيلغي القيود الحالية الموجودة على التصدير والتي تضطر الدول النامية تطبيقها من أجل حماية أسواقها وسيجعل الأسواق الأخرى كلها مفتوحة أمامها.

وبحكم موقع دول المغرب العربي في العالم جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، لا بد أن تتأثر بالمتغيرات الدولية بسلباتها وإيجابياتها. وتتعدد مشاكل المغرب العربي وتداخل، وتعتبر مشكلة الأمن الغذائي المستدام من الأولويات باعتباره قضية مصيرية لكل شعوب المعمورة وتحقيقه شرط ضروري يضمن الاستقرار والأمن الضروريين لأي تنمية. بمفهومها الشامل والمستدام.

وتعد دول المغرب العربي جزءا من النظام التجاري الدولي سواء من خلال اتفاقات الشراكة الأورو متوسطة أو العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، ما يجعلها معنية بشكل كبير بتأثيرات تحرير التجارة الدولية كغيرها من الدول النامية، وعليها التعامل بكفاءة مع الفرص والمخاطر التي تنجم عن هذا التحرير وذلك بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الإشكالية المطروحة:

ولمعرفة مستقبل الأمن الغذائي المستدام للدول النامية ودول المغرب العربي بشكل خاص في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية وعلى ضوء كل ما سبق، تبرز لنا الإشكالية التي سنعمل على معالجتها، والتي تتمثل في:

ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في

الدول النامية ودول المغرب العربي على وجه الخصوص؟

الأسئلة الفرعية:

ولتأصيل الإشكالية المحورية من الضروري الوقوف عند مجموعة من التساؤلات الجزئية والتي نحصرها فيما يلي:

- ✓ هل أن سياسات تحرير التجارة الدولية تأتي في إطار ضوابط وأهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل أن المساعي الدولية لتحرير التجارة الدولية، خاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية، تتماشى ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية؟
- ✓ كيف ستؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على مرتكزات الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية خاصة على مستوى الإنتاج الغذائي، التجارة الغذائية، وأسعار السلع الغذائية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيات الآتية:

- ✓ تتعارض سياسات تحرير التجارة الدولية مع ضوابط التنمية المستدامة؛
- ✓ لا تتماشى سياسات تحرير التجارة الدولية مع متطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية؛
- ✓ تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على الإنتاج الزراعي والغذائي في دول المغرب العربي؛
- ✓ تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على الواردات الغذائية في دول المغرب العربي؛
- ✓ تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على أسعار المنتجات الغذائية في دول المغرب العربي.

الهدف من البحث:

يمكن تلخيص ما يطمح هذا البحث إلى تحقيقه من أهداف في النقاط التالية:

- ✓ معرفة آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية والنامية بشكل عام سواء من حيث إتاحة الغذاء أو إمكانية الحصول عليه؛
- ✓ معرفة مختلف الأطر والمفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام وسياسات تحرير التجارة الدولية؛
- ✓ معرفة سياسات تحرير التجارة الدولية للسلع الغذائية والزراعية سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف أو في إطار النظام التجاري الإقليمي؛
- ✓ التعرف على واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية وتحديد الإمكانيات المتاحة لتحقيقه والمستغلة منها حاليا؛

✓ إبراز مدى ارتباط تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية بالتجارة الدولية، والتعرف على مدى قدرة هذه الاقتصاديات على ضمان استدامة أمنها الغذائي في ظل معطيات التجارة الدولية القائمة أساسا على مبدأ تحرير التبادل التجاري؛

✓ التعرف على مدى ملاءمة سياسات تحرير التجارة الدولية، خاصة منها المتعلقة بتبادل السلع الغذائية والزراعية، لواقع الدول النامية والمغربية على وجه الخصوص، ومن ذلك من خلال تحديد الفرص التي يتيحها التحرير أمام هذه الدول لتحقيق أمنها الغذائي، وكذا تحديد المخاطر التي تنجم عنها والتي تهدد مشروع استدامة الأمن الغذائي لهذه الدول.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتي ذكرها:

- ✓ تعامل الدول النامية ومنها الدول المغربية مع مبدأ التحرير على أنه خطوة حتمية في إطار اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، ما يستلزم ضرورة التقييم لسياسات التحرير وآثارها على استدامة هذه الاقتصاديات؛
- ✓ حداثة وأهمية ملف تحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية، والذي يمثل أحد الملفات المهمة التي لا تزال مطروحة للتفاوض، ولا تزال تمثل الملف الرئيسي والذي يعوق عملية التحرير التام للتبادلات التجارية الدولية؛
- ✓ سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والمفاوضات القائمة حول ذلك، باعتبار أن هذه المنظمة تلح على ضرورة التحرير الكلي للتجارة الدولية، ومحاولة إبراز إيجابيات وسلبيات هذا التوجه.
- ✓ خطورة ملف الأمن الغذائي المستدام لما له من تأثيرات بالغة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول النامية بشكل عام والدول المغربية خاصة؛
- ✓ أهمية الربط بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتحرير التجارة الدولية كسبيل لتحقيقه في ظل عجز الدول على تحقيق اكتفائها الذاتي؛
- ✓ ضرورة تحقيق الدول المغربية للأمن الغذائي المستدام كهدف استراتيجي ضمن مخططاتها التنموية.
- ✓ ضرورة تقييم الطرح الذي ينادي بالاعتماد على تحرير التجارة الدولية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة وأن المنظمات والهيئات العالمية قد بدأت في الفترة الأخيرة تولي اهتماما كبيرا لدور التجارة الدولية في تأمين الغذاء للشعوب وتأثيرات سياسات المنظمة العالمية للتجارة، باعتبارها المسير للنظام التجاري الدولي، على تحقيق الأمن الغذائي، سعيا إلى خلق نظام تجاري دولي عادل يعمل على ضمان وتعزيز قدرة الدول، خاصة النامية، على تحقيق أمنها الغذائي.

أما من الناحية العلمية، فيعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة ومكملة للأبحاث التي أجريت في مجال تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على استدامة الاقتصاديات النامية وضمان تحقيق أمن غذائي مستدام لها خاصة أمام قلة الأعمال الأكاديمية التي تعرضت لهذا الموضوع.

منهج وأدوات البحث:

لدراسة هذا الموضوع بعمق اعتمدنا على بعض المناهج العلمية نرى فيها الأنجع لمثل هذه الدراسات الأكاديمية معتمدين على المنهج المقارن بهدف المقارنة بين آثار تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات المغاربية، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام وتحرير التجارة الدولية، وكذا دراسة تطور قيم وتحليل أرقام تسمح لنا بمعرفة خواص وجوانب الوقائع المدروسة للوصول إلى إصدار أحكام تقييمية عليها.

أما عن الأدوات المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس واقعا اقتصاديا فهي الجداول والبيانات الإحصائية الصادر أغلبها عن منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبعض التقارير السنوية عن أوضاع الاقتصاد العالمي والمغاربي أو عن الندوات والمؤتمرات المهمة بموضوع الأمن الغذائي من منظمات ومراكز بحوث عربية وأجنبية، والكتب المهمة بمواضيع التنمية والأمن الغذائي وتحرير التجارة الدولية.

الدراسات السابقة:

بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي فقد تناولته العديد من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية كونه ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، غير أن الربط بينه وبين تحرير التجارة الدولية هو أمر حديث نسبيا لم تتناوله الكثير من الدراسات. وهنا سنستعرض البعض من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع بشكل مستقل أو في طيات مواضيع ذات علاقة به، نذكر من بينها:

1. محمد عبد الدايم، "منظمة التجارة العالمية والعرب.. فرص ومخاوف: أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في

تحقيق الأمن الغذائي العربي"، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/>

مأخوذ من موقع الجزيرة، المعرفة، ملفات خاصة 2003، بتاريخ 2009/12/11.

ركز الباحث اشكاليته حول آثار التحولات الاقتصادية الدولية، وبشكل خاص اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وجولاتها المختلفة، على تحقيق الأمن الغذائي العربي. ولمعالجة هذه الاشكالية تطرق الباحث إلى النقاط التالية:

- ✓ التحولات الاقتصادية العالمية وخصائصها؛
 - ✓ التوجهات العامة للسياسات التنموية العربية؛
 - ✓ الاقتصاديات العربية ومنظمة التجارة العالمية؛
 - ✓ آثار المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي العربي.
- توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ✓ يؤثر تحرير التجارة الدولية سلبا على الأمن الغذائي العربي بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية وبالتالي زيادة قيمة الواردات العربية وزيادة فاتورة الغذاء العربي؛
 - ✓ يؤثر تحرير التجارة الدولية سلبا على الأمن الغذائي العربي بسبب تراجع مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق نتيجة مضامين اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على رفع الدعم الحكومي لهذه المؤسسات؛
 - ✓ يؤثر تحرير التجارة الدولية سلبا على الأمن الغذائي العربي بسبب ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة وبالتالي رفع تكاليف الإنتاج؛
 - ✓ يؤثر تحرير التجارة الدولية ايجابيا على الأمن الغذائي العربي من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وحجم الإنتاج الكلي، ومنه زيادة درجة الاكتفاء الذاتي.
2. محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01، الجزائر، 2002.
- ركز الباحث اشكالية بحثه حول انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية وكيفية اندماج هذه الأخيرة في المنظومة العالمية للتجارة بما يحقق لها أقصى منفعة، ولمعالجة هذه الاشكالية تطرق الباحث إلى النقاط الآتية:
- ✓ أبرز إنجازات المنظمة العالمية للتجارة؛
 - ✓ أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية؛
 - ✓ دعائم الاندماج الايجابي في المنظمة العالمية للتجارة.
- توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ✓ تسعى الدول المتقدمة لتحرير التجارة الدولية بغرض تعظيم منافعها على حساب مقدرات الدول النامية، فهي تماطل في تنفيذ بعض الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة خاصة في قطاعي الزراعة والمنسوجات، في حين أنها تضغط على الدول النامية؛
 - ✓ ان ظاهرة الاندماج المتزايد للشركات العملاقة قطع الطريق أمام جهود الشركات المحلية في الدول النامية وأفقدها القدرة التنافسية وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأجنبية؛

✓ ان خيار الدول النامية للاندماج الايجابي ضمن النظام التجاري الدولي الجديد مرهون بمدى استعدادها لاعتماد تدابير فعالة ورشيقة في المجال السياسي والاقتصادي، إذ تقود إلى بناء اقتصاد تنافسي.

3. Niama Nango DEMBELE, **Commerce international des céréales et production céréalière au Mali**, Document de travail n°5, APCAM/MSU, Bamako, Avril 12, 2003.

ركز الباحث اشكالية دراسته حول آثار تحرير الدولية للحبوب على قطاع الحبوب وحالة الأمن الغذائي في مالي، وقد تطرق إلى نقط أساسية نذكرها في الآتي:

- ✓ تحرير تجارة الحبوب في مالي على مستوى السوق المحلي والدولي؛
- ✓ تطور التجارة الخارجية للحبوب في مالي؛
- ✓ آثار تحرير المبادلات التجارية على إنتاج الحبوب وأسعارها وعلى تحقيق الأمن الغذائي في مالي. وقد توصل الباحث في دراسته إلى عدة نتائج نذكر أهمها:
- ✓ يشجع تحرير التجارة الدولية الزيادة في عرض الحبوب في مالي والتي انتقلت من حالة تبعيتها للواردات الغذائية إلى حالة مصدر للحبوب للدول المجاورة لها خلال العشر سنوات الأخيرة؛
- ✓ يسمح اندماج السوق الوطني المالي في السوق الإقليمي لغرب افريقيا بتوسيع المنافذ أمام المنتجين الذين لم يصبحوا مقيدين بالسوق الوطني؛
- ✓ لم يؤد تحرير تجارة الحبوب لمالي إلى انخفاض أسعار الحبوب كما كان يخشى أصحاب القرار؛
- ✓ لا يزال يشكل الأمن الغذائي تحديا كبيرا لدولة مالي على الرغم من الاكتفاء الذاتي الذي تعرفه البلاد اليوم، وهذا يشير إلى أن الزيادة في الإنتاج الوطني غير كافية لضمان تحقيق الأمن الغذائي.

منهجية البحث:

بهدف دراسة الإشكالية المطروحة والتطرق إلى جميع جوانبها واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

أما الجزء النظري فقد قسم إلى فصلين، سنتناول في الفصل الأول التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة من خلال التعرض للجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية، والنظام الجديد للتجارة الدولية القائم أساسا على مبدأ التحرير وأهم المؤسسات الدولية الممثلة له والسياسات التي تحكمها، وكذا العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة وتحديد أوجه التوافق والصدام بينهما. أما الفصل الثاني فسننتظر فيه إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام، ومشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، ثم سنتناول واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية.

في حين تضمن الجزء التطبيقي فصلا واحدا تطرقنا خلاله إلى دراسة حالة دول المغرب العربي دراسة تحليلية مقارنة بهدف الوقوف على آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول، حيث ستناول واقع تحرير التجارة الدولية في الدول المغربية، ثم آثار التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول، لتتطرق في الأخير إلى استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية.

وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

التجارة الدولية بين

ضرورة التحرير

ومتطلبات الاستدامة

الفصل الأول:

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير واتجاه متزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيق حركة التجارة الدولية مما فرض نمطا جديدا للعلاقات التجارية الدولية في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية والتقسيم الدولي للعمل، وقد تجسدت معالم هذا النمط الجديد بإرساء أسس النظام التجاري الدولي الجديد ممثلة بالمنظمة العالمية للتجارة وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، إضافة إلى ما شهده العالم من تزايد قوي لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي شكلت مظهرا آخر من مظاهر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وبتطور مفهوم التنمية في أواخر القرن العشرين وخروجه من إطاره الاقتصادي البحث إلى مفهوم أكثر شمولية اجتمعت فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحت مسمى التنمية المستدامة، أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر في أهداف وسياسات النظام التجاري الدولي باعتبار أن التجارة الدولية أحد أهم أسس تحقيق التنمية، ما فرض تحديات جديدة أمام تحرير التجارة الدولية لتصبح قضية تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة أهم الملفات المطروحة للنقاش.

من خلال كل ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم النقاط المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في ظل نظام اقتصادي تعتبر العولمة سمة الأساسية من جهة، وفي ظل ضوابط التنمية المستدامة من جهة أخرى. وسيكون ذلك حسب الخطة الآتية:

المبحث الأول: الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي ودوره في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟

المبحث الأول:

الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية

اهتم العديد من الاقتصاديين منذ بداية القرن السابع عشر بموضوع التجارة الدولية حيث أدرج كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم أبوابا من مؤلفاتهم الاقتصادية لمعالجة هذا الموضوع والاهتمام بالقواعد والإجراءات والأدوات والأساليب التي تقوم عليها والمتمثلة بشكل خاص في السياسة التجارية.

وقد زاد الاهتمام أكثر بمصير المبادلات التجارية الدولية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول مع تزايد عولمة الاقتصاد والأسواق العالمية.

باعتبار ما سبق سوف نحاول الإلمام في هذا المبحث بأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال التطرق إلى ماهيتها وأهم النظريات المفسرة لأسباب قيامها، وكذا أنواع سياسات التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تتعلق بالاعتماد المتبادل بين دول العالم وتمثل همزة الوصل بينها باختلاف سياساتها وقوانينها وأيديولوجياتها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

تُعرّف التجارة الدولية على أنها "فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة"¹. ويستند قيام التجارة الدولية إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل الذي يرجع بدوره إلى اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وأساليب الفن الإنتاجي من بلد لآخر، وما يترتب عليه من تفاوت في نفقات الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات.

حسب هذا التعريف، فإن مصطلح التجارة الدولية يشمل في معناه الواسع كلا من:²

- الصادرات والواردات السلعية؛
- الصادرات والواردات الخدمية؛
- الهجرة الدولية للأفراد؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

¹ السيد محمد أحمد السريبي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 8.

² سامي عفيف حاتم، التجارة الدولية بين النظر والتطبيق، الدار المصرية العربية، القاهرة، ط2، 1993، ص 36.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين مفهوم التجارة الدولية ومفهوم التجارة الخارجية رغم استعمال كل منهما - في العديد من الكتابات - للدلالة على ذات المعنى، فمصطلح التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، حيث يفترض بعض الكتاب الكلاسيكيين - وفي مقدمتهم دافيد ريكاردو - عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول، ليحصر ظاهرة التبادل الدولي في حركة التبادل السلعي - والتي تستبعد تجارة الخدمات من مكوناتها -، ومنه فإن مفهوم التجارة الخارجية الكلاسيكية ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة.

أما مصطلح التجارة الدولية فهو مصطلح أكثر شمولية، إذ يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية ويضيف إليها كل صور التبادل التي نراها في عالمنا المعاصر، فهي تشمل على كل من التبادل السلعي (التجارية الخارجية المنظورة)، والتبادل الدولي الخدمي (التجارة الخارجية غير المنظورة)، الهجرة الدولية، والحركة الدولية لرؤوس الأموال والتوافق البيئي، ليصبح مسمى التجارة الخارجية جزءاً من التجارة الدولية.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعدّ التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية -النامية منها والمتقدمة-، وتكمن أهميتها في كونها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى بحيث لا تستطيع إشباع حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط، كما يصبح أي مورد لها ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لتحقيق اكتفائها الذاتي من جهة وتصديره إلى باقي دول العالم من جهة أخرى.

ويمكن أن نوضح أهمية التجارة الدولية من خلال النقاط التالية:

- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض؛
- تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه؛
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات؛
- تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك؛
- تعد مؤشراً هاماً لقياس قدرة الدول على الإنتاج والتسويق والمنافسة في السوق الدولي؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تسمح ببناء اقتصاد متين وتعزيز التنمية المستدامة؛¹

¹. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008، ص 16.

• وتكمن الأهمية الكبرى للتجارة الدولية في علاقتها بالتنمية، فالتنمية الاقتصادية وما ينجم عنها من ارتفاع في حجم الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية والعكس، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل القومي ومستواه وبالتالي في التنمية الاقتصادية للدول.¹

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهميتها في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.

الفرع الثالث: محددات التجارة الدولية

يمكن التمييز بين أربع اتجاهات تبين المحددات الرئيسية لهيكل التجارة الدولية هي:

✓ **الاتجاه الأول:** وهو الاتجاه الذي سطره آدم سميث في كتابه "بحث في طبيعة ثروة الأمم"، وهو يرى "أن تقسيم العمل الدولي يجبر البلدان أن تختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض عن حاجاتها من هذه السلع بما يفيض من حاجات البلدان من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة".² أي أن هيكل الصادرات السلعية يتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدولة بنفقات مطلقة أقل. في حين يتكون هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات مطلقة أعلى، ومنه فإن التجارة الدولية حسب آدم سميث تقوم أساساً على قانون النفقات المطلقة.

✓ **الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الذي رسم معالمه دافيد ريكاردو بحجة أن قاعدة النفقات المطلقة لا تكون صحيحة إلا في حالة التجارة الداخلية ولا تصلح لتفسير هيكل التجارة الدولية، ليضع قاعدة جديدة أطلق عليها "قانون النفقات النسبية". وحسب هذه القاعدة تقوم التجارة الدولية حيثما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة،³ حيث يتشكل هيكل الصادرات السلعية من قائمة سلع التفوق النسبي، في حين يتكون هيكل الواردات السلعية من القائمة السلعية التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات نسبية أعلى.

✓ **الاتجاه الثالث:** وهو الاتجاه الذي رسمه الاقتصادي بورتر من خلال وضعه لقاعدة الميزة التنافسية، وتقوم هذه القاعدة على تطوير فكرة الميزة النسبية وتحويلها إلى فكرة الميزة التنافسية لكي تعبر عن تمتع إحدى الدول بميزة في إنتاج سلعة معينة من خلال قدرة عناصر الإنتاج الحديثة (تكنولوجيا، رأس المال البشري...) على الانتقال وإحداث التبادل الدولي.⁴

¹ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 12.

² محمد حشماوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993، ص 8.

³ المرجع نفسه، ص 24.

⁴ سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005، ص 42-43.

وتأسيساً على ذلك، يتحدد هيكل التجارة الدولية للسلع - في ضوء قاعدة الميزة التنافسية- على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة، في حين يتشكل هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تفتقر الدولة في إنتاجها إلى عناصر للتميز التنافسي.

✓ **الاتجاه الرابع:** وهو الاتجاه القائم على قاعدة القدرة التنافسية، ويعبر عن قدرة الدولة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية إلى جانب تحقيق مستوى معيشي متزايد لمواطني هذه الدول على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس على فكرة التخصص في الإنتاج، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول بهدف الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع. وبإمعان النظر في تخصص الدول، نجد أن هذا التخصص يرجع إلى عدة عوامل مختلفة بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، وبعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة وكذا بالإطار السياسي والاجتماعي الذي يسود بها، وقد أدى هذا التفاوت بين هذه العوامل مجتمعة فيما بين الدول إلى وجود تفاوت موازي في نفقات الإنتاج مما أدى بدوره إلى قيام التخصص والتبادل الدولي. وقد سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم التبادل الدولي للسلع والخدمات حيث تعرضت منذ بداية القرن الثامن عشر إلى أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول وتقديم تفسيرات لأسباب قيام التجارة بين الدول، وبدراستنا لهذه النظريات نجدها عبارة عن حلقات متصلة بعضها ببعض، بل وتعتبر كل نظرية امتداداً وتكملة للنظرية التي سبقتها من خلال تطويرها وسد الثغرات التي تركتها.

الفرع الأول: الإطار النظري الكلاسيكي للتجارة الدولية

تعتبر نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية نقطة الانطلاق التي يبدأ عندها الاقتصاديون النظريون تحليلهم لأسباب قيام التبادل الدولي حيث لم يكن للتجارين نظرية مفصلة وتفسير دقيق لهذا الموضوع، وتتلخص آراؤهم في أن " ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد، أي بما لديها من نقود والمعبر عنها بالذهب والفضة"¹، والتجارة الدولية في اعتقادهم ما هي إلا وسيلة للحصول على المعادن النفيسة. وعلى العكس من ذلك، يرى الكتاب الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو أن أساس قيام التبادل الدولي يرجع إلى الاختلاف في درجة الإنتاج والتي منها يستطيع البلد الحصول على مزايا تنافسية في السوق الدولي من خلال مفهوم التفوق المطلق في نفقة الإنتاج بالنسبة لآدم سميث، والتفوق النسبي بالنسبة لدافيد ريكاردو .

¹. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996، ص 13.

1. قاعدة الميزة المطلقة كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

تعود أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية تفسيراً علمياً إلى آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم"، وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وأرجع الأساس الذي تقوم عليه كل منهما إلى "قاعدة أو مبدأ النفقات المطلقة".¹

تعتمد النظرية المطلقة على وجود فروق مطلقة واضحة بين بلد وآخر، وتستفيد الدول من هذه الفروق عند قيام التجارة فيما بينها لأنها -على حد قول سميث- تحمل فائض إنتاج الأرض والعمل في البلد الأول حيث يقل الطلب عليه إلى البلد الثاني وتأتي بدلا منه سلع ومنتجات أخرى مطلوبة، وبالتالي فإن التجارة الدولية تمكن كل بلد من أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى يزيد احتياجها إليها حيث يقول آدم سميث: "إن تقسيم العمل الدولي يجبر البلد أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفرض من حاجات البلدان الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس القيمة المطلقة".²

ولكن السؤال الذي لم يعالجه آدم سميث علاجاً علمياً ومقنعاً هو: ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه؟ وقد جاء ريكاردو ونظريته الشهيرة في التجارة الدولية للإجابة عن هذا السؤال.

2. التحول إلى قاعدة الميزة النسبية كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

يرى دافيد ريكاردو David Ricardo أن قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة إلى التبادل الداخلي ذلك لإمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين منطقتين داخل دولة واحدة. غير أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى المجال الدولي، حيث ينبغي أن يكون هناك قواعد أخرى تحكم التبادل الدولي حددها ريكاردو في إطار نظرية الميزة أو النفقات النسبية.

تتلخص نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو في أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول، حيث يقول: "أن التجارة الدولية لن تفيد دولة واحدة بالذات وإنما تفيد جميع الأطراف المشتركة، وأنها تقوم حيثما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة".³ فاختلاف التكلفة النسبية هو شرط كاف وضروري، ليس فقط للتبادل بين بلدين، وإنما لاستفادة كليهما من التبادل، كما أن تركيز الإنتاج في البلدان

¹. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 117-118.

². محمد حشماوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بمجال الجزائر"، مرجع سابق، ص 23.

³. المرجع نفسه، ص 24.

المختلفة يقوم على مبدأ التكاليف النسبية، فكل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج نوع من السلع التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بالنسبة لغيرها إلى أقل درجة ممكنة.

3. نظرية القيم الدولية كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

ترك ريكاردو نظريته في النفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدول وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن التبادل الدولي، فجاء جون ستيوارت ميل John-Stuart Mill بنظريته للقيم الدولية لسد هذه الثغرة من خلال استكمال ما أغفله ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستم عند التجارة.

يرى ميل أنه "تبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها [...] الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية".¹ ويتضح من هنا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته، فنسب التبادل الفعلية وشروط التبادل الدولي -طبقاً لهذه النظرية- تتحدد وفقاً لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها. هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل "قانون الطلب المتبادل".

4. نموذج هكشر-أولين وتعميق الفهم الكلاسيكي لأسباب قيام التجارة الدولية:

جاءت مساهمة هكشر-أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية التي ابتدأت بما انتهت إليه هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

يرى إلي هكشر E.Hesher أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها مبيناً أهمية جانب العرض واختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب التجارة الدولية. ثم قام تلميذه برتل أولين B.Ohlin بتنقيح هذه الفرضية التي اعتمدها هكشر معتبراً أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، والمهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم، كما أضاف بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين، وبناء على هذا قرر أولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين والتي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

خلاصة القول أن نظرية هكشر-أولين قد أعزت أسباب قيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول

¹ محمد حشماوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 28.

بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي (الأرض، العمل ورأس المال) الذي يتوفر بكثرة على إقليمها، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج التي يقل أو نادر وجودها في إقليمها.¹ أما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج، فهناك إمكانية قيام التجارة بينهما طالما أنه من الممكن وجود حالات اختلاف في الطلب بين البلدين والراجع إلى اختلاف صورة توزيع الدخل القومي وأذواق المستهلكين، وهذا حسب الفرضيات التي بنى عليها كل من هكشر وأولين نظريتهما.²

اختبار ليونتيف العملي لنظرية هكشر-أولين:

منذ صياغة النظرية في الثلث الأول من القرن العشرين، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعية فروضها، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا.

ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف W.Léontief لأول مرة سنة 1953، حيث استخدم فيها جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير الهامة وفي بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة، وقد تم حساب معدلات (رأس المال/ العمل) للدلالة على درجة كثافة العنصرين. واستنتج ليونتيف من خلال تحليله أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة رأس المال نسبيا، أما صادراتها فهي كثيفة العمل نسبيا نافيا بذلك الرأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل وأثبت خطأه،³ وهو ما عرف بمتناقضه ليونيف.

وعموما يمكن القول أن نظرية هكشر-أولين توفر أساسا علميا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى نظرية تجريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

الفرع الثاني: الإطار النظري الحديث للتجارة الدولية

لقد شهدت النظرية البحتة في التجارة الدولية تطورا كبيرا ابتداء من عقد الستينات من القرن العشرين في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتيف الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر- أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية، وبين

¹. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 38.

². جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 32.

³. Paul KRUGMAN et Maurice OBSTFELD, *Economie internationale*, Pearson Education, France, 7^{ème} édition, 2006, p 71.

متطلبات وحقائق الواقع الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيين، أما الأول فكان يهدف إلى هدم نموذج هكشر- أولين ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية من جانب العرض. أما الثاني فكان يضم مجموعة من المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشر- أولين ومعه جميع النماذج الكلاسيكية من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها، واعتماد فروض أخرى أكثر واقعية وانسجاماً مع واقع الاقتصاد الدولي.

ومن خلال هذا الفرع سوف نركز تحليلنا ودراستنا على الاتجاه الثاني الذي أعاد بعث النموذج النيوكلاسيكي وأضفى عليه نوع من الواقعية في الفروض، واعتمد عنصر الزمن وركز على جانب الطلب وكذا التطور التكنولوجي وما يحدثه من ميزات نسبية مكتسبة تتيح للبلد القدرة على إنتاج وتصدير السلع إلى حين ظهور بلدان أخرى مقلدة له.

1. نظرية التبادل الدولي كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

لقد اهتم الاقتصادي ستيفان ليندر S.Linder بالتجارة الدولية في إطار ديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي وآثاره على التبادل الدولي واعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة، كما اعتبر أنه من الخطأ افتراض قيام التجارة الدولية بين دول متجانسة مميّزا بين الدول التي يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة التخصيص ودول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد.

يفرق ليندر عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، وحسب رأيه فإن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول النامية والمتقدمة وترجع إلى عوامل أكثر محددة من نسب عوامل الإنتاج.¹ ويتم تبادل المنتجات الأولية -حسب ليندر- طبقاً للميزة النسبية التي تتحدد بتوفر المواد الأولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيمكن أن تكون الميزة النسبية مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، ولذا يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحلية.

¹. M.Ryé et Debernis, *Relations économiques internationales*, Dalloz, Paris, 1977, p 246.

ويستعمل ليندر مفهوم "كثافة التجارة" مقياسا لحجم التجارة بين الدول، حيث يرى أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة.¹ ولهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عنه من اختلاف في هيكل الطلب.

2. نموذج الفجوة التكنولوجية:

يركز بوسنر M.V.Posner في نظريته على فكرة الاحتكار التكنولوجي الذي يعطي لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح له باحتكار السوق الدولي لفترة زمنية معينة، وقد أوضح أن الاختراعات والتجديدات التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى العالم الخارجي. فالاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تقنية لصالح هذا البلد مقارنة مع غيره من البلدان، وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول.

ويكمن نطاق هذه النظرية في أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة. وتتم هذه العملية الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتنشأ به دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد بذلك العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع.²

من خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيراً جديداً للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر-أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

3. نظرية دورة المنتج كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما:³

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حتى ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وإيرلندا؟

¹ بوشايب حسينة، "واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 22.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين النظر والتطبيق، مرجع سابق، ص 216-217.

³ الصادق بوشنافة، "الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 30.

• ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

تمكّن المفكر الاقتصادي فيرنون R.Vernon من الإجابة على السؤالين السابقين من خلال نظريته المعروفة باسم دورة حياة المنتج. فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخل المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود، ويقدمها على النحو التالي:¹

✓ **مرحلة المنتج الجديد:** يفترض فيرنون أن هذه المرحلة تتم في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية، وأن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجيا.

ويتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة، أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية، وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.

✓ **مرحلة النمو:** حيث يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتحسن نوعيته كما يكتسب مزيدا من التطوير والتنويع، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، وتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها: الاستثمارات الأجنبية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، وتبدأ الشركات صاحبة الاختراع في إنشاء فروع لها في الخارج -الدول المستوردة للمنتج- سواء كانت دولا صناعية متقدمة كبلدان أوروبا الغربية أو البلدان المصنعة حديثا.

✓ **مرحلة المنتج النمطي:** يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عددا من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة من النواحي التالية:¹

¹. الصادق بوشنافة، "الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال"، مرجع سابق، ص 32-33.

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول، أي أن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال؛
 - اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقضة؛
 - سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية؛
 - تشابه ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول؛
 - يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الإنتاج.
- من خلال هذا التحليل، يخلص فرنون إلى تقديم تفسير جديد للغز ليونتيف هو أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسمال أعلى نسبيا من كثافة عنصر العمل.²
- من كل ما سبق يمكننا القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، وإلى اختلاف ظروف الطلب، إضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتميزة وتقسيم الأسواق... إلخ، كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى العوامل السياسية التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية

إن حقيقة وجود دول قومية مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير والتقييد أو الحماية. وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحججا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

وتعبّر السياسة التجارية الخارجية عن "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة".³

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين النظر والتنظيم، مرجع سابق، ص 232.

² الصادق بوشنافة، "الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال"، مرجع سابق، ص 33.

³ Maurice BYE, *Relations économiques internationales*, Dalloz, Paris, 1971, p 341.

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية

من المتفق عليه أن للتجارة الدولية تأثيراً على مسار تنمية الدول، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين -وعلى رأسهم رواد المدرسة التجارية- إلى ضرورة تقييد التجارة الدولية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها على الرغم من أنه لم تثبت حتى اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة تبرر أسباب تقييد التجارة الدولية.

1. مفهوم سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية بإتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية،¹ ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وفي هذا السياق نميز بين نوعين من أساليب الحماية نوجزها فيما يلي:

✓ **أساليب حماية على المستوى القومي:** حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقي دول العالم، وهي تنقسم إلى قسمين:²

• وسائل محفزة أو مشجعة: تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات، مثل التعريفات الجمركية والإعانات.

• وسائل مقيدة: تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة، مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

✓ **أساليب حماية على المستوى الإقليمي:** حيث تقوم مجموعة من الدول تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم، وتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الإقليمي.

2. مبررات الحماية:

يقدم أنصار تقييد التجارة الدولية العديد من المبررات أو الحجج، يقسمها الاقتصادي هاري جونسون H.G.Johnson إلى مبررات اقتصادية ومبررات غير اقتصادية.

✓ **المبررات الاقتصادية:** تتمثل أبرز المبررات الاقتصادية على سبيل العد لا الحصر في الآتي:

• حماية الصناعات الناشئة: وتعتبر من أبرز الحجج المبررة لسياسة الحماية وأشهرها على الإطلاق.

¹ السيد محمد أحمد السريبي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 133.

² محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د.ب.ن)، 1993، ص 258.

- بمقتضى هذه الحجة، تعتمد سياسة الحماية كإجراء مؤقت يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة في بداياتها لتوفير مقومات النمو والاستقرار حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة.
- حجة الصناعة في الاحتضار: وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية للمحافظة على الصناعات القديمة بهدف مساعدتها على إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة لاسترجاع قدرتها التنافسية.
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تقوم هذه الحجة على أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تخصص الدولة في إنتاج عدد محدود من السلع تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ما يجعلها عرضة إلى نكسات كبيرة في أوقات كساد أسواق هذه السلع، في حين أن الحماية وعدم التخصص يمثلان ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة.
 - محاربة سياسة الإغراق: تتبع الدول سياسة الحماية لمحاربة سياسات الإغراق المفتعلة من قبل شركات أجنبية، وذلك بفرض رسوم جمركية.
 - محاربة البطالة: ينصح بحماية المنتجات المحلية في حالات الكساد والركود الاقتصادي، وذلك بهدف الإسهام في تخليص الاقتصاد القومي من مشكلة العمالة،¹ فالحماية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية مما يدفع بالصناعات المحلية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقتها القصوى، وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل وامتصاص البطالة.
 - تحسين معدل التبادل الدولي: يرى أصحاب الحماية أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات يؤدي إلى اضطراب المصدر لخفض ثمنها للمحافظة على حجم صادراته، وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل ذات الكمية من الصادرات.²
- ✓ **المبررات غير الاقتصادية:** يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية:
- حجة الدفاع والأمن: تعتبر من أكثر الحجج رواجا لتقييد التجارة الخارجية، وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب.
 - حجة حماية القطاع الزراعي: فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.
 - المحافظة على الطابع الوطني: فتحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي يؤدي إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وتأتي سياسة تقييد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التبعية والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني.

¹ عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، (د.ب.ن)، 2000، ص 27.

² المرجع نفسه، ص 29.

الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الدولية

يعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة الدولية، ليؤكد بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث ودافيد ريكاردو على مبدأ التحرير. وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية توجها متزايدا نحو قبول تحرير التجارة الدولية نظرا للظروف التي ميزت المنظومة الاقتصادية الدولية من جهة، وكرد فعل على سلبات النزعة الحمائية من جهة أخرى.

1. مفهوم سياسة الحرية التجارية:

تعبر سياسة الحرية التجارية عن "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"¹، بمعنى تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية. فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، ينظر مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، فالتجارة الدولية تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، ما يعني تخفيضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعاتها.

2. مبررات التحرير:

على خلاف مؤيدي تقييد التجارة، تمكن أنصار التحرير من تأييد اتجاههم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، إلى جانب حجج اقتصادية ثانوية أخرى نختصرها في الآتي:

✓ **منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي:** تعتبر هذه الحجة الأساس الذي يستند إليه أنصار الحرية التجارية في طرحهم، ومفادها أن تحرير التجارة الدولية من شأنه تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية -مطلقة أو مكتسبة- أكبر، فيزداد الحجم الكلي من السلع المنتجة بذات القدر من الموارد الإنتاجية من جهة، وتتوفر لها السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية بتكاليف أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق استخدام أمثل للموارد المتاحة وزيادة في رفاهية المجتمعات.

¹. السيد محمد أحمد السريبي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 114.

✓ **تشجيع التقدم التقني:** ينتج عن تحرير التجارة الدولية قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يشجع على التقدم التقني من خلال تحفيز الصناعات على تحسين طرق ووسائل الإنتاج للتمكن من الاستمرارية في سوق قائم على المنافسة.

✓ **تحقيق مصلحة المستهلك:** يوفر تحرير التجارة الدولية منفعة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية اختيار البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منفعتهم باختيار الأحدث والأقل سعرا.

✓ **الحد من قيام الاحتكارات:** تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات، أو على الأقل تصعب ذلك، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف إلى أدنى حد، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل لكون المستهلك يواجه المحتكر باقتنائه للسلع الأجنبية.

3. منهج تحرير التجارة الدولية:

يعدّ قطاع التجارة الخارجية جد حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لذا يجب أن ترافق عملية تحريره إصلاحات اقتصادية على مستوى بقية القطاعات الاقتصادية أو ما يطلق عليها السياسات الاقتصادية الهيكلية. فعملية تحرير التجارة الخارجية تندرج ضمن مجالات السياسات الاقتصادية الهيكلية، وأي تغيير في طبيعة تنظيمها يجب أن يرافقه تغييرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي: أسعار الصرف والخصوصية وتأهيل المؤسسات المحلية، ونظام الأسعار والتجارة الخارجية. ويتم ذلك على النحو الآتي:

✓ **أسعار الصرف:** يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.¹

تؤدي الواردات إلى خلق طلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تنشئ الطلب الأجنبي على العملة الوطنية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني. إذا فسعر الصرف يعتبر محددًا رئيسيًا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية وهو عنصر مهم في عملية تحرير التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، كما أن أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الخارجية.

إضافة إلى كل ذلك، على الدولة توفير العملة المحلية والعملية الأجنبية بقدر كاف من أجل إتمام صفقات الاستيراد والتصدير لأن أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الخارجية وحجمها.

¹. عبد النعيم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقد والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 470.

✓ **الخصوصية وتأهيل المؤسسات المحلية:** بالنسبة إلى الخصوصية أو المخصصة هي العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة والرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية وسائل الإنتاج،¹ وتكون عملية الخصوصية مرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية من أجل إضفاء نوع من الشفافية والمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في حقل التجارة الخارجية لأن ذلك يولد تساوي الفرص بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية وتسييرها وفق معيار الربحية واقتصاد السوق.

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات، فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية، ويركز أساسا على الاستثمارات المادية وغير المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة.² ويكون تأهيل المؤسسات عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، واقتناء معدات الإنتاج الحديثة من أجل توفير منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وعملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب أيضا تأهيل المؤسسات المحلية من أجل رفع قدراتها التنافسية والصمود أمام المؤسسات و السلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدولة والعالم الخارجي.

✓ **تحرير الأسعار:** وهي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، وتستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها بإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق.

وتحرير التجارة الخارجية سوف لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لآلية السوق، فمن ناحية دعم الدولة للأسعار فإن ذلك يمكن أن يكلفها أعباء ونفقات هي في غنى عنها إذا استوردتها من الخارج حيث يمكن أن توفرها بأسعار أقل.

¹. Rabah Bettahar , **La privatisation en Algérie**, OPU, Algérie, 1995, p 05.

². كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

المبحث الثاني:

النظام التجاري الدولي ودوره في تحرير التجارة الدولية

عرف العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التغيرات والتحويلات تشير في مجملها إلى وجود مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي عملت على تكوين نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالتحرير وإزالة القيود والاندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ليصبح تحرير التجارة الدولية ضرورة لا خياراً أمام الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية والانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة في ظل نظام اقتصادي دولي سمته الأساسية العولمة.

وقد تجسد تحرير التجارة الدولية في اتجاهين اثنين، تمثل الأول في النظام التجاري متعدد الأطراف والذي أصبح منذ بداية تسعينات القرن الماضي تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة كبديل عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وفي المقابل ظهر النظام التجاري الإقليمي والذي أصبح يمثل جزءاً مهماً من التجارة الدولية.

في هذا السياق، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالعولمة كسمة أساسية للنظام الجديد للتجارة الدولية، ثم النظام التجاري الدولي الجديد بمختلف المؤسسات التي مثلته، وكذا التعريف بالنظام التجاري الإقليمي ودوره في تحرير التجارة الدولية.

المطلب الأول: العولمة: السمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد

تقود العولمة بمؤسساتها واتجاهاتها الحديثة العالم صوب ربط الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي للعديد من المجتمعات وجعله أكثر قوة، وتعتبر عملية توسيع التجارة الدولية إحدى أهم مظاهرها.¹

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

شاع استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وقد ثارت العديد من التساؤلات والجدالات حول مفهومها والجهة التي تقف حولها والآثار المتوقعة منها.

1. تعريف العولمة الاقتصادية:

يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق دولية

¹ محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2007، ص 426.

واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها. وتتمحور العناصر الأساسية لظاهرة العولمة حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

مما سبق يبدو جلياً أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في مفهوم العولمة، فهي تتجسد أساساً في جانبها الاقتصادي بدرجة أكبر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة. وقد اتفق معظم المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العرب والعولمة" عام 1997 على أن العولمة هي ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية في طبيعتها تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أداها الفعالة، وإن كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياتها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية.¹

2. معالم العولمة الاقتصادية

عند التأمل في المرحلة الحالية، نجد أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي له من المعالم والخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة، ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص كما يلي:

✓ **القطبية الاقتصادية وسيادة آليات السوق:** شهدت بداية تسعينات القرن العشرين انهيار النظام الاشتراكي، فأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة بزعامة النظام الرأسمالي وسيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق وما تبع ذلك من اتجاه إلى حرية السوق سواء في الداخل أو الخارج واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة.

✓ **تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:** أدت التحولات التي عرفها العالم منذ تسعينات القرن الماضي — وخاصة تزايد تحرير التجارة الدولية — إلى تزايد الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، ما نتج عنه زيادة درجة الاعتماد المتبادل **Interdependence** بين دول العالم المختلفة، وينطوي هذا المفهوم على معنى "تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة حيث يخلق هذا التشابك علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلدان بحيث يكون كل طرف تابعاً ومتبوعاً للطرف الآخر في الوقت نفسه".²

¹ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 43.

² سعيد النجار، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 15-16 ماي 1989، تحرير: طاهر حمدي كنعان، إبراهيم سعد الدين عبد الله، بيروت، ط1، نوفمبر 1990، ص 15.

✓ **إعادة تقسيم العمل الدولي:** حيث أتاحت الثورة التكنولوجية وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات التي تهدف من خلال سياساتها إلى تدويل الإنتاج إمكانيات جديدة للتخصص، ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي لم تكن معروفة.

✓ **الثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة:** شهد العالم ثورة علمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة والتي لعبت دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث عمّقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية وساعدت على ارتباط الأنشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا ما أدى إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الأسواق وساهم في تكوّن التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي.

✓ **تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر هذه الشركات -عالمية النشاط أو عابرة القوميات- من أبرز سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فمن خلالها تجري عملية عولمة الحياة الاقتصادية ومحاولات توحيد السوق الدولية للسلع ورؤوس الأموال والتقنيات...، بالإضافة إلى الدور الفعّال الذي تلعبه في التجارة الدولية حيث تمثل التجارة بين فروعها - أو ما يسمى بالتجارة البينية- ما يعادل ثلث (3/1) التجارة الدولية.¹

✓ **نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية:** أصبحت التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام الدولي، وهي تهدف إلى زيادة درجة التعاون الاقتصادي خصوصا فيما يتعلق بالتجارة الدولية، سواء فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول التكتل أو علاقة التجارة الدولية بين دول التكتل من ناحية ودول العالم الأخرى من الناحية الأخرى، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف قارات العالم والتي أصبح لها تأثيرا قويا على التجارة الدولية.

الفرع الثاني: أركان العولمة الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة الدولية

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز المنعقد في جويلية 1944 في مدينة نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية.

1. النظام النقدي الدولي:

✓ تعريفه:

يتمثل الركن الأول للنظام الاقتصادي الدولي في النظام النقدي الدولي الذي يشرف على مكوناته وآلياته صندوق النقد الدولي IMF من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبناها مختلف الدول، وقد تم تأسيسه استنادا إلى اتفاقيات بريتون وودز عام 1944، غير أنه لم يبدأ مزاولة نشاطه إلى غاية سنة 1947.

¹. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 28.

تدرج نشاطات الصندوق تحت ثلاثة محاور رئيسية هي: المراقبة، الإقراض والمساعدة الفنية، وتقوم منهجيته على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول.¹

✓ دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية:

لا يعتبر تحرير التجارة الدولية من المهام المباشرة لصندوق النقد الدولي، وإنما يتمثل دوره في الأهداف والمهام التي يضطلع بها من أجل تسهيل عمليات وصفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف وتسوية المدفوعات وذلك من خلال:

- إلغاء الرقابة والقيود على الصرف التي تعيق التجارة الدولية، والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق؛²
- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثم الحفاظ على مستويات الدخل والعمالة وتنمية الموارد الإنتاجية.³ فصندوق النقد الدولي يسعى إلى جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للتنمية الاقتصادية عن طريق التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح؛
- تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول، ومنع القيود على الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية أكثر سلاسة ويسرا؛
- العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها، وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.⁴

2. النظام المالي الدولي:

✓ تعريفه:

يتمثل الركن الثاني في النظام المالي الدولي تحت إشراف البنك الدولي IBRD الذي يعتبر من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي، وقد تم انشاؤه أيضا استنادا إلى اتفاقيات بریتون وودز عام 1944، وبأشر أعماله في واشنطن عام 1946 ثم تم ربطه بالأمم المتحدة بوصفه وكالة متخصصة عام 1947.⁵

✓ دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية:

لا توجد هناك علاقة مباشرة بين البنك الدولي وعمليات تحرير التجارة الدولية، إلا أنه يمكن الربط بين بعض مهامه وبين عمليات تحرير التجارة في العالم من خلال النقاط التالية:¹

¹ عاكف يوسف صفوان، المنظمات الإقليمية الدولية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط1، 2008، ص 247.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص 494.

³ عادل المهدي، عملة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004، ص 83.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 494.

⁵ عاكف يوسف صفوان، المنظمات الإقليمية الدولية، مرجع سابق، ص 253-254.

- تقدم قروض البرامج والتي هي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد، فالبنك الدولي يمكن أن يقدم قروضا في الحالات الطارئة كالأزمات الاقتصادية وقروضا لتمويل عمليات الاستيراد؛
 - يبدى البنك الدولي استعدادا لمنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح والتي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية، أي أن في أولوياته مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح وهذا يجد ذاته يعتبر تشجيعا على تحرير التجارة الخارجية حيث يجعل الدول تسعى إلى تحرير تجارتها بغية الاستفادة من المساعدات والامتيازات التي يقدمها البنك؛
 - سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على جعل أو تحويل اقتصاد الدولة المعنية إلى اقتصاد السوق والاقتصاد بقطاعاته من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجيا، وبما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية أيضا.
- 3. النظام التجاري الدولي:**

بالإضافة إلى النظامين النقدي والمالي، كان لابد كذلك من إصلاح التجارة الدولية عبر بناء هيكلية تحكمها قواعد واتفاقات تلتزم في إطارها الدول المنتسبة والمتفقة بإطلاق الحركة التجارية فيما بينها بواسطة التبادل الحر تمثلت في النظام التجاري الدولي ثالث أركان العولمة.

ويعرّف النظام التجاري الدولي على أنه "ذلك الكل المكوّن من مجموع المؤسسات والبلدان والتنظيمات الدولية العاملة في حقل التجارة الدولية، والتي تنشأ عبرها علاقات التصدير والاستيراد وعلاقات أخرى مالية ونقدية في إطار الأسس والقواعد الجديدة التي أتت بها نتائج الأورجواي الشهيرة للحدود وتبنتها المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاقتصاد العالمي بهدف تحرير التجارة الدولية من كل القيود والحوجز التي تحدّ من تطورها، مع خلق توازن في المعاملات التجارية الدولية ما بين المؤسسات والبلدان".²

لم ينجح الركن الثالث -والمتمثل في النظام التجاري الدولي- ولم يوضع موضع التنفيذ، واقتصر الأمر على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها اتفاقية الحدّات إلا أنّها لم تكن بنفس قوة الضلعين الآخرين إلى غاية مطلع عام 1995، حيث تم وضع أسس النظام

¹. بلحبيب عبد الكامل، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيراية، الجزائر، 2011، ص 59.

². غياث الترجمان، التسويق الدولي، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2001، ص 64.

التجاري الدولي الجديد موضع التنفيذ بتحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO ليكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

الفرع الثالث: العولمة التجارية

تعدّ العولمة التجارية الركن الأساسي وحجر الزاوية للعولمة الاقتصادية، حيث يتم التلويح من جانب الدول الرأسمالية بفوائد تحرير التجارة، وكيف سيؤدي الانخراط في تيار العولمة إلى سهولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتحسين فرص النمو من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر في الدول النامية. وقد مثل تحرير التجارة الدولية خلال القرن الماضي أكثر الأشكال المتطورة للعولمة، حيث عرفت التجارة الدولية تطورا كبيرا بعد فترة الركود التي امتدت بين الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، ووصل معدل نموها إلى 6% سنويا ليتضاعف حجم المبادلات التجارية الدولية سنة 1997 بمقدار 14 مرة عن ما كان عليه سنة 1950 على عكس الإنتاج العالمي الذي لم يتطور سوى بمعدل 4.4% (أي تضاعف بحوالي 5.5 مرة فقط) لنفس الفترة،¹

الجدول رقم 01-01: تطور حجم التجارة الدولية في الفترة الممتدة من 1995-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
13.6	11.7-	2.7	7.1	8.6	7.4	10.6	5.3	3.4	-	12.4	9.1	العالم %
13.6	13.6-	1.9	6.1	8.7	5.7	8.8	3.3	2.3	0.9-	11.4	8.9	الدول المتقدمة
12.6	13.3-	0.3	5.1	8.0	6.3	9.1	4.0	2.6	0.9-	11.4	9.2	صادرات %
												واردات %
15.1	7.8-	4.1	8.7	8.9	10.9	14.6	10.8	6.9	3.0	15.7	7.4	الدول النامية
13.8	9.2-	8.2	12.8	9.8	11.4	16.4	10.2	6.1	3.3	16.9	10.2	صادرات %
												واردات %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بالنسبة لسنة 1995: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، ص 15.
- بالنسبة لسنوات 2000-2005: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 19.
- بالنسبة لسنوات 2006-2010: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 279.

وقد تسارعت حركة المبادلات التجارية الدولية منذ 1990 بشكل كبير، حيث سجل حجم المبادلات التجارية الدولية خلال عقد التسعينات نموا بمعدل 7% بالنسبة للصادرات الدولية وبمعدل 6% للواردات محققا

¹ WWF International, *Un commerce durable pour une planète vivante : Réformer l'Organisation Mondiale du Commerce*, Septembre 1999, p 1.

أعلى معدل نمو خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عام 2000 بلغ 12.4% حيث ارتفع أداء الصادرات والواردات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء رغم التراجع الذي شهدته عام 1998. ويمكن ارجاع هذا التطور إلى عدة أسباب أهمها:

- تخلي معظم الدول عن سياسة الحمائية التي كانت تنتهجها إلى غاية منتصف الثمانينات، وتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم محاورها؛¹
- التقدم في تحرير التجارة الدولية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية، وتسوية النزاعات التجارية في إطار الجهود التي بذلتها الجات منذ تأسيسها عام 1947 ثم خلفها المنظمة العالمية للتجارة؛²
- تزايد وتسارع حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وتطور الاستراتيجية المتبعة من قبل أكبر الشركات العالمية.

استمر تطور حركة التجارة الدولية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة بنسب متفاوتة، غير أنها سجلت تراجعاً خلال منتصف العقد الأول (2000-2005) لينتقل معدل نمو التجارة الدولية من 12.4% عام 2000 إلى 7.4% عام 2005 بسبب ارتفاع أسعار النفط والخامات الأولية بصفة عامة، وكذا أزمة الكساد التي ضربت أسواق السلع الرأسمالية وهو ما يفسر تراجع حجم صادرات وواردات الدول المتقدمة، في حين حافظت الدول النامية -والاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص- على نوع من الاستقرار في حركة مبادلاتها التجارية خلال نفس الفترة نتيجة تحسن كمية السلع والخدمات المصدرة والمستوردة سواء بالنسبة للخامات أو المنتجات الزراعية وحتى بالنسبة للخدمات والسلع التكنولوجية. في حين شهد المنتصف الثاني من العشرية الأولى للألفية الثالثة حالة انكماش في حركة التجارة الدولية عقب الأزمة المالية العالمية بمعدل -11.7% سنة 2009 شملت الدول النامية والمتقدمة معاً، لتنتعش مجدداً في عام 2010 محققة معدل نمو بلغ 13.6%.

في الأخير يمكن القول أنه ورغم التحسن الذي عرفته الدول النامية في مجال التجارة الدولية كنتيجة لاندماجها في النظام التجاري الجديد، إلا أنه لا يزال عليها بذل المزيد من الجهد بصفة فردية أو اقليمية، وكذا بالتعاون مع الدول المتقدمة أو التعاون جنوب-جنوب لخلق توازن في الاسواق خاصة وأن العالم تزايد فيه اليوم مظاهر العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية.

¹ نيبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ب.ن)، 2001، ص 16.

² محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، مرجع سابق، ص 62.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد

كما ذكرنا سابقا، فقد أصبحت العولمة تشكل السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي حاملة شعار التحرير والانفتاح، وقد تبلورت معالمها -على وجه الخصوص- مع بداية تسعينات القرن العشرين. بميلاد المنظمة العالمية للتجارة كبديل للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتتولى تنظيم والإشراف على النظام التجاري الدولي، نظام أصبح يشكل أهم القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية ويهدف إلى تحقيق نمو التجارة الدولية وتحريرها.

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة -الجات-

كان توقيع اتفاقات بریتون وودز -التي أسست لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي- تعبيرا عن الإرادة الجماعية للتصدي للنتائج السلبية للحرب العالمية الثانية على المستوى الاقتصادي، وكان لا بد كذلك من إصلاح التجارة الدولية عبر بناء هيكله تحكمها قواعد واتفاقات تلتزم بها الدول المنتسبة والمتفقة على إطلاق الحركة التجارية فيما بينها بواسطة التبادل الحر، وقد أدت اجتماعات عدة بين عامي 1946-1947 إلى توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب.

1. التعريف بالجات:

جاءت الجات (وهي الأحرف الأولى للترجمة الانجليزية **General Agreement on Tariffs and Trade**) كنتيجة عن المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف سنة 1947 للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية، حيث كُلت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في 1947/10/20، وأصبحت سارية المفعول منذ 1948/01/01.

تعبّر الجات في محتواها عن محاولة الدول العودة تدريجيا إلى سياسات تحرير التجارة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي تعرف بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها -التي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة- بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية، منطلقة في ذلك من المبادئ التي سنّتها النظريات الكلاسيكية وفي إطار القواعد المنبثقة عن فلسفة التجارة الخارجية"¹.

كان من مهام الجات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع، والاجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاق (وتسمى الأطراف المتعاقدة). وأمام فشل مشروع إنشاء منظمة

¹. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مديبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص 16.

التجارة الدولية ITO الذي تم الإعلان عنه ضمن ميثاق هافانا، وقد ظلت الجات -ورغم طابعها المؤقت- المنبر الوحيد الذي يدير التجارة الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

وقد كانت اتفاقية الجات بمثابة إطار قانوني لتسيير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة، وتعتمد على عدة مبادئ أهمها:¹

✓ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويعني أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخرى، ويلتزم البلد العضو بموجب هذا المبدأ بمنح جميع الدول نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها لأي من الدول.

✓ **المعاملة الوطنية:** وينص هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد -بعد دفع الرسوم الجمركية- نفس المعاملة التي يلقاها المنتج الوطني المماثل.

✓ **مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية:** ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفات الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى.

✓ **مبدأ التمكين:** وينص على أن الدول المتقدمة الأعضاء تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.

تزايد عدد المنظمين -أو المتعاقدين اصطلاحاً- إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ تأسيسها كما يبين الجدول رقم 01-01.

الجدول رقم 01-02: تطور العضوية في اتفاقيات الجات 1947-1997.

عدد الأعضاء	العام
23	1947
48	1967
99	1979
105	1992
118	1994
128	1996
132 (حتى ديسمبر 1997)	1997

المصدر: فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 32.

¹. إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، مارس 1995، ص 16-17.

2. دور الجات في تحرير التجارة الدولية:

اعتمد نظام تحرير التجارة الدولية على سلسلة من المفاوضات التجارية التي عقدت تحت مظلة الجات (أنظر الجدول رقم 01-03)، وقد ركزت هذه المفاوضات على تحرير التجارة الدولية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع، وكان ذلك خلال الفترة 1947-1961، أي في الجولات الخمس الأولى، في حين تطرقت المفاوضات خلال جولة كينيدي إلى مكافحة الإغراق. أما جولة طوكيو فقد تم التوصل خلالها إلى تسعة اتفاقات هامة هي: العوائق الفنية أمام التجارة، قواعد التقييم الجمركي، الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد، إجراءات مواجهة الإغراق، الدعم والإجراءات المضادة، المشتريات الحكومية، التجارة في اللحوم البقرية، التجارة في منتجات الألبان، والتجارة في الطائرات المدنية.¹ وقد جاءت جولة الأورجواي لتكون آخر جولة تفاوضية للجات، وشارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء بلغ عددهم 123 دولة معظمها من الدول النامية. وقد بدأت الجولة في 1986/09/20 وانتهت في 1993/12/15، واعتمدت الدول المشاركة فيها نتائجها الرسمية في مدينة مراكش بالمغرب في 1993/04/15.

الجدول رقم 01-03: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

عدد البلدان	الموضوعات المطروحة	المكان/ الاسم	العام
12	الرسوم الجمركية	جنيف	1947
13	الرسوم الجمركية	أنيسي	1949
38	الرسوم الجمركية	توركاوي	1951
26	الرسوم الجمركية	جنيف	1956
26	الرسوم الجمركية	جنيف (جولة ديبلون)	1961-60
62	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	جنيف (جولة كينيدي)	1967-64
102	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقيات الإطارية	جنيف (جولة طوكيو)	1979-73
123	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية	جنيف (جولة أورجواي)	1994-86

المصدر: آن ماكريك، "جدول أعمال الدوحة للتجارة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 3، سبتمبر 2002، ص 6.

¹ محمد الشريف منصور، "امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 23.

تعتبر جولة الأورجواي أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق بسبب إقرارها إنشاء منظمة التجارة العالمية، كما أنها شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة لها من حيث نطاقها والموضوعات التي انطوت عليها، فقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار وهو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات الجات، بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40%، كما أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية، وكذا قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجياً حتى بداية 2005، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي أدخل لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات GATS، وكذا المجال الخاص بالملكية الفكرية فيما عرف باتفاقية التجارة في الملكية الفكرية TRIPS.

إن المتبع لتطبيق اتفاقيات الجات يلاحظ أن تحرير التجارة الدولية مسّ فقط السلع الصناعية، في حين ظلت السلع الزراعية والمنسوجات والملابس خارج هذا الاتفاق -وهي السلع التي تملك العديد من الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجها- لتظل تجارة المنتجات الزراعية خاضعة للنظام متعدد الأطراف، ولم تستطع جولة الأورجواي تحقيق تحرير شامل لهذا القطاع، بل اكتفت فقط بتحويل الحواجز غير الجمركية إلى حواجز جمركية، وهو يعتبر إنجازاً هاماً في النظام التجاري الدولي الراهن.¹

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

لم تكن اتفاقية الجات في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه رغم مكانتها وأعمالها، فقد وجدت كبديل للمنظمة المقترحة في مؤتمر هافانا، كما أنها نشأت في ظروف اقتصادية وسياسية تختلف تماماً عن الظروف التي عرفتها سنوات الثمانينيات (وهي العشرية التي عرفت انطلاق جولة الأورجواي)، الأمر الذي دفع الأطراف المتفاوضة في إطار جولة الأورجواي إلى طرح اقتراح لإنشاء منظمة عالمية بأجهزة دائمة لها الكفاءة في متابعة تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ومراقبة السياسات التجارية الدولية، وقد جاء "إعلان مراكش" البيان الختامي لجولة الأورجواي -في مادتيه الأولى والثانية- ليحسّد هذا الاقتراح ويضع أحد أهم أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

1. التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر منظمة التجارة العالمية "منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية لتكوّن الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها"²، فهي تمثل إطاراً قانونياً ملزماً لكافة الأعضاء بتنفيذ كافة الاتفاقات والجوانب المتعلقة بها. وقد بلغ

¹ محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 24.

² سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 67.

عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة 128 دولة سنة 1995، ليلعب عدد أعضائها 153 دولة في جويلية 2008 (أنظر الملحق رقم 01)، وبإمكان أي بلد غير عضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للانضمام.

وقد أنيط بالمنظمة العالمية للتجارة القيام بمهام حددتها المادة الثالثة لاتفاقية مراكش تسعى لتحقيقها والعمل على فعاليتها، نستعرضها في النقاط التالية:¹

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وإعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف؛
- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات (المشار إليها فيما بعد باسم تفاهم تسوية المنازعات)؛
- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم آلية المراجعة)؛
- بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.

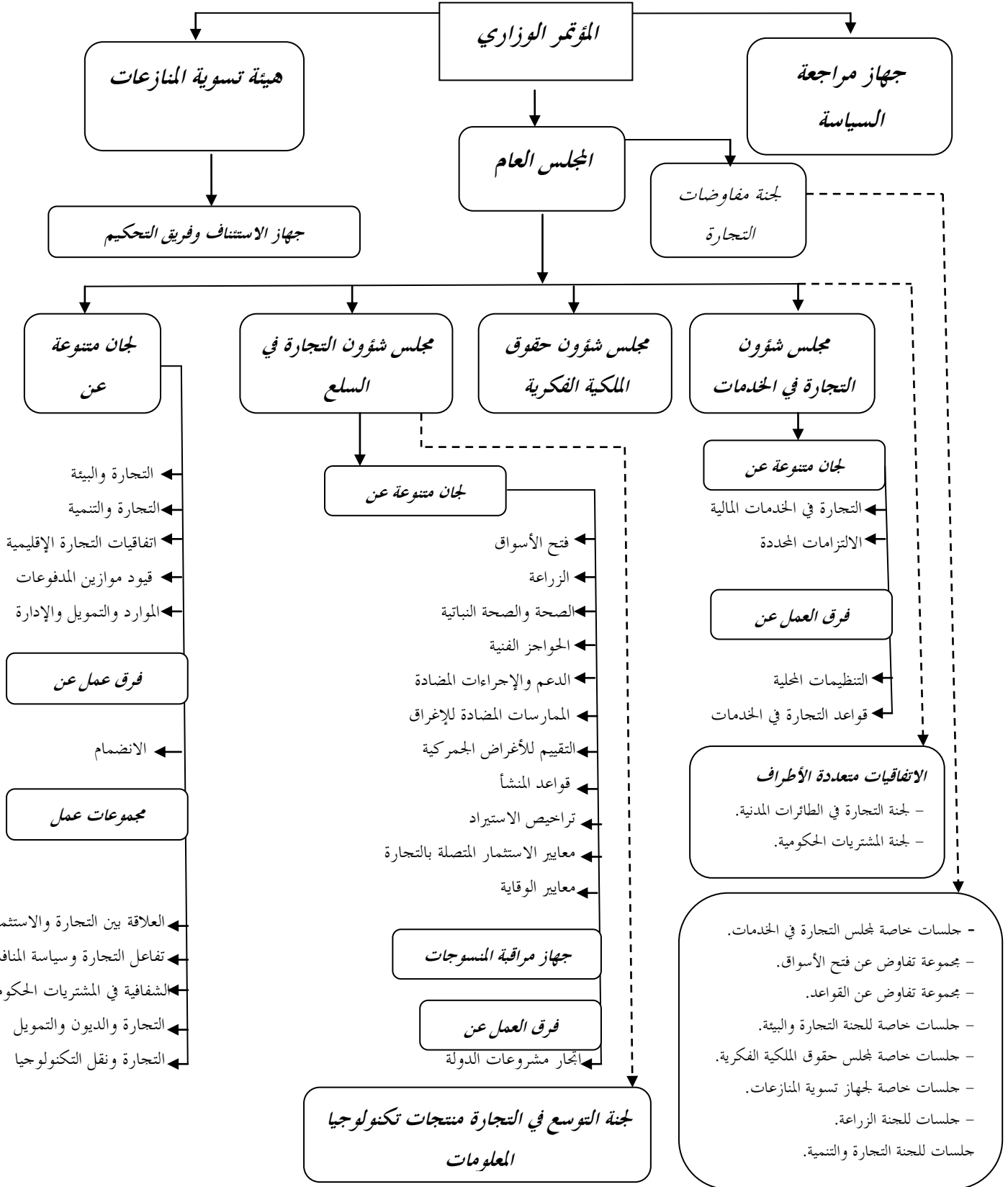
ويبين الشكل رقم 01-01 الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة، ويتكون من مجموعة من الأجهزة والآليات التي تمكن المنظمة من إدارة أعمالها على نحو يضمن تسيير النظام التجاري الدولي على النحو المطلوب، ويتألف من:²

- ✓ **المؤتمر الوزاري:** يعتبر الجهة الرئاسية للمنظمة، و يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- ✓ **المجلس العام:** يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الانعقاد. ويجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند النظر في الشكاوى واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، كما أنه مسؤول عن القيام بمراجعة السياسات التجارية للدول كل على حدى استنادا إلى التقارير التي تعدها أمانة منظمة التجارة العالمية، ويجتمع المجلس العام للمنظمة تسع مرات على الأقل في السنة، وتتفرع منه مجالس متخصصة وهي: مجلس شؤون التجارة في السلع، ومجلس شؤون التجارة في الخدمات، ومجلس شؤون حقوق الملكية الفكرية.

¹ نيل حشاد، لجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 172.

² فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 81-82.

الشكل رقم 01-01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



Source : http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org2_f.htm, Le 15/09/2010.

✓ **اللجان الفرعية بالمنظمة:** هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري وهي: لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الموارد والتمويل والإدارة.

✓ **أمانة المنظمة:** ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته وذلك لمدة أربع سنوات، ويعين المدير العام نوابه (أربع نواب للمساعدة في الإشراف على العمل) وموظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري.

2. اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة:

جاءت اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة للمفاوضات التي تمت بين الدول الأعضاء أثناء جولة الأورجواي التاريخية، والتي تضمنت مراجعة عامة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - التي تمثل القواعد الأساسية للتجارة في السلع-، بالإضافة إلى قواعد جديدة تحكم التجارة الدولية. وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة عشر اتفاقاً (أنظر الملحق رقم 02)، وهي جميعها تابعة للاتفاقية الأم (اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة).¹ ويوضح الجدول رقم 01-03 الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

الجدول رقم 01-04: الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

الموضوعات	المنازعات	الملكية الفكرية	الخدمات	السلع
القواعد الأساسية	فض المنازعات	اتفاقية التجارة في الملكية الفكرية TRIPS	اتفاقية التجارة في الخدمات GATS	اتفاقية التعريفات الجمركية GATT
تفاصيل إضافية			ملاحق اتفاقية الخدمات	اتفاقيات سلع وملاحق إضافية
التزامات الوصول للأسواق			جداول الالتزامات للدول	جداول الالتزامات للدول

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، "اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية"، ص 7، <http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html>، تم الاطلاع عليه 2011/08/18.

تظهر أهمية اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في أكثر من وجهة، أهمها:²

- تمكن المجتمع الدولي أخيراً من تحقيق هدف ميثاق هافانا في إنشاء منظمة عالمية للتجارة، وبذلك تكون قد اكتملت الأضلاع الثلاثة لإدارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد؛
- أن حرية الدول في التوقيع على الاتفاقية مشروطة بقبولها برمتها ككل متكامل، فلا يجوز التوقيع على بعضها ورفض البعض الآخر كما كان الحال في الجات 1947؛

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 28.

² عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 113.

- أنها قد حوت -ولأول مرة- تنظيمًا لتحرير تجارة الخدمات GATS، والملكية الفكرية TRIPS؛
- أنها لم تغفل الهدف الأصلي الخاص بتحرير تجارة السلع من قيودها التعريفية، بل ووضع نظام للتخلص من القيود غير التعريفية؛
- أن هذه الاتفاقية قد اكتسبت صفة العالمية في التطبيق، حيث تجاوز عدد الدول الموقعة عليها المائة دولة يزيد نصيبها من حجم التجارة الدولية على 90% من إجمالي التجارة العالمية.
- وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن الاتفاقية قد حوت حكمًا ينطوي على تأكيد سمو أحكامها على باقي الاتفاقات الملحققة بها على الرغم من أنها تعتبر جزء منها، كما ألزمت كل عضو في المنظمة بمطابقة قوانينه ولوائحه واجراءاته الإدارية مع ما هو وارد بالاتفاقات الملحققة بالاتفاقية.

3. المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

يعدّ المؤتمر الوزاري رأس السلطة في المنظمة العالمية للتجارة، ويجتمع -كما سبق وأشرنا- مرة كل سنتين على الأقل لمعالجة قضايا التجارة الدولية. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الاجتماعات وأهم ما أسفرت عنه من نتائج.

✓ **مؤتمر سنغافورة (9-13/12/1996):** كان أول مؤتمر وزاري للمنظمة، واشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في المنظمة بهدف مراجعة درجة التزام الدول الأعضاء بتطبيق اتفاقية المنظمة، ومن أهم الموضوعات التي تم التطرق إليها خلال المؤتمر موضوع التجارة والبيئة، العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة ومعايير العمل، الشفافية في المشتريات الحكومية، العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، واجراءات تسهيل التجارة.

وقد خلص المؤتمر إلى عدة نقاط أهمها:¹

- أكد الأعضاء التزامهم بتطبيق نظام تجاري يتسم بالعدل ويهدف إلى التحرير التصاعدي، ورفض كل أشكال الحماية والمعاملة التمييزية، وتطبيق أقصى حد ممكن من الشفافية؛
- جدد الأعضاء التزامهم باتباع معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليًا مؤكدين على أن الجهاز المعني بوضع هذه المعايير هو المنظمة العالمية للتجارة؛
- الالتزام بالعمل على تحقيق التماسك في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية المناسبة للدول النامية، وذلك بتناول المشكلات الناتجة عن تهميش هذه الدول؛
- ضرورة تكامل الترتيبات الإقليمية مع أعمال المنظمة العالمية للتجارة، وأن تتوافق أحكامها مع مبادئ المنظمة.

¹. أسامة الجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2000، ص 171-172.

✓ **مؤتمر جنيف (18-20/05/1998):** تزامن انعقاد مؤتمر جنيف مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري متعدد الأطراف (الجات)، وفيه تم طرح موضوعات جديدة منها: التجارة الإلكترونية، خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة وبين المنظمات الدولية الأخرى، والشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة، خلص المؤتمر إلى عدة نقاط أهمها:¹

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورجواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث؛
- رفض طرح موضوع معايير العمل على مجموعة العمل بعد أن رفضت الدول النامية طرح الموضوع نهائياً؛
- التأكيد على نمو التجارة الإلكترونية العالمية؛
- تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برامج الإعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل على أن يتضمن إعداد برامج للمفاوضات في قطاع الزراعة والخدمات.

✓ **مؤتمر سياتل (11/30-12/02/1999):** شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة، وكان من أهم القضايا المفترض مناقشتها خلاله: قطاع الزراعة واستكمال تحريره، قطاع الخدمات ومداخل تحريره، قضايا دعاوي الاغراق، قضايا النسيج، قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، والتجارة الإلكترونية. وقد أخفق المؤتمر في التوصل إلى نتائج ملموسة حيث لم يخرج بإعلان نهائي يتضمن مختلف النقاط والمتفق عليها. وبشكل عام، كان من أهم أسباب فشل هذا المؤتمر:²

- التعارض في وجهات النظر بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ أن الدول النامية تعارض إدراج أي قضايا جديدة بسبب افتقارها إلى القدرات وقلقاً من أن الاستثمار الأجنبي غير الخاضع لضوابط لن يعود عليها بالفائدة؛
- التعارض في وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة حول الزراعة ومحاربة الإغراق، وما يتعلق بالتكنولوجيا البيولوجية؛
- إجراءات المنظمة العالمية للتجارة التي تتعلق بالنواحي التنظيمية للمؤتمر.

كل هذه العوامل جعلت مايكل مور -المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة- في ختام الأشغال يصدر بيانا يؤكد فيه أن ما تم من مناقشات في إطار المؤتمر سيكون مفيداً، وأنه سيتم استئناف المناقشات في جانفي 2000 في مقر المنظمة.

¹. وصاف عتيقة، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 13.

². أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 36، ديسمبر 2004، ص 14.

✓ **مؤتمر الدوحة (9-14/11/2000):** هو أول مؤتمر عقدته المنظمة العالمية للتجارة في الألفية الثالثة متناولاً القضايا الخاصة بالتجارة في الخدمات والزراعة، إلى جانب طلب الدول النامية تنفيذ اتفاقات الأورجواي ومطالبتها بفتح الأسواق أمام صادراتها، ومطالبة الدول المتقدمة إدراج قضايا متعلقة بالتجارة والاستثمار ومعايير العمل والتجارة والمنافسة.

وقد جاء إعلان المؤتمر في اليوم السادس من الأشغال -وهو يوم إضافي-، أي أنه قد تم إنقاذ المؤتمر وإعلان نجاحه في الوقت الضائع، وجاءت قرارته تحت اسم جدول أعمال الدوحة للتنمية. وتضمن البيان الختامي جملة من النقاط نذكر أهمها:¹

• الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق وتقليل جميع أشكال دعم الصادرات؛

• العمل على تفعيل مفاوضات التجارة في الخدمات بهدف تنشيط النمو الاقتصادي لجميع الأطراف؛

• تنفيذ وتفعيل اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية بطريقة تدعم الصحة العامة وتنشط في الوقت ذاته الأبحاث والتنمية في مجالات الأدوية الجديدة؛

• الموافقة على بدء التفاوض حول موضوع التداخل بين التجارة وسياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس على أساس القرار الذي سيتم اتخاذه في الجلسة المختصة ببحث الموضوع؛

• الموافقة على الاستمرار في برنامج العمل الخاص بالتجارة الإلكترونية؛

• الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بدمج الاقتصاديات الصغيرة والهشة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

✓ **مؤتمر كانكون (10-14/09/2003):** ويعتبر ثاني مؤتمر ينهار بعد مؤتمر سياتل بسبب عدم اتفاق الدول الأعضاء على البيان الختامي للمؤتمر، والذي يعكس بدوره عدم الاتفاق على بعض القضايا الخاضعة للنقاش، وتمثلت هذه القضايا فيما يعرف بموضوعات سنغافورة وهي: الاستثمار، المنافسة، المشتريات الحكومية، وشفافية التسهيلات التجارية.

ومن الأسباب الأخرى لفشل مؤتمر كانكون هو الصيغة غير الديمقراطية لمقترح البيان الختامي، الأولي والمعدل، حيث جاءت المنظمة بالصيغة المعدة سلفاً والتي تشير إلى بدء المفاوضات حول موضوعات سنغافورة، علماً بأن هناك 80 بلداً نامياً قد تقدم بآراء مكتوبة ترفض مناقشة هذه المواضيع، الأمر الذي أثار حفيظة الدول النامية.²

¹ وصاف عقبة، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 14.

² أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص 15.

✓ **مؤتمر هونج كونج (13-18/12/2005):** حظي مؤتمر هونج كونج بمشاركة 149 دولة عضوة في المنظمة توصلوا خلاله إلى اتفاق هزيل خاصة وأن التوقعات بخصوص هذا المؤتمر كانت متواضعة بشأن موضوع دخول الأسواق في المجالات الثلاث: الزراعة، البضائع الصناعية، والخدمات. لذلك وجه الأعضاء المشاركون في المؤتمر اهتمامهم إلى التوصل إلى حزمة تنمية تتضمن اتفاقات حول مواضيع مثل المساعدات التجارية الأقل نمواً، وإعفاء صادراتها من التعرفة والحصص، وذلك كوسيلة للخروج بشيء ملموس من الملفات الهامة المتراكمة.

بعد ستة أيام من المناقشات، توصل وزراء الدول الـ 149 إلى اتفاق يعيد المحادثات التجارية المتعثرة لجولة الدوحة إلى مسارها، ويمكن اختصار أهم نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:¹

- تحديد معايير عامة لتقود تطوير الاتفاق إلى قوالب مجدولة² كاملة حول الزراعة ودخول الأسواق للسلع غير الزراعية، مع تحديد تاريخ أبريل 2006 كموعدهم النهائي لإنهاء تلك الجداول؛
- تحديد عام 2013 كتاريخ لإنهاء المساعدات التصديرية الزراعية؛
- فرض التزام جديد على الدول المتقدمة يقتضي منح صادرات الدول الأقل نمواً دخول أسواق كامل بدء من عام 2008؛
- دعوة الأعضاء لزيادة الضوابط على دعم القطاع السمكي، بما في ذلك تحديد المساعدات الممنوعة التي تساهم بتشكيل القدرات المفرطة أو الصيد المفرط.

✓ **مؤتمر جنيف (11/30-12/02/2009):** انعقد المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري متعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، وتتميز بكونه غير تفاوضي متخذاً شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية للمنظمة، تطرق خلاله الأعضاء المشاركون إلى قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور المنظمة العالمية للتجارة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، علاقة المنظمة العالمية للتجارة بأجندة العمالة الدولية وبعلاقتها المؤسساتية بمنظمة العمل الدولية، أثر تنامي عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية خارج إطار المنظمة على أجندة المنظمة العالمية للتجارة في المستقبل، دور آلية فض النزاعات، إضافة إلى موضوع شفافية آليات المنظمة.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن الاجتماعات الوزارية لم تفعل سوى القليل للتقدم باتجاه التجارة الحرة، ولا تزال الهوة واسعة بين معظم الأعضاء الهامين في المنظمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاقتصاديات الكبيرة الناشئة في مجموعة العشرين، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة أمام المنظمة ستجعل من المفاوضات التجارية المقبلة أكثر تعقيداً وصعوبة حيث ستكون المواجهة المقبلة ببالي أين سيعقد تاسع مؤتمر للمنظمة العالمية للتجارة في الفترة ما بين 03-09/12/2013.

¹ المركز الوطني للسياسات الزراعية، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج، مذكرة سياسات رقم 09، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أوت 2006، ص 1.

² المقصود بالقوالب المجدولة أطر للعمل ولكنها مزودة بأرقام ومعاملات محددة وفترات زمنية معينة.

الفرع الثالث: تقييم دور النظام التجاري الدولي في تحرير التجارة الدولية

لقد شهد تحرير التجارة الدولية من خلال مسيرة الجلات عبر مختلف جولاتها التفاوضية، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الكثير من الجدل والخلاف وتقييم النتائج، وذلك لما كان وما سيكون له من انعكاسات كبيرة على مختلف دول العالم المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، وإن كان ذلك بالإيجاب أو السلب. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم إنجازات واحفاقات النظام التجاري الدولي في عملية تحرير التجارة الدولية.

1. الجلات:

أشرفت الجلات منذ إنشائها سنة 1947 وحتى بدء دورة الأورجواي سنة 1986 (أي لأربعة عقود) على سبع مفاوضات تجارية ترتب عنها تخفيض كبير في الحواجز الجمركية في الدول المتقدمة—خاصة في مجال السلع الصناعية—، فقد تم تخفيضها سنة 1949 (جولة أنيسي) بنسبة 25%، لتتخفف من جديد سنة 1951 (جولة توركاوي) بنسبة 25%، وعقب جولة كينيدي (1964-1967) انخفضت الرسوم الجمركية بنسبة 35%، لتصل نسبة تخفيضها عادة انتهاء جولة طوكيو (1973-1979) إلى 33%¹. ولا شك أن التخفيض السابق في معدل الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الدولية بين الدول المتقدمة يعتبر من أكبر إنجازات الجلات نظرا لأن الأهمية النسبية لهذه التجارة تشكل ما يربو على 70% من إجمالي التجارة الدولية.

كما أنه وخلال الفترة الممتدة ما بين 1950-1998، كان معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي PIB العالمي في حدود 3.75% سنويا، وخلال نفس الفترة بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للتجارة العالمية 6.56% سنويا، أي أن تطور المبادلات الدولية كان في المتوسط يمثل ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم ووجود انفتاح مستمر لمختلف الاقتصاديات في هذه الفترة. ويبين الجدول التالي معدل الانفتاح لبعض الدول (النسبة المئوية للصادرات والواردات—للسلع والخدمات— من PIB).

من خلال الجدول 01-05 يتضح لنا أن هناك تطورا كبيرا في درجات الانفتاح لمختلف اقتصاديات العالم المتقدمة—كونها كانت المعنية بمفاوضات الجلات— ما بين سنوات السبعينات والتسعينات بفضل الجهود المتواصلة المبذولة في إطار الجلات لتحرير التجارة الدولية، وذلك عبر جولتي طوكيو (1973-1976) وجولة الأورجواي (1986-1993)، هذه الجولة الأخيرة التي تمخض عنها إعطاء دفعة قوية لتحرير التجارة الدولية في السلع، ووصلت التخفيضات المتبادلة المتفق عليها في التعريفات الجمركية إلى مستويات غير مسبقة وذلك على نطاق جغرافي واسع (118 دولة)، كما مثل امتداد الاتفاقيات وشمولها مجالات لم تكن معهودة مثل حماية حقوق الملكية

¹. La documentation française, www.ladocumentationfrancaise.fr/dossierinternational/OMC/2004, Le 06/04/2010.

الفكرية، والأهم من هذا السلع الزراعية والخدمات لأول مرة في تاريخ المفاوضات، تحولا استراتيجيا بالغ الدلالة في تحديد آفاق مستقبل النظام التجاري الدولي.

الجدول رقم 01-05: معدل الانفتاح لبعض الدول المتقدمة خلال سنتي 1975 و 1997:

معدل الانفتاح %		البلدان
سنة 1997	سنة 1975	
24.4	15.6	الولايات المتحدة الأمريكية
78.2	46.8	كندا
21.7	25.7	اليابان
49.1	38.0	فرنسا
54.6	46.9	ألمانيا
57.4	51.6	المملكة المتحدة البريطانية
62.8	16.5	المكسيك
76.0	63.2	كوريا الجنوبية
122.2	42.0	تايلندا
42.7	غير متوفر	روسيا

Source : La documentation française, op.cit.

بالرغم من الانجازات التي حققتها الجات، إلا أنه كانت لها اخفاقات وعثرات لم تنجح في تخطيطها وظلت قاصرة في ثلاث مجالات رئيسية:¹

✓ العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة بالدول النامية، حيث تركزت عملية التحرير التي اهتمت بها دورات الجات السبعة بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين الدول الصناعية نظرا لأن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين الدول الصناعية، أما الدول النامية فلم تقم بدور يذكر في تلك المفاوضات، لذا كان منطقيا أن تتركز المفاوضات على السلع التي تم المجموعة الأولى من الدول مما ترتب عليه بقاء القيود على صادرات الدول النامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم استفادة الدول النامية من تطبيق نظام التفضيلات المعمم منذ أوائل السبعينات الذي أعفى صادراتها الصناعية من القيود التعريفية، إلا أنه لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عقبة أمام النفاذ الحر لهذه الصادرات إلى داخل أسواق الدول المتقدمة.

✓ بقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خارج إطار مبادئ الجات، فقد أخضعت تجارة المنسوجات الدولية لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات أو الألياف المتعددة التي استهدفت وضع ضوابط لنفاذ المنسوجات إلى أسواق الدول المتقدمة. وترى الدول النامية في هذا المجال القصور الأكبر الذي اتسمت به عملية

¹. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 58-61.

التحرير في إطار الجات، فهي قد حرمتها من الاستفادة من مزايا التحرير في أهم صناعة تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة.

✓ فشل الجات في معالجة مشكلة القيود التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية، حيث ظل تحرير تجارة المنتجات الزراعية أملا يراود الدول الزراعية عجزت حتى عن التعبير عنه أمام إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ بداية الستينات وحتى الآن على اقضاء تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن مبادئ الجات.

2. المنظمة العالمية للتجارة:

إن انشاء المنظمة العالمية للتجارة في مطلع عام 1995 واعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة المشرفة على التجارة العالمية بمختلف قطاعاتها، وكذا الزامية اتفاتها على كل الدول الأعضاء قد جعل منها تساهم بقدر كبير في تحرير التجارة الدولية وانفتاح الأسواق على بعضها. كما عرف حجم التجارة الدولية نموا ملحوظا وبمعدلات مرتفعة عقب انشاء المنظمة العالمية للتجارة، وارتفع أداء الصادرات والواردات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعزى ذلك -بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى- إلى الدور المتزايد للمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية، وكذا مساهمتها في حل النزاعات التجارية القائمة بين مختلف الكتل الاقتصادية أو الدول.

ويمكن تحديد أهم إنجازات المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية في أربعة محاور هي: إنجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، اتفاقية الخدمات المالية، تسوية المنازعات، وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل. وسنعرض أهم هذه الانجازات على النحو التالي:

✓ **اتفاقية تكنولوجيا المعلومات:** تعدّ هذه الاتفاقية من أبرز الانجازات التي حققتها المنظمة، وقد تمخضت عن المؤتمر الوزاري الأول الذي انعقد في سنغافورة عام 1996، ووقع عليها ممثلي 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي تنتج ما يقارب 93% من التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات. تنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الموقعة بإزالة التعريفات الجمركية تدريجيا عن منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية سنة 2000، كما أعطت هذه الاتفاقية مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.¹

ما يمكن قوله أن هذا القطاع يعدّ واحدا من القطاعات النادرة التي تتوافق فيها مصالح الدول النامية والمتقدمة كل وفق ظروفه، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق، يكون في صالح الدول النامية أن تحرر تجارتها في هذا القطاع الحيوي الهام من أجل

¹ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، 29-30 أبريل 2002، ص 340-341.

تخفيض نفقات الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا الحيوية والتي أصبحت تمثل مكونا رئيسيا من مكونات النمو الاقتصادي المعاصر.¹

✓ **الخدمات المالية:** خلال اجتماع مراكش في أبريل 1994 وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على استمرار متابعة المفاوضات حول التزامات الخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية، وقد سمح هذا القرار بتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية.

استأنفت المفاوضات حول هذا القطاع في أبريل 1997، وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس السنة تتيح للدول الأعضاء الدخول والاشتراك في السوق الدولية، وهو ما يعتبر من أهم إنجازات المنظمة في قطاع الخدمات. وقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها:²

- تزواج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية؛
- فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة لتصدير خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى؛
- إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطاتها في الدول المضيفة.

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة الدولية.

✓ **تسوية المنازعات:** لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمت به الأجهزة الأخرى في تفادي نشوب النزاعات بين الأعضاء. ومما لا شك فيه أن الخبرة التي اكتسبها الجهاز طيلة هذه المدة ستعزز من فعاليته ومصداقيته.

✓ **إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية:** أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمواً، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود، هذا وقد تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة والمساعدة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. في هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية

¹ أسامة الجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 172.

² نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 238-240.

تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا، بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي للدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.¹

يمكن القول في هذا الصدد أنه لم يتم تنفيذ القرارات التي تعهدت بها المنظمة العالمية للتجارة والبلدان المتقدمة بالشكل الذي كان ينتظر منها كونها قرارات لا تخدم مصالح الدول المتقدمة التي تسعى دوماً لإبقاء الدول النامية تحت رحمتها، إلا أن هذا لا ينفي أن المنظمة العالمية للتجارة قد منحت الدول النامية جملة من المزايا أهمها:

- حصولها على فترات سماح (فترات انتقالية) أطول من تلك الممنوحة من الدول المتقدمة؛
- حصولها من موارد مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارتها؛
- إعفائها من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع؛
- استفادتها من المعاملة الاستثنائية ومعاملة الدول الأولى بالرعاية، وكذا تخفيض معدلات التعريفات الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.
- بالإضافة إلى ما تم استعراضه من إنجازات، فإن المنظمة العالمية للتجارة قد وافقت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما أنها عملت على التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق.²

وفي الأخير، ومن خلال مسيرة المنظمة العالمية للتجارة لما يربو عن العقدين (1995-2012)، يتضح جلياً أن تأثيرها على الحدود الدنيا المطلوبة لنجاح نظام التجارة متعددة الأطراف قد لا يبدو واضحاً مباشرة مثله مثل أي نظام قانوني وضعي فعال، ولكن هذا لا يلغي الحقيقة التي لا مناص منها وهي أن قواعد التجارة الدولية هي حجر الأساس لاقتصاد العولمة، حيث تستفيد منها الشركات المتعددة الجنسيات وأرباب المال والأعمال في الدول المتقدمة على حساب الدول النامية التي لازالت دوماً تناضل من أجل تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية والنفعية في ظل هذا النظام.

¹ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 341.

² أسامة الجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 189.

المطلب الثالث: الإقليمية وتحرير التجارة الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تعزيزاً متوازياً للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة من جهة، واتفاقيات التجارة الإقليمية من جهة أخرى بعد أن ظهر توجه جديد في إنشاء هذه الأخيرة مخالفاً لتلك التوجهات التي ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي يتميز بتزايد تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، لتصبح الاتفاقيات الإقليمية متغيراً من متغيرات العولمة الاقتصادية وبعدها اقتصادياً هاماً من أبعاد النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية

درج الاقتصاديون تقليدياً على اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع، إلا أن هذا المفهوم قد تطور وشكلت الترتيبات التجارية الإقليمية الحديثة نقلة هامة ونوعية في مثل عقد هذه الترتيبات - من الشكل القديم إلى الشكل الجديد - وأصبحت تعرف بالإقليمية الجديدة.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تباينت الآراء حول وضع تعريف لمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي، فهناك من يعتبره عملية إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة، في حين يعتبره آخرون بأنه شكل من أشكال التعاون الاقتصادي. وعموماً، لن نخوض في غمار تعدد التعريفات، بل سنكتفي بتعريف واحد يؤدي الغرض المطلوب.

يعرّف التكامل الاقتصادي الإقليمي بأنه "عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع".¹ وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين مفهوم التكامل لدى كل من أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية وأنصار مذهب التوجيه الاقتصادي. فالأول يرى أن التكامل الاقتصادي متماثل في تحرير التجارة والمدفوعات، وأنه يتحقق في أعلى درجاته عندما يكون التعامل بين فردين مقيمين في بلدين مختلفين ومشابهاً كثيراً للتعامل بين فردين مقيمين في نفس البلد، في حين يؤكد أنصار المذهب الثاني على ضرورة تدخل الدولة بسياساتها الاقتصادية لتنظيم عمليات تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي.

يمر التكامل الاقتصادي الإقليمي بعدة مراحل رئيسية مختلفة، تبدأ بمرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة وتنتهي بمرحلة التكامل الاقتصادي التام أو ما يسمى بالوحدة الاقتصادية. ويلخص الاقتصادي بيلا بالاسا مراحل التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

¹. فواد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2004، ص 8.

الجدول رقم 01-06: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

صيع التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الجمركية	حرية انتقال عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة	×				
اتحاد جمركي	×	×			
سوق مشتركة	×	×	×		
اتحاد اقتصادي	×	×	×	×	
وحدة اقتصادية	×	×	×	×	×

المصدر: محمد الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 40.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه كلما ارتقت العلاقة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى مستوى أعلى كلما زادت درجة التكامل بينهم وشملت مجالا أوسع، حيث تهدف المراحل في مجملها إلى تحقيق تحرير أوسع للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء.

2. الإقليمية الجديدة:

إن ازدياد وتيرة موجة العولمة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي والذي عززه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 سمح بظهور منهج ثان أطلق عليه المنهج البديل للتكامل الإقليمي وهو ما يجمع بين الإقليمية والتحرك صوب الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وأصبح يعرف بالإقليمية الجديدة Neo-regionalism أو المنفتحة Open regionalism.

تمثل الإقليمية الجديدة صيغة حديثة تختلف في أهدافها عن الصيع التقليدية وتتخذ عادة شكل منطقة تجارة حرة مع إضافة بعض مظاهر السوق المشتركة، فبالإضافة إلى تحرير التجارة البينية السلعية أصبحت تشمل أيضا تحرير التجارة في الخدمات والسماح بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار المباشر. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك بتخفيض الحواجز الفاصلة بين الدول المتكاملة فيما يخص الصفقات وحركة العمالة، بل حتى إلى تنسيق التشريعات والتنظيمات والمقاييس والمعايير المشتركة وهو ما يسمى بتعميق التكامل Depenning integration¹.

باختصار، يمكن القول أن الإقليمية تعبر عن مفهوم وسط بين التعاون الدولي والتعاون الثنائي بين الدول، كما يتضمن العلاقات والتفاعلات التعاونية بين مجموعة من الدول في إطار مكان جغرافي محدد.

¹. محمد محمود الإمام (محررا)، منطقة التجارة الحرة العربية : التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 71.

الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة لترتيبات التجارة الإقليمية

كما أشرنا سابقا فإن العالم يتنازع ظاهرتين تقفان في مواجهة بعضهما الآخر، تتمثل الأولى في اتجاه الكثير من دول العالم إلى الانخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية لبناء نظام تجاري إقليمي، والثانية تشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية.

وباعتبار أن التكتلات الإقليمية أصبحت ظاهرة من الظواهر الملموسة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تلعب دورا خطيرا في التجارة الدولية، نجد أن معظم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة (النظام متعدد الأطراف) يدخلون طرفا في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الإقليمية رغم تعارض هذه الأخيرة في كثير من الأحيان مع قواعد التجارة في المنظمة- بما في ذلك الاستثناءات المسموح بها في اتفاقية الجات- وعلى رأسها مبدأ عدم التمييز في المعاملة الوطنية، وأبرز مثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا وفي مقدمتها كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان. في هذا الإطار حددت منظمة التجارة العالمية قواعد للقبول بالاتفاقيات التجارية الإقليمية - وهي قواعد سارية إلى يومنا هذا- من خلال مجموعة من النصوص تشكل الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية في ظل المنظمة أهمها:

- المادة الرابعة والعشرون وملحقها التفسيري من اتفاقية الجات 1994 والمتعلقة بالسماح بإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وفق شروط معينة؛
 - المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للخدمات GATS التي تتحدث عن التكامل الاقتصادي.
- بالإضافة إلى نصوص أخرى تعتبر استثناء لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، والتي تمس بشكل غير مباشر التعاون الإقليمي.

1. المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات 1994:

تبقى المادة 24 أهم مرجع في اتفاقية الجات 1994 بخصوص التكامل الإقليمي، فهي توفر الغطاء القانوني لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة الراغبين في إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي. و مع أنه يمكن النظر إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية على أنها مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز، إلا أن المادة 24 جعلتها -ضمن شروط محددة- مقبولة من وجهة نظر النظام متعدد الأطراف للتجارة مادام الهدف منها هو زيادة حرية التجارة التي يؤمل منها قيام تكامل أعمق بين اقتصاديات الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

تؤكد وثيقة التفاهم للمادة 24 على عدة مبادئ، أولها أن الاعتراف بالتكتلات الإقليمية هو خطوة جزئية لتحرير التجارة تجاه الخطوة النهائية، وأن الهدف من التكتل الإقليمي لا يعني إقامة حواجز وقيود مع تجارة الدول الأخرى، وتنص على أنه عند تكوين الاتحاد الجمركي فإن القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على

التجارة المطبقة على الأعضاء خارج الاتحاد، لا يجب أن تكون في مجموعها أكبر أو أكثر تقييدا عن تلك التي كانت مطبقة في دول أعضاء المنطقة قبل تكوّنها. كما تؤكد هذه المادة على أن الحد الزمني المعقول لتكوين منطقة التجارة أو المنطقة الجمركية لا يتجاوز عشر سنوات، وفي حالة مخالفة هذه الشروط فإن الدولة المخالفة أو المتجاوزة عليها أن تعوض الدولة المتضررة من تكوين هذه المنطقة الجمركية، حيث يكون هذا التعويض غالبا في شكل تنازلات جمركية.¹

2. المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس:

تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات GATS - التي جاءت كإحدى نتائج جولة الأورجواي- من أهم الاتفاقيات الجديدة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، ومثلما أعطت اتفاقية الجاتس التي كانت مقتصرة على تجارة السلع وقواعدها الدولية اهتماما للاتفاقيات الإقليمية، أولت اتفاقية الجاتس أيضا هذا الأمر اهتمامها كما يظهر من نص مادتها الخامسة والتي تشير إلى التكامل الاقتصادي وليس منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي كما تفعل في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجاتس.²

يعطي استعمال تعبير "التكامل الاقتصادي" في اتفاقية الجاتس بعدا أعمق وتغطية أشمل لجميع أنواع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فهو يشير أيضا إلى أن الاتفاقيات الإقليمية لم تعد مقتصرة على قطاع السلع التقليدية فقط.

وتعتبر اتفاقية الجاتس شبيهة بالمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجاتس من حيث اشتراطها إلغاء الإجراءات التمييزية وعدم اللجوء إلى شروط تمييزية جديدة والتخلص من هذه الإجراءات خلال فترة زمنية معقولة أو عند تنفيذ الاتفاقية، كما تشترط عدم زيادة العوائق أمام تجارة خدمات الدول غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وأن تكون التغطية القطاعية للخدمات كبيرة، وتطالب الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بتقديم تقارير دورية حول سير تنفيذ اتفاقيتها الخدمائية إلى مجلس التجارة في الخدمات الذي سيشكل لجنة عمل لفحصها إذ رأى ضرورة لذلك.

الفرع الثالث: دور الإقليمية في تحرير التجارة الدولية

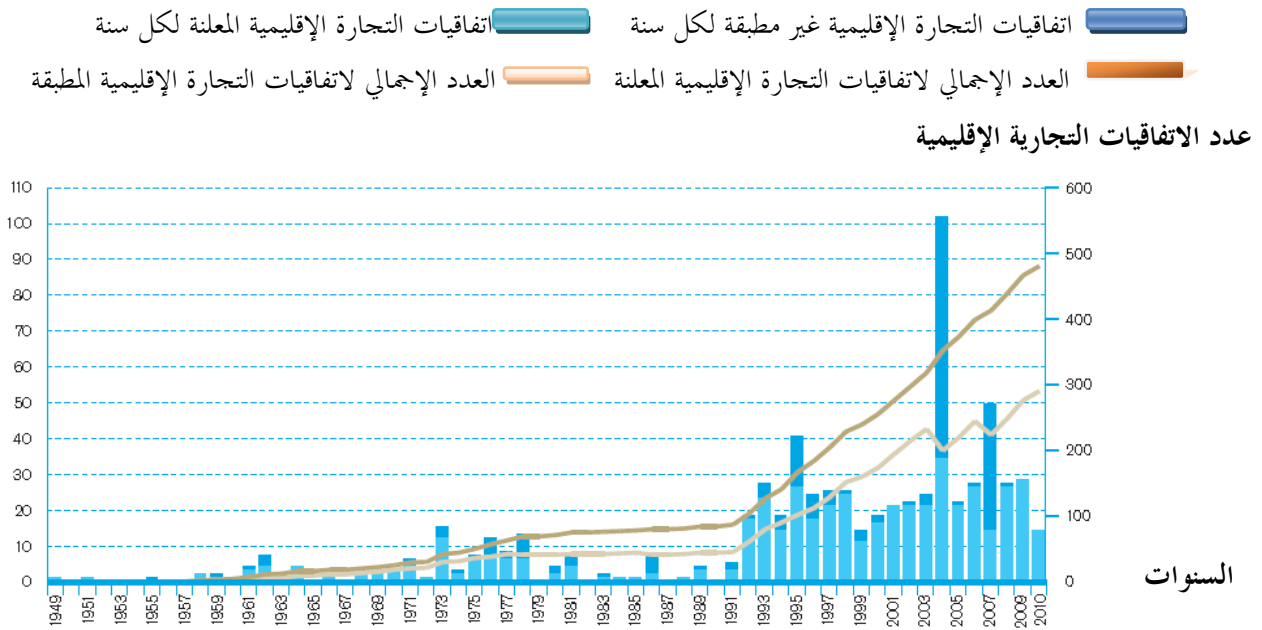
في ظل عولمة الاقتصاديات الحديثة تسعى العديد من الدول إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم، ورغم الإجماع الواسع على أن الإطار متعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية يمثل

¹. مصطفى رشدي شبيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة: دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة باتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 134-139.

². كمال بن موسى، "منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري العالمي"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 179-170.

الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك، إلا أن الملاحظ ارتفاع عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية ونموها بشكل مواز لنمو وتطور المفاوضات متعددة الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة كظاهرة مكتملة لاستراتيجية السياسة التجارية لكل الدول الأعضاء في المنظمة تقريبا، وليس أدلّ على أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في التجارة الدولية أكثر من تزايد عددها ونموها (أنظر الشكل رقم 01-02).

الشكل رقم 01-02: العدد الإجمالي للاتفاقيات التجارية الإقليمية المعلنة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة (والجات) في الفترة ما بين 1949-2010



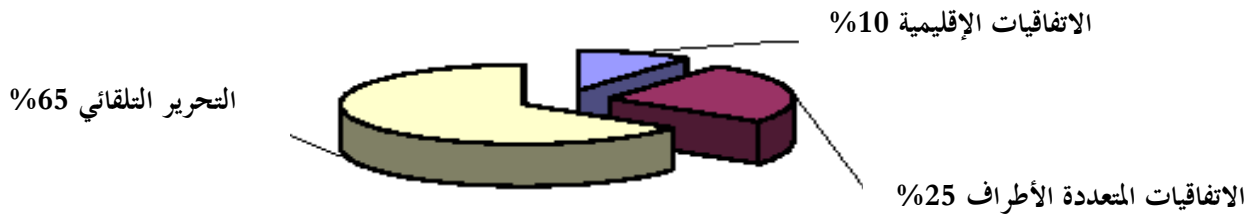
Source: Organisation Mondiale du Commerce, Rapport annuel 2011, p 54.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01-02 أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تشهد نموا مضطربا بالخصوص منذ تسعينات القرن العشرين، فبعد أن كان يبلغ عددها 50 اتفاقا تجاريا إقليميا سنة 1990 ارتفع عددها ليلعب 484 اتفاقا سنة 2010، منها 18 اتفاق تم الإعلان عنهم في نفس السنة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تشمل كلا من تجارة السلع والخدمات ما يعكس تزايد اهتمام الدول بتشكيل هذا النوع من الاتفاقيات -أو حتى الانضمام إلى اتفاقيات قائمة مسبقا- كسبيل لتحرير تجارتها، كما تشير بيانات حديثة للبنك الدولي إلى أن متوسط عدد هذه الترتيبات لكل دولة في العالم يصل إلى 5 ترتيبات.

ولكن ما يدفعنا إلى الحيرة أن هذه الأرقام لا تعكس الدور الحقيقي الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحرير التجارة الدولية إذ يعتبر دورا محدودا جدا مقارنة بنمو حجم هذه الاتفاقيات، حيث تشير بيانات للبنك الدولي إلى أن التحرير التلقائي الذي قامت به الدول النامية خلال الفترة 1983-2003 ساهم بنحو 65% في تحرير التجارة، في حين كانت مساهمة الاتفاقيات المتعددة الأطراف بـ 25% والاتفاقيات الإقليمية بـ 10%.

فقط على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت تمثل 43% من التجارة العالمية عام 2003،¹ وذلك رغم تزايد حجم الاتفاقيات الإقليمية من حوالي 06 اتفاقيات إلى 29 اتفاقية في حقبي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، أما مع بداية تسعينات نفس القرن فقد ارتفعت من حوالي 30 إلى 179 اتفاقية إقليمية سنة 2003.

الشكل رقم 01-03: تخفيض التعريفات الجمركية طبقاً لنوع التحرير 1983-2003



Source: World Bank, *Global economic prospect 2005: trade, regionalism, and development*, op.cit, p 42.

من هنا اختلفت الآراء حول أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحقيق تحرير التجارة الدولية بين مؤيد ومعارض. أما الرأي الأول فيؤكد على أهمية هذه الاتفاقيات كحافز ومكمل للمفاوضات متعددة الأطراف من شأنه المساعدة على توسيع دائرة المناطق المحررة من القيود المفروضة على التجارة الدولية نظراً إلى سهولة تطبيق هذه الاتفاقيات، حيث ستنصهر هذه الأخيرة في بوتقة واحدة لتشكّل في التحليل الأخير اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية.²

في المقابل، يرى البعض الآخر أن اتفاقيات التجارة الإقليمية تعدّ نتيجة سلبية مقارنة بنتائج النظام التجاري متعدد الأطراف فهي تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية، وبما أنها تعتمد على تقديم المزايا التفضيلية للدول الأعضاء فيها تفرض سياسات جماعية تجاه الأطراف خارج الإقليم فهي تعطي حقوقاً لها أكثر مما تعطيه منظمة التجارة العالمية، وهذا ما سيؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي وانحساره.

¹. World Bank, *Global economic prospect 2005: trade, regionalism and development*, Washington D.C, 2004, p 27.

². سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 54.

المبحث الثالث:

تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟

جاء مفهوم التنمية المستدامة نتيجة مسيرة طويلة من جهود دولية تجسدت بشكل خاص في سلسلة المناقشات والمفاوضات التي جرت على مستوى منظمة الأمم المتحدة خلال ثمانينات القرن العشرين، وقد برز مفهوم التنمية المستدامة أول ما برز خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 -والذي يعتبر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة- ليركز على أهمية حماية البيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، وكذا أهمية الربط بين البيئة من جهة وأهداف التنمية من جهة أخرى،¹ ما فرض تحديا جديدا أمام النظام التجاري العالمي وعملية تحرير التجارة الدولية.

إن تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط التنمية المستدامة -كمنهج حالي للتنمية- يطرح العديد من التناقضات، فنجد من جهة أن الهدف الأساسي من تحرير التجارة الدولية هو خلق سوق عالمي لا توجد فيه قيود على حركة السلع والخدمات، في حين أن التنمية المستدامة تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا ما يطرح العديد من التساؤلات حول العلاقة بينهما خاصة فيما يتعلق بتأثير تحرير التجارة الدولية على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مدخل نظري إلى مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة² أهم تطور في الفكر التنموي وأبرز إضافة في الكتابات التنموية خلال العقود الأخيرة، فهو يمثل بديلا موسعا للمفاهيم التنموية السابقة،³ وقد جاء هذا المفهوم كرد فعل على تفاقم مشكلة تدهور البيئة وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.

¹ . Beat BURGENMEIER, *Economie du développement durable*, de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2^{ème} édition, 2005, p 37.

² في العديد من الدراسات العربية المتخصصة يستخدم مصطلح التنمية المستدامة كترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable development. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول) وذلك من المنظر اللغوي في كلا الحالتين، لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فمصطلح التنمية المستدامة يدل على أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي، بينما صيغة المفعول (المستدامة) تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وهذا معناه أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية. وباعتبار أن مصطلح Sustainable development يقصد به التنمية كعملية مستمرة بطبيعتها ولا بد من وجود قوى دفع ذاتي تدم العملية، فإن مصطلح التنمية المستدامة هو الترجمة الأصح وإن جرت العادة باستخدام مصطلح التنمية المستدامة في أغلب الكتابات، وهو المصطلح الذي سنعتمده في دراستنا هذه.

³ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف عقد الستينات من القرن العشرين كان ينظر إلى التنمية على أنها عملية اقتصادية مادية بحتة، تنحصر في أساسها في نمو الناتج القومي الإجمالي، ثم تطور هذا المفهوم ليشمل أبعادا اجتماعية، فأخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة. بعدها تطور مفهوم التنمية حيث أضيف إليه مفهوم الشمول ليظهر مفهوم التنمية الشاملة، والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، فهي تهتم بالعنصر البشري على أساس انه هدف عملية التنمية وأدائها في الوقت نفسه. ومع أواخر الثمانينات ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للارتباط الوثيق والعلاقة القوية بين البيئة والتنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن تم طرحه في قمة الأرض المعقّدة سنة 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وتعددت تعريفاته إلى ما يزيد عن سبعين تعريفا متداولا.¹ والملاحظ عموما أنها لا تخرج في مجملها عن الإطار العام الذي حددته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لهذا المفهوم الجديد، فالتعريف الوارد في تقرير برنتلاند الصادر سنة 1987 يعتبر التعريف الأول للتنمية المستدامة والأكثر استخداما وشيوعا، فهو يعرفها "بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتهم"، ثم تضيف كتوضيح "ويحتوي هذا المفهوم على مفهومين أساسيين: مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل".²

إن الاستدامة -حسب تعريف برنتلاند- هي نمط تنموي يسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان دون الإضرار بالبيئة أو المساس بحق الأجيال المستقبلية في تحسين نوعية حياتها، فبالإضافة إلى ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي لابد من المحافظة على البيئة وتحقيق توزيع عادل للثروة والموارد مع تحسين ورفع نوعية ومستوى حياة جميع المجتمعات. فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقاسم النمو العالمي مع المجتمعات الأكثر حرمانا وكذا تقليص الفوارق الموجودة في مستويات نمو المجتمعات، كما أنها تؤكد على ضرورة عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الجنوب أو الشمال، والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة،³ مع ضرورة خلق توازن جديد بين استخدام الموارد المتاحة وبين قدرة الطبيعة على التحمل والتجدد.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم شديد العمومية يشمل حماية البيئة ونوعية الحياة والمساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تركيزه على النظرة المستقبلية، فهي فلسفة قائمة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية، كما أنها ترسخ مبدأ التضامن والعدالة ليس فقط بين الأجيال الحالية فيما بينها، بل وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال تعريف مفهوم التنمية المستدامة نلاحظ أنها تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، فهي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تؤكد على الارتباط المتبادل الوثيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

¹. Jennifer A.ELLIOTT, *An Introduction to sustainable development*, Second edition, Routledge, London 2002, p 6.

². اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 69.

³. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 191.

إن التنمية المستدامة تنمية ذات ثلاثة أبعاد متكاملة هي البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي (أنظر الشكل رقم 01-05).

1. البعد الاقتصادي:

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة النمو والكفاءة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية،¹ إذ يركز على التأثيرات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة وي طرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي. وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:²

- النمو الاقتصادي المستدام؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

2. . البعد الاجتماعي:

يقوم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، فبالإضافة إلى ضرورة زيادة النمو الاقتصادي لتحقيق رفاهية المجتمعات من الناحية المادية لا بد من إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة والتماسك الاجتماعيين. وفي هذا الإطار تجمع التنمية المستدامة قضايا الشفافية، مشاركة الجماعات المحلية (الديمقراطية المحلية)، التعليم، التكوين، التمهين والثقافة.³

وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:⁴

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛

¹ . Louis GUAY et autres, **Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider, agir**, les presses de l'Université Laval, Québec, Canada, 2004, p 14.

² . عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 39.

³ . Mahi TABET-AOUL, **Développement et environnement au Maghreb : contraintes et enjeux**, Université Laval, Québec, Canada, 2010, p 9.

⁴ . عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص 40.

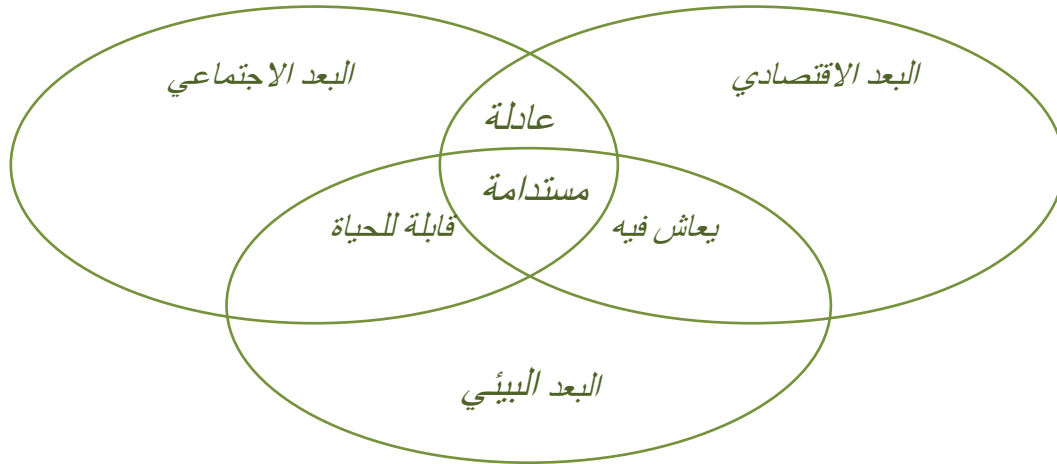
- استدامة المؤسسات.

3. البعد البيئي:

يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم من خلال تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، فهو يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع بهدف التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي. وتمثل العناصر الآتية محور البعد البيئي:¹

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف.

الشكل رقم 01-04: أبعاد التنمية المستدامة



Source: Karen DELCHET, **Développement durable: L'intégrer pour réussir**, Afnor, France, 2007, p 5.

¹. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص 40.

في الأخير يمكن القول أن التنمية المستدامة مفهوم يستوجب التوفيق بين حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية، والعدالة سواء بين الأجيال المختلفة أو ضمن الجيل الواحد لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للوظائف الإنسانية.

المطلب الثاني: تحديات تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة

ينادي النظام التجاري الدولي الجديد بضرورة تحرير التجارة الدولية كأساس لتحقيق تنمية الشعوب وتطورها، إلا أن المنظور الجديد للتنمية يؤكد أن هذا التحرير لا يكون نافعا للأطراف المساهمة فيه ما لم تتوفر على شرطين أساسيين هما: ضرورة تأمين الاستدامة البيئية، وضرورة تحقيق عدالة الأسس التي يقوم عليها التبادل التجاري، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام عملية التحرير التجاري والأسس التي تقوم عليها.

الفرع الأول: فلسفة العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة

بالرغم من أهمية موقع العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية المستدامة التي أكد عليها المجتمع الدولي خلال العديد من المناسبات الدولية، إلا أن هناك افتقارا كبيرا للفهم العميق لهذه العلاقات المتشعبة، ويتمحور الجدل فيها بشكل خاص حول موضوع البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة خاصة وأن كلا من التجارة والبيئة يعتبران مجالين منفصلين من حيث القوانين والمعاهدات الدولية التي تكون في كثير من الأحيان ذات بنود متناقضة، مرتبطتان من حيث التأثير والتأثر.

ويواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر تحديا كبيرا يتمثل في الحاجة إلى رفع مستوى الرفاهية لما يفوق نصف سكان العالم دون تهديد قدرة الطبيعة في الحاضر والمستقبل، فمن المعروف أن كل نشاط اقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئة، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في الإنتاج وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي. وبالتالي يتمثل الرابط الأساسي بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة في أن تزايد النشاط الاقتصادي -وفي مقدمته التجارة- يؤدي حاليا إلى تدهور نوعية البيئة، وهو الأمر الذي أكدت عليه اللجنة العالمية للتنمية والبيئة خلال تقرير برنتلاند حيث ترى أن الصلة الأساسية بين التجارة والتنمية المستدامة تكمن في استخدام المواد الخام غير المتجددة للحصول على النقد الأجنبي. وتزداد أهمية هذه الصلة مع موجة العولمة والتي أدت إلى جعل النشاطات التجارية العابرة للحدود أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي وبالتالي على البيئة في كثير من قارات العالم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن البيئة تعتبر الرابط الأساسي بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على المسرح التجاري العالمي والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية الدولية المرتبطة بذلك. ويتمحور الجدل حول موضوعين

أساسيين: يتمثل الأول في أثر التدفقات التجارية على جودة البيئة، أما الثاني فهو أثر التشريعات البيئية على التجارة والتنافسية الدوليتين.¹

الفرع الثاني: إدراج التنمية المستدامة كأحد أهداف النظام التجاري الدولي الجديد

يبدو للوهلة الأولى أن أسس النظام التجاري الدولي الجديد والتي تجعل من نمط النمو والتنمية قائما أساسا على تحرير التبادلات التجارية لا بد وأن تتعارض ومبادئ التنمية المستدامة، إلا أن في المقابل بيني المجتمع الدولي الكثير من الآمال حول دور النظام التجاري الدولي في تحقيق التنمية المستدامة. وقد جاءت قمة الأرض المنعقدة بريو دي جانيرو عام 1992 لتجسد هذه الرؤية معتبرة تحرير التجارة الدولية وسيلة أساسية للنهوض بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، حيث أكدت الحكومات المشاركة في هذه القمة على أن "وضع نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وآمن وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به يتفق مع أهداف التنمية المستدامة ويؤدي إلى توزيع أمثل للإنتاج العالمي وفقا لمبدأ المزايا النسبية [...] أن يسفر عن إيجاد أثر بيئي إيجابي، ومن ثم يقدم مساهمة هامة للتنمية المستدامة".² كل هذا يستدعي تقييم مدى التزام النظام التجاري العالمي الجديد بضوابط التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة في ظل النظام التجاري الدولي:

إذا كانت الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بدءا من الجات 1947 وانتهاء بإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة العالمية، إلا أنها لم تغفل بشكل مطلق متطلبات الاستدامة، وقد أثير الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة بشكل واضح خلال المفاوضات التجارية المتعلقة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وما أعقبها من اجتماعات وجولات تفاوضية.

لم تتم الإشارة بالتحديد للتنمية المستدامة في اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة ولا في خلفها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن مبادئ الجات الأساسية مثل الدولة الأكثر رعاية، عدم التمييز في المعاملة، والقيود التعريفية وغير التعريفية ... جاءت داعمة لمبادئ التنمية المستدامة بحيث يمكن تطبيقها على ما تم الاتفاق عليه لحماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية (أنظر الجدول رقم 01-05)، إضافة إلى الاتفاقيات المنبثقة عن الجات (جولة طوكيو) ومن بين أهمها اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة OTC والاتفاقية حول معايير الصحة والصحة النباتية SPS³، والتي تخلق مجالا للأهداف البيئية الواجب تحقيقها وكذا المعايير المتعلقة بالتجارة والبيئة الواجب اعتمادها.

¹ مصطفى بابكر، البيئة والتجارة والتنافسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 49، جانفي 2006، ص 2.

² United Nations, **Earth Summit : Agenda 21 –The United Nations Programme of Action from Rio-**, December 1994, p 19-20.

³ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 289.

الجدول رقم 01-07: الصياغة البيئية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

المبادئ	الصياغة العامة	الربط بالبعد البيئي
مبدأ الدولة الأولى بالرعاية	يجب على الدولة منح الامتيازات لجميع الدول المشاركة في النظام التجاري على حد سواء	يتم منح الامتيازات على أساس الآثار البيئية للسلع المتبادلة
جدول التفاوض	تلتزم التعريفات الجمركية المتفاوض عليها كلا الطرفين	يجب إيجاد ترتيبات خاصة بالمنتجات الملوثة للبيئة
المعاملة الوطنية	يعامل المنتج المستورد بعد دفع الرسوم الجمركية نفس معاملة المنتج الوطني المماثل	يجب تمييز السلع على حسب تأثيراتها البيئية
مخاربة الإغراق	يعوض الفرق في السعر غير المبرر برسوم مخاربة الإغراق	يجب الأخذ بعين الاعتبار في الفرق في السعر التكاليف الاجتماعية
تسيير القواعد	يجب أن تتسم قواعد التجارة بالشفافية التامة	تشمل الشفافية تحديد المعايير البيئية مع تبريرها العلمي
التحديد الكمي	نظام الحصص ممنوع مبدئياً	يتم منح استثناءات لأسباب بيئية
الاستثناءات	تمنح استثناءات صارمة لأسباب صحية وأمنية، وكذا بهدف حماية الموارد الطبيعية غير قابلة للتجدد	المرونة لأسباب بيئية مطلوبة
اتفاقيات تحرير التجارة والاتحادات الجمركية	تقوم هذه الاتفاقيات على أسس الجات	يجب أن تتماشى هذه الاتفاقيات أيضاً مع المتطلبات البيئية

Source : Beat BURGENMEIER, *Economie du développement durable*, op.cit, p 134.

وقد تم الإشارة إلى التنمية المستدامة بشكل غير مباشر من خلال المادة 20 من اتفاقية الجات 1947، وكذا الجات 1994 التي جاءت في شكل استثناءات للقواعد التي تحكم التجارة، فهي تؤكد من خلال العنصرين "ب" (b) و "ج" (g) على¹:

ب. ضرورة حماية صحة وحياة الأشخاص، وكذا ضرورة الحفاظ على أنواع النباتات.

ج. فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، إذا تم إجراء مثل هذه التدابير (تدابير الحماية) تكون فعالة بالتزامن مع فرض قيود على الإنتاج والاستهلاك الوطنيين.

فهي تسمح بوضع قيود تجارية لحماية الإنسان والحيوان والحياة النباتية والصحة وحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاد بشرط عدم التمييز في استخدامها وأن لا تكون وسيلة حمائية، هذا مع العلم أن اتفاقية الجات لم تذكر مصطلح التنمية المستدامة أو مصطلح البيئة بشكل صريح في المادة 20.

¹. Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce (GATT de 1947), p 40.

كما يمثل تأسيس لجنة البيئة والتجارة CCE في 14 أبريل 1994 في إطار جولة الأورجواي دليلاً قاطعاً على بداية دخول الوعي البيئي وقضايا التنمية المستدامة ضمن اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة، وتأتي مهامها في إطار المساهمة في فهم العلاقة بين التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة بهدف تعزيز تحقيق التنمية المستدامة في إطار ثلاثة محاور رئيسية:¹

الأول: أهمية الاعتراف بالارتباط بين السياسات التجارية والبيئية وتأثير كل منهما على الآخر من خلال تغيير العوامل المؤثرة على حجمي الإنتاج والاستهلاك الكليين.

الثاني: تأثير ارتباط السياسات البيئية للدول المختلفة على بعضها البعض من خلال التجارة الدولية من خلال التأثير على القدرة الإنتاجية والتنافسية الدولية.

الثالث: الدور الهام الذي تلعبه السياسات التجارية الدولية في التعاون الدولي المتعدد الأطراف حيث أنها تحمل بطبيعتها مشاكل البيئة عبر الحدود.

2. ملف التنمية المستدامة في قمة الدوحة:

في نوفمبر 2001 تمخض عن فعاليات المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي عرفت لاحقاً باسم "أجندة الدوحة للتنمية"، وقد كانت تلك الجولة ولا زالت جولة طموحة، حيث استهدفت منذ إطلاقها إعطاء دفعة جديدة للنظام التجاري متعدد الأطراف بغرض تثبيت أركانه وتقوية دوره من خلال إحراز قدر كبير من تحرير التجارة الدولية، واعتبار التنمية ركناً أساسياً من أركان تلك الجولة.

تم خلال أجندة الدوحة للتنمية -ولأول مرة- طرح قضية البيئة والتجارة والتنمية المستدامة في ظل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة،² حيث طورت المنظمة مجموعة من معايير الالتزام بالتنمية المستدامة وقدمتها إلى مؤتمر الدوحة يمكن اختصارها في النقاط الآتية:³

- التأكيد على أن سياسات التجارة والبيئة والتنمية يمكن أن تعزز بما يحقق التنسيق الكامل بينها؛
- الحاجة إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال المفاوضات؛
- وضع العديد من السيناريوهات لعلاقة تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة وتعزيز الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية؛

¹ . باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 287.

² . Adil NAJAM et autres, **Trade and environment : a resource book**, IISD, 2007, p 6.

³ . باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 290.

- التأكيد على عدم استخدام الحاجة إلى حماية البيئة كوسيلة لخلق حواجز تجارية غير ضرورية؛
 - أهمية التشاور والشفافية في موضوع تنفيذ سياسات بيئية من جهة وسياسات التجارة من جهة أخرى على متطلبات التنمية الاقتصادية؛
 - الحاجة إلى تشجيع التنسيق والتعاون بين النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية؛
 - تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار وتقييم السياسات البيئية.
- وقد واجهت مسودات الإعلان الوزاري الختامي لمؤتمر الدوحة - والتي وزعت المسودة الأولى منها في 26 سبتمبر 2001 - عدة انتقادات من قبل الدول النامية والمنظمات المناهضة للعملة لاعتبارها تعكس مصالح وتوجهات الدول الغنية ذات التأثير الأكبر في المنظمة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي صاحب المبادرة في طرح القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة في قمة الدوحة من خلال تقديمه لمقترحات تطالب بتطبيق معايير عالية للكفاءة البيئية في التجارة والملصقات البيئية والمبدأ الوقائي، وكذا العلاقة مع المعاهدات البيئية متعددة الأطراف، وقد جاءت هذه المقترحات أو المطالب ضمن الفقرة 31 من الإعلان الختامي للقمة، وواجهتها الدول النامية بالكثير من الرفض والنقد بسبب خشيتها من أن تستخدم هذه المعايير كحاجز حماية للمنتجات الأوروبية - خاصة الزراعية منها - وعائقا أمام استيراد السلع من الدول النامية.

وأكد أعضاء المنظمة من خلال الفقرة 06 من البيان الختامي للقمة التزامهم بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، معتبرين كلا من التنمية المستدامة والحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي هدفين يكمل ويعزز كل منهما الآخر. هذا بالإضافة إلى الفقرات 32، 33، 51¹ التي تم خلالها التطرق إلى مواضيع كثيرة ذات صلة بالتنمية المستدامة أهمها إبراز دور جمعية البيئة والتجارة وجمعية التجارة والتنمية في تحقيق الربط بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة، وكذا ضرورة بناء القدرات التقنية للبلدان النامية في مجال التجارة والبيئة وتشجيعها على إصدار تقارير بيئية وطنية، وتحديد آثار المعايير البيئية على القدرة على دخول الأسواق وغيرها من النقاط التي تم تناولها. كما تم إدخال بُعد التنمية المستدامة في العديد من المواضيع التي تم التفاوض فيها كملف الزراعة الذي تم التأكيد فيه على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لحماية البيئة كأحد الاعتبارات غير التجارية في المفاوضات الخاصة به، وتم إبراز أهمية العلاقة بين الاتفاقية العامة للتجارة في الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي وكذا ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي والفولكلوري.²

من الواضح أن إعلان الدوحة قد صيغ بطريقة تضمن أن لا يكون هناك رابع أو خاسر في النهاية. وفيما يخص الجانب المتعلق بالتنمية المستدامة، فقد كانت المبادرة للاتحاد الأوروبي - كما أشرنا سابقا - والذي طالب

¹ للإطلاع على محتوى الفقرات رقم 06، 31، 32، 33، 51 راجع الملحق رقم 3.

² Adil NAJAM et autres, **Trade and environment: a resource book**, op.cit, p 7.

بشدة بإدخال بنود جودة البيئة في الإعلان الأمر الذي نخوفت منه الدول النامية، وقد تمكن من الظفر بتعهد بمناقشة قضايا العالقة ما بين التجارة والبيئة مثل المعاهدات البيئية الدولية متعددة الأطراف.

3. الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الدولية:

يعدّ التداخل بين السياسات البيئية والتجارية والآثار المحتملة لذلك على حركة التجارة الدولية من جهة وعلى تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى من أهم التحديات التي يواجهها النظام التجاري متعدد الأطراف، الأمر الذي دفع بالمنظمة العالمية للتجارة إلى منح المزيد من الاستثناءات التي تجسدت في تزايد الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف.

✓ تعريف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف:

تعبّر الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف AME عن الاتفاقيات التي لها علاقة مباشرة بالتجارة وتنظيمها بناء على معايير بيئية،¹ وهي تهدف إلى التأكيد على أهمية وجود تكامل بين السياسات التجارية والسياسات البيئية في اهتماماتها المشتركة بين المجالين. وقد عرف عدد هذه الاتفاقيات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تزايداً كبيراً حيث يوجد ما يزيد عن 250 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف سارية المفعول منها عشرون اتفاقية تتضمن قواعد تؤثر على التبادلات التجارية (أنظر الجدول رقم 01-06)،² ويرجع هذا التزايد بالدرجة الأولى إلى كون أغلب الإجراءات المتبعة في حل النزاعات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تدخل في معظمها في إطار المجال البيئي أكثر من أي مجال آخر.

تتمحور أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف بالدرجة الأولى في حماية البيئة فهي تعدّ وسيلة لتنسيق الجهود لمواجهة المشاكل البيئية ذات الطابع الدولي، كما توفر إطاراً معيارياً ملائماً لإعداد قواعد تهدف إلى حماية البيئة والتعريف بالمشاكل البيئية بشكل يساعد على إيجاد حلول متعددة الأطراف.³ بالإضافة إلى هذا فإن الاتفاقيات البيئية الدولية تعمل على تعديل المعايير البيئية التي يتبناها أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في إطار التعاون بين هذه الأخيرة وبين أمانة الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف.

✓ العلاقة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والمنظمة العالمية للتجارة:

نظراً لأهمية تأثير الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف على حركة التجارة العالمية فإن العديد من التساؤلات تطرح حول طبيعة العلاقة بين قواعد الاتفاقيات البيئية الدولية وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وما إذا كانت الإجراءات التي يتم اتخاذها بموجب اتفاق بيئي متعدد الأطراف تتوافق مع ترتيبات المنظمة، فعلى سبيل

¹. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 299.

². www.wto.org/french/tratop_f/envir_f/envir_neg_mea_f.htm, Le 13/04/2011.

³. Anne-Claire CHAUMONT, L'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce, l'Harmattan, Paris, 2008, p 211.

المثال قد ينص الاتفاق البيئي على اتخاذ تدابير تسمح بالتجارة. بمنتج معين بين دولتين، في حين تحظر التجارة في المنتج نفسه مع دول أخرى لا تدخل في إطار هذا الاتفاق ما يتعارض مع المبدأ المعروف باسم معاملة الدولة الأولى بالرعاية والذي يحظر التمييز بين الدول.

جدول رقم 01-08: أهم الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف

السنة	الاتفاقية	الهدف
1976	الاتفاقية الدولية للمتاجرة بالأحياء المهددة بالانقراض	تنظيم عملية الاتجار بالكائنات المهددة بالانقراض، كما تلزم الأطراف الموقعة عليها بمنع التجارة الدولية بمجموعة من الكائنات الحية المهددة بالانقراض
1987	بروتوكول مونتريال حول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون	منع الاتجار بالمواد المستنزفة لطبقة الأوزون بين الدول الموقعة وغير الموقعة على البروتوكول، وتنظيم المتاجرة وتداول المنتجات التي تدخل في صناعتها هذه المواد
1989	معاهدة بازل	مراقبة التجارة الدولية للنفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
1992	بروتوكول كيوتو (وقد تم المصادقة عليه من قبل 183 دولة سنة 2008)	تثبيت تركيز الغازات في الغلاف الجوي عند مستوى يضمن توازن النظام المناخي
1993	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي	حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقسيم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ من استخدام الموارد الجينية
1998	معاهدة روتردام	الإخطار المبكر لبعض المواد الكيماوية الخطرة والمبيدات في التجارة الدولية
2000	بروتوكول كارتاخينا	تقييد استيراد الدول الموقعة لبعض المنتجات المعدلة وراثياً

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من:

- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 299-300.
- مصطفى بابكر، البيئة والتجارة والتنافسية، مرجع سابق، ص 6.

- La Convention sur la diversité biologique, www.cbd.int/convention/, Le 14/04/2011.

- Beat BURGEMMEIER, *Economie du développement durable*, op.cit, p 135.

بهدف ضبط العلاقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، اتفق أعضاء المنظمة في المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001 على بدء مفاوضات بشأن العلاقة بين قواعد المنظمة والاتفاقيات البيئية بما في ذلك تلك التي تحتوي على التزامات التجارة المحددة، وتجري هذه المفاوضات في دورات استثنائية للجنة التجارة والبيئة وهي تقتصر على تطبيق القواعد المنظمة على الدول الأعضاء في المنظمة والموقعة على الاتفاقيات البيئية.

بشكل عام، فإن تحقيق تطور الأنظمة البيئية والتجارية بشكل متوازن ومتوافق يتطلب تكثيف التعاون بين أمانة الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين المنظمات الدولية ذات الصلة بالتجارة والبيئة، وهذا ما أكد عليه

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 من خلال دعوته للمشاركين إلى "تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات والمؤسسات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة كل في إطار تخصصه".¹ ويتم هذا التعاون من خلال التواصل وتبادل المعلومات ذات الصلة دون قيود خاصة تلك التي تتعلق بقواعد البيانات الخاصة بالقضايا البيئية المتصلة بالتجارة، وكذا التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وأمانة الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وهيئة الأمم المتحدة للبيئة PNUE لتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال التجارة والبيئة.

من خلال كل ما سبق، لا يمكن الجزم بشكل تام بمستقبل حماية البيئة والالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، إذ تبقى العديد من التساؤلات تدور حول الأهداف الحقيقية للدول المتقدمة وحقيقة مصالحتها في عصر أصبح فيه استخدام الحواجز التجارية العادية أمرا مرفوضا وأضححت فيه الميزة التنافسية هي المعيار الوحيد المقبول لتحديد حرية حركة التجارة العالمية وهو ما كشف عنه سعي الدول الأكثر تقدما وذات الميزة التنافسية تكنولوجيا إلى جعل هذه الميزة هي العنصر المتحكم في التدفقات التجارية بين دول العالم المختلفة، بل وسعيها في المقابل إلى حرمان الدول النامية من ميزتها التنافسية والتي تتمثل في العمالة الرخيصة واستخدامها أحيانا في صناعاتها المحدودة لأدوات ومواد وطرق ملوثة للبيئة، فقد اختارت الدول المتقدمة التركيز على مثل هذه القضايا البيئية دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات الاقتصادية المحدودة للدول النامية التي لا تستطيع أغلبها أن تلتزم بجميع الشروط، لتصبح هذه الشروط المعيارية الجديدة للبيئة بمثابة نوع جديد من الحماية التجارية تستطيع من خلالها الدول المتقدمة أن تتذرع به لتقييد حرية الدول النامية.

المطلب الثالث: آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على البيئة

يبدو من أول وهلة أن مقتضيات تحرير التجارة الدولية لا بد وأن تتعارض مع مستلزمات حماية البيئة في ظل بيئة اقتصادية تتعاضد فيها قوة السوق وشدة انفتاحه وتتسارع فيها إزالة كل أنواع الحماية المباشرة وغير المباشرة في الأسواق المحلية، فإذا كان تحرير التجارة الدولية -حسب العديد من المدارس الاقتصادية- يحقق مكاسب محتملة فإنه قد يتسبب في مجموعة من الخسائر. ومنه فإن التحدي الحقيقي للنظام التجاري العالمي يكمن في إدارة عملية التحرير بطريقة تدعم الاستدامة البيئية، فكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة وكان تحرير التجارة الدولية أكثر تعزيزا لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شهد العالم أكبر حركة احتجاج بيئية ضد تحرير التجارة الدولية في مدينة سياتل الأميركية بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر 1999، حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضده في سياتل وجود تحالف دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقاوم توجهات العولمة وتحرير التجارة

¹. www.wto.org/french/tratop_f/envir_f/envir_neg_mea_f.htm, Le 30/05/2011.

الدولية وتحذر من أخطارها على البيئة بالأخص، وكان المطلب البيئي الأول للمتظاهرين في سياتل هو أن تخضع أنظمة المنظمة العالمية للتجارة للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود والقوانين البيئية في العالم، لا أن تكون أنظمة التجارة سائدة ولها القدرة على تغيير بنود الاتفاقيات البيئية كما تطالب المنظمة بدعم من الولايات المتحدة وكندا.¹

وقبل بداية مؤتمر سياتل بشهر أصدرت المنظمة العالمية للتجارة تقريرا خاصا بالعلاقة بين التجارة والبيئة أوضحت فيه وجهة نظرها حول المعضلة البيئية، حيث أشار التقرير إلى أن الحواجز التجارية لا تساهم في حماية البيئة وأن المشاكل البيئية يجب أن تتم معالجتها عند مصدرها، ويمضي التقرير إلى القول بأن المشاكل البيئية تنجم عن وسائل الإنتاج الملوثة والتخلص من الفضلات وبعض أنماط الاستهلاك غير البيئي، وترفض المنظمة أن يشار إلى قوانينها بأنها ستضعف الرقابة البيئية الدولية في انتقال المواد الملوثة أو المنتجات المضرة بالبيئة في أنحاء العالم.

ويتم التعامل مع آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة من منظورين أساسيين: الأول هو المنظور التجاري الذي يعكس الرؤية الليبرالية، أما المنظور الثاني فهو المنظور البيئي. وقبل التطرق لهذا الجدل الذي يدور حول تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، لا بد من معرفة قنوات هذا التأثير وهي كالتالي:²

✓ **تأثيرات الحجم:** فمع زيادة تحرير التجارة الدولية يزداد النمو الاقتصادي فيزيد حجم النشاط الاقتصادي، ومع زيادة حجم النشاط الاقتصادي يزداد بالضرورة استخدام الموارد وتلوث البيئة إلا إذا خفضت فعالية استخدام هذه الموارد وغير هيكل الاقتصاد.

✓ **تأثيرات الدخل:** تؤثر زيادة الدخل المتأتية من التجارة والنمو الاقتصادي الناتج عن تحرير التجارة الدولية على البيئة بطرق مختلفة، فالدخول المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التجارة تزيد الرغبة في الإنفاق العام والخاص على تحسين البيئة والعكس بالعكس.

✓ **التأثيرات الهيكلية ومكونات الإنتاج:** ينتج عن العولمة عموما وتحرير التجارة الدولية خصوصا تغير في الهياكل الصناعية بما يتفق مع الميزة التنافسية الدولية، وقد يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تغيرات هيكلية تزيد من السياسات البيئية غير المستدامة.

✓ **تأثيرات الإنتاج والتكنولوجيا:** يسهل تحرير التجارة الدولية نقل المنتجات والتكنولوجيا عبر الحدود، وتعتمد الآثار البيئية لهذا الانتقال على نوعية المنتجات والتكنولوجيا التي يتم نقلها، وتحدد علاقات البيئة بالتكنولوجيا بعوامل عدة ترتبط بجوانب العرض والطلب.

¹. ابراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص187.

². علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، تحرير: مصطفى طلبة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص 424-425.

✓ **التأثيرات التنظيمية:** تتبع التأثيرات التنظيمية لتحرير التجارة الدولية على البيئة من تحسن السياسات والمعايير البيئية وتحسين آليات التنفيذ حيث تعمل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف على تشجيع استخدام المعايير البيئية وتسمح بحماية بيئية عالية، إلا أن ثمة نخوف من أن يؤدي تضمين الاعتبارات البيئية في الاتفاقيات التجارية إلى عرقلة حركة التجارة والنمو في الدول النامية - كما سبق وأن أشرنا في المطلب السابق-.
 مما سبق يمكن القول أن العلاقة ما بين مفاهيم التجارة والبيئة متداخلة مع بعضها البعض وأن تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة هو تأثير مختلط، ومن أجل اتخاذ مواقف معينة لا بد من النظر دائماً إلى أولويات وخيارات الجهات المعنية وخصائصها الاقتصادية والبيئية وأهدافها الاستراتيجية.
 وفيما يلي نوضح كل اتجاه وما يستند إليه من مبررات لدعم موقفه اتجاه تأثيرات تحرير التجارة الدولية على البيئة.

الفرع الأول: المنظور التجاري

يستمد هذا المنظور رؤيته من حجج تحرير التجارة الدولية التي قدمها آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم من الاقتصاديين المؤيدين لفكرة أن تحرير التجارة الدولية هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية - كما أشرنا في بداية البحث-.

يرى أصحاب هذا المنظور أن تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة متغيران متوافقان بشكل متبادل ومدعمان كل منهما للآخر، فتحرير التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق الأرباح وخلق الثروة التي تستخدم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الشعوب، وكذا المساهمة في تحسين البيئة والحفاظ عليها.¹ فتحرير التجارة الدولية كنشاط اقتصادي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام وبالتالي الزيادة في متوسط الدخل الفردي كأحد مؤشرات النمو، كما يؤدي إلى خفض نسبة التلوث، ومنه سيؤثر إيجابياً على تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الأرباح الناتجة عن تحرير التحرير التجارة للحفاظ على البيئة والقضاء على التلوث.

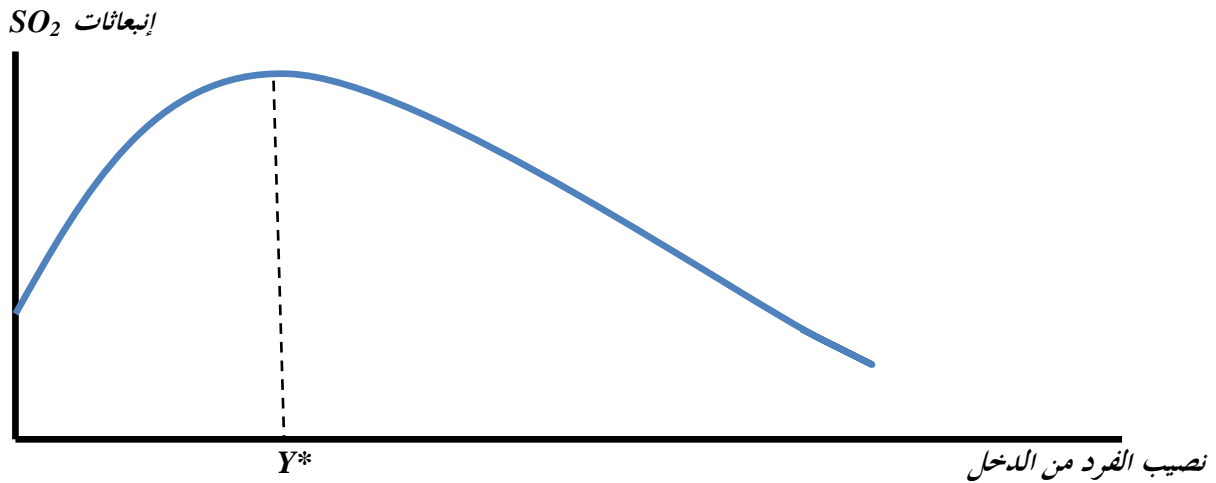
وقد جاء البحث الذي قام به الاقتصاديان جان جروسمان وآلان كريجر -والذي تم إعداده في إطار الأعمال التحضيرية لإمضاء اتفاقية تحرير التبادل لشمال أمريكا، وعُرض لأول مرة سنة 1991 - كأساس علمي لهذا المنظور، حيث تطرق الباحثان خلاله إلى العلاقة بين نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت SO₂ ومعدل الدخل الفردي الإجمالي،² ومثلوا هذه العلاقة في منحنى أسموه منحنى كوزنتس البيئي.

¹ Giles ATKINSON and others, **Handbook of sustainable development**, Edward Elgar Publishing, UK, 2007, p 414.

² Michel DAMIAN, Jean-Christophe GRAZ, **Développement durable et commerce international**, http://webu2.upmf-grenoble.fr/iepe/textes/MDGraz_cahiersFrancais.pdf, 13/07/2005, p.1-2.

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة التلوث (انبعاث SO_2) تزداد بتزايد نصيب الفرد من الدخل، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلى أن تصل نسبة التلوث إلى ذروتها عند متوسط الدخل الفردي المحلي Y^* وابتداء من النقطة Y^* تصبح العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي ينخفض معدل التلوث كلما ارتفع متوسط الدخل ما يدل على وجود تأثير إيجابي لهذه الزيادة في الدخل على تخفيض نسبة الانبعاثات في ثاني أكسيد الكبريت.

الشكل رقم 01-05: منحنى كوزنتس البيئي



Source : Giles ATKINSON and otehers, **Handbook of sustainable development**, op.cit, p243.

يرفع المعارضون لتحرير التجارة الدولية العديد من التساؤلات حول هذا المنظور خاصة فيما يتعلق بالفرضيات التي يقوم عليها، فهم يرون أن ليس بالضرورة أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى زيادة في الناتج العالمي، وحتى وإن كان ذلك صحيحاً فإن فرضية وجود نظام تجاري منصف وآمن وغير تمييزي فرضية غير صحيحة في الواقع. وفي هذا الإطار بينت دراسة استشرافية قامت بها أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1994 أن ما بين 71%-95% من الأرباح المحتملة من تحرير التجارة الدولية لسنة 2005 ستعود لفائدة الدول المتقدمة التي تمثل 13% من سكان العالم، في حين يحصل 87% من السكان على النسبة المتبقية أي ما يتراوح ما بين 5%-29%¹، أي غياب العدالة في توزيع الأرباح الناتجة عن تحرير التجارة الدولية بين الدول المساهمة ما يجعل من فرضية وجود نظام تجاري عادل ومنصف نظرية خاطئة.

الفرع الثاني: المنظور البيئي

يستمد هذا المنظور فلسفته من مبادئ الاقتصاد البيئي الذي يعتبر المجال الاقتصادي جزء لا يمكن فصله عن المجال الحيوي، مجال يتميز بالدرجة الأولى بمحدوديته وقابليته للنضوب، ما يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي لأي نشاط اقتصادي.

¹. Michel DAMIAN, Jean-Christophe GRAZ, **Développement durable et commerce international**, op.cit, p 2.

يرى أصحاب هذا المنظور أن الوضع الحالي للنشاط الاقتصادي -والعولمة بشكل خاص- يشكل تهديدا لاستمرارية الحياة على كوكب الأرض، ويؤثر سلبا على قدرة الطبيعة من خلال الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية غير المتجددة بحجة تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل سعي الحكومات لحماية صناعاتها والحفاظ على قدراتها التنافسية من خلال تجنب استخدام التقنيات الصديقة للبيئة والمكلفة ماديا وسعي الشركات متعددة الجنسيات لجني الأرباح دون تحمل التكاليف البيئية، فهم يعتبرون التجارة الدولية أكثر الأنشطة المهددة للبيئة.

يدافع أصحاب هذا المنظور عن رأيهم بمقولة السباق نحو الأسفل *Race to the bottom* ويوضحون من خلالها كيف يهدد تحرير التجارة البيئة، حيث أنه إذا كانت للشركات حرية العمل في أي مكان دون التقيّد بالمعايير البيئية فإن الدول الفقيرة سوف تلغي القيود البيئية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وفرص العمل والثروة التي تتيحها، ما يعتبر سببا رئيسيا في غازات الاحتباس الحراري وتلوث البيئة بغازات ثاني أكسيد الكربون.¹

وثمة من يرى أن سياسات تحرير التجارة الدولية تقيّد حرية واضعي المعايير البيئية لأن الدول لا يمكنها وضع قوانين بيئية أو قوانين لحماية الصحة العامة لأنها قد تتسبب في خسائر الشركات، وأنها إذا فعلت ذلك فعليها تعويض الشركات عن خسائرها لكونها ستنتقل بمشروعاتها إلى دول أخرى لا تضع قيودا بيئية أو عمالية على نشاطها.

كما يربط المنتقدون لتحرير التجارة الدولية بين تدهور البيئة وتزايد تحرير التجارة الدولية، فحسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة 1998 تزايد حجم التجارة العالمية سنة 1997 بحوالي 14 ضعف حجمها سنة 1950 بمعدل متوسط 6% سنويا كنتيجة لعملية تحرير التجارة الدولية، في المقابل عرف التنوع البيولوجي في نفس الفترة تدهورا كبيرا وتفاقمت المشاكل البيئية وارتفعت نسبة حيث أن حوالي 30% من الثروات الطبيعية تم اهتلاكها تماما في الفترة الممتدة بين 1970-1995،² كما ظهرت العديد من المشاكل البيئية كالاختباس الحراري والتصحّر وإزالة الغابات وانقراض العديد من الأصناف الحيوانية والنباتية، ويرجعون السبب الرئيسي في ذلك للنشاط البشري الغير مستدام.

ويحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة، ومن أهم القضايا على أجدنة أنصار البيئة المناهضين لمنظمة التجارة ما يلي:³

¹ . علا محمد الخواجة، "العولمة والتنمية المستدامة"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 423.

² . WWF International, *Un commerce durable pour une planète vivante : Réformer l'Organisation Mondiale du Commerce*, op.cit, p 2.

³ . باتر محمد علي وردم، "تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن"، <http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=17220> ، تم الاطلاع عليه 2011/04/13.

✓ **قوانين منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة:** فبناء على مبادئ المنظمة في حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فإن قوانين المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي تصنفها بأنها حواجز غير جمركية ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة. وكمثال على ذلك نجحت فنزويلا التي تصدر كميات كبيرة من البنزين الملوث للبيئة في إدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة التي تمنع استيرادها بناء على بند في قانون الهواء النظيف الأميركي، وقد دعمت العديد من الشركات الدولية الكبرى لإنتاج البنزين والغاز هذه الضغوط من فنزويلا حتى تمكنت من كسب القضية والتصدير للأسواق الأميركية.

✓ **استتراف الموارد الطبيعية:** سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفات الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دولياً، وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية. ومن المعروف أن هناك تعرفه جمركية عالية حالياً على منتجات الأخشاب بهدف السيطرة على تجارتها وتضيق مهمة منتجاتها في التسويق، إلا أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة سوف تسهم في إلغاء الحمائيات الجمركية وتسهيل انتقال هذه المنتجات وبالتالي زيادة عمليات التحطيب وقطع أشجار الغابات.

كما أن تحرير التجارة سيؤدي أيضاً إلى استتراف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة، وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيراً سلبياً كبيراً سوف يقع. ويجادل البيئيون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دولياً مثل الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي الرقمي.

✓ **ملاذات التلوث الدولية:** من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئياً من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاماً بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك، ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنتقل التلوث إليها وهو ما يسمى في اقتصاد العولمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئية صارمة.

✓ **المنتجات المعدلة وراثياً:** سيؤدي الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً في العالم إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو التسبب أحياناً بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذياً للمستهلك، كما أنه لن يسمح للدول المستوردة برفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثياً قبل فحصها والتأكد من صلاحيتها. وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي الدولي، فتزايد الاتجار بالمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً سيؤدي إلى تركيز الثروة واحتكار إنتاج هذه المنتجات بالدول المسيطرة حالياً على هذا القطاع -وهي الولايات المتحدة

وكندا والأرجنتين- التي تشكل 98% من إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا، ولا شك أن ذلك الاحتكار للتكنولوجيا سيضعف من الأمن الغذائي لمعظم الدول النامية.

خلاصة الفصل:

عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الدولية منهجين أساسيين: أحدهما يتعلق بمذهب الحرية يدعو إلى ترك التجارة دون قيود وتحرير انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وله حججه في ذلك، أما المذهب الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية من خلال فرض نظم وقيود على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة وله حججه كذلك. غير أن إتباع سياسة حرية كاملة أو حماية مطلقة أمر نادر الحدوث، بل إن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية والتدخل بصيغ وأوجه مختلفة وحسب ما تقتضيه توجهاتها ومعطياتها الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية والثقافية على المستويين المحلي والدولي.

مع بروز العولمة كسمة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي وضعت أسسه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحى تحرير التجارة الدولية ضرورة وواقعا مفروضا على جميع الدول - باختلاف توجهاتها ومدى تطورها - باعتبارها محركا أساسيا لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، وقد تجسّد تحرير التجارة الدولية من خلال النظام التجاري متعدد الأطراف ممثلا بالاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة، ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة كبديل لها منذ عام 1995 وكمؤسسة تمثل رسميا النظام التجاري الدولي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجسد من خلال النظام التجاري الإقليمي والذي عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وأصبح محركا أساسيا لعملية تحرير التجارة الدولية إلى جانب المنظمة العالمية للتجارة.

بالرغم من اعتبار تحرير التجارة الدولية محركا أساسيا للتنمية، إلا أن تطور مفهوم التنمية وخروجها من إطارها الاقتصادي البحت لتصبح تنمية مستدامة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرض تحديات جديدة أمام عملية تحرير التجارة خاصة ما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار لعنصر البيئة، ما أثار الجدل حول مدى توافق التنمية المستدامة وتحرير التجارة الدولية.

لا يمكن تحميل تحرير التجارة الدولية مسؤولية كل المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لا شك في أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعمق من هذه المشاكل. وما يمكن طرحه في هذا السياق هو ضرورة إدارة عملية تحرير التجارة الدولية على نحو يجعلها تعمل من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، أي الحديث عن أسس تجارة دولية مستدامة يتم من خلالها تقاسم المكاسب المتحققة بين الدول على نحو يحسّن من مستوى معيشة الأفراد ويحافظ على الموارد التي ستتولى زمام إدارتها الأجيال القادمة، فالصراع والصدام بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة ليس حتميا، كما أن الدعوة إلى تعايشهما هي دعوة ضرورية وواقعية.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي

المستدام للدول النامية في

ظل تحرير التجارة الدولية

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

تواجه الدول النامية خاصة في الوقت الراهن أزمة غذائية تتمثل في عدم تأمين الغذاء لكل فرد بشكل دائم من جهة، وعدم كفاية هذا الغذاء بالنسبة لعدد كبير من السكان من جهة أخرى، إذ يعاني أكثر من مليار نسمة من نقص الغذاء وسوء التغذية والمجاعة. وقد زاد الاهتمام الدولي بمشكلة الغذاء منذ حدوث الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينات (1972-1973) والتي أدت إلى موت الملايين من الناس بسبب المجاعة، حيث أفادت منظمة الأغذية والزراعة FAO وبرنامج الأغذية العالمي في تقرير مشترك لهما أن التصاعد العنيف للجوع في العالم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الراهنة قد ألحق أشد الأضرار بالفقراء في البلدان النامية، وكشف عن نظام عالمي غذائي هش لا بد من إصلاحه.

وفي ظل تحرير التجارة الدولية بفعل اتفاقية الجات، تختلف التوقعات حول مستقبل أزمة الغذاء في العالم بين متفائل ينادي بإيجابية الدور الذي سيلعبه تحرير التجارة الدولية في خفض أسعار الغذاء وتسهيل الولوج إلى الأسواق وتطوير الاستثمارات الزراعية وبالتالي تأمين الغذاء وبشكل مستدام لجميع سكان العالم، وبين متخوف يتوقع أن مشكلة الغذاء في الدول النامية ستكون أكثر حدة في المستقبل إذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه، خاصة عند التحرير الكامل للتجارة الدولية، نظرا لكون العديد من الدول النامية تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية في تغطية احتياجاتها الغذائية والتي سترتفع أسعارها في السوق العالمية بسبب خفض الدعم الزراعي وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي.

ويهدف الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالمشكلة الغذائية في الدول النامية وآثار سياسات التحرير التجاري على تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول سنتطرق خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.

المبحث الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية.

المبحث الثالث: آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية.

المبحث الأول:

مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

تتقدم مشكلة تحقيق الأمن الغذائي المستدام إحدى خمس مشكلات رئيسية في العالم هي الغذاء، البطالة، التضخم، السكان والتلوث. وقد واجه العالم منذ مطلع سبعينات القرن العشرين أزمات غذائية واقتصادية خطيرة انعكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها وبخاصة بالنسبة للدول النامية المعتمدة على الواردات الغذائية.

وفي أواخر ثمانينات القرن العشرين، اهتمت الدول المتقدمة بزيادة عرض الغذاء العالمي ما أدى إلى برودة المناقشات حول الوضع الغذائي في الدول النامية، إلا أن هذه المناقشات ما لبثت أن عادت إلى المواجهة مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي وبخاصة في المنظمات الدولية، وقد أصبح دعم وتحقيق أمن غذائي مستدام من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي بدءاً بوثائق المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 والذي أكد فيه المجتمع الدولي على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية ويقدر كاف من ناحية وتحرير الإنسان من الجوع من ناحية أخرى، إلى غاية إعلانه كأول أهداف الإنمائية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

إن قضية نقص الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام مشكلة جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل الأزمات التي يعرفها العالم اليوم وتزايد السكان المطرد، وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي منذ خمسينات القرن العشرين ليأخذ أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل وبيئية أيضاً عندما يتعلق الأمر بضرورة ضمان استدامة تأمين الغذاء لمختلف الفئات.

ومن أجل فهم مشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية لابد من التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهذا المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

يعدّ الأمن الغذائي تعبيراً حديثاً شاع استخدامه منذ بداية سبعينات القرن العشرين، وبالذات عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبروزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أخذ مفهوم الأمن الغذائي بعداً جديداً يتمثل في ضرورة ضمان استدامة تحقيقه.

1. تعريف الأمن الغذائي:

أسفرت العديد من الآراء والاتجاهات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة أو منطقة ما عن تحديد ما يربو عن 200 تعريف لهذا المفهوم،¹ نذكر أهمها:

تعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية".²

كما تعرفه لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه "تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة".³

ويعتبر التعريف الذي جاء ضمن التقرير المشترك للمؤتمر العالمي حول الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة التعريف الأكثر شيوعا، وهو يعرف الأمن الغذائي بصورته الأساسية على أنه "حصول جميع الأفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة". وينبغي أن يؤسس مفهوم الأمن الغذائي على ثلاث مرتكزات أساسية:⁴

- ضمان إمدادات أكيدة ومغذية بشكل جيد ليس على المستوى الوطني، بل على مستوى كل العائلات؛
- ضمان الاستقرار النسبي من سنة إلى أخرى في الإمدادات؛
- ضرورة ضمان بأن كل عائلة لها الوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تغذية سليمة.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ليس بالضرورة من خلال الإنتاج المحلي بل كذلك بالتعاون مع الآخرين.⁵

¹. Food and Agriculture Organization of the United Nations, **Trade reforms and food security: conceptualizing the linkage**, Rome, 2003, p 25.

². المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي: نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العددان الأول والثاني، ديسمبر 2009، ص 28.

³. <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/ar/>, Le 20/12/2011.

⁴. Joseph H.Hulse, **Développement durable : un avenir incertain**, les presses du l'université Laval, Québec, Canada, 2008, p 179.

⁵. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005، ص 4.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مفهوم **انعدام الأمن الغذائي**، وهو يعبر عن الحالة التي لا يكون فيها للأفراد والأسر إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المذكور في تعريفات الأمن الغذائي الواردة أعلاه.¹ ويتخذ انعدام الأمن الغذائي شكلين أساسيين هما: انعدام أمن غذائي مزمن تستمر فيه حالة العجز على الحصول على الغذاء الكافي بسبب نقص الموارد الإنتاجية أو المالية، وانعدام أمن غذائي مؤقت حيث تعرف الدولة أو المنطقة نقص في الإمدادات الغذائية وعدم القدرة على تأمين الغذاء الكافي لفترات محددة.²

انطلاقاً من هذه المضامين تتضح العناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي في الآتي:

- يتضمن الأمن الغذائي عدم السماح بموت الأفراد من الجوع؛
- توجد مستويات مختلفة ونسبية للأمن الغذائي، أدناها إبقاء الفرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البيولوجية، وأعلىها توفير أقصى ما يمكن من الغذاء بمستويات تتلاءم مع رغبات وقدرات الأفراد؛
- يتسم الأمن الغذائي بخاصية الاستمرار، أي أن يكون متحققاً في كل لحظة حتى في أوقات الأزمات؛
- إن توفير الأمن الغذائي لا يتوقف على مجرد إنتاج الغذاء، بل المهم البحث في كيفية توزيعه على الذين يحتاجونه؛
- إن عملية تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن تشترط تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي الكامل خصوصاً وأن المتطلبات أصبحت أكثر تعديداً، وعليه فإن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبية.

2. الأمن الغذائي المستدام:

خرج مفهوم الأمن الغذائي من إطاره التقليدي بمرور مفهوم التنمية المستدامة أواخر القرن العشرين ليتحول اهتمام الدول إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، غير أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام لا يلغي المفهوم التقليدي -الذي تطرقنا إليه في العنصر السابق- بل يأتي مكملاً له مضيفاً عنصر الاستدامة كأساس لاستمرارية هذه الظاهرة وضمان استقرارها، خاصة وأن أنماط الزراعة المتبعة في معظم دول العالم النامية منها والمتقدمة تتسبب في العديد من الأضرار البيئية.

والاستدامة كتعريف تعني الاستجابة للتنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.³

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية- التأثيرات والدروس المستفادة، روما، ص 8.

² زيدان زهية، "واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي : حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 4-3.

³ محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مرجع سابق، ص 49.

في ضوء هذا التعريف، نجد أن ضمان تحقيق أمن غذائي مستدام يتطلب اهتماماً مضطرباً بتحديد الموارد الطبيعية وتناولا شاملا يركز على الأنظمة البيئية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، مع استخدام الأرض استخداماً منسقاً والتخطيط الدقيق لاستخدام المياه واستغلال الغابات.¹ وقد تم تحديد أسس تحقيق أمن غذائي عالمي مستدام في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بروما في 13-17/11/1996 ضمن سبعة محاور رئيسية هي:²

- توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم؛
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول - في جميع الأوقات - على أغذية كافية وواقية تغذوياً؛
- تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل من المناطق، وإتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة؛
- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل؛
- السعي لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، وإلى التأهب لمواجهةها؛
- تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل المناطق؛
- تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

من خلال كل ما سبق نجد أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام ليس مجرد مفهوم إحصائي مجرد، بل هو مفهوم إنساني ملموس وحي تتم دراسته على مستوى كل وحدة بشرية، أسرية ومجتمعية، يجمع بين المشاكل الناجمة عن السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية، الإنتاج الغذائي والتوزيع والتجارة الدولية.

الفرع الثاني: الإطار التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي المستدام

بالرجوع للفكر الاقتصادي نجد أن مشكلة الغذاء قد تنبه إليها المفكرون منذ القدم، حيث أشار توماس مالتس في كتابه عن السكان عام 1789 للعلاقة بين الحجم والسكان والمشكلة الغذائية.³ أما مصطلح الأمن الغذائي كمفهوم اقتصادي فهو تعبير حديث شاع استخدامه منذ بداية سبعينات القرن الماضي وبالذات عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية.

¹ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص 184.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13-17/11/1996، روما.

³ توصل توماس مالتس في تحليله إلى أن الغذاء يتزايد حسب متتالية عددية بينما عدد السكان يتزايد حسب متتالية هندسية.

عرف مفهوم الأمن الغذائي تطورا ملحوظا خلال الأربعين سنة الماضية ما عكس تطور الآراء السياسية حول هذا الموضوع، وقد مر بأربع محطات رئيسية عرف فيها تطورا ليشمل مصطلحات ومعاني جديدة، وبالتالي يحمل في طياته دلالات جديدة كما يلي:¹

• عقد مؤتمر الأمن الغذائي في عام 1974، وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة الإنتاج واستقرار أكبر للإنتاج.

• في عام 1983، تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إضافة إلى التوفر والاستقرار إلى القدرة على الحصول على الغذاء.

• في عام 1992، عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا إضافة إلى التوفر والاستقرار والقدرة على الحصول تمثل في الاستخدام للغذاء.

• في عام 1996، عقد مؤتمر قمة الغذاء العالمي والذي أضاف إلى ما سبق ذكره حق كل شخص بالحصول على غذاء سليم ومغذ.

وقد شهدت الساحة الدولية العديد من المؤتمرات التي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وكيفية العمل على استئصال الجوع وسوء التغذية، وتركيز الانتباه على ضمان الغذاء الذي يمثل أكثر الاحتياجات الأساسية للإنسان (أنظر الشكل رقم 02-01)، نشير إلى أهمها في الآتي:.

✓ مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996:

يعدّ مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في الفترة ما بين 13-17/11/1996 بروما في إيطاليا من أهم المؤتمرات التي تناولت مشكلة الأمن الغذائي بحضور ما يقارب 10.000 مشاركا، وقد جاء هذا المؤتمر استجابة لاستمرار وجود نقص التغذية على نطاق واسع وتزايد القلق بشأن قدرة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل.

أسفر المؤتمر عن اعتماد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وحدد إعلان روما سبعة التزامات كأساس لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع،² كما حدد هدفا عاجلا له يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود الجارية للقضاء على الجوع في جميع البلدان في المستقبل القريب، وقد ركز جهوده نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية في كافة أرجاء العالم محددًا أبعادا إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلولها، كما حدد المؤتمر هدفا عاجلا له يتمثل في

¹. عطية الهندي، الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم، ورشة العمل التدريبية القومية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 7-8/03/2008.

². تم التطرق إلى هذه المحاور ضمن عنصر الأمن الغذائي المستدام، ص 73.

خفض عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم البالغ عددهم في العام 1996 أكثر من 800 مليون شخص إلى النصف في العام 2015.¹

✓ مؤتمر قمة الألفية 2000:

في الفترة ما بين 06-08 سبتمبر 2000، التقت 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة. وبعد عام من انعقاد هذه القمة كشفت خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية رسمياً عن ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفا فرعياً و48 مؤشراً مقررته كمياً ومحددة المدة الزمنية، والتي صارت تعرف فيما بعد باسم "الأهداف الإنمائية للألفية"،² وهي تعمل على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول العام 2015 حيث تم الإعلان عن ضرورة القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة 1990 إلى 2015 كأول أهداف الألفية الإنمائية.

✓ مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي 2009:

انعقد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي في الفترة ما بين 16-18/11/2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، وشارك فيه أكثر من 4700 مندوب من 180 دولة. وقد ناقش المشاركون في المؤتمر العديد من القضايا أهمها: الحد من الآثار السلبية للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي، إصلاح الإدارة العالمية للأمن الغذائي، تخفيف حدة تأثير التغيرات المناخية: التحديات المفروضة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، تحديد التدابير الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي خاصة تلك التي تتعلق بالتنمية الريفية وصغار المزارعين والاعتبارات التجارية.³

وقد تم خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي تحديد خمسة مبادئ أساسية لتحقيق أمن غذائي عالمي مستدام أطلق عليها اسم مبادئ روما الخمسة، وهي بمثابة دعامة استراتيجية قوية للعمل على محاربة الجوع.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مرجع سابق.

² للتفصيل يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: www.un.org/ar/melliniumgoals/

³ Institut International du Développement Durable, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Bulletin du sommet mondial sur la sécurité alimentaire, volume 150, N°7, 21 Novembre 2009, p 1.

الشكل رقم 02-01: أهم المؤتمرات العالمية حول الغذاء

مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي 16-18/11/2009 بروما - إيطاليا	↑
المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن الغذائي للجميع 26-27/01/2009. مدريد - إسبانيا	
الدورة الاستثنائية الثالثة والخمسون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة 18-21/11/2008 بروما - إيطاليا	
المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية 03-05/06/2008 بروما - إيطاليا	
الدورة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة 5-16/05/2008 بنويورك - الو.م.أ	
الاجتماع السادسي لرؤساء وكالات الأمم المتحدة مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة 28-29/04/2008 بنويورك - الو.م.أ	
الاستشارة الفنية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي والطاقة الحيوية 16-18/04/2007 بروما - إيطاليا	
مؤتمر خمس سنوات بعد الانعقاد 10-13/06/2002 بروما - إيطاليا	
المؤتمر العالمي للغذاء 13-17/11/1996 بروما - إيطاليا	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من:

Institut International du Développement Durable, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, **Bulletin du sommet mondial sur la sécurité alimentaire**, op.cit, p 1-2.

الفرع الثالث: مفاهيم أساسية متعلقة بالأمن الغذائي المستدام

يعدّ مفهوم الأمن الغذائي المستدام مفهوماً واسعاً وغير ثابت، فهو يتغير بتغير التوجهات والآراء السياسية والاقتصادية، ولا يمكن فهم مشكلة الأمن الغذائي المستدام وتحليلها تحليلاً صحيحاً دون فهم الإطار النظري لبعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الأمن الغذائي المستدام.

1. الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية المحلية.¹ ويعبر عنه حسابياً بالنسبة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين حسب العلاقة التالية:²

$$A = \frac{P}{D} \times 100$$

D : الاستهلاك الغذائي المحلي

P : الإنتاج الغذائي المحلي

A : الاكتفاء الذاتي

¹. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 4.

². Farid ABDOUCHE, *Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie*, les éditions El Hikma, Alger, Algérie, 2000, p 19.

من خلال هذا التعريف نجد أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع من مفهوم الاكتفاء الذاتي في نقطتين، فمفهوم الأمن الغذائي يشمل في تعريفه عنصرين لا يظهران في مفهوم الاكتفاء الذاتي هما الاستقرار في التموين وإمكانية الحصول على الغذاء، ويتمثل العامل الرئيسي للاختلاف من وجهة نظر اقتصادية وسياسية في شمول الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كأشكال ممكنة للتموين بالسلع الغذائية.¹

وقد أثبتت التجارب العالمية استحالة تحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى القطري مهما بلغت قوة البلد الاقتصادية والسياسية، ولكن يمكن أن يتحقق في إطار مجموعة من الدول مرتبطة في إطار معين وفي شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها وتجنباً لضغوطات قد يفرضها العالم الخارجي في وقت أصبح الغذاء يستعمل كسلاح سياسي. وقد نجحت الكثير من الدول في تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ما يبعدها عن خطر الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية، وتبقى مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو الاستقلال الغذائي تشكل قلب المعركة التي تواجهها الدول النامية.

2. إشكالية الجوع:

تعتبر المجاعات الشكل الأسوأ لانعدام الأمن الغذائي، وتنتج عن عدة أسباب كالحروب والفيضانات أو المحاصيل الرديئة أو فقدان القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع وأحياناً وليس دائماً ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكذا النزوح السكاني الذي تسببه الصراعات والحروب التي كانت السبب الرئيسي للأزمات التي وقعت بداية سبعينات القرن العشرين حيث ارتفع عدد اللاجئين والمشردين داخل أوطانهم بسبب الصراعات من مليون نسمة عام 1970 إلى 50 مليون نسمة عام 1995.

وتتفاوت أبعاد الجوع وأسبابه وعواقبه، كما أن ضحاياه لا تجمعهم خصائص موحدة. ونجد أن أغلب التعاريف أعطت مجموع ست عوامل تحيط بظاهرة الجوع تسمح بتمييزها عن مختلف الأشكال الأخرى للنقص الحريري تتمثل في:²

- غياب الغذاء أو عدم إمكانية الحصول عليه؛
- العدد الكبير من الأفراد الجائعين؛
- الموت بأعداد هائلة؛
- طول مدة الظاهرة؛
- منطقة جغرافية محددة؛
- غياب كل الهيئات الاجتماعية أو الاقتصادية المقدمة للمساعدات.

¹. Dillion Jean Claude et Azoulay Gerard, *La sécurité alimentaire en Afrique*, Kharthala, Paris, 1993, p 138-139.

². *Ibid*, p 113.

وقد وضع المجتمع الدولي هدفين عالميين لتخفيض الجوع، الهدف الأول حدده مؤتمر قمة الغذاء العالمي في روما 1996 وتعهدت فيه الحكومات على تخفيض العدد المطلق للجوع إلى النصف مع حلول عام 2015، والهدف الثاني الذي تم وضعه ضمن إطار أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة (الهدف الأول) الذي تعهد خلاله زعماء العالم على تخفيض نسبة الجوع في العالم إلى النصف مع حلول عام 2015.

3. الفجوة الغذائية:

تمثل الفجوة الغذائية التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وتعرف بأنها مقدار الفرق بين ما تنتجه ذاتيا وبين ما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها بالعجز عن تغطية الاحتياجات من السلع الغذائية والذي لا يمكن تأمينه إلا بالاستيراد من الخارج.¹ فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.

وبناء عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين هما: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجد أنها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي.

4. الفجوة التغذوية:

تشير الدراسات المتخصصة في الغذاء والتغذية إلى أن الفجوة التغذوية تتمثل إما في نقص أو سوء التغذية أو كليهما، والمقصود هنا بنقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية (أي سعرات حرارية أقل وبروتين أقل). أما سوء التغذية، فالمراد به حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كالمواد النشوية، أو حصوله على البروتينات ولكن معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية.²

ولنقص وسوء التغذية انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية، إذ يؤديان إلى انتشار الأمراض المزمنة وما ينجم عنها من نقص الإنتاجية، بالإضافة إلى التكاليف العالية التي تبذلها الحكومات بهدف مكافحة هذه الأمراض.

¹. محسن أيوب، "الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه"، مجلة الزراعة، العدد 15، دمشق، (د.س.ن)، ص 3.

². ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 16.

من أجل تجنب سوء ونقص التغذية تم وضع عدة معايير من طرف خبراء التغذية تتضمن الاحتياجات الغذائية من كمية الطاقة والعناصر الغذائية منها تقارير منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة، وهي تغطي الحصص الموصى بها متوسط الاحتياجات الطاقوية للجنس ومختلف الأعمار.

5. أمان الغذاء:

في السنوات الأخيرة ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ظهر مفهوم أمان الغذاء، وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي".¹

وفي السياق نفسه، ظهر مفهوم الزراعة العضوية أو البديلة كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحيا، وهي تعتمد على الدورات الزراعية ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية. وعلى الرغم من أن أسلوب الزراعة العضوية سيؤدي حتما إلى نقص الإنتاجية، إلا أنها تلقى الدعم الكبير مادامت تحقق نتائج جيدة من حيث زيادة الخواص المرغوبة والتقليل من العناصر والمركبات غير المرغوبة، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على البيئة نتيجة استبعاد أو خفض العديد من الآثار الضارة بالبيئة بالابتعاد عن استخدام الكيماويات المركبة صناعيا والتقليل من استهلاك الطاقة، وكذا الحفاظ على الحياة البرية.

وقد ازداد الاهتمام بالزراعة العضوية بعد المخاوف التي انتشرت في الثمانينات والتسعينات خاصة بعد انتشار مرض البقرة المجنونة الذي كان له تأثيرا كبيرا على الرأي العام مهددا الشركات متعددة الجنسيات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة.²

المطلب الثاني: عوامل مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

لا ينبغي اعتبار مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام وتزايد التبعية الغذائية في الدول النامية مجرد نتيجة لعوامل مسببة أو مساهمة حديثة العهد نسبيا من قبيل ارتفاع أسعار النفط أو هبوط سعر الدولار أو الأحوال المناخية أو عمليات المضاربة أو قيود بعض البلدان على الصادرات أو إنتاج الوقود الإحيائي، فهي أيضا نتيجة اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط الديموغرافية وأنماط الاستهلاك، وسنوات من الإخفاقات البنيوية لاستراتيجيات التنمية على جبهات عديدة ليس على الصعيد الوطني فقط، بل وأيضا على الصعيد الدولي.

¹. زيدان زهية، "واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي : حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 11.

². المرجع نفسه، ص 12.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء

يكمن جوهر المشكلة الغذائية في الدول النامية في اتساع الهوة بين معدل النمو البطيء في إنتاج الغذاء المحلي وبين معدل النمو السريع للطلب على الغذاء، وقد ازداد الطلب العالمي وطلب الدول النامية على المواد الغذائية على مدى العقدين اللذين سبقا الألفية الثالثة ازديادا مطردا مع النمو في عدد السكان وتحسن المداخيل وتنوع الأنظمة الغذائية حيث بلغ معدل الطلب على الغذاء في الدول النامية 3.6% سنة 1985 مقابل معدل نمو إنتاج غذائي قدر في نفس السنة ب 2.6%¹، ويعود هذا الارتفاع بدرجة أساسية لزيادة عدد السكان وكثافة تركيزهم في المدن والمناطق الحضرية، وتحسن مستوى الدخل الفردي المتميز أصلا بالانخفاض.

1. تأثير العامل الديموغرافي في ازدياد الطلب على الغذاء:

يمثل العامل الديموغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي ما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. وعلى الرغم من أن المؤشرات الأخيرة تدل على أن معدلات النمو السكاني بدأت بالانخفاض بعض الشيء، إلا أن الزيادة السكانية باتت معضلة عالمية كبيرة خصوصا بالنسبة للدول النامية لأنها تستأثر بغالبية الزيادة في السكان التي يشهدها العالم بنسبة 79% من مجموع سكان العالم مقابل 21% من السكان يعيشون في الدول المتقدمة.²

إن استمرار الزيادة المتسارعة لسكان العالم لا يعني فقط احتياجات أكبر للغذاء، ولكنه أيضا يعني الاقتران من الموارد الطبيعية خاصة الأرض والماء، والضغط على الموارد المالية التي يمكن توجيهها للتنمية الزراعية وبالتالي فهي تشكل تهديدا على تحقيق الأمن الغذائي المستدام ليس فقط للدول النامية، بل أيضا الأمن الغذائي المستدام للدول المتقدمة، فشخص إضافي واحد في دولة متقدمة يستهلك أكثر بكثير مما يستهلكه شخص إضافي في دولة نامية.

2. الهجرة الداخلية

ارتفعت نسبة سكان المدن من 2% من سكان العالم سنة 1800 إلى 37% سنة 1970، لتصل إلى 50% في وقتنا الحاضر بنسبة حوالي 75% في الدول المتقدمة، بينما لا تزيد عن 35% في البلاد النامية بعدما كانت تقدر بحوالي 31% سنة 1985، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في الدول النامية بحلول سنة 2025 إلى ما يقارب 57% أي حوالي 4 مليار نسمة.³ وقد زادت ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن والمناطق

¹ ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 29.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations, **The setting : part 1**, 2012, p10.

³ عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 25.

الحضرية من حدة تأثير العامل الديموغرافي في ارتفاع مستوى الطلب على الغذاء، حيث تؤدي إلى تزايد كبير في عدد سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة ما يسبب تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، إضافة إلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من قبل القطاعات الأخرى، وكذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة لتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

من كل ما سبق، فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين وزيادة في متوسط الاستهلاك ما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

3. تحسين مستوى الدخل الفردي في بعض الدول النامية:

يتأثر الطلب على المواد الغذائية بالدخل، غير أن الارتباط بينهما ليس ثابتا في المعدل والاتجاه بل يتغير تبعا لاختلاف مستوى الدخل، إذ ينفق القسم الأكبر من الدخل المنخفض على الغذاء بينما تنخفض النسبة المخصصة من الدخل المرتفع للإنفاق على الغذاء. ولما كانت دخول شرائح الاجتماعية الواسعة في البلدان النامية منخفضة وقرية من حد الكفاف، فإن الزيادة في دخل الفرد تكون بصورة عامة مصحوبة بارتفاع الطلب على الغذاء حيث تشير الدراسات أن مرونة الطلب الداخلية على الغذاء في أكثرية البلدان النامية تتراوح بين 60% و80%، بينما تتراوح في الدول المتقدمة بين 10% و20% فقط.¹

وقد استطاعت العديد من الدول النامية أن ترفع معدل نمو الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي عقب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، إلا أن الأداء على مستوى تلك الدول يختلف بشكل واسع من بلد إلى آخر، فقد لوحظ في عدد محدود فقط من البلدان أن معدلات النمو هذه كانت ذات طبيعة ثابتة وطويلة الأمد وأدت بالنتيجة إلى الحد من مستويات الفقر، بيد أن عوامل مثل الأزمات وعدم الاستقرار السياسي وعدم توافر الإدارة الجيدة والحوادث المتكررة للكوارث الطبيعية والتصحر والتدهور البيئي والاعتماد الكلي على الصادرات والمستوى المتدني للادخار والاستثمار المحلي والأجنبي، إلى جانب عبء الديون وانخفاض مستويات الدعم للتنمية، أدت مجتمعة إلى تقويض النمو الثابت والقدرة على الحد من مستويات الفقر. وبصورة عامة فإن الزيادة في عدد حالات نقص التغذية ارتفعت في البلدان التي تعاني من أزمات مستمرة.

¹. ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 29.

4. تطور صناعة الوقود الإحيائي:

أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق وأسعار الطاقة والسلع الزراعية، فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي وبالتالي ارتفاع أسعاره، وهو ما أدى بشكل مباشر إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الإحيائي وارتفاع أسعارها، وربما يكون أيضا قد أدى بشكل غير مباشر إلى ارتفاع أسعار محاصيل أخرى تتنافس مع هذه المواد الأولية على الأراضي وغيرها من الموارد، فضلا عن أنه قد أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأخرى المشتراة كمواد بديلة، وبالتالي فقد شكّل الطلب على الوقود الإحيائي عاملا قويا في المنحى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي.

ويبدو أن أثر أنواع الوقود الإحيائي على الأمن الغذائي المستدام وارتفاع أسعار الأغذية يرتبط إلى حد كبير بتدابير السياسات العامة التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية، ففي معظم البلدان تعمل سوق الوقود الإحيائي على أساس أهداف تتعلق بالمزج الإلزامي، فعلى سبيل المثال اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع قانون الطاقة لعام 2007 مستويات طموحة لاستعمال الوقود الإحيائي في قطاع النقل تتجاوز بكثير ما أدرجته في قوانينها السابقة بمعدل 9 مليارات غالون في عام 2008 ليرتفع إلى 32 مليار غالون في عام 2022.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي الغذائي

تفاقم العجز الغذائي وزادت التبعية الغذائية في الدول النامية بسبب التدهور المستمر للقطاع الزراعي منذ بداية سبعينات القرن الماضي، حيث يتصف الإنتاج الزراعي لهذه الدول بالتذبذب وضعف الإنتاجية ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية لتغطية الاحتياجات الغذائية وخاصة من المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يؤكد عمق المشاكل وضخامة المعوقات التي تواجه تطور الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والتي يمكن تصنيفها إلى:

1. العوامل الطبيعية:

تزيد عملية تغير المناخ من تعرض البلدان للكوارث مشكلة تهديدا كبيرا على نظم معيشة السكان وعلى تطلعات التنمية في البلدان النامية، وتأتي مشكلة تراجع مساحة الأراضي الزراعية في العالم النامي في المقدمة والتي بلغت حدود طاقتها الإنتاجية نتيجة ضغط الكثافة السكانية وعملية التعرية والزحف العمراني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرف مساحات زراعية واسعة تراجعها في خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها، كما يهدد التصحر في الوقت الحاضر حوالي ثلث مساحة اليابسة. وتؤكد تقارير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة

¹. Simone PFUDERER and Maria DEL CASTILLO, *The impact of biofuels on commodity prices*, DERFA, Economic Group, April 2008, p15.

الأمريكية أن ما يستثمر حاليا من الأراضي القابلة للزراعة في العالم لا يزيد عن نسبة 43.5%، وهي نسبة تختلف من قارة إلى أخرى.

هذا إضافة إلى مشكلة نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه التي اشتدت حدتها في السنوات الأخيرة، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد من إمدادات المياه اليوم ثلث ما كان عليه سنة 1970، ويتعرض اعتماد أغلب المساحات المزروعة - وخاصة الحبوب - في أغلب الدول على الأمطار الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة ويعرقل استغلال عوامل الإنتاج بالكميات والأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي، وتشير الدراسات إلى أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي والغذائي في الدول الإفريقية والآسيوية خسائر معتبرة قد تفوق نسبة 40% من إنتاجها الزراعي.¹

2. العوامل البشرية:

يعدّ الإنسان عنصرا جوهريا في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي الزراعية وقدرتها وكفاءتها لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي والغذائي. وبالنسبة للدول النامية فإن ما يزيد عن ثلث عدد سكانها وما يعادل ثلثي عدد العاملين يعملون في الزراعة بمعدل بلغ عام 2010 حوالي 40.5% من مجموع اليد العاملة - وهي نسبة تختلف من دولة إلى أخرى - على عكس الدول المتقدمة التي لا تتعدى فيها اليد العاملة الزراعية نسبة 4.3% لنفس السنة كون الزراعة فيها تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على البشر (أنظر الجدول رقم 02-01).

¹ ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 33.

الجدول رقم 02-01: العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية لسنة 2010

نسبة النمو 1990-2000 (%)	نسبة العاملين في الزراعة 2010 (%)	عدد العاملين في الزراعة 2010 (مليون نسمة)	العدد الإجمالي للسكان 2010 (مليون نسمة)	الإقليم
0.5	32.3	2619.0	6894.8	العالم
6.8-	4.3	53.3	1243.3	الدول المتقدمة
0.6	40.5	2565.7	5651.5	الدول النامية
2.1	50.2	513.4	1022.2	إفريقيا
0.4-	24.6	40.8	165.9	دول شمال إفريقيا
2.4	55.2	472.6	856.3	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0.3	42.1	1953.1	4029.2	آسيا
-	21.2	12.9	60.7	دول آسيا الوسطى
0.0-	39.4	1098.0	2040.8	دول شرق آسيا
0.8	47.3	806.2	1704.1	دول جنوب آسيا
0.2-	16.1	36.0	223.5	دول غرب آسيا
1.1-	15.8	93.2	590.1	أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي
1.6	61.4	6.1	10.0	اقيانوسيا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من:

Food and Agriculture Organization of the United Nations, **The setting : part 1**, op.cit, p 36-38.

وبالرغم من ارتفاع نسبة اليد العاملة الزراعية في الدول النامية إلا أنها تتصف عموماً بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة وعجز كبير في المهارات والخبرات، ففي بعض الدول النامية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة - كما في اليمن-، وهو ما يؤثر سلباً على مردودية العامل الزراعي في الدول النامية، ومنه التأثير سلباً على درجة تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول.

3. العوامل التنظيمية:

تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً مباشراً على كفاءة وتشغيل عناصر الإنتاج من أراضي وأيدي عاملة ومياه، وهي تشمل جميع السياسات الاقتصادية والتنظيمية، والسياسات السعرية والتمويلية، وأجهزة وأنظمة التسويق.

✓ **السياسات الاقتصادية:** تبنت العديد من الدول النامية منذ تحررها في عقدي الستينات والسبعينات نماذج للتنمية تعطي الأولوية للصناعة من حيث النفقات الاستثمارية اعتقاداً بأن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي، في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي أو الإقليمي، كما منحت الأولوية للمزروعات التجارية التصديرية على حساب المنتجات الغذائية الأساسية بغرض توفير الأموال للتصنيع من جهة ثانية. كل

هذا أدى إلى تعميق مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، ويعد من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في البعض منها.

✓ **السياسات السعرية:** تأتي سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية في أغلب الدول النامية بصورة حبرية دون الاعتماد على الأسس الاقتصادية كتكاليف الإنتاج وإخطار الزراعة والعائد المناسب لتعويض جهود المزارعين، مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين مقابل فروق تخفيض الأسعار، مما أثر سلباً على المعروض من الإنتاج الزراعي والغذائي خاصة وأن هذه السياسة ليست شاملة بل جزئية لا تأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى والعالم الخارجي،¹

✓ **نظام الحيازة الزراعية:** يؤثر نظام الحيازة الزراعية (بنية الملكية العقارية) تأثيراً كبيراً في الكميات المعروضة من الإنتاج الزراعي وحتى في نوع المزروعات، ففي عدد كبير من البلدان النامية ما تزال الحقوق العقارية ضمنية غير محددة تحكماً الأعراف أو أن ملكيتها ما تزال بيد الدولة، ومثل هذا الوضع لا يشجع المزارعين على الاستثمار في الأرض أو إدخال التحسينات عليها، كما أن الحقوق العقارية المؤقتة لا تساعد في الحصول على القروض الزراعية التي أصبحت ضرورية لكل تنمية زراعية.

4. العوامل التكنولوجية:

تظهر ملامح التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج والإنتاجية للدول النامية. وتشمل المعوقات التكنولوجية مستلزمات الإنتاج الزراعي والعمليات الزراعية في حد ذاتها، حيث يعتبر ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث الكم أو النوع من أهم أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية وقصور الإنتاج الزراعي الغذائي في الدول النامية، وتشمل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يظهر القصور في استخدامها بصفة أساسية كلا من البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات الزراعية.

ويتصف أداء العمليات الزراعية في الدول النامية بالافتقار الشديد للمستوى الفني المطلوب، الأمر الذي جعلها من أسباب انخفاض الإنتاجية الزراعية، ويتجلى ذلك في جميع عمليات إعداد الأراضي للزراعة، والزرع، والري، ومقاومة الآفات، والحصاد وما بعد الحصاد.

5. العوامل السياسية:

تعدّ المنازعات وانعدام الاستقرار السياسي من أكثر أسباب انعدام الأمن الغذائي شيوعاً، فغالبا ما تمنع النزاعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية وتقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق. وطبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، تكلف النزاعات المسلحة الدول النامية خسائر في الإنتاج الزراعي تقدر في المتوسط بـ 4.3 مليار دولار سنوياً، وهو رقم كان يكفي لزيادة المتحصل من

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية بالوطن العربي، الخرطوم، أوت 1982، ص 48.

الأغذية لنحو 330 مليون من ناقصي الأغذية إلى الأدنى المستويات المطلوبة، وقد كانت الحروب والصراعات المدنية هي الأسباب الرئيسية لمعاناة 15 بلدا من بين 44 بلدا واجهت طوارئ غذائية استثنائية خلال عام 2001 والرابع الأول من عام 2002.¹

كما تواصل النزاعات والصراع المسلح -الداخلي والخارجي- تشريد الملايين من البشر من ديارهم في جميع أنحاء العالم وتعوق عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، حيث وصل عدد الأشخاص الذين شردوا بسبب الصراعات والاضطهاد إلى ما يقارب 43 مليون شخص مع نهاية 2010 يواجهون خطر الجوع والمجاعة.

الفرع الثالث: العوامل الناتجة عن العولمة

عوامل عديدة نتجت عن العولمة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية أبرزها:

1. احتكار الشركات الغذائية العالمية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في مشكلة الغذاء التي تعاني منها معظم الدول النامية، حيث تستحوذ مئة من الشركات الفلاحية الغذائية متعددة الجنسيات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي وعلى ما يربو عن ثلثي رقم المبيعات العامة في السوق العالمية،² وهي بذلك تتحكم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ومخرجاته في آن واحد.

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرها على الزراعة وإنتاج والغذاء من خلال دعمها لتغلغل الرساميل الأجنبية وتحويل الهياكل الزراعية للدول التي تستثمر بها نحو احتياجات الدول الرأسمالية وشركاتها العملاقة، كما تقوم هذه الشركات باحتكار وتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية الغذائية كالمطاط والقمح. ليس ذلك فحسب، بل دفعت باتجاه استبدال العديد من المنتجات الغذائية التي يحتاجها السوق المحلي بمنتجات وسلع تجارية تنتج للسوق العالمي بعيدا على السلع الغذائية الأساسية. وقد أدت تدخلات الشركات متعددة الجنسيات في مجملها إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد، والتأثير سلبا على الإنتاج الزراعي والغذائي للدول المستضيفة مما ساعد في تدهور حالة الأمن الغذائي.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002، روما، ص 22.

² عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، جويلية 1991، ص 109.

2. انعكاسات المعونات الغذائية على الأمن الغذائي في الدول النامية:

إن المعونات الغذائية في ظل النظام العالمي الراهن الذي تميزه التناقضات وتتحكم فيه المصالح يجعل منها - حسب تعبير جريدة لوموند الفرنسية- هدية مسمومة، وذلك خلافا للطبيعة الإنسانية التي قد تتراءى إذا ما اقتصرنا على الجوانب الظاهرة لمثل هذه المعونات المقدمة تحت شعار غذاء السلام مثلا. فالهدف الرئيسي لتقديم المعونات الغذائية من قبل الدول المتقدمة -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي- إلى الدول النامية هو تنشيط صادراتها من المنتجات الغذائية وغير الغذائية مقابل تكريسها تبعية الدول المتلقية لها من خلال خلق حاجيات جديدة لا تلبى إلا من قبل الدولة المانحة، فحسب بند المعونة الأمريكية يمكن استثمار جزء من المعونة بالقطر المتلقي فيخلق هذا الاستثمار طلبات جديدة توفرها الدولة المانحة، كما يؤدي إقحام مواد استهلاكية عبر المعونة إلى تغيير العادات الاستهلاكية وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها يعتمد على ما يوفره الإنتاج الفلاحي المحلي لتحل محلها الأذواق الدخيلة المستوردة التي أحدثتها المواد الغذائية الأجنبية، فيتضاعف حجم الواردات على حساب تشجيع الإنتاج الغذائي المحلي الذي ما يفتأ يتقهقر بسبب تقلص الطلب وضيق السوق لتتولد عنه التبعية الغذائية.¹

3. تغير دور المنظمات الدولية:

مع انطلاقة العولمة حدث تغير أساسي في دور المنظمات والمؤسسات الدولية ووظائفها، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإئتماء والتعمير اللذان اضطلعوا بدور مقبول في دعم سياسات التنمية في البلدان النامية منذ نشأتها عام 1944 وحتى عقد السبعينيات من القرن العشرين أخذوا بالترويج لسياسات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات، هذا بالإضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبديل لاتفاقية الجات عام 1995 وخضوع الزراعة إلى أحكامها في إطار اتفاق الزراعة.²

هدفت برامج التصحيح الهيكلي إلى تدعيم القطاع الخاص ورفع الأسعار عند الإنتاج وتخفيض الدعم على المدخلات الزراعية وتخفيض المساعدات الغذائية والدعم على أسعار الاستهلاك تكميلا لتخفيض قيمة العملة، إضافة إلى أن المنتجات الزراعية لم تعد تحظى بأي شكل من أشكال الحماية القانونية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة بل أصبحت شأنها شأن المنتجات الصناعية وغيرها تخضع لقوانين تحرير الأسواق وتحريم إقامة الحواجز والعقبات في وجه انتقال السلع والخدمات والرساميل التي فرضتها العولمة. كل هذا أثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية حيث لم يكن لبرامج التصحيح الهيكلي وقع إيجابي على معدل نمو الإنتاج المحلي والزراعي للدول المطبقة لها، كما أدى رفع الدعم على مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعارها

¹ . عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 92-93.

² . سيتم التطرق بالتفصيل إلى آثار سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي المستدام خلال المبحثين المواليين.

بالمزارعين إلى التخلي عن استعمالها الواسع مما أثر على مستوى الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء المستوردة للدول النامية.¹

المطلب الثالث: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

في نوفمبر 1996 اتجهت أنظار العالم إلى روما حيث تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180 دولة أثناء المؤتمر العالمي للأغذية باستئصال واحدة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي ألا وهي الجوع. وكخطوة مهمة اتجه هذا الهدف، ألزم زعماء العالم أنفسهم بتخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 قياساً بمستوى عام 1990.

وبالرغم من أن نسب نمو الغذاء خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي (1990-2010) تعطي الانطباع بعدم وجود أسباب للقلق على عرض الغذاء المضمون باعتبار التطور الذي عرفه خلال الفترة المذكورة، إلا أن هذه الصورة الإجمالية ليست صحيحة وفقاً لإحصاءات الإقليمية والمحلية للوضع الغذائي والزراعي للدول النامية.

الفرع الأول: الحالة الراهنة

تميزت العشرية الأولى من القرن الحالي بوجود قلق شديد بشأن مصير مئات الملايين من الفقراء والجياع في العالم على إثر الأزمة الغذائية التي حدثت في 2006-2008 والتي دفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى ما يتجاوز قدرة الملايين من فقراء العالم، كما تداخلت معها الأزمة المالية العالمية بما كان لها من تبعات وآثار على الوضع العالمي للغذاء. وقد أعرب قادة أكثر الدول تصنيعاً في العالم خلال مؤتمر قمة مجموعة الثماني المنعقد باليابان في جويلية 2008 عن قلقهم العميق من أن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للأغذية المقرون بمشاكل توافر الأغذية في عدد من البلدان النامية يهدد الأمن الغذائي لهذه البلدان.²

1. اتجاهات الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية:

عند مراقبة الاتجاهات العالمية للأمن الغذائي يكون رد الفعل الطبيعي هو وصف الفترة التي تلت مؤتمر القمة العالمية للأغذية بأنها عقد مفقود.³ إذ أنه وبعد مرور ما يزيد عن العشر سنوات عن انعقاد المؤتمر لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم، وفي الدول النامية خاصة، مرتفعاً للغاية حيث قدر خلال الفترة 2010-2012

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الخرطوم، ص 118.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: الفروة الحيوانية في الميزان، روما، ص 103.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006: القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما،

ص 4.

بنحو 870 مليون شخص ما يعادل 12.5% من سكان العالم، أي ما معناه شخص واحد من كل ثمانية أشخاص، والأغلبية من هؤلاء -أي 852 مليون- يعيشون في الدول النامية بمعدل 14.9% من السكان.¹

الجدول رقم 02-02: اتجاهات نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية

التغيير الذي تحقق حتى الآن %	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان %				التغيير الذي تحقق حتى الآن %	عدد ناقصي التغذية بالملايين				مجموع السكان بالملايين	الإقليم
	-1990	-2006	-2000	-1995		-1990	-2006	-2000	-1995		
19-	08	02	97	92	0.2	850.0	836.2	791.5	848.4	6652.5	العالم
-	-	-	-	-	30.8-	10.6	15.4	17.5	15.3	1331.3	البلدان المتقدمة
22-	15	17	17	20	0.8	839.4	820.8	774.0	833.2	5420.2	البلدان النامية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي؟، روما، ص 48.

وقد شهد عدد ناقصي التغذية في الدول النامية خلال العقدين الأخيرين -وحتى قبل الأزمتين المتعاقبتين الغذائية والاقتصادية- تزايداً مطرداً وإن كان بطيئاً خلال الفترة 1990-2008 بمعدل متوسط 0.8% سنوياً على غرار الزيادة في العالم التي قدرت بـ 0.2% على المستوى العالمي، إلا أنه ونظراً لتزايد عدد السكان من حوالي 4237 مليون شخص في الفترة 1990-1992 (وهي الفترة المرجعية لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية) إلى ما يزيد عن 5420 مليون شخص في الفترة 2006-2008، عرفت نسبة ناقصي التغذية تدنيا ملحوظاً حيث انخفضت من 20% إلى 17% لنفس الفترتين على التوالي (كما هو موضح في الجدول رقم 02-02). وقد استمر هذا الاتجاه ليصل كل من العدد المطلق لناقصي التغذية ونسبته في العالم إلى ذروته عام 2008 عقب الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الفترة 2006-2008 والذي تلتته وبسرعة أشد أزمة مالية عالمية وأعظم تراجع اقتصادي شوهد في السنوات السبعين الماضية، وأثناء الفترة نفسها انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة انخفاضاً كبيراً بنسبة قدرها 37% مما كان عليه في عام 1988،² حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم 915 مليون شخص وهو أعلى قدر خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة الماضية وإن كان عدد الجياع مازال أدنى مما كان في عام 1980 كنسبة مئوية. وتأتي هذه الزيادة الحادة جنباً إلى جنب مع الاتجاه الصعودي المقلق بالفعل الذي لوحظ منذ منتصف تسعينات القرن الماضي في العدد المقدر لناقصي التغذية بعدما كانت قد انخفضت نسبة ناقصي التغذية في الدول النامية فعلاً في سبعينات وثمانينات وأوائل تسعينات

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما، ص 8.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية -التأثيرات والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص 11.

القرن العشرين من حوالي الثلث عام 1980 إلى أقل من 20% مع بداية التسعينات - لما عرفته تلك الفترة من توسع في الاستثمارات الكبيرة في قطاع الزراعة وارتفاع في نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة.¹

وفي ظل اتجاهات نقص التغذية في الدول النامية، فإن التقدم متواصل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن التقدم المسجل في الفترة 1990-2008 بقي أبطأ مما كان عليه في العقدتين السابقتين لها حينما انخفض انتشار نقص التغذية بتسع نقاط مئوية من 37% إلى 28% بين الفترتين 1969-1971 و1979-1981، وبشمان نقطتين مئويتين إضافية وصولاً إلى 20% بين الفترتين 1979-1981 و1990-1992،² ليسجل انخفاضاً بخمس نقاط فقط وصولاً إلى 15% في الفترة 1990-2008 وحتى 2012 بمعدل 14.9%.

نتيجة لكل ما سبق يتبين أن العالم النامي ككل هو أقرب إلى تحقيق هدف الألفية الإنمائية منه إلى تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، حيث تحدد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة النسبة الحالية لنقص التغذية في حالة الدول النامية بأكثر قليلاً من 23.2% من السكان في الفترة 1990-1992. وإذا ما استمر حتى عام 2015 الانخفاض السنوي المتوسط الذي شهدته فترة العشرين عاماً الماضية، فإن معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية سيصل إلى 12.5% وسيظل مع ذلك أعلى من الرقم المحدد للهدف الإنمائي للألفية ولكنه سيكون أقرب منه بكثير بالمقارنة مع ما كان مقدراً سابقاً. في حين يبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعيد المنال حتى وإن افترضنا أن الهدف الإنمائي للألفية سوف يتحقق عام 2015 خاصة وأن عدد ناقصي التغذية والبالغ حالياً 870 مليون شخص هو رقم بعيد كل البعد عن العدد المحدد كهدف للمؤتمر والبالغ بالنسبة للدول النامية 412 مليون شخص، حيث سيتطلب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية خفض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7% أي 8 نقاط أقل من المعدل الحالي البالغ حوالي 15%.

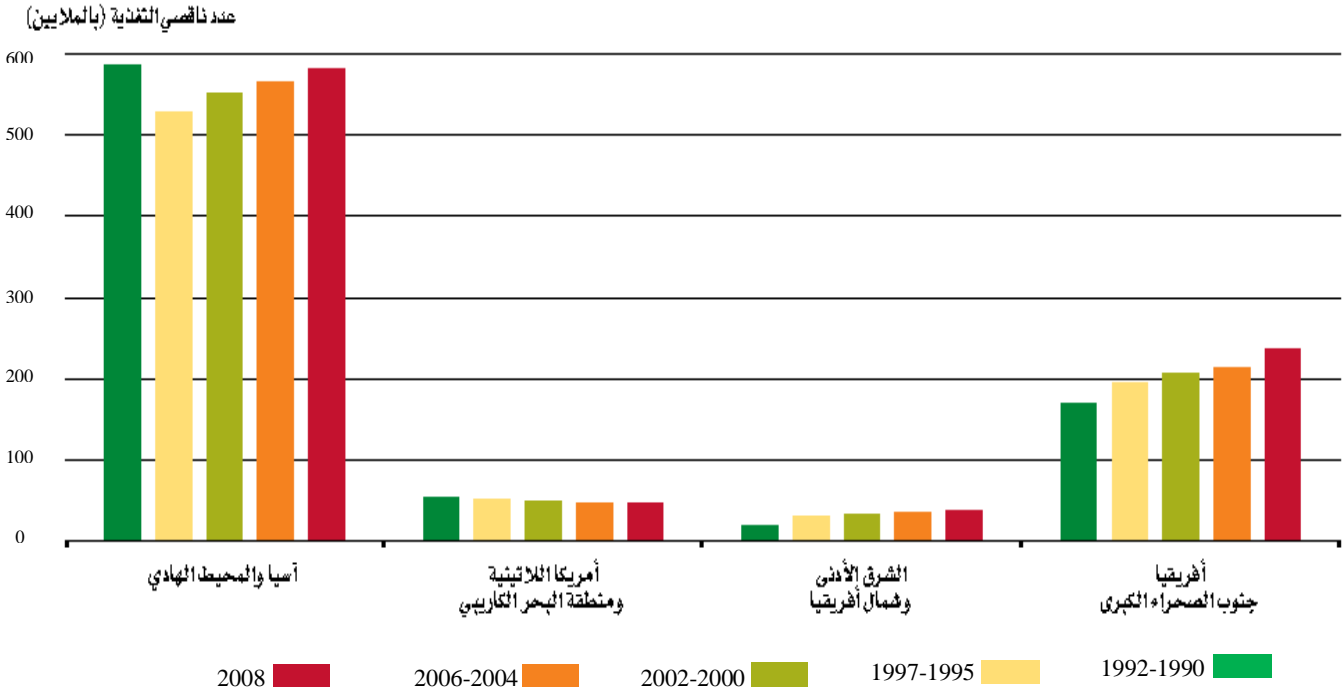
2. انتشار انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية:

تتمركز ظاهرة الجوع أساساً في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالدرجة الأولى بنحو 600 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ عدد الجوعى 265 مليون شخص، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي يبلغ العدد 53 مليون شخص، أما في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا يبلغ الجوعى 42 مليون شخص (أنظر الشكل رقم 02-02). وقد زاد عدد الجوعى في جميع الأقاليم باستثناء آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ الفترة المرجعية 1990-1992 وحتى 2006-2008، ولكن حتى في هذه الأقاليم انقلب هذا الاتجاه الهبوطي مع بداية الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في الألفية الثالثة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: الفروة الحيوانية في الميزان، مرجع سابق، ص 104.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006: القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرجع سابق، ص 8.

الشكل رقم 02-02: تزايد نقص التغذية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة 1990-2008



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص 9.

تظهر الاتجاهات التي لوحظت في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه من المرجح أن تحقق هذه المناطق غاية الحد من الجوع بحلول عام 2015، ومع ذلك هناك تفاوت واسع بين بلدان هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، ترجع المكاسب الكبيرة التي سجلت في شرق آسيا منذ عام 1990 إلى التقدم الكبير الذي تحقق في الصين، في حين أن المستويات التي تحققت في جنوب آسيا تعود إلى الاستفادة من التقدم الحرز في إندونيسيا والفلبين. واستناداً إلى الاتجاهات الحالية، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن تكون قادرة على تحقيق غاية الحد من الجوع بحلول عام 2015، إذ تتسم بأعلى معدلات من الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية ومازالت تسجل أكبر زيادة في عدد ناقصي التغذية كما يبين الشكل أعلاه.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الدول النامية التي تواجه حالات طوارئ في الأغذية، أو ما يسمى بنقاط الجوع الساخنة. وقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة في أبريل 2009 عن وجود 31 بلداً في العالم تمر بحالات طوارئ خطيرة في الأغذية، أغلبها (20) في أفريقيا، و9 في آسيا، و2 في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي.¹ ومن المتوقع أن تفقد هذه الدول الموارد اللازمة للتعامل مع مشاكل انعدام الأمن الغذائي الحرجة، فقد واجهت منطقتان في أفريقيا حالات نقص حاد في الأغذية: أفريقيا الجنوبية والقرن

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: الثروة الحيوانية في الميزان، مرجع سابق، ص 105.

الأفريقي، وفي 17 بلدا على الأقل -أغلبها في أفريقيا- كان السبب الرئيسي لنقص الأغذية هو النزاعات الأهلية والآثار المترتبة على الحروب التي ترتبط بنزوح السكان، وفي 15 حالة من هذه الحالات أدى الجفاف - وحالات الجفاف المتكررة- إلى انخفاض المحاصيل. كما أن المشكلات الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية (وفي مقدمتها البن) أسفرت هي الأخرى عن حالات طوارئ في الأغذية في ستة بلدان على الأقل. وفي كثير من الحالات، تفاقمت المشكلة بفعل تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز.

الفرع الثاني: الوضع الغذائي والزراعي في الدول النامية

أصبح إنتاج الغذاء يتسم بسماوات عصرنا الراهن حيث التوسع في استخدام التكنولوجيا والإنتاج الكبير وتحسين الإنتاجية والمشاريع الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات ومختلف أنواع الاحتكار. ففي حين قسم العالم إلى دول متقدمة ذات وفرة إنتاجية ودول متخلفة ذات الندرة والحاجة، أصبحت سلع غذائية كالحبوب واللحوم والزيوت النباتية سلعا تهيمن عليها الدول المتقدمة، وأصبحت الدول المتخلفة تغرق أكثر فأكثر في مستنقع التبعية الغذائية ما أدى بها إلى السعي لتعبئة طاقاتها الممكنة من أجل زيادة إنتاجها الغذائي.

1. اتجاهات أسعار الأغذية العالمية:

شهدت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية منذ مطلع ستينات القرن الماضي انخفاضا كبيرا بعد تعديلها لمراعاة التضخم، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما تدنت الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 2002 لتشهد ارتفاعا بوتيرة بطيئة منذ عام 2003 حتى عام 2006 حيث تحول ارتفاع الأسعار إلى طفرة تضخمية في مختلف أنحاء العالم، وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية عام 2011 (أنظر الجدول رقم 02-03) ما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والقلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي العالمي على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص الآن وفي المستقبل.

ومن بين السلع التي تكوّن مؤشر أسعار الأغذية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شهدت أسعار السكر والزيوت والحبوب أكثر الزيادات حدة في 2010 وأوائل 2011 وكان تقلب أسعار السكر الأكثر وضوحا، في حين شهدت أسعار اللحوم أدنى زيادة وأقل التقلبات بروزا.

الجدول رقم 02-03: مؤشرات أسعار الأغذية 2000-2011

السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
2000	90	96	95	85	68	116
2001	93	96	107	87	68	123
2002	90	90	82	94	87	98
2003	98	97	95	98	101	101
2004	112	114	123	107	112	102
2005	117	120	135	104	104	140
2006	127	119	128	122	112	210
2007	159	125	212	167	170	143
2008	200	153	220	238	227	182
2009	157	133	142	174	151	257
2010	185	152	200	183	194	302
2011	228	177	221	247	252	369

Source : <http://www.fao.org> , Le 29/01/2012.

- ويمكن تفسير زيادات التحول في أسعار السلع الغذائية وتقلبها خلال العشرية الأولى من القرن الحالي بناء على العديد من العوامل نلخصها في النقاط التالية:¹
- صدمات الأحوال الجوية من قبيل الجفاف في أستراليا خلال الفترة 2005-2007 الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح والتجارة؛
 - سياسات تعزيز استخدام الوقود الحيوي (التعريفات والإعانات ومستويات الاستخدام المخصصة) التي أدت إلى زيادة الطلب على الذرة والزيوت النباتية؛
 - تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛
 - النمو الاقتصادي على الأجل الأطول في العديد من الدول النامية الكبرى مما أسفر على فرض ضغوط على أسعار البترول والأسمدة بسبب الموارد الكثيفة التي يتطلبها نموها الاقتصادي من جهة، وزيادة الطلب على اللحوم في ظل تنوع النظم الغذائية من جهة أخرى؛
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج (مثل مضخات الري والآليات) وتكاليف النقل نتيجة لارتفاع أسعار البترول والأسمدة؛
 - نمو غلات الحبوب والإنتاج بوتيرة أبطأ - وبخاصة الأرز والقمح - خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لتدني الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة؛
 - ازدياد الطلب على أسواق السلع الآجلة نتيجة للمضاربات وتنويع الحافظات؛
 - انخفاض مستوى المخزونات الذي نجم في جانب منه عن بعض العوامل المشار إليها أعلاه؛
 - سياسات التجارة مثل حظر التصدير وتكالب الحكومات على الشراء مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، وشجع التجار على زيادة المخزونات، ودفع بالمستهلكين إلى التزاحم على الشراء.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، مرجع سابق، ص 11-12.

2. الإنتاج الزراعي:

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات استهلاك السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي. وقد عرف النمو العالمي في الإنتاج الغذائي منذ الستينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين انخفاضاً قبل أن يستأنف معدلات نمو أعلى منذ بداية القرن الحالي مسجلاً معدل نمو 2.6% في الفترة 2000-2009. بمعدل زيادة قدره 3.9% عام 2008 مقارنة بعام 2007، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لقيام عدد من البلدان بتوسيع إنتاجها استجابة لارتفاع الأسعار عام 2007 وحتى لأفضل توقعات الأسعار لعام 2008، وجاءت هذه الاستجابة أعقاب سنتين متتاليتين 2006-2007 من أداء أقل من اتجاه النمو العالمي على مدى العقد بنسبة بلغت حوالي 2.2%.¹

جدول رقم 02-04: متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي العالمي

09-2001	2000-1991	90-1981	80-1971	70-1961	
2.6	2.5	2.3	2.4	2.7	معدل نمو إجمالي الإنتاج الزراعي العالمي %
1.4	1.0	0.6	0.6	0.7	معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي %
2.6	2.5	2.3	2.4	2.7	معدل نمو إجمالي إنتاج المحاصيل %
1.5	1.1	0.3	0.4	0.9	معدل نمو نصيب الفرد من إنتاج المحاصيل %
2.2	2.2	2.4	2.5	2.9	معدل نمو إجمالي الإنتاج الحيواني %
1.1	0.7	0.7	0.6	0.9	معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني %

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 101.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الإنتاج الإجمالي في المحاصيل يعكس إلى حد كبير وبدقة النمو بالنسبة للإنتاج الزراعي ككل خلال السنوات الأخيرة، في حين لم يعرف الإنتاج الحيواني نمواً كالذي عرفته المحاصيل، كما نلاحظ أن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي العالمي قد انخفض انخفاضاً طفيفاً للغاية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي قبل أن يتسارع بصورة ملموسة عند عام 2000، ويبرز ذلك بالنسبة للمحاصيل أكثر منه بالنسبة للإنتاج الحيواني.

وبالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي خلال العشر سنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية بأكثر من 50% مع التوسع في الإنتاج في البرازيل. بما يزيد على 70%، كما شهد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: الفروة الحيوانية في الميزان، مرجع سابق، ص 109.

الكبرى نما في الإنتاج بنحو 40%، أما أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فقد زاد الإنتاج بنحو 40% وبدأ هذا الإقليم يظهر كمورد رئيسي.¹

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي شهدتها الإنتاج الزراعي خلال العقود الخمسة الأخيرة هي ناتجة في معظمها عن التوسع الرأسي في الزراعة، فقد كانت الآلات والثروة الحيوانية والمستلزمات المادية (خاصة الأسمدة) والأرض هي المحركات الرئيسية للنمو الزراعي في الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين، ومع تزايد إسهامات الاستخدام الزائد للمستلزمات فإن رأس المال المادي والأراضي قد انخفض مع مرور الوقت، وأصبح نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بارزا بصورة متزايدة حتى أصبح في التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي -وبجدارة- هو أهم العوامل التي يبني عليها النمو الزراعي داخل سياق عالمي. ويتضح هذا النمط أيضا في الأقاليم النامية باستثناء إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث الأرض الجديدة هناك كانت هي المورد المسيطر على النمو الزراعي في الفترة 1981-2009.²

جدول رقم 02-05: متوسط معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة

09-2001	2000-1991	90-1981	80-1971	70-1961	
2.44	2.23	1.36	1.64	0.99	الدول المتقدمة %
2.21	2.22	1.12	0.93	0.69	الدول النامية %

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 32.

وتشير الدراسات أن القطاع الزراعي على الرغم مما حققه سيواجه تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة حيث سيزداد الطلب على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك، كما سيؤدي تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرض تحديات في جانب العرض سواء من حيث متوسط الإنتاج الزراعي أو تقلبه، حيث تشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سيحتاج عام 2050 إلى نمو بمعدل 70% عما كان عليه فيما بين 2005-2007، ونسبة تقترب من 100% في البلدان النامية من أجل إطعام سكان سوف يزيد عددهم عن 9 مليارات نسمة في نفس السنة.³

3. استهلاك الأغذية:

على الرغم من ارتفاع أسعار الأغذية خلال العقد الأول من القرن الحالي، فقد أدى النمو السريع في الدخل الحقيقي للفرد الواحد بمعدل 2% بين عامي 1990-2010 إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 102.

² المرجع نفسه، ص 32.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، مرجع سابق،

ص 42.

الغذائي حيث ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو 210 كيلو كالوري (سعر حراري) للشخص في اليوم أي بمعدل 8%، وكانت هذه الزيادة أكبر في الدول النامية (275 كيلو كالوري للشخص في اليوم) منها في الدول المتقدمة (86 كيلو كالوري للشخص في اليوم)، كما كانت الزيادة في الدول النامية أكبر سرعة في العقد الأول من القرن الحالي منها في تسعينات القرن الماضي.¹

وفي مناطق الدول النامية، كانت أكبر الزيادات المطلقة (260-270 كيلو كالوري للشخص في اليوم) في آسيا حيث حدث النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق، وأمريكا اللاتينية والكاريب، في حين أن أصغر الزيادات (أقل من 130 كيلو كالوري للشخص في اليوم) قد حدثت في أوسيانا وأفريقيا.²

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الماضية قد ظهر مصدر جديد للطلب على الإنتاج الزراعي يتمثل في الإنتاج الوقود الحيوي والذي شهد توسعا سريعا على مدى 10-15 عاما الماضية خاصة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الأوروبي، ليمثل عنصرا سوقيا جوهريا يؤثر على أسعار الحبوب.

4. التجارة العالمية للمنتجات الغذائية:

تغير اتجاه التدفق الصافي للسلع الغذائية فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال الخمسين عاما الماضية، ففي أوائل الستينات كانت الدول النامية تتمتع بفائض شامل في التجارة في السلع الزراعية والغذائية يقترب من 7 مليارات دولار، غير أن هذا الفائض اختفى بحلول نهاية الثمانينات لتصبح هذه الدول خلال تسعينات القرن الماضي دولا مستوردة للغذاء. وقد كان هذا التغير أكثر وضوحا في أقل الدول نموا والتي تحولت خلال نفس الفترة من دول مصدرة صافية للسلع الزراعية والغذائية إلى دول مستوردة صافية لهذه السلع.

الجدول رقم 02-06: تطور حجم الصادرات الغذائية لمختلف الأقاليم خلال الفترة 2000-2005

الأقاليم	معدل النمو السنوي %			نصيب من مجموع التجارة العالمية %		القيمة: مليون دولار
	2011	2010	11-2005	2011	2005	
العالم	21	12	12	100	100	1356
أوروبا	17	6	9	42.0	48.9	569
آسيا	17	22	15	21.2	17.7	287
أمريكا الشمالية	18	14	12	14.5	14.3	197
أفريقيا	15	15	14	3.4	3.1	47
أمريكا الجنوبية	26	16	15	13.7	11.6	186

Source: http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2012_e/its12_merch_trade_product_e.htm, Le 15/03/2012.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16-17.

وقد شهدت أنماط التجارة العالمية للسلع الغذائية تطورات متأرجحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بأساليب تعكس الاتجاهات الكامنة وراء الإنتاج والاستهلاك، فخلال الفترة 1980-1994 كان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية يقدر بـ 4% سنويا في المتوسط في حين بلغ بالنسبة للمواد الزراعية الخام نحو 3.1% خلال نفس الفترة،¹ ليصل معدل النمو خلال الفترة 2005-2011 إلى 9% و12% لكل من السلع الغذائية والمواد الزراعية الخام على الترتيب. والملاحظ من أنماط التجارة العالمية أن الدول المتقدمة استأثرت بنصيب الأسد من التجارة العالمية للغذاء رغم ما شهده هذا النصيب من تراجع خلال السنوات الأخيرة نتيجة للبطء النسبي في نمو الناتج الزراعي وركود الطلب على الأغذية، وهو نمط ليس من المتوقع أن يتغير في الأجل المتوسط لتبقى الدول المتقدمة كمورد رئيسي للأغذية في العالم، وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة موردي الأغذية في العالم مع تراجع مساهمتها من 43.9% عام 2000 إلى 39.0% عام 2011 (أنظر الملحق رقم 04).

أما فيما يتعلق بالدول النامية فلا تزال تمثل مجموعة مستوردة للسلع الغذائية بالدرجة الأولى رغم ما حققته بعض الأقاليم من نمو في صافي التجارة، حيث برز إقليم أمريكا الجنوبية كقوة غذائية جديدة مسجلا نموا في صافي الصادرات الغذائية بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 15% خلال الفترة 2005-2011 ليصل عام 2011 إلى 26% (الجدول رقم 02-05)، ومن المتوقع أن يسجل هذا الإقليم توسعا كبيرا ومستمر في التجارة الصافية للغذاء، ويرجع هذا النمو بالدرجة الأولى إلى زيادة فائض الأغذية لدى كل من البرازيل والأرجنتين واللتان سجلتا معدل نمو في الصادرات الغذائية ما بين 2005-2011 بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 17% و 15% على الترتيب (أنظر الملحق رقم 04). في حين تواصل الواردات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى النمو تدريجيا لكون النمو السكاني المرتفع لديها يتخطى إمدادات الأغذية المحلية، ويغدو إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا إقليما مستوردا صافيا بسرعة متزايدة حيث أن الإنتاج الزراعي فيها لا يجاري الطلب، وتبقى آسيا أكبر مستورد صافي - وبخاصة الصين -.²

¹ فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 203-204.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 113.

المبحث الثاني:

سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية

تكتسي المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والغذائية أهمية بالغة على مستوى المفاوضات التجارية الدولية لما تمثله من دعم للعديد من الاقتصاديات خاصة النامية، إضافة إلى اعتماد هذه الأخيرة على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي لتحقيق أمنها الغذائي. فبالنسبة للدول النامية ككل تمثل المنتجات الزراعية نحو 8% من مجموع صادراتها، ويرتفع نصيبها إلى ما يزيد عن 20% بالنسبة للدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وقد ظل تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية أملاً يراود الدول الزراعية عجزت حتى عن التعبير عنه أمام إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الخمسينات والستينات ودول الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) منذ بداية الستينات وحتى الآن على إقصاء تجارة المنتجات الزراعية بعيداً عن سيورة العولة ومبادئ الجات، واستمر الوضع إلى أن جاءت جولة الأورجواي حيث تم إدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعة والذي مثل منعطفاً هاماً على صعيد تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وتجارة المنتجات الغذائية بشكل خاص.

شهدت المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية الكثير من التعقيدات انعكست في فشل عدد من الجولات التجارية الدولية خلال العقود الأخيرة للتوصل إلى اتفاق مرض بشأن المنتجات والأسواق الزراعية، فكان الملف الزراعي سبباً في فشل مؤتمر سياتل 1999 ومثل أهم عقبة أثناء المفاوضات التجارية لمؤتمر الدوحة 2001.

المطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجات

ظل الملف الزراعي يثير الكثير من الجدل بين القوى الزراعية—مثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية—، ويدور الخلاف حول مسائل الدعم الزراعي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الحماية والإغراق والحوجز التجارية وغير التجارية. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تحرير تجارة المنتجات الزراعية في مواجهة الحرص الشديد من جانب دول الجماعة الأوروبية على إقصاء تجارة المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات واتباعها لسياسة زراعية مشتركة CAP، فإن دول المجموعة الأوروبية قد نجحت في أن تصمم اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية بأقل قدر ممكن من التعارض مع سياساتها الزراعية المشتركة.

الفرع الأول: خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية

على الرغم من تراجع الحصة النسبية للمنتجات الزراعية ضمن الحجم الكلي للتجارة الدولية، إلا أنها تبقى موضوعا حساسا يثير الكثير من الجدل والخلاف داخل المنتديات العالمية للتفاوض التجاري، وهكذا يعتبر الملف الزراعي أصعب وأكثر الملفات خطورة التي ورثتها المنظمة العالمية للتجارة عن سابقتها الجات.

وتأتي خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية من طبيعة النشاط الزراعي الذي يتميز بخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية خلافا لباقي القطاعات الأخرى، وهو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة. وتمثل عناصر هذه الخصوصية فيما يلي:¹

- يتميز الإنتاج الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستمر لأنه يتوقف على أطوار النمو البيولوجي حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه؛
- عدم مرونة العرض، ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار؛
- يتميز هذا النشاط بتشتت العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم؛
- ينطوي النشاط الزراعي على مفارقة خطيرة، حيث تتميز المستثمرات الزراعية بكون نسبة رأس المال الثابت فيها مما يحلّل المزارعين تكاليف ثابتة مرتفعة ويدفعهم ذلك إلى زيادة إنتاجهم لتغطية التكاليف والنفقات المتزايدة، الأمر الذي يفضي -لا محالة- إلى تراجع الأسعار وبالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم، وهو ما يعرف بظاهرة المقص بين تكاليف المدخلات ونواتج المخرجات.
- يبقى الطلب على المنتجات الزراعية يتميز بمرونة متدنية كونها في مجملها سلعا ضرورية، وبالتالي فإن الزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي دائما إلى تراجع مستويات السعر.

إن كل هذه الخصائص تجعل الملف الزراعي له ما يميزه ويجعله يكتسي حساسية بالغة في المفاوضات التجارية الدولية، كما أنها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطاع الزراعي بشكل يؤمن استمراريته ونموه. فخلافا لباقي القطاعات التي تتميز مستويات الدخل فيها بنمو نسبي متواصل، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة تراجعا مطلقا ونسبيا في مستويات الدخل فيها وذلك لطبيعة منتجاته المتميزة بانخفاض مرونة الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي -كما ذكرنا سابقا- إلى تراجع مستويات السعر ومنه تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة المزارعين. وهنا تبرز أهمية تدخل الدول في رعاية هذا النشاط، وهو ما تم فعلا على مستوى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأوربية من خلال انتهاجها لسياسات زراعية تعتمد أساسا على أشكال عديدة ومتنوعة من الدعم

¹ عز الدين بن تركي، هارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 02، 2003، ص

والمساعدات وهي ذات السياسات التي تثير اليوم النقاش والجدل داخل منتدى التفاوض التجاري الدولي، فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوانين العرض والطلب ويتخذ عموماً خمسة أشكال:¹

- الهبات للمزارعين الذين يتواجدون في وضعيات حرجة؛
 - البرامج الحكومية المستهدفة تطوير وتشجيع الطلب أو التقليل من تكاليف الإنتاج؛
 - برامج تقليص المساحات المزروعة بهدف رفع الأسعار؛
 - برامج التخزين الممولة عبر عمليات الشراء أو القرض لضمان مستويات معينة من الأسعار الجزية؛
 - مخططات الدعم التفاضلي عند شراء أو عند إعادة البيع من قبل الدولة، حيث تمنح الدولة أسعاراً عالية عند شراء المنتجات وتطرحها في السوق بأسعار التوازن.
- فالكثير من أشكال الدعم من شأنها أن تحدث تشوهات في مستويات الأسعار وهو الأمر الذي تناهضه قواعد عمل التجارة الدولية، وهو كذلك موضوع الخلاف الأبرز بين القوى الزراعية، ويبقى موضوع الفوائض الزراعية ومضاعفاتها الاقتصادية والمالية على رأس اهتمامات مسطري السياسات الزراعية داخل هذه الدول. عند هذا المستوى تبدو أهمية السياسات التجارية لهذه الدول وسعيها الدائم للهيمنة على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية.

الفرع الثاني: الصراع الأمريكي الأوربي لتحرير تجارة المنتجات الزراعية

تم تأسيس اتفاقية الجات عام 1947 على عدد من مبادئ تحرير التجارة الدولية،² إلا أنه تم استثناء المنتجات الزراعية من معظم هذه المبادئ إلى غاية جولة الأورجواي، واستخدمت القيود غير التعريفية بتوسع في الحد من تجارة المنتجات الزراعية وبقية المعدلات التعريفية عند مستويات مرتفعة دون وضع حدود قصوى لها، كما لم تتصد الجات بفعالية لالتجاء الدول المتقدمة—وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية (الاتحاد الأوربي حالياً)— إلى دعم الإنتاج والصادرات الزراعية. بما يتعارض بصورة صارخة مع مبادئ الجات. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول حمائية في مواجهة المنافسة الأجنبية، وأصررت على إبقاء الملف الزراعي بعيداً عن طاولة المفاوضات التجارية، وعمدت إلى إصدار تشريعات تعارض مبادئ الجات حيث قام أعضاء الكونجرس الأمريكي عام 1951 بتعديل نص المادة 22 من قانون الزراعة الأمريكي بما يسمح باستخدام القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية بغض النظر عن أي اتفاقيات دولية، كما تم توسيع نطاق قانون حماية المنتجات المحلية ليشمل العديد من المنتجات الزراعية.³

¹. Paul SAMUELSON, L'économie, traduction: Gael FAIN, Tome 2, Librairie Armand Colin, Paris, 1968, p 57.

². تم التعرض إلى مبادئ الجات بالتفصيل خلال المبحث الثاني من الفصل الأول.

³. محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 22-23.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة أي محاولة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية معتمدة على قوتها السياسية والاقتصادية للتخلي عن أي التزامات أبرمت حول تحرير هذه المنتجات، واستمر هذا الوضع إلى غاية جولة كينيدي التي عرفت تحولا مفاجئا في الموقف الأمريكي اتجاه الملف الزراعي مطالبا بتحرير تجارة المنتجات الزراعية. وترجع أسباب هذا التحول إلى اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية وما تضمنته من اتباع السياسة الزراعية المشتركة CPA والتي تعدّ من أخطر ما توصلت إليه هذه الدول في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت هذه السياسة في جملة من الإجراءات الاجتماعية والهيكلية الرامية إلى عصنة القطاع من خلال القضاء على ظاهرة تفتيت الأراضي وتحديد اليد العاملة المسنة وتوفير الإطار العام لتحديث الزراعة الأوروبية من خلال برامج البحث والتطوير، إلى جانب إجراءات دعم الإنتاج والتصدير وحماية المنتجات الأوروبية المتمثلة على وجه الخصوص في وضع الأسعار الدنيا أو أسعار التدخل¹ ونظام التعويضات.² وقد نجحت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) بالاعتماد على سياستها في أن تتحول من مصاف الدول المستوردة إلى مصاف الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كأكثر منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى تعديل موقفها اتجاه تحرير تجارة المنتجات الزراعية لتبدأ مواجهتها مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء جولي كينيدي وطوكيو بإدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات ومعاملة المنتجات الزراعية نفس معاملة المنتجات الأخرى، وهو الأمر الذي استنكرته دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث أعلنت أن سياستها الزراعية المشتركة لن تكون محلا للتفاوض وأصررت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة منفصلة ومختلفة عن بقية المنتجات، وقد انعكس هذا الموقف على عدم إحراز أي اتفاقيات ليس فقط فيما يتعلق بالملف الزراعي وإنما في كافة المبادلات الأخرى،³ لتبقى تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن مبادئ الجات حتى انعقاد جولة الأورجواي.

عاودت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد جولة الأورجواي هجومها على السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية واعترضت على إغلاق اليابان لأسواقها أمام الأرز، وتبنت الدعوة مجددا إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية مستعينة في ذلك - تدعيما لمركزها السياسي والاقتصادي اتجاه دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية - بمجموعة الكيرنز Carains⁴ وبعض الدول النامية التي تربطها علاقة تبعية بالولايات المتحدة، حيث أعلنت عن الخيار الصفري Zero - Zero Option متمثلا في إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي

¹ وهي أسعار عند بلوغها في الأسواق تقوم السلطات العمومية بشراء المنتجات وتخزينها بهدف الحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق.

² عز الدين بن تركي، هارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مرجع سابق، ص 152.

³ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 27-29.

⁴ تشمل مجموعة كيرنز 13 عشر دولة هي: الأرجنتين، البرازيل، المجر، كندا، كولومبيا، الشيلي، ماليزيا، إندونيسيا، الأورجواي، تايلند، الفلبين، نيوزلندا، وأستراليا.

وإلغاء كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال عشر سنوات، وقد قابلت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية هذا الاقتراح بالرفض بما أدى إلى تجميد المفاوضات، وكان رد فعل الولايات المتحدة التنازل عن اقتراحها وقبول التفاوض من خلال ثلاث محاور هي: تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، خفض دعم الصادرات، وتقليص الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين، وهو ما أطلق عليه اقتراح دنكيل.¹

قبل انتهاء جولة الأورجواي بحوالي شهر توصل الطرفان إلى حل وسط من خلال اتفاق بلير هاوس Blair House Accord في نوفمبر 1992، وتضمن الاتفاق قيام دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بخفض الدعم الذي تقدمه لقطاع الزراعة لأقل من المستويات التي حددتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة، وكذا تخفيض حجم الصادرات المدعومة من 24% إلى 21% مع إعطائها الحرية في اختيار فترة الأساس التي على أساسها يتم تخفيض الصادرات،² إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلا بسبب رفض فرنسا له لتعارضه وقواعد السياسة الأوروبية المشتركة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن موضوع تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية عرقل مفاوضات تحرير التجارة الدولية لسنوات عديدة بسبب احتدام الخلاف بين الدول المتقدمة التي سعت جاهدة لاكتساب أكبر الفرص لها بما يخدم مصالحها، وقد كاد الخلاف الأمريكي الأوروبي أن يعصف بمحادثات جولة الأورجواي التي تمخضت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سنة 1994، والتي تميزت بإدراج المنتجات الزراعية ولأول مرة في إطار التفاوض متعدد الأطراف وإخضاعها لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية

اهتمت اتفاقية الجات 1994 بالإنتاج الزراعي والغذائي لما تمثله هذه المنتجات من دعم للاقتصاد القومي للعديد من الدول، إضافة إلى اعتماد الدول النامية على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي لتأمين الغذاء لمجتمعاتها.

ويستوجب الإمام بآليات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية عدم الوقوف عند اتفاق الزراعة، والتعرض لعدد من الاتفاقات الأخرى وثيقة الصلة بتحرير المنتجات الغذائية والزراعية أهمها اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات، اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، واتفاق القيود الفنية للتجارة.

¹ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 32-33.

² نيبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 110-111.

الفرع الأول: اتفاق الزراعة

كما سبق وأشرنا، فقد ظلت المنتجات الزراعية بعيدة عن نطاق مفاوضات تحرير التجارة الدولية خلال الجولات السابقة لجولة الأورجواي، وهددت المحاولات السابقة لإدخالها ضمن منظومة التحرير باختيار النظام التجاري الدولي برمته. ورغم الخلاف الشديد وتباين المواقف بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي حالياً) من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فقد نجحت المفاوضات خلال جولة الأورجواي في إدماج هذا القطاع ضمن مفاوضات التحرير - وبصورة تدريجية- ودججه ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

1. عناصر اتفاق الزراعة:

يقوم اتفاق الزراعة على ثلاثة عناصر أساسية هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، وخفض دعم الصادرات. ويمكن عرض هذه العناصر على النحو التالي:

✓ النفاذ إلى الأسواق:

يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات ثلاث تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، خفض معدلات التعريفية، واستخدام المعالجات أو الاستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية.¹ وقد وافقت الدول الأعضاء وفقاً للاتفاقية على الالتزامات التالية:

- تحويل كافة القيود الكمية أي غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية المطبقة خلال الفترة 1986-1988 - والتي تسمى فترة الأساس - إلى قيود تعريفية مكافئة مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل، ومن هذه القيود: القيود الكمية على الاستيراد، رسوم الاستيراد المتعددة، ورخص الاستيراد غير المتكافئة وقيود التصدير؛
- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بما في ذلك التعريفات الناجمة عن إزالة القيود غير التعريفية على النحو التالي:²

- تخفض الدول المتقدمة تعرفتها بنسبة غير مثقلة قدرها 36% وبمعدل سنوي لا يقل عن 15% خلال ست سنوات؛

- تخفض الدول النامية تعرفتها بنسبة غير مثقلة قدرها 24% وبمعدل سنوي لا يقل عن 10% خلال عشر سنوات؛

¹. محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص 63.

². المركز الوطني للسياسات الزراعية، تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية NAFTA والدولية WTO، ورقة العمل رقم 05، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (د.س.ن)، ص 93.

- ليس هناك أي التزامات في تخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة للدول الأقل نمواً.
- السماح ببعض الاستثناءات الخاصة في مجال تخفيض التعريفات الجمركية، فحسبما ورد في الملحق 05 لاتفاق الزراعة تستثنى الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وهي:¹
 - إذا كانت واردات الدولة من المنتج زراعي معين أقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986-1988؛
 - إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس؛
 - المنتجات التي اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية كالاختبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي؛
 - إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس على أن تصل إلى 8% خلال ست سنوات بزيادة قدرها 0.8% سنوياً؛
 - إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية للغذاء التقليدي للدول النامية.

✓ الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

- إن السعي لخفض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية يعدّ من أهم ما جاء به اتفاق الزراعة، حيث يلتزم الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي للزراعة مقاساً بما يطلق عليه المقياس الكلي للدعم AMS بنسبة 20% من قيمته المتوسطة في فترة الأساس خلال ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 13.3% خلال عشر سنوات للدول النامية، والدول الأقل نمواً غير مطالبة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة.²
- ميز الاتفاق بين ثلاثة أنواع من الدعم المحلي:³
 - **الصندوق الأخضر:** وهو الدعم الذي لا ينطوي على آثار تشويهية للتجارة، بمعنى أنه لا يؤثر على المنافسة، ويتضمن الدعم المقدم في إطار برامج حكومية، خدمات البنية الأساسية المختلفة، برامج التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي، المعونات الغذائية المحلية المقدمة إلى الفقراء في الدول النامية، وبعض أنواع المدفوعات المباشرة للمنتجين التي لا تتعلق بقرارات الإنتاج، وقد استثنى اتفاق الزراعة في الملحق رقم 02 برامج الدعم الموجهة في إطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض.
 - **الصندوق الأصفر:** يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي، وهو ينطوي على أكثر أنواع الدعم تشويهاً للتجارة، ويتضمن الدعم سعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 62-63.

² المرجع نفسه، ص 64.

³ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 218-219.

● **الصندوق الأزرق:** لا يتم إخضاع هذا النوع من الدعم للالتزامات التخفيض، وهو يتضمن المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج شرط أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من الماشية، أو تم دفعها على أساس 85% أو أقل من قيمة الإنتاج المحددة في فترة الأساس.

✓ دعم الصادرات الزراعية:

كان موضوع دعم الصادرات الزراعية من أهم المواضيع تقريبا التي تناولها اتفاق الزراعة للأثر المباشر والسريع الذي يحدثه دعم الصادرات على السوق العالمية في مجال الأسعار وعدم توازن السوق، وقد نص الاتفاق على تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة 21% من كميات الصادرات الخاصة للدعم في فترة الأساس 1986-1990 خلال 06 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 24% من القيمة و14% من الكمية خلال 10 سنوات للدول النامية، في حين تم استثناء الدول الأقل نمواً من إجراء أي خفض في دعم الصادرات الزراعية.¹

هنا نلاحظ أن فترة الأساس المحددة لحساب قيمة التخفيض في مجال النفاذ إلى الأسواق ومقاييس الدعم الكلي (1986-1988) تختلف عن فترة الأساس المحددة لحساب التخفيض في مجال دعم الصادرات الزراعية (1986-1990).

2. معاملة الدول النامية في إطار اتفاق الزراعة:

تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية تتعلق بالمشكلات التي قد تعاني منها الدول النامية المستوردة للغذاء أو التي تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة المنتجات الزراعية وفقاً لقرار اتخذته الوزراء في نهاية الجولة هدفه العمل على تقديم مساعدات غذائية أكثر فعالية ومساعدة تلك الدول في مواجهة أي آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من المنتجات، إلا أنه لم يوجد قرار حول اتخاذ إجراءات معينة في هذا الشأن.

كما سبق وأن أشرنا، فقد تم استثناء الدول الأقل نمواً من أي التزامات بشأن تخفيض التعريفات أو المساعدات المحلية أو دعم الصادرات الزراعية، ومع هذا فإنه حتى بالنسبة لتلك الدول فإنها مقيدة بالتعريفات على كل المنتجات الزراعية. أما بالنسبة للدول النامية الأخرى، فإن أوراق المحاسبة تتضمن نسبة دنيا من التخفيض وفترة أطول للتنفيذ.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات و أحوالها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 65-66.

الفرع الثاني: اتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية

بالإضافة إلى اتفاق الزراعة، هناك عدد آخر من الاتفاقيات ووثائق التفاهم بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ذات صلة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية نتطرق إليها في الآتي:

1. اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات:

ترتبط المنتجات الزراعية بوجه عام والمنتجات الغذائية على وجه الخصوص ارتباطاً مباشراً بصحة الإنسان والحيوان والنبات، ولذلك اهتمت الأطراف المتفاوضة في جولة الأورجواي بوضع إطار من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات حيث جاء هذا الاتفاق مكملاً لاتفاق الزراعة. أقر اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات بأحقية الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية صحة النبات والحيوان وضمان سلامة الغذاء في حدود الإجراءات الضرورية علمياً لتحقيق الصحة والسلامة دون استخدامها كوسيلة تعسف أو حماية مقنعة للسوق المحلي ضد الدول الأخرى، كما نص على ضرورة مراعاة الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات والقواعد التي تتخذها كل دولة في هذا المجال.

2. اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:

جاء هذا الاتفاقية بهدف تحريم قيام أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقيات الجات 94، خاصة تلك المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية والتي تنص على عدم فرض قيود كمية على الواردات والاكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها، وينص الاتفاق على قيام كل دولة عضوة بإلغاء إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المحضرة خلال فترة سنتين (02) من قيام المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة و05 سنوات للدول النامية و07 سنوات للدول الأقل نمواً.¹

3. أحكام أخرى ذات صلة: وأهمها:

✓ **اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة:** يتناول هذا الاتفاق استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة، والعلامات، وبيانات السلع، والمعايير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، واستخراج شهادات الصلاحية ... وغير ذلك بشكل يؤدي إلى عرقلة التجارة. وفيما يتعلق بصحة النبات والحيوان وسلامة البشر وحماية البيئة، أقر الاتفاق بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضرورياً في هذا الشأن دون إلزامها بتعديل معاييرها لتتوافق مع المعايير الدولية، كما تضمن نصوصاً تقضي بالمعاملة الخاصة للدول النامية.

✓ **اتفاق منع سياسات الإغراق:** ينص الاتفاق على وقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 05 سنوات على اتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلاً يقل

¹. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 69.

عن 2% من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهممة بالإغراق ضئيلة وأقل من 3% من الواردات الكلية للمنتج.¹

✓ **اتفاق الفحص قبل الشحن:** يضع هذا الاتفاق الضوابط المسموح بها وحقوق الدول للقيام بفحص السلع المستوردة قبل دخولها إلى أراضيها سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية، ويطبق هذا الاتفاق في حال اتفاق الطرف المستورد والطرف المصدر على إجراءات فحص السلع قبل شحنها.

✓ **اتفاق التثمين الجمركي:** ويتضمن وضع نظام منصف وموحد ومحيد لتحديد قيمة السلع المستوردة يهدف إلى الحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية، وضمان عدم المغالاة في فرض الرسوم بشكل عشوائي.

المطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية

نجح اتفاق الزراعة في وضع الخطوة الأولى نحو إعادة تنظيم سوق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية، وألزم البند العشرون من هذا الاتفاق الدول الأعضاء بالاستمرار في المفاوضات من أجل إكمال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الزراعية إما في نهاية عام 1999 أو بداية عام 2000.

وقد شهدت المفاوضات الخاصة بالزراعة تطورات منذ عام 2000 مروراً بمقررات مؤتمر الدوحة الرابع وما نتج عنه من قرارات أطلق عليها فيما بعد برنامج عمل الدوحة للتنمية 2004، وصولاً إلى المسودات للنماذج التفاوضية الصادرة عام 2008. وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها المفاوضات نتيجة الاختلاف الكبير في وجهات النظر وتباين الاهتمامات بين الدول الأعضاء، بقي الهدف الأساسي لجميع الأطراف هو تحقيق تحرير أكبر للتجارة الزراعية.

الفرع الأول: بداية المفاوضات عام 2000

ألزم اتفاق الزراعة من خلال البند 20 الدول الأعضاء بالاستمرار في المفاوضات من أجل تحقيق الإصلاح الجوهري الناتج عن التخفيض التدريجي والأساسي في الدعم والحماية، واستكمال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الزراعية قبل نهاية فترة التنفيذ بسنة واحدة.²

انطلقت المفاوضات الخاصة بالزراعة مع بداية عام 2000، وتم منذ ذلك الحين وإلى غاية انعقاد جولة الدوحة عقدت اجتماعات تفاوضية سميت بشكل رسمي سلسلة الجلسات الخاصة للجنة الزراعية كان آخرها في شهر مارس 2001، وتمخض عن هذه الاجتماعات مجموعة اقتراحات جاءت من 126 دولة عضو بالمنظمة (89% من مجموع الأعضاء آنذاك) تناولت جميع المواضيع الأساسية في المفاوضات الخاصة بالتجارة الزراعية المتمثلة في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين، دعم الصادرات الزراعية، والنفاذ إلى الأسواق، إضافة إلى مواضيع جديدة تتعلق بالدول النامية بشكل خاص مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول وبعض المواضيع غير

¹ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 74.

² حددت فترة التنفيذ بست سنوات للدول المتقدمة، أي تنتهي في عام 2000.

التجارية مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة وتخفيض مستوى الفقر والتنمية الريفية، إلا أنها لم تخرج بنتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية.¹

وقد لعبت الدول النامية دورا فعالا في المفاوضات المتعلقة بالزراعة وعكست اهتماماتها المختلفة، ويلاحظ من خلال المقترحات التي أوردتها أنها تبحث عن نظام تجاري دولي عادل وفعال يراعي ظروفها حيث تتطلع إلى الحصول على مرونة أكبر تسمح لها بدعم وحماية التطوير الريفي والزراعي لديها ولتضمن الحياة الكريمة للسكان الريفيين الذين يشكلون نسبة كبيرة في مجتمعاتها، كما طالبت بمرونة أكبر في كيفية تنظيم الدخول إلى أسواقها فيما يتعلق باستقرار السوق ومجالات التطوير لديها وتقليل عوائق التصدير إلى الأسواق في الدول المتقدمة لكي تسمح لمنتجاتها باحتمالية المنافسة، ومن جهة أخرى أظهرت الدول النامية قلقها بشأن التخفيض الكبير على عوائق الاستيراد لدى الدول المتقدمة مما يمنعها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات الأساسية لديها.

وأبدت الدول المعتمدة كليا على استيراد المنتجات الغذائية قلقها على احتمالية ارتفاع أسعار الغذاء بسبب تقليل الدعم على هذه المنتجات من قبل الدول المتقدمة المصدرة لها، وطالبت أن يدرس قلقها في هذا المجال بشكل جدي أكثر.

الفرع الثاني: المفاوضات بشأن الزراعة في مؤتمر الدوحة

نجح المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بالدوحة في نوفمبر 2001 في إطلاق جولة جديدة للمفاوضات التجارية والعمل على تنفيذ اتفاقات المنظمة عقب فشل مؤتمر سياتل 1999، وتعدّ الزراعة أحد أهم الملفات التي تم طرحها خلال هذه الجولة حيث تم تشكيل لجنة المفاوضات بشأن الزراعة التي تباشر أعمالها من خلال اجتماعات أو جلسات خاصة.

أعاد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة التأكيد من خلال الفقرتين 13 و14 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة على الهدف المرجو على المدى الطويل من اتفاق الزراعة،² والتزموا بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسينات كبيرة في الوصول إلى السوق، وإجراء تخفيضات في كافة مساعدات التصدير بهدف إلغائها تدريجيا وإلغاء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، كما اتفقوا على منح معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية على أن تحدد الشروط الأخرى اللازمة لمزيد من الالتزامات في موعد لا يتجاوز 31 مارس 2003، كما يقوم المشاركون بتقديم مسودات برامجهم الشاملة في موعد لا يتجاوز الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري. وفيما يلي نستعرض أهم نقاط التفاوض فيما يتعلق بالتجارة الزراعية والغذائية خلال جولة الدوحة:

¹. Organisation Mondiale du Commerce, *Négociations de l'OMC sur l'agriculture: Questions visées et état d'avancement*, p 8.

². المتمثل في إقامة نظام تجاري عادل وموجه نحو السوق من خلال برنامج إصلاح رئيسي يشمل أحكاما معززة والتزامات محددة خاصة بالدعم والحماية من أجل تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

✓ **النفوذ إلى الأسواق:** شملت المفاوضات فيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق نقاطاً أساسية هي:¹

● **التعريفات الجمركية:** تركزت المناقشات حول التعريفات المرتفعة خارج الحصص، ونظام الحصص ذاتها من حيث حجم وأسلوب إدارته والتعريفات المفروضة ضمنه. وتعددت المقترحات في هذا الشأن أبرزها صيغتان، الأولى تعرف بالصيغة السويسرية وتتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات لا سيما المرتفعة منها وتأييدها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز، والثانية تعرف بصيغة أورجواي، وتتضمن إجراء خفض أقل نسبياً على معظم التعريفات ويؤيدها الاتحاد الأوروبي.

● **الحصص التعريفية:** تركزت المفاوضات حول نظام الحصص التعريفية ذاته سواء من حيث الحجم أو من حيث التعريفات المفروضة ضمن الحصص، كما تطرقت المفاوضات إلى قرار حاسم بشأن الطريقة الأفضل لإدارة هذه الحصص، وفي هذا السياق برزت مقترحات بالاستعاضة عن الحصص التعريفية بتعريفات أدنى أو زيادة حجم هذه الحصص.

● **التدابير الوقائية:** تراوحت الآراء في المفاوضات بين الاستمرار في اتخاذ التدابير الوقائية بصيغتها الحالية أو إلغائها وضرورة إعادة النظر فيها للحيلولة دون تطبيقها على منتجات الدول النامية، وقدمت الدول النامية مقترحات تطالب فيه أن يسمح لها حصرياً باستخدام التدابير الوقائية الخاصة.

✓ **الدعم المحلي:** خلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار عمل الدوحة ظهرت بوادر من دول متقدمة تعطي إشارات بعدم رغبتها في تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة، ففي الاتحاد الأوروبي تم تمديد العمل بالسياسة الزراعية المشتركة، كما صدر قانون خاص بالمزارع الأمريكية في ماي 2002 يقدم زيادة في الدعم الزراعي، وهو ما يعني ببساطة تأخير تنفيذ إجراءات تخفيض الدعم.

وبين تضارب المصالح بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، تم تقديم مسودة نهاية المفاوضات في مارس 2003 على تخفيض الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات سنوية متساوية خلال 05 سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 40% خلال 10 سنوات للدول النامية، وحدث انقسام في الآراء مرة أخرى على هذه المسودة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية واستمر الوضع إلى غاية مؤتمر كانكون 2003 والذي فشل في اتخاذ قرار بشأن المفاوضات.²

✓ **تخفيض دعم الصادرات:** أشارت المادة 13 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة بوضوح إلى تخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيداً لإلغائها، وأمام اختلاف المواقف لم تحقق المفاوضات بشأن دعم الصادرات الزراعية منذ عام 2000 إلى غاية مارس 2003 أي تقدم يذكر، فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكيرنز بإلغاء تام لكافة أشكال دعم الصادرات على فترات زمنية، إلا أن الاتحاد

¹. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 27-28.

². المرجع نفسه، ص 25.

الأوروبي أوضح مدى استعدادة للتفاوض بشأن التخفيض التدريجي دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل، كما طالبت الدول النامية بمنحها معاملة خاصة وتفضيلية لمواجهة ذلك.

في ظل هذا الاختلاف تم وضع مسودة خاصة بدعم الصادرات، وتم تحديد التخفيض بنحو 50% على الأقل في حدود الالتزام النهائي لكافة المنتجات الزراعية الخاضعة لدعم الصادرات خلال 05 سنوات بحيث يصل الدعم في نهايتها إلى الصفر، وبالنسبة للدول النامية تكون فترة التخفيض 10 سنوات.¹ ومع تضارب مصالح الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تعذر على الأعضاء الاتفاق على نص موحد قبل المهلة المحددة بـ 31 مارس 2003.

ويعكس الفشل في الاتفاق على شروط المفاوضات الزراعية وجود اختلافات شاسعة بين الأعضاء في عدد من المجالات الرئيسية التي تتعلق في معظمها بمدى الرغبة في خفض التعريفات والإعانات، وقد استمرت الجهود الرامية إلى تحديد شروط المفاوضات الزراعية في الفترة الفاصلة عن المؤتمر الوزاري الخامس المنعقد بكانكون عام 2003 والفترة التحضيرية له إلا أن ذلك لم يفض إلى أي اتفاق.

الفرع الثالث: الإطار الحالي لمفاوضات الزراعة

لا تزال تشكل الزراعة إحدى مجالات التفاوض الأشد حساسية، إذ تشهد المفاوضات الحالية اختلافا كبيرا بين الدول حول عدد كبير من الموضوعات خاصة موضوعات النفاذ إلى الأسواق مثل السلع الحساسة والسلع ذات الطبيعة الخاصة وآلية الوقاية الخاصة للدول النامية. أما فيما يتعلق بموضوعات الدعم المحلي وتنافسية التصدير، فعلى الرغم من أن الخلافات بين الدول الأعضاء في كلا الموضوعين أقل وطأة مقارنة بالنفاذ إلى الأسواق إلا أنها تشهد هي الأخرى خلافا بين الدول.

لم تشهد مفاوضات الزراعة تطورا ملموسا منذ نوفمبر 2008، وهو تاريخ إصدار النسخة المنقحة الثالثة لمسودة النماذج التفاوضية - حيث صدرت النسختين الأولى والثانية في شهري فيفري وماي لنفس السنة على الترتيب -، ولم تتضمن النسخة الثالثة تعديلات جوهرية لمحتوى سابقتها خاصة فيما يتعلق بأرقام تخفيض التعريفات الجمركية وإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة. وفيما يلي نبين أهم النقاط التي وردت فيها ذات الصلة بتجارة المنتجات الغذائية:²

✓ **النفاذ إلى الأسواق:** لا يوجد تطور في المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية، حيث تضمنت نسب التخفيض المتفق عليها في مسودة فيفري 2008 باستثناء الشريحة العليا والتي خفضت بنسبة 70% بالنسبة للدول المتقدمة، كما تم الزام هذه الأخيرة بتخفيض التعريفات بما لا يقل عن 54% في المتوسط.

¹. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار الموقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 28.

². وزارة التجارة والصناعة، تطور مفاوضات التجارة في السلع الزراعية، www.tas.gov.eg/.../NegotiationforTASArabic.pdf، تم الاطلاع عليه 2012/03/12.

كما تم منح الحق للدول النامية بتحديد 8% من الخطوط التعريفية كسلع ذات طبيعة خاصة مع إمكانية زيادة تلك النسبة إلى 20% في حالة استخدامها لمؤشرات تتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية لإثبات حاجتها لذلك العدد، وتم السماح لها باستخدام آلية وقاية تتيح لها رفع تعريفاتها الجمركية في حال زيادة كمية الواردات أو انخفاض أسعارها، إلا أنه لا يزال هناك اختلافات حادة حول تفاصيل عمل تلك الآلية.

✓ **الدعم المحلي:** تمحور الإطار العام للمفاوضات الخاص بالدعم المحلي المشوه للتجارة حول تخفيض جوهري له من المستويات المربوطة مع تحقيق التناسق بين التخفيضات التي تلتزم بها الدول المتقدمة، كما دارت المناقشات حول مراجعة معايير الصندوق الأزرق ومعايير الصندوق الأخضر لضمان عدم وجود تشويه للتجارة والإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات غير التجارية وكذا المراجعة للأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية.

✓ **دعم الصادرات:** أكد نص النماذج التفاوضية على ما تم الاتفاق عليه من قبل، وهو إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري الذي تقدمه الدول المتقدمة في عام 2013 والدول النامية عام 2016، كما سيتم السماح للدول النامية بالاستمرار في تقديم دعم نقل وتسويق الصادرات حتى عام 2021.

وقد قامت لجنة الزراعة في كل من اجتماعاتها الأربعة التي عقدت في عام 2009 بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن بين القضايا التي تمت إثارتها ما يلي:¹

- الحد الأدنى لحصص تعريفية معينة: تحديد الكميات الأدنى من الواردات المسموح بها في أدنى حد من الرسوم، وفي حال عدم استخدام جزء من الحصص التعريفية فإن هذا الأمر قد يرجع إلى ظروف العرض والطلب أو إلى المشاكل المحتملة في إدارة الحصص التعريفية؛
 - اللجوء إلى أحكام الضمانات الخاصة على بعض المنتجات: السماح بالزيادة مؤقتة للتعريفات للتعامل مع الزيادات الحادة في الواردات أو انخفاض الأسعار؛
 - تفاصيل معايير الدعم المحلي التي تم الإعلان عنها من قبل مختلف الأعضاء؛
 - تفاصيل برامج معينة بموجب قانون الولايات المتحدة للأغذية والحفاظ على الطاقة لعام 2008؛
 - إعانات التصدير وإجراءات الاستيراد على منتجات الألبان من قبل كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛
 - توضيحات حول عمليات تقديم المعونات الغذائية من قبل مختلف الأعضاء؛
 - التزامات الاتحاد الأوروبي المنقحة بسبب التوسع الجديد في عضوية الاتحاد الأوروبي.
- وركزت اللجنة طوال عام 2009 على ثلاث قضايا متعلقة بالتنفيذ والتي أُلقت على عاتقها المسؤولية في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية. هذه القضايا هي: مخصصات الدول النامية في ائتمانات التصدير وغيرها

¹ الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا، منظمة التجارة العالمية كاتفاق إطارى ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية، المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا، نيودلهي، (د.س.ن)، ص 14.

من تدابير تمويل الصادرات، تحسين فعالية القرار المتخذ في مؤتمر مراكش الوزاري عام 1994، الشفافية في ضمان وإدارة حصص الرسوم الجمركية. وتم في شهر مارس 2009 توزيع خلاصة وافية للوثائق حول القضايا المتصلة بالتنفيذ التي تعزز المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بهذه المجالات الثلاثة.

وفي الأخير يمكن القول أن المشكلة في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، سواء بشأن الزراعة أو غيرها من القطاعات، هي الممارسات التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء إما في صورة مخالفة للاتفاقية أو في صورة تحايل على الإطار القانوني لها، وهو الأمر الذي يعطي انطباعا بعدم المصداقية كما حدث مع الاتحاد الأوروبي خلال جولة الدوحة فيما يتعلق بالمفاوضات حول تخفيض دعم الصادرات حيث طالب بأن يتم التخفيض بصورة تدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء التام ودوم تحديد مهلة زمنية لذلك، كما أشارت إحدى الدراسات أن الولايات المتحدة استغلت الصندوق الأزرق كغطاء قانوني للمدفوعات تحت ما يعرف باسم فاتورة المزارع عام 2002، فبرامج هذه الفاتورة تستهدف ستة محاصيل كلها تعد حساسة بالنسبة للدول النامية وهي، القطن، القمح، الذرة، فول الصويا، الأرز والشعير، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن يكون هناك غطاء لنحو 5% من قيمة الإنتاج وهو ما يسمح لها بتقديم دعم جديد.

المبحث الثالث:

آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

أصبحت تشكل عملية توفير الغذاء في العالم النامي في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية تحديا مهما تؤدي فيه عملية التحرك نحو العولمة والانفتاح دورا إيجابيا أو سلبيا لظاهرة نقص التغذية والجوع. وقد أثار الوضع الجديد في التجارة الدولية قلقا واسعا بأن الانفتاح على التجارة الزراعية قد يعرض الأمن الغذائي في البلدان النامية للخطر، ومصدر هذا القلق هو أن التعرض للأسواق العالمية قد يزيد من عدم الاستقرار في إمدادات الأغذية وأسعارها مما يؤدي إلى اضطراب الأسواق وإضعاف حوافز الإنتاج المحلي خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا باعتبارها دولا مستوردة صافية للغذاء، في حين تجادل أطراف أخرى -وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي- بأهمية تحرير التجارة الزراعية ومدى إسهامه في محاربة الجوع وتوفير طعام رخيص للفقراء، وما يتيح من فرص للفقراء وعديمي الأمن الغذائي بحفره على التغيير وبتهيئته الظروف التي يتمكن فيها عديمو الأمن الغذائي من زيادة دخلهم وعيش حياة أطول وأوفر صحة وأكثر إنتاجا.

وفي هذا السياق، تظهر العديد من التساؤلات حول مدى تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية. وقبل التطرق إلى مختلف هذه الآثار لابد أولا من توضيح طبيعة العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية وتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.

المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

لا تبدو السياسة التجارية للوهلة الأولى أداة مثالية لمكافحة الجوع، إلا أن التخلص من الحواجز الحمائية المكلفة قد يكون واحدا من أفضل الطرق لوضع الطعام على مائدة الفقراء، ويتوسع الجدل القائم حول العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية من جهة والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية على وجه الخصوص من جهة أخرى بين نظرة إيجابية وأخرى سلبية تختلف باختلاف المعطيات والمحددات التي تحكم هذه العلاقة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

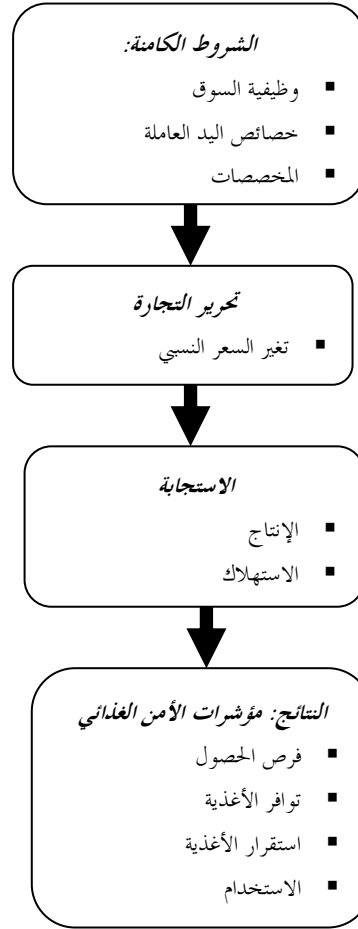
إن العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام في الدول النامية معقدة، والصلات بينهما متنوعة في طبيعتها. وتحدث أول صلة على الحدود، فعندما يحرر بلد سياساته التجارية بخفض التعريفات الجمركية مثلا سيؤدي ذلك إلى خفض أسعار الواردات في السوق على حدود البلد، وعندما تحرر بلدان أخرى سياساتها التجارية سيؤثر ذلك في أسعار واردات وصادرات البلد الأول على الحدود. وتركز الصلة الثانية على كيفية انتقال الأسعار من الحدود إلى الأسواق المحلية داخل البلد، أي إلى المنتجين والمستهلكين والأسر بوجه عام.¹

على المستوى النظري، يمكن رؤية العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام ضمن إطار الإصلاح - الاستجابة - النتيجة (أنظر الشكل رقم 02-03). حيث أن بالنسبة لمجموعة معينة من الظروف الأساسية، والتي يمكن حصرها ضمن ثلاث فئات: القدرات الوظيفية للسوق، خصائص العمل والهبات، من شأن تحرير التجارة الدولية أن يغير الأسعار النسبية، وإلى المدى الذي تتغير فيه الأسعار وبالتالي الحوافز فإن ذلك سيظهر استجابة على صعيد الإنتاج والاستهلاك من قبل الأسر، وهذه الاستجابة تحدد نتيجة الأمن الغذائي. والسؤال فيما إذا كانت هذه النتيجة تمثل تحسنا صافيا أم تدهورا صافيا؟²

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر، روما، ص 6.

² جون ناش، دونالد ميتشل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005، ص 34.

الشكل رقم 02-03: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005، التجارة الزراعية والفقير، مرجع سابق، ص 84.

هناك جدل قائم حول طبيعة هذه النتائج، أو بالأحرى حول آثار تحرير التجارة على الأمن الغذائي. أما دعاة تحرير التجارة فيرون أن التجارة وتحريرها ليس سوى أحد الأسلحة في ترسانة محاربة الجوع، له أهميته من خلال توفير طعام رخيص في البلدان التي تأخذ بالحماية، وتعزيز الاقتصاد العالمي والمساعدة في انتشال ملايين البشر من الفقر.¹ ووفقاً لهذا الرأي فإن الحواجز التجارية - كالتعريفات الجمركية والإعانات - تفيد بوجه عام قلة قوية محمية على حساب الكثيرين، في حين يحقق الحد منها استخدام الموارد استخداماً أكثر كفاءة، وزيادة الكفاءة معناها أن تتمكن المجتمعات من إنتاج مزيد من الأشياء التي يريدها الناس في إطار مواردهم المحدودة مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي بوجه عام، ويستطيع الفقراء تحسين تغذيتهم وصحتهم.

في حين يرى ناقداو تحرير التجارة بأن هذا النموذج الكلاسيكي الجديد لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق وعدم الإنصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض التجاري متعدد الأطراف، ويقولون أنه يلحق الضرر بالأمن الغذائي لأن تحرير التجارة الدولية لا يفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجهاً إلى التصدير،

¹ جون ناش، دونالد ميتشل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء، مرجع سابق، ص 34.

ويؤدي إلى تثبيط الإنتاج واسع النطاق وتركيز حجمه، وتهميش صغار المزارعين وخلق حالات من البطالة والفقر. كما يرون أن تحرير التجارة لا ينطوي على أي ضمان لاستفادة الجميع حتى على المدى الطويل، قائلين أن أشد أفراد المجتمع فقرا وضعفا هم الذين يعانون في الواقع من اختلالات السوق الناجمة عن عملية التحرير.¹

الفرع الثاني: محددات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

إن حجم واتجاه العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية الخاصة بالمنتجات الزراعية والأوضاع الخاصة بحالات انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية هي أسئلة ذات طابع تجريبي وليس من السهل في الواقع العملي تحديدها، فبينما يمكن لانفتاح التجارة أن يساهم في تحسين الأمن الغذائي لدول ما، فقد تكون تكاليفه مرتفعة بالنسبة لدول أخرى ما يؤثر على أمنها الغذائي المستدام. فالتحديد الدقيق للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية يتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد وتحكمه مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي.

1. العوامل الداخلية: ويمكن إيجازها في:²

- درجة التطور الاقتصادي للدولة وبالذات درجة التصنيع التي أحرزتها، ومستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعات المختلفة خاصة القطاع الزراعي؛
- مدى امتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الإنتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية وبالذات قطاع الإنتاج الزراعي، ومدى تمكنها من تقنيات التغليف والتعبئة والإعلان والترويج وغير ذلك من الوسائل الضرورية للنفوذ إلى الأسواق الخارجية؛
- مدى انفتاح الاقتصاد الوطني، ومن ثم درجة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وخصوصا درجة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للدول، وما إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الزراعية والغذائية أو أنها مصدر صاف لبعض المنتجات، ويتصل بذلك مدى لجوء الدولة إلى فرض تعريفات جمركية أو قيود أخرى للحد من الواردات؛
- الإمكانيات الاقتصادية للدولة، ومن ثم قدرتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق وغير ذلك من الاستثمارات الضرورية لتحويل الفرص المحتملة للاستفادة من تحرير التجارة الدولية إلى فرص فعلية؛
- مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولي.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر، مرجع سابق، ص 3.

² إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 135-136.

2. العوامل الخارجية: وتتمثل في:¹

- مدى التعديلات المطلوب إدخالها على هيكل التعريفات الجمركية والترتيبات التجارية القائمة، وكذلك بعض النواحي الأخرى كالدعم وتحرير الأسعار الداخلية وتحرير أسواق الصرف وما إلى ذلك، بمقتضى الالتزامات المقررة في الاتفاقات الدولية الجديدة؛
- عضوية الدولة في ترتيبات تجارية إقليمية كمناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية وغيرها من ترتيبات تتيح للدولة مزايا لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء؛
- موقف الدول المشاركة في الجات أو في المنظمة العالمية للتجارة، فالدول الأعضاء تتمتع ببعض المزايا مثل الانتفاع من التخفيضات الجمركية التي تجريها الدول الأخرى، كما يتعين عليها الالتزام بما ورد في الاتفاقات من تخفيضات في التعريفات الجمركية وإزالة للقيود على التجارة والتعرض لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية وإيجابية. أما الدول غير الأعضاء، فهي وإن كانت غير ملزمة بما ورد في الاتفاقات، إلا أنها سوف تعاني من بعض آثارها السلبية كارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية مثلا دون الانتفاع ببعض مزاياها.

الفرع الثالث: نظرة الدول النامية لدور تحرير التجارة الدولية في تحقيق أمنها الغذائي المستدام

غالبا ما اقتضت اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف على الدول الصناعية، وقلما شاركت الدول النامية بدور نشط في عملية التفاوض إلى غاية عام 1994 مع اختتام جولة الأورجواي وقيام المنظمة العالمية للتجارة حيث أصبحت الدول النامية طرفا فعالا في المفاوضات التجارية الدولية، فمن أصل 134 عضوا بالمنظمة العالمية للتجارة عام 1999 هناك 80% منهم دول نامية. ويمثل هذا النمو الكبير للدول النامية في المنظمة، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية التجارية الإقليمية المنظمة إليها والاتفاقات التجارية الأخرى، مرحلة جديدة متميزة.

وفي هذا السياق قبلت الدول النامية المتقدمة نسبيا الالتزامات التي يملئها الانفتاح التجاري مقابل حرية أكبر في دخول أسواق الدول الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأفقر على اتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها الدول التجارية الكبرى ساعية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الالتزام بتحرير التجارة خاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية.

وفيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية فإن الدول النامية وخاصة الصغيرة منها وقفت موقف المتخوف بشأن تأثير الانفتاح التجاري على تحقيق أمنها الغذائي وإبطاء فقدان فرص الوصول التفضيلية إلى الأسواق الرئيسية للبلدان الغنية من أجل منتجاتها التصديرية، كما أنها تسعى للحصول على فسحة في السياسة لمتابعة أولوياتها التنموية حتى لا تضطر لتنفيذ القواعد الدولية التي تقيد قدرتها على تقديم

¹. إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 136-137.

الدعم الزراعي وحماية صناعاتها الغذائية المحلية أو فرض قيود -كلما اقتضى الأمر- على الاستثمار الأجنبي، فهي تريد بعبارة أخرى أن تتمتع بالحريات التي كانت تتمتع بها البلدان الغنية في عالم كان أقل اندماجاً وعولمة.

ويلخص روبنز ريكوير في مقال له تحت عنوان " لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في نظام التجارة العالمي " أسباب تخوف الدول النامية من تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في ثلاثة نقاط أساسية هي:¹

- الخوف من عدم فهم الجوانب المعرضة للخطر حولها، أو عدم امتلاك مهارات التفاوض والمواهب التي تسمح بالمشاركة الفعالة في لعبة المفاوضات الصعبة؛
- الخوف من النتائج السلبية الملموسة للمفاوضات مثل فقدان الوظائف، وهوامش المعاملة التفضيلية، والأمن الغذائي، وتدهور معدل التبادل التجاري بالنسبة لمستوردي الغذاء الخالص؛
- الخوف من عدم القدرة على المنافسة من حيث النوعية والتمن وطائفة الإنتاج.

من كل ما سبق يمكن القول أن التغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية، بما في ذلك التغيرات المترتبة على اتفاقية الزراعة التي عقدتها المنظمة العالمية للتجارة، تفرض تحديات خاصة أمام الدول النامية، فعلى الرغم من أنها تخلق فرصاً أمام جميع الدول للاستفادة من النظام التجاري القائم على مزيد من المنافسة والإنصاف، فإن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات الدول النامية قد تقيد من قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في

الدول النامية

كما سبق أشرنا، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة بفرص الحصول ، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة (حسب تعريف حسب تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي). وقد تم التأكيد خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 عن دور تحرير التجارة الدولية في تأمين فرص الحصول على الغذاء بشكل مستدام في الدول النامية من خلال تأثيره بشكل مباشر على العوامل المرتبطة بالطلب على الغذاء، وأهم هذه العوامل في الأمد القصير إلى المتوسط تتمثل في أسعار مختلف السلع الغذائية ودخول الأسر والعمالة.

¹ . روبنز ريكوير، لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في النظام التجاري العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005، ص 10.

الفرع الأول: آثار سياسات التحرير التجاري على الدخل في الدول النامية

منذ نهاية جولة الأورجواي عام 1994 تزايدت الدراسات حول آثار تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للدول خاصة النامية منها، وانتهت هذه الدراسات والتحليلات في مجملها إلى وجود تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على سرعة النمو الاقتصادي، حيث أن الدول التي تملك اقتصادا أكثر انفتاحا وتشارك أكثر في التجارة الدولية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول ذات الاقتصاد المغلق. ويقع هذا الأثر الإيجابي عبر العديد من القنوات التي يؤدي من خلالها الانفتاح التجاري إلى زيادة الدخل العالمي، بما في ذلك استيراد الآلات والمعدات التي يصحبه في العادة نقل الدراية الفنية ومنه زيادة الإنتاجية، كما أن منافسة الواردات تقلل هوامش الربح وتزيد حجم العمالة وتعزز الابتكار.¹

وفي دراسة رائدة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي، يُتوقع أن يرتفع الدخل الإجمالي العالمي بعد عشر سنوات من تحرير التجارة بمقدار 213 مليار دولار (بأسعار 1992) عن الناتج العالمي الذي كان سيتحقق فيما لو لم يتم تحرير التجارة الدولية، وفي تقدير الدراسة سوف تحصل الدول المتقدمة على 135 مليار دولار من هذه الزيادة أي على 64% منها، في حين النسبة 32% المتبقية ستوزع بين الدول النامية ودول المعسكر الاشتراكي سابقا بالتساوي تقريبا، أي أن نصيب الدول النامية لا يتعدى 16% من الزيادة المتوقعة في الدخل العالمي،² وهو أعلى التقديرات المسجلة في نصيب الدول النامية من الزيادة الناتجة عن تحرير التجارة الدولية والذي اختلف من دراسة إلى أخرى مع اتفاق أغلب الدراسات على تحقيق زيادة في الدخل العالمي نتيجة التحرير التجاري كما هو مبين في الجدول رقم 02-06.

الجدول رقم 02-07: تقديرات مختلفة للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي عن تحرير التجارة الدولية

الدراسة وسنة إعدادها	الزيادة في الدخل العالمي بعد 10 سنوات (مليار دولار بأسعار عام 1992)
نجوين وزملاؤه 1991	119 (تحرير متواضع) 262 (تحرير شامل)
نجوين وزملاؤه 1993	212 في سنة 2002
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي 1993	213 في سنة 2002
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1993	274 في سنة 2002
سكرتارية الجات 1994	510 في سنة 2005

المصدر: إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 231.

¹ صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، 2006، ص 4.

² إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 118-119.

وتستخدم دول جنوب شرق آسيا، التي اعتمدت استراتيجيات نمو قائمة على زيادة الصادرات، للتدليل على الأثر الانفتاح التجاري الإيجابي على نمو الدخل، غير أن هذا المثال له خصوصيته حيث أن هذه الدول كانت في أغلبها دولا تابعة للغرب، وكانت أمريكا تحاول أن تجعل من كوريا الجنوبية مثلا للتقدم على الطريقة الرأسمالية في مقابل النظام الشيوعي في كوريا الشمالية، كما كانت اليابان تريد الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة بهذه الدول مثلها في ذلك مثل الاحتكارات الأمريكية.

وقد أظهرت بعض الدراسات عدم وجود أي ارتباط إيجابي ملموس بين الانفتاح التجاري والنمو، ومن بين الحجج المطروحة أن الانفتاح التجاري والتوجه نحو الصادرات مسألتان منفصلتان، وأن معظم الدول تحمي صناعاتها وتطورها قبل فتح أسواقها، فرغم اتباع العديد من الدول النامية لسياسة الأسواق المفتوحة إلا أن إحصائيات المؤسسات الدولية توضح أن خلال الفترة 1988-1998 ازداد الفرق اتساعا بين مستويات الدخل على المستوى الدولي، ففي نهاية التسعينات كانت الدول المتقدمة التي تمثل 14% من سكان العالم تستأثر بأكثر من 75% من دخل العالم وهو تقريبا نفس الوضع في بداية عقد التسعينات مع بدء التحول للعمولة وتحرير التجارة الدولية¹، واستمرت هذه الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية في التوسع والتزايد بشكل مستمر خلال العقد الأول من القرن الحالي لتصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العام 2008 (أنظر الجدول رقم 02-07)، ما يدل على الأثر السلبي للانفتاح التجاري على توزيع الدخل العالمي.

الجدول رقم 02-08: فجوة الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية

2008	1995	1980	1960	
19000	13865	10830	5839	الدول المتقدمة
3400	3182	2800	1448	الدول النامية
15600	10683	8030	4391	فجوة الدخل الفردي

المصدر: طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر،

<http://ujnews.ju.edu.jo/UJNews/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx?ID=35>، تم الاطلاع

عليه 2011/12/15.

وبالنسبة إلى ما إذا كان النمو المدفوع بالتجارة يفيد الفقراء في الدول النامية -باعتبارهم يشكلون الفئة التي تعاني الجوع- أكثر أم أقل مما يفيد الفئات الاجتماعية الأخرى فلا يوجد نمط واضح يستشف من دراسات الحالة، غير أن هناك بضع النتائج العامة يمكن استخلاصها من هذه الدراسات. فاقتصاديات الدول النامية تعتبر كثيفة العمالة وتتسم بندرة نسبية في رأس المال، وتحرير التجارة الدولية في دولة تنتج وتصدر سلعا كثيفة العمالة وتحمي أنشطة تصنيعية كثيفة رأس المال ومنافسة للواردات يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع

¹ محمد صفوت قابل، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، <http://www.google.com.sa/url?sa=t&rc...38bPegHjOXdBEG>، تم الاطلاع عليه 2011/10/10.

المصنعة نسبة إلى الأسعار المحلية للسلع كثيفة العمالة، وبالتالي تصبح الأنشطة كثيفة رأس المال غير ربحية لأن السلع المستوردة تكون رخيصة، فيبدأ المنتجون المحليون بتقليص إنتاجهم وإعادة توجيه رؤوس أموالهم إلى أنشطة أخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر رأس المال وبالمقابل ارتفاع الدخل الحقيقي، مما يعيد توزيع الدخل لصالح العمالة على حساب أصحاب رؤوس الأموال، والفقراء يعدون ضمن مجموعة العاملين وليس أصحاب رؤوس الأموال، وهكذا يعمل تحرير التجارة الدولية على توزيع الدخل لصالح الفقراء.¹

الفرع الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على العمالة والأجور في الدول النامية

يشكل التحرير التجاري عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بيد أن الصلة بين التجارة والعمالة تتسم بالتعقيد، فغالبا ما يكون تحرير التجارة مصحوبا بإصلاحات أوسع نطاقا وتغيرات اقتصادية كلية أخرى مما يصعب فصل أثر التجارة على العمالة والأجور من الناحية التجريبية. وتشير معظم الأدلة إلى أن تحرير التجارة لا يؤثر على مستوى العمالة الإجمالي، ولكنه يؤثر على العمالة والأجور على المستويين القطاعي والمهني ليسهم بذلك في زيادة تفاوت الدخل داخل الدول، وفي هذا السياق يشير كل من هوكمان وويتنز إلى أن الآثار المباشرة للإصلاح التجاري على مجموع العمالة غير ملموسة.²

وتقدر بعض الدراسات أن حوالي 1%-2% من حجم القوة العاملة في العالم ستحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة الدولية وعدم قدرة بعض المنتجات على منافسة السلع المستوردة مما يتطلب تصفيتهما،³ ومن الأسباب المهمة لذلك عدم سهولة استيعاب القطاعات التصديرية العمال المسرحين من الأنشطة المنافسة للواردات، ما يؤدي إلى وقوع أثر سلبي على الفقر وتناقص القدرة الشرائية للأشخاص وبالتالي تراجع قدرتهم على الحصول على الغذاء.

وفيما يخص الدول النامية، فإن معظم الدراسات تشير إلى أن تحرير التجارة الدولية يؤدي في الغالب إلى ارتفاع معدل الطلب على العمالة غير الماهرة نسبيا باعتبارها دولا تتميز بارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة، وبالتالي فإن ارتفاع صادرات المنتجات كثيفة العمالة نتيجة تحرير التجارة الدولية من شأنه رفع معدلات الطلب على العمالة غير الماهرة نسبيا،⁴ إضافة إلى كون الدول النامية دولا مضيضة للأنشطة المنقولة إليها من الخارج في إطار الاستثمار الأجنبي ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة ويكون له أثرا إيجابيا على

¹ أمينة حلمي، تحرير التجارة الدولية والتخفيف من حدة الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص 2.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، أبريل 2013، ص 7.

³ Graham DUNKLEU, *The free trade adventure - The WTO, the Uruguay round and globalism - A critique*, Zed book, London, 1997, p 154.

⁴ عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات والتحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2000، ص 49.

زيادة التوظيف والأجور للعمالة غير الماهرة، وبالتالي تخفيض الفقر ورفع القدرة على الحصول على الاحتياجات الغذائية.

الفرع الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على أسعار السلع الغذائية العالمية

نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليص الدعم المقدم للمزارعين ودعم الصادرات الزراعية لأنه يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجاري الدولي الجديد، وتقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية على وجه الخصوص في الأسواق العالمية، فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيواني نظراً للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

وتتوقع أغلب الدراسات أن التحرير التجاري يسبب ارتفاعاً في الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية، وتتراوح هذه الزيادة خلال السنوات العشر الأولى من التحرير التجاري ما بين 1% - 8%، مع تركيز الزيادات في المدى 3% - 8%. وهذه الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الغذائية تأتي من ناحيتين:¹

- أولهما، أن انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل، يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها.
- وثانيهما، أن انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية، وخصوصاً في دول المجموعة الأوروبية، يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية ويرفع من أسعارها العالمية.

إن وطأة هذه الزيادة في الأسعار العالمية كبيرة جداً على الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء، وخصوصاً الدول الأفريقية الأقل نمواً، وتؤثر سلباً على قدرتها على ضمان استقرار توفير احتياجاتها الغذائية نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد.

المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إتاحة الغذاء في الدول النامية

إن توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية يعتبر أحد أهم مرتكزات تحقيق الأمن الغذائي المستدام، ويتحقق ذلك - كما سبق وأشرنا في المبحث الدول من هذا الفصل - إما اعتماداً على الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج. واعتماداً على ذلك، فإن تحرير التجارة الدولية يؤثر على قدرة الدول النامية على إتاحة الغذاء لشعوبها عبر قناتين أولهما الإنتاج الزراعي والغذائي، وثانيهما التجارة الخارجية لهذه الدول.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 126.

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي في الدول النامية

تشارك الدول النامية في التعرض إلى عدد من الآثار التي يتوقع أن تنجم عن تطبيق سياسات تحرير التجارة الدولية على قدراتها الإنتاجية للغذاء، وبشكل خاص على الإنتاج الزراعي، لأن خفض الدعم الزراعي للمنتجين والمصدرين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية مما قد يؤدي إلى مزيد من الاختلالات على الإنتاج الزراعي والغذائي، ويفرض تحديات كبيرة على السياسة الزراعية للدول النامية، وكما سبق وأن أشرنا فإن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى.

1. الآثار السلبية:

إن الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالقطاع الزراعي للدول النامية ستكون كبيرة وخطيرة نتيجة للتفاوت الكبير بين الدول المتقدمة التي يتمتع جهازها الإنتاجي الزراعي والغذائي بقدرات هائلة على التكيف ومرونة كبيرة تساعد على التأقلم مع التقلبات الخارجية، وبين الدول النامية التي يتمتع جهازها الإنتاجي بالهشاشة وعدم قدرته على امتصاص الهزات الخارجية وارتداداته المحلية،¹ إضافة إلى المشاكل الكبيرة التي يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الدول النامية. ويمكن إجمال أهم الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية فيما يلي:

✓ إلغاء الدعم على القطاع الزراعي:

لقد أقرت اتفاقية الجات الخاصة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية إلغاء الدعم المقدم للمزارعين وإعانات التصدير التي تمنحها الدول لقطاعها الزراعي، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي للدول النامية بنوعيه النباتي والحيواني الذي مازال يحتاج في الكثير من هذه الدول إلى دعم كبير للتأقلم مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة وعدم قدرته على المنافسة العالمية، وهو ما يؤدي إلى وضع الزراعة في حالة من الانكشاف اتجاه التغيرات المفاجئة التي كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية. ونظراً لتفاوت الدول النامية في درجة تأثرها تبعاً لمدى توافر الموارد والإمكانات، فإن وطأة الأعباء أشد ووطأة على الدول الأقل نمواً لعدم توفر الموارد المالية اللازمة لديها للتأقلم مع الواقع التجاري الدولي الجديد، فضلاً عن انعكاسات تخفيض الالتزامات التنموية الحكومية وبرامج الإنماء الزراعي، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه الزراعة أيضاً من التعرض إلى الجفاف وقصور الأساليب الإنتاجية والتقنية، ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة في الأرياف وتختلف المناطق الريفية.²

¹ شمام عبدالوهاب، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10، 1998، ص 13.

² سيد عاطف، الجات والعالم الثالث: دراسة تقييمية واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2002، ص 194.

✓ التدخل في رسم السياسات الزراعية:

سيؤدي انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقلص قدرتها على تصميم سياساتها التنموية والتي من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي بما يتوافق مع ظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية. فالاتفاقيات الجديدة بما في ذلك اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو على الأقل فإنها تستوجب التشاور معها قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة، والأمثلة على ذلك كثيرة مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور.¹

وقد خرجت معظم الدول النامية من جولة الأورجواي ونسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية مثبتة أو مربوطة في جداول التزاماتها، وهو ما يعني أنه من الصعب جدا عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية وتقييد حركتها في تشكيل سياساتها التنموية الوطنية، واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها كتلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي.² كل هذا سيؤدي إلى نقص الإنتاج الزراعي وضعف إنتاجيته في أغلب الدول النامية لاعتماد قطاعها الزراعي اعتمادا كبيرا على الدعم المقدم له من قبل الدولة بسبب ضعفه وهشاشته بنيته القاعدية واعتماده على الظروف المناخية المواتية.

✓ ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة:

في ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية، فإن الدول النامية ستصبح مضطرة إلى الاعتماد وبالأساس على القدرات العلمية والتكنولوجية التي ستشكل فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة وراثية وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بالإنتاج الغذائي، وتفسح مدخلا بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحيواني.

إلا أنه في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فإن حقوق الملكية الفكرية سيكون لها آثار بعيدة المدى خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة حيث ستعرف أسعارها وتكلفتها ارتفاعا وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية،³ وهو ما ينعكس سلبا على إنتاج وإنتاجية الغذاء في الدول النامية ويضيف أعباء مالية كبيرة عليها ويستنزف المزيد من العملة الصعبة في سبيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة، خاصة الدول النامية الزراعية التي يشكل فيها القطاع الزراعي نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ صفوت قابل محمد، الدول النامية والعملة، مرجع سابق، ص 95.

² إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 130.

³ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1، 2003، ص 244.

✓ الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية الزراعية:

إن سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية تنصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية الزراعية ويتم التغاضي عن الإصلاحات والتغيير الهيكلي مقابل المصالح التجارية، حيث ركزت نصوص الاتفاقية - والتي تم التطرق إليها خلال المبحث الثاني من هذا الفصل - في حملها على تخفيض الرسوم الجمركية بمختلف أشكالها وأنواعها، وإزالة التشوهات المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية بتخفيض جميع أنواع الدعم المقدم للقطاع الزراعي، وهو ما سيؤدي إلى فتح أسواق الدول النامية على مصرعها أمام المنتجات الزراعية للدول المتقدمة لقدرتها التنافسية العالية نتيجة للدعم الذي يحظى به قطاعها الزراعي منذ عشرات السنين، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مكاسبها التجارية على حساب الدول النامية.

ولم تولي اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية أهمية كبيرة لتنمية القطاع الزراعي في الدول النامية لإعطائه نفس القدر من التكافؤ مع القطاع الزراعي في الدول المتقدمة، وإنما نصت الاتفاقية على معاملة تفضيلية للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء وفترات سماح لإصلاح قطاعها الزراعي. ومن جهة أخرى، سيؤدي تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى تناقص المنح والمساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لعدد من الدول النامية، وربط هذه المساعدات باستخدامات تحددها الدول المانحة بما يحقق لها منافع خاصة بصرف النظر عما تمليه أولويات التنمية الزراعية المستدامة في الدول النامية.¹

2. الآثار الإيجابية:

بالرغم من الآثار السلبية الكثيرة التي قد تتكبدها الدول النامية فيما يخص إنتاجها الغذائي في مجال تحرير التجارة الدولية، إلا أن هناك من يرى أن الدول النامية ستستفيد من التحولات الاقتصادية العالمية وخصوصاً تلك المتعلقة بتحرير التبادل التجاري، غير أنها تختلف فيما بينها حسب درجة تأثرها واستفادتها. وسنحاول فيما يلي التركيز على بعض إيجابيات تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي في الدول النامية:

✓ تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته:

إن تخفيض الحواجز الجمركية وإزالة الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية، وهو ما يشجع المنتجين الزراعيين في الدول النامية الذين توقفوا عن الإنتاج لعجزهم عن منافسة المنتجات الرخيصة على العودة إلى الأسواق مرة أخرى، وتشجيع المنتجين الأكثر كفاءة على زيادة إنتاجهم،² ما يؤدي إلى تشجيع الصادرات الزراعية للدول النامية وزيادة إمكانية نفاذها إلى الأسواق العالمية. كما سيساعد فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الزراعية على

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص 59.

² سيد عاطف، الجات والعالم الثالث: دراسة تقييمية واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، 175.

تحسين نوعية الإنتاج وفق المواصفات التي تطلبها تلك الأسواق، وهذا يشكل وسيلة هامة لتطوير وتحسين أساليب الإنتاج وكفاءته مما يساعده على تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية خاصة ذات الموارد الزراعية.

والحقيقة أن هذا الأثر الإيجابي لا يتوقف على تحرير التجارة الدولية وحده، بل يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة من أهمها الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعومة من قبل الدولة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية الزراعية وفي الصناعات الغذائية.¹

✓ انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي:

يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة، وبالتالي ستستفيد الدول النامية، وخاصة ذات الموارد الزراعية، من أحدث التقنيات المستعملة في قطاع الزراعة وبأسعار منخفضة بعدما كانت تستوردها بأسعار مرتفعة،² ما سيؤدي إلى تحديث وعصرنة القطاع الزراعي في الدول النامية بأحدث الوسائل وأعلى التقنيات ومنه زيادة الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي في الدول النامية.

✓ الاستفادة من التفضيلات التي أتاحتها اتفاقية الزراعة:

تكفل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً بما في ذلك المزايا والتسهيلات والاستثناءات المقدمة من المنظمة العالمية للتجارة إلى الدول النامية المستوردة للغذاء لمواجهة الآثار السلبية التي قد تترتب عن تخفيض الدعم من الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، مضافاً إليها التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحف مما هو مطلوب من الدول المتقدمة. ولكن غالبية هذه الاستثناءات أصبحت مقيدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية وإجراءات ومشاورات كثيرة، وهو ما يمكنه أن يشكل عائقاً أمام الدول النامية بحول دون انتفاعها بهذه الاستثناءات.³

✓ تشجيع الاستثمار في الزراعة:

إن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار، بما يتضمنهما من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب، هذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود إيجابي مهم على الإنتاج الغذائي في الدول النامية من خلال تشجيع الاستثمار

¹ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 21.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق، ص 59.

³ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 131-132.

في الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية ما سيؤدي بدوره إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الغذائي الكلي،¹ وبالتالي درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من المنتجات الغذائية.

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على تجارة السلع الغذائية في الدول النامية

تواجه التجارة الخارجية للمنتجات الغذائية للدول النامية الكثير من التحديات في ظل سياسات التحرير التجاري خاصة وأنها تعتمد أغلبها على تغطية احتياجاتها الغذائية على الأسواق الخارجية، ما يجعلها تتأثر وبشكل مباشر بالتغيرات الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، سواء على مستوى صادراتها الغذائية أو على مستوى وارداتها الغذائية.

1. الآثار على الصادرات الغذائية للدول النامية:

وافقت الدول النامية على تحرير تجارتها الدولية في مجال المنتجات الزراعية والغذائية أملاً منها في تحسين قدراتها التصديرية، خاصة وأن معظمها دولاً زراعية بالدرجة الأولى وتمثل الصادرات الزراعية نحو 8% من مجموع صادراتها السلعية وتصل حصتها إلى 20% من مجموع الصادرات السلعية في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

✓ الآثار السلبية:

● تتعرض منتجات الدول النامية إلى العديد من المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد"، والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية. إضافة إلى ذلك انتشار القمم التعريفية (معدل التعريفية الذي يزيد ثلاثة أضعاف عن متوسط التعريفية) والتعريفات التصاعدية حيث ترتفع التعريفية المطبقة مع زيادة درجة التحويل والتصنيع في المنتج الزراعي.²

إن وجود هاتين الظاهرتين في الهياكل التعريفية للدول المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الجمركية أمام الصادرات الغذائية للدول النامية، والتي تؤدي إلى تضاؤل فرص النفاذ إلى الأسواق. وإذا ما اقترنت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يقدم من دعم للمزارعين في الدول المتقدمة، فإن ذلك سيؤدي إلى تشويهه في هياكل الإنتاج والأسعار ويتسبب في إحداث اختلالات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الدول النامية.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 133.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 27.

• على الرغم من الحد الكبير للدعم في المجال الزراعي الذي حققته اتفاقية الجات، إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صورته المختلفة والدعم المحلي المسموح به (غير المشوه للتجارة) لاتزال نسبته مرتفعة في تلك الدول. وقد قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة - وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية- لمزارعيها بحوالي مليار دولار في اليوم الواحد، ويضيف أن إلغاء هذه الإعانات سيعود على الدول النامية بفائدة تصل إلى 1.5 ترليون دولار سنويا،¹ كما لاتزال الدول المتقدمة تقوم بدعم كبير لصادراتها الزراعية، فالإتحاد الأوروبي مثلا ينفق أكثر من 3.4 مليار يورو سنويا على دعم الصادرات الزراعية فقط. ويبلغ عدد الدول التي تدعم صادراتها الزراعية، وتحديدًا المنتجات التي التزمت بتخفيض دعمها، 25 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-09: البلدان التي تدعم صادراتها الزراعية وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاق الزراعة

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
أستراليا	05	البرازيل	16	بلغاريا	44
كندا	11	كولومبيا	18	قبرص	9
جمهورية التشيك	16	الاتحاد الأوروبي	20	سلوفاكيا	17
أيسلندا	2	إندونيسيا	1	إسرائيل	6
المكسيك	5	نيوزيلاندا	1	النرويج	11
بنما	1	بولندا	17	رومانيا	13
هنغاريا	16	جنوب أفريقيا	62	سويسرا	5
الو.م. الأمريكية	13	الأوروغواي	3	تركيا	44

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 13.

ويلاحظ من هذا الجدول أن أغلب الدول التي لاتزال تقوم بدعم صادراتها الزراعية من الدول المتقدمة، مما يدل على أنه ليس هناك مجال لأغلب الدول النامية من منافسة المنتجات الغذائية للدول المتقدمة نتيجة الدعم الكبير الذي تقدمه لصادراتها الزراعية وامتلاكها قدرة تكنولوجية عالية غير متاحة في الدول النامية، وهو ما يجد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

• تأكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، والتي تتمثل في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الأغنى.² وسوف تتناقص قيمة هذه الأفضليات التجارية مع تخفيض بلدان

¹. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والنشأوم، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 72.

². صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، مرجع سابق، ص 6.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريفاتها الجمركية على الواردات من كافة شركائها التجاريين وفقا لشروط الدولة الأولى بالرعاية.

ومن المتوقع أن يكون تأثير تناقص الأفضليات أقل حدة وأكثر تدرجا خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تشير كافة الدراسات إلى أن حجم الصدمة المحتملة محدود ويتراوح بين 0.5%-1.2% من مجموع صادرات الدول النامية.¹

✓ الآثار الإيجابية:

في مقابل الآثار السلبية التي قد تتعرض لها الصادرات الغذائية للدول النامية في ظل التزامها بسياسات تحرير التجارة الدولية، يفتح هذا الالتزام إيجابيات أمام الصادرات الغذائية للدول النامية وفرصة للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة الدولية، ويمكن إنجازها فيما يلي:

● أقرت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم الموجه للمنتجين ودعم الصادرات الزراعية، وذلك من أجل إعطاء فرص متساوية في مجال القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية للدول النامية التي عانت كثيرا من حجم الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، وهو ما سيكون له أثرا إيجابيا على الدول النامية في إمكانية زيادة نفاذ صادراتها الغذائية إلى الأسواق العالمية، وخاصة منها القادرة على المنافسة بسبب المزايا النسبية التي تملكها بعض الدول النامية في إنتاج بعض المنتجات الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها، كما يعطي فرصا أوسع للدول النامية المصدرة الرئيسية لمنتجات الزراعة، وبالتالي زيادة إيرادات الصادرات الزراعية من جراء إزالة الحواجز.

● إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منصفة، بينما تظل الدول النامية التي تبقى خارج إطار النظام التجاري الدولي الجديد معرضة للإجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الدول الكبرى.²

2. الآثار على الواردات الغذائية:

إن ضعف الإنتاج الغذائي للدول النامية وتدني مستوياته، وضعف مستوى الصادرات الغذائية -لأسباب سبق توضيحها-، أدى إلى زيادة اعتماد أغلب الدول النامية على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من المنتجات الغذائية من الأسواق العالمية. وقد صنفت دراسة سابقة أجراها ماكللا وفالدس 148 بلدا ناميا حسب الوضع

¹ صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، مرجع سابق، ص 7.

² إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 131.

التجاري للسلع الغذائية، وتوصل خلالها إلى أن الأغلبية الساحقة (105 دولة نامية) هي دول مستوردة صافية للغذاء.

وإذا تفاوتت التقارير حول تأثير الصادرات الغذائية للدول النامية بين الإيجاب والسلب نتيجة تحرير التجارة الدولية، فإنها لم تختلف في خطورة آثارها على الواردات الغذائية لهذه الدول نظرا لاعتماد أغلبها على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية.

وتقدر مصادر منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن الزيادة المتوقعة في أسعار المنتجات الزراعية الأساسية من جراء تخفيض الدعم الزراعي وتخفيض دعم الصادرات وتبوير الأرض وتحرير التجارة في الأسواق العالمية سيضر حتما بالدول المستوردة للغذاء ويزيد من أعبائها ومتاعبها المالية في السنوات القادمة خاصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تضمنت نتائج جولة الأورجواي اعترافا بهذا الأثر السلبي، واشتملت على قرار وزاري حول "الأثر السلبي المحتمل لبرنامج الإصلاح في الدول الأقل نمواً والدول النامية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء"، ويذكر القرار أن هذه الدول قد تواجه صعوبات في توفير امدادات كافية من السلع الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية شروط معقولة، بما في ذلك الصعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات الطبيعية للواردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية. ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور هي:¹

- مراجعة مستويات المعونات الغذائية دوريا بواسطة لجنة المعونات الغذائية في إطار اتفاق المعونة الغذائية، والبدء بمفاوضات في الهيئات المختصة للنظر في زيادة المعونات الغذائية لإشباع الحاجات المشروعة للدول النامية؛
- وضع قواعد إرشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم إلى الدول الأقل نمواً وإلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح بشروط ميسرة؛
- إيلاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية أكبر الاهتمام في إطار برامج المعونة من أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي، وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات الدولية.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 127-128.

خلاصة الفصل:

رغم الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي المستدام على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن أغلب الدول النامية لا تزال عاجزة عن توفير الغذاء بالكم الكافي والنوعية الجيدة لجميع أفراد مجتمعاتها مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء وتوفير الإمكانات للحصول عليه، حيث تعاني هذه الدول في مجملها من معوقات خاصة، منشأها التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بوضعية هذه البلدان، والتي جعلتها في معظمها دولا مستوردة صافية للغذاء.

وقد فرضت سياسات تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وإدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعة الذي مثل منعطفا هاما على صعيد تجارة المنتجات الغذائية بشكل خاص، تحديات جديدة أمام الدول النامية لتحقيق أمنها الغذائي المستدام. وأثر بشكل مباشر على مرتكزاته، سواء على مستوى إمكانات الحصول على الغذاء من خلال تأثيره على الدخل والعمالة والأجور وأسعار السلع الغذائية العالمية والمحلية، أو على مستوى إتاحة الغذاء من خلال تأثيره على الإنتاج الزراعي والغذائي وكذا الحركة التجارية للسلع الغذائية.

وتختلف آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف، والاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية. وهي آثار مختلطة، فيها السليبي وفيها الإيجابي، غير أن أغلب الدراسات أكدت أن الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية أقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات اللازمة لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، وتذليل المخاطر التي تواجهها في ظل انتهاجها لسياسات التحرير التجاري.

الفصل الثالث:

آثار سياسات التحرير

التجاري على الأمن

الغذائي المستدام للدول

المغربية

الفصل الثالث:

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية

أصبحت الدول المغاربية في ظل اتفاقات الشراكة الأورو-متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي الجديد، ما يعني تأثرها بسياسات تحرير التجارة الدولية. ولا يقتصر الأمر على انكشاف اقتصاداتها فقط، بل يتعداه إلى تعزيز المنافسة وحرية الدخول والخروج من الأسواق، ولهذا نجد أن الدول المستفيدة بشكل أكبر من تحرير التجارة الدولية هي تلك القادرة على الإنتاج والتسويق بقدرة عالية، والقادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع والتي تملك ميزة تنافسية دولية كبيرة.

وتواجه الدول المغاربية- سواء كانت تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل (الجزائر وليبيا)، أو تلك التي تعتمد على بعض الصادرات الزراعية والبحرية (المغرب وتونس وكذلك موريتانيا) - في إطار جهودها لتحقيق أمنها الغذائي المستدام الكثير من التحديات في ظل تحرير التجارة الدولية، خاصة وأنها لا تزال عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية وتعتمد على الاستيراد من الخارج ما يجعلها معنية أكثر بآثار سياسات التحرير التجاري على مقومات أمنها الغذائي المستدام.

يتناول هذا الفصل في إطار تحليلي مقارن تقييم آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية، مع التركيز على الدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب، وذلك نظراً لصعوبة توفر المعطيات الخاصة بكل من ليبيا وموريتانيا. وسنتطرق إلى النقاط الآتية:

المبحث الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية.**المبحث الثاني:** الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل التحرير التجاري.

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية.

المبحث الأول:

تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات الدول المغربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل.

ويعرف تحرير التجارة في الدول المغربية تطورا منذ عدة سنوات بعد أن كان من قبل خاضعا لهيمنة ذات طابع احتكاري للدولة مبني على الحماية، ولقد بدأت هذه الحركة في المغرب سنة 1984 ثم تونس 1987، قبل أن تنتقل إلى باقي الدول المغربية، وخاصة منها الجزائر، نتيجة انخراط تقريبا كل دول المنطقة في برامج التقويم الهيكلي وإصلاح إدارتها، ومسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر منظمة التجارة العالمية - وقبلها اتفاقية الجات- التي انضمت إليها بصفة رسمية كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين أبدت كل من الجزائر وليبيا رغبتها في الانضمام إليها، إلى جانب إمضاء دول المنطقة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغربية

كما سبق وأشرنا، فقد عرفت الاقتصاديات المغربية كغيرها من الاقتصاديات النامية في أواخر القرن العشرين موجة جارفة باتجاه الليبرالية المتصاعدة بهدف الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وفي هذا السياق التزمت الدول المغربية في إطار تطبيقها لبرامج التقويم الهيكلي بتحرير مبادلاتها التجارية على المستوى الإقليمي والدولي سعيا منها إلى تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية الاقتصاديين، وهو ما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية - والتجارية بشكل خاص - التي كانت سائدة لعقود مضت والتي ركزت على احتكار الدولة واتباع سياسة حمائية موجهة للداخل، إضافة إلى سياسة الدعم الواسع.

ومن خلال هذا المطلب سنركز على أهم التطورات التي عرفتتها المنظومة التجارية والجمركية للدول المغربية في ظل سعيها لتحرير تجارتها الخارجية.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغربية

شهدت الأنظمة التجارية للدول المغربية الكثير من التغيرات في ظل تبنيها لاقتصاد السوق، وتحوّلها من سياسة الحماية إلى سياسة التحرير التجاري والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية.

1. تنظيم المبادلات التجارية التونسية:

لقد حدث تحرير تدريجي لسياسة التجارة الخارجية التونسية منذ عام 1987 عندما بدأت تونس تطبيق برامج التقويم الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، ويمثل ذلك قطيعة مع الممارسات التجارية ذات الطابع الحمائي التي كانت سائدة من قبل، والتي كانت تعتمد على أدوات الحصص والإذن والحق الجمركي من أجل حماية صناعات الإحلال والزيادة في موارد الموازنة العامة. وقد بادرت الدولة التونسية بإقرار أولى الإجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية ما بين عامي 1987-1990 بإزالة التقنيات الكمية وكل أشكال الإذن المسبق على الاستيراد للمواد الأولية ونصف المتوجات،¹ وما زاد في درجات الانفتاح هو انضمامها إلى اتفاقية الجات سنة 1992 ثم المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، وما نتج عنه من اتخاذ إجراءات تحريرية أخرى أعمق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير جمركية على مختلف أنواع السلع والخدمات.

وترتكز الاستراتيجية التونسية في مجال التجارة الخارجية على أربعة محاور هي:²

✓ دفع متنامي للتصدير من خلال :

- الرفع من القيمة المضافة لصادرات السلع والخدمات؛
- انتهاج هيكلية قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنا وفاعلية؛
- الارتقاء بالجودة والاعتراف المتبادل لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات؛
- ملاءمة التشريعات مع أحدث التشريعات الدولية في ظل تقلص هامش الأفضليات؛
- تطوير القدرات الاستشراعية وتوظيف كل الآليات المتاحة للإستباقية.

✓ تسهيل إجراءات التجارة الخارجية من خلال :

- تقليص آجال ما قبل وبعد التسريح الديواني، والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية قصد تهمين عامل القرب من الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار وسرعة الاستجابة مما يمكن من تحسين ترتيب تونس لدى المؤسسات الدولية؛

• تعميم منظومة المتعامل الاقتصادي المعتمد؛

• مواصلة الأشغال الخاصة بحذف الطابع المادي للوثائق اللازمة في إجراءات التجارة الخارجية.

✓ مواصلة تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية من خلال :

- تقليص الاستثناءات لمبدأ حرية التجارة الخارجية وترشيد الإجراءات من خلال مراجعة قائمة المنتجات المستثناة من نظام الحرية عند التوريد والتصدير؛
- التخفيض في المعاليم الديوانية وتقليص عدد النسب إلى معدل الحماية المعمول به على المستوى العالمي.

¹ محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 157.

² الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، <http://www.commerce.gov.tn/Ar> ، تم الاطلاع عليه 2012/03/15.

✓ المحافظة على الإنتاج الوطني من خلال :

- حماية المنتج الوطني من تكثف الواردات ومن الممارسات غير المشروعة عند التوريد بتفعيل آليات الدفاع التجاري (المتابعة، الإغراق، الوقاية)؛
- حماية الصادرات التونسية من الإجراءات الحمائية المتخذة من طرف الشركاء التجاريين من خلال متابعة التحقيقات التجارية بالمنظمة العالمية للتجارة بشأن الإجراءات الحمائية الممكن اتخاذها ضد الصادرات التونسية؛
- حماية المنتج الوطني من الممارسات غير القانونية كالتقليد والتلاعب بالمنشأ.

2. تنظيم المبادلات التجارية الجزائرية:

عرفت التجارة الخارجية بالجزائر سياسة تقييد ورقابة إلى غاية نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين حيث كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى مما هي عليه في باقي الدول المغاربية، وقد بدأ تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي يمكن التطرق إليه ضمن ثلاثة مراحل أساسية هي:

✓ **مرحلة التحرير المقيد:** واستمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي، وتميزت السياسة التجارية الجزائرية خلالها بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك، حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة فيما ظلت باقي المؤسسات خاضعة إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة، وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات، إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات، وإقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)¹، مما استدعى إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988 الذي بالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم، ويمكن القول أنه قد أعطى مرونة أكبر في مجال التجارة مع الخارج.

✓ **مرحلة التحرير الجزئي:** وامتدت خلال الفترة 1990-1993. ففي ظل الصعوبات التي عرفتها الجزائر عقب أزمة النفط 1986 وما نتج عنها من تراجع في إيراداتها وتضاعد مديونيتها الخارجية، ألزمت الجزائر على إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1990 كخطوة أولى نحو التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحفيز أكثر للقطاع الخاص وتدعيمه للمشاركة أكثر في النشاط الاقتصادي وفي المبادلات التجارية²، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة تدريجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.

¹ شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، آفاق انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2003، ص 83-85.

² محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 156.

✓ **مرحلة التحرير التام:** انطلقت هذه المرحلة منذ عام 1994، إذ شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أوت 1994 بنسبة 42.7%، وقد واكب هذا التخفيض إمكانية إقرار حرية تحويله بالنسبة لكل العملات التجارية، ثم تم إصدار مرسوم وزاري في 1994/12/29 الذي يقضي بالتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1995 من خلال فتح المجال لكل المتعاملين الاقتصاديين - عموميين كانوا أم خواص، وطنيين أو أجانب- للتدخل وبكل حرية في المعاملات التجارية الخارجية. إلى جانب هذا أصدرت الجزائر قانون الاستثمار في أكتوبر 1993، والذي عدل سنة 2001 بإعطاء نفس الفرص والحظوظ لرأس المال المستثمر -وطني كان أم أجنبي، عمومي كان أم خاص- في إمكانية إقامة استثمارات داخل الجزائر ودون عوائق، مع مباشرة الجزائر محادثاتها مع منظمة التجارة العالمية قصد الانضمام إليها.¹

3. تنظيم المبادلات التجارية الليبية:

كانت الواردات الليبية خاضعة لنظام الإذن المسبق الذي تمنحه الأمانة العامة في التجارة بعد مصادقة البنك المركزي، وتقوم مؤسسات عمومية باستيراد المواد الأساسية طبقا للبرنامج المقرر في الموازنة العامة السنوية للدولة، كما تقوم السلطات العمومية بتحضير مخطط سنوي للاستيراد الذي تحدد فيه المقادير الكلية للموازنات بالعملة الأجنبية والذي يعطي الحق لكل قطاع باستعمالها من أجل تغطية وارداته، حيث توزع هذه الموازنات حسب نوعية السلع لكل قطاع. غير أنه، وبعد الحظر المفروض على ليبيا من قبل البلدان الغربية، بادرت السلطات العمومية الليبية بالانخراط في سياسة تحرير للواردات، فتحول جزء من نشاط استيراد بعض المواد إلى القطاع الخاص، وبادرت عدة شركات خاصة وكذلك تعاونيات للحصول على رخص للاستيراد منذ سنة 1992، الشيء الذي يسمح لها بتوجيه أعمالها إلى التصدير والاستيراد.²

4. تنظيم المبادلات التجارية المغربية:

تتسم التجارة الخارجية المغربية بالتحرير التام لكل المعاملات التجارية، حيث تعتبر المغرب أولى الدول المغاربية التي باشرت تحرير تجارتها في إطار برنامج التقويم الهيكلي 1983 من خلال رفع كل أشكال الحواجز الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية، إذ لم تعد تشكل نسبة المواد الخاضعة للرقابة سوى 10% من مجموع الواردات المغربية. أما فيما يخص الصادرات، فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أو غير جمركية تستفيد من تشجيعات وحوافز من أجل إنعاشها.³ ولقد أقر قانون 89-13 الطابع المنفتح للسياسة المغربية في مجال المبادلات الخارجية باستثناء العوامل المرتبطة بحماية الأخلاق والأمن والصحة ووقاية الثروة الحيوانية والزراعية

¹ محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 156.

² فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1997، ص 88.

³ كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبيئية 2000-2004، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص 72.

والتراث البيئي والفني والثقافي الوطني، كما ينص هذا القانون على إمكانية إقرار الحماية الوطنية في شكل إجراءات جمركية على أن تكون مستندة على أسس تتصل بالمردودية الاقتصادية.

5. تنظيم المبادلات التجارية الموريتانية:

لقد عرف تحرير المبادلات التجارية الخارجية في موريتانيا دفعة قوية ابتداء منذ سنة 1989 وفق الاتجاه السائد في كامل منطقة المغرب العربي في مجال تحرير التجارة الخارجية، من هذا المنطلق بادرت موريتانيا بتطبيق سياسة تقويم هيكلية لاقتصادها الوطني من خلال تقليص احتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية، وإزالة التقنيات المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بها، وتطبيق تحرير تدريجي للمبادلات عبر إزالة احتكار الدولة على الواردات مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي الجمركي للدول المغاربية

يخضع تحديد حقوق الجمارك في البلدان المغاربية إلى مستلزمين اثنين:¹

- الأول يكتسي طابعا ضريبيا وماليا: ذلك أن الإيرادات الجمركية تمثل قسطا هاما من مداخيل الخزينة العمومية لهذه البلدان خاصة منها غير النفطية؛
- والثاني له طابع اقتصادي: استند دوما على الأولوية التي طالما اكتسبها التوجه الحمائي وضرورة وقاية مشاريع التنمية الناشئة.

✓ الحقوق الجمركية بتونس:

أدى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي إلى دفع تونس سنة 1990 إلى إقرار مدونة النظم المتناسق التي تستهدف تمكين النظام الجمركي التونسي من التلاؤم مع متطلبات التغيرات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام و تطور التجارة الخارجية. ولقد عملت السلطات العمومية بشكل مواز على إعادة النظر في السياسة الجمركية بهدف مراجعة نوعية السياسة الحمائية وتحضير المقاولات المحلية لمواجهة المنافسة والمزاحمة الخارجية، ونتج عن ذلك تخفيض معدلات الرسوم الجمركية في ظل انضمام تونس إلى منظمة التجارة العالمية وإمضاء اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي .

ويعمل قانون التجارة الخارجية التونسي 194/41 في إطار استناده على مقتضيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة، على إمكانية إقرار إجراءات إنقاذ وكذا حقوق تعويضية على المنتجات المستوردة التي تمكنت من الحصول على إعانات سعرية أو ممارسات إغراق. كما تعمل تونس على تطبيق الإعفاء الجمركي على السلع ذات المنشأ المغاربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاة مع باقي البلدان المغاربية.²

¹ محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 158.

² المرجع نفسه، ص 160.

2. الحقوق الجمركية بالجزائر:

كان يتسم النظام الجمركي الجزائري منذ عدة سنوات بطابعه الحمائي قبل أن يخضع إلى عدة تحولات سنة 1992 بعد انخراط وتوجه البلاد نحو سياسة الانفتاح والتقويم، وقد نتج عن هذه الإصلاحات انخفاض ملحوظ في الحقوق الجمركية التي تتراوح معدلاتها بين 3%-60%، فالمعدلات المخفضة (من 3% إلى 15%) تنصب على المنتجات الوسيطة و سلع التجهيز، في حين أن المعدلات المرتفعة (من 40% إلى 60%) تمس اللحوم والفواكه و مواد النسيج وكذا قطع الغيار، كما تخضع الواردات كذلك إلى رسوم أخرى وخاصة:¹

- عائد عن الإجراءات الجمركية بنسبة 2%؛
- رسم الذبح على اللحوم؛
- ورسم خصوصي إضافي أحدث بموجب القانون المالي لسنة 1994، و هو يمس عددا محدودا من المواد قصد تمكين الخزينة من الحصول على تعويض لنقص المداخيل الناتج عن تقلص الحقوق الجمركية، إلى جانب فرض رسم على القيمة المضافة.

وتبقى الرسوم المنصبة على الصادرات جد محدودة، إلى جانب العمل بالإعفاء الجمركي بالنسبة للواردات ذات المنشأ المغاربي وفق الاتفاقيات التجارية التفضيلية الممضاة في التعاقدات الثنائية ومتعددة الأطراف.

3. الحقوق الجمركية بليبيا:

يتسم النظام الجمركي الليبي ببساطته على تأدية رسم جمركي يتراوح ما بين 5% إلى 30%، ويعفي في نفس الوقت المنتجات الغذائية الأساسية والصيدلانية، ويفرض معدلات أعلى على المنتجات التي يراها كمالية تتراوح ما بين 70%-200%. وقد أحدثت ليبيا سنة 1994 ضريبة على رقم المعاملات تنصب على المنتجات بمعدل مرتفع نسبيا 30%، في حين أن المنتجات المحلية ملزمة بمعدلات تقل على 10%، ويفرض رسم رمزي على المنتجات غير النفطية لدى تصديرها.²

وقد اتخذت ليبيا قرارا انفراديا بإعفاء جميع المنتجات العربية من الحقوق الجمركية.³

4. الحقوق الجمركية بالمغرب:

يعتبر الحد من الحماية عنصرا محوريا لسياسة التقويم الهيكلي المتبعة في المغرب منذ عام 1983، ففي هذا الإطار عرفت معدلات الحقوق الجمركية انخفاضات متوالية إذ تم تخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية من

¹ محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 158-159.

² المرجع نفسه، ص 160.

³ كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبيئية 2000-2004، مرجع سابق، ص 72.

400% عام 1982 إلى 45% عام 1986، ليصل عام 1995 إلى 35%، كما تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها نهائياً، وانخفضت تراخيص الاستيراد من 75% عام 1983 إلى 10% عام 1994، إضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي.¹

وتندرج هذه الإجراءات في إطار توجه تبسيطي لمعاملات التجارة الخارجية من جهة، والحد من تأثير تقلص المداخيل الجمركية الناتج عن التوجه نحو تخفيض الحقوق الجمركية بصفة عامة من جهة أخرى، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار آفاق إقرار إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط الأخرى.

إلى جانب هذا نجد وجود رسم خاص على الواردات النفطية والتبغ والكحول، وكذا الرسم على القيمة المضافة الذي يتجه تطبيقه نحو الاتساع، كما أعفيت صادرات الفوسفات من الرسوم الجمركية لتشجيع الاستثمار والتصدير في هذا القطاع الهام للمغرب.

5. الحقوق الجمركية بموريتانيا :

يمكن لنا أن نميز في الحقوق الجمركية الموريتانية على مستوى الواردات:²

- رسوم الدخول المكونة من حقوق الجمارك التي لا يتجاوز معدلها العادي 5% من سعر السلعة؛
- الحق الضريبي الذي تتراوح معدلاته بين 30% إلى 40% على نفس الأساس؛
- رسم الإحصاء ومعدل ثابت في 3%؛
- الضريبة الدنيا الجزافية في حدود 4%.

إلى جانب هذا تعتمد موريتانيا على فرض رسم على القيمة المضافة ابتداء من 1995/01/01، كما بادرت السلطات العمومية الموريتانية بين عامي 1989-1991 بتخفيض الحق الجمركي والحق الضريبي تطبيقاً للالتزامات تندرج ضمن سياسة التقويم الهيكلي.

وتخضع الصادرات الموريتانية إلى رسوم الخروج (حق ضريبي من 1% إلى 2% إضافة إلى قدر أدنى جزائي بمعدل ثابت يصل إلى 2%) تمس كل المنتجات باستثناء المعادن المعفية ومواد الصيد (معدلات حقوق الصيد تتراوح بين 6%-22% للرخويات و13% للقشريات). وتمثل حقوق الصادرات وحدها 20% من المداخيل الضريبية للبلاد.

¹ كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبيئية 2000-2004، مرجع سابق، ص 72.

² محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 160.

مما سبق يظهر أن هناك تراجع عن تطبيق السياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية في الدول المغربية، هذه الأخيرة التي أصبحت تتقارب من بعضها البعض من خلال انتهاج تطبيق سياسة برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها والتي تعتمد بشكل كبير على تقليص وتخفيض الرسوم الجمركية بما يتماشى وتوجهات المنظمة العالمية للتجارة التي انضمت لها معظم الدول المغربية، واتفاقيات الشراكة التي أمضتها مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تطبيق إجراء إصلاحات ضريبية في كل هذه الدول.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغربية

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول المغربية في تحرير تجارتها الخارجية وتحسينها، إلا أن مشاركتها في التجارة العالمية لا تزال ضعيفة جدا حيث تراوحت قيمتها خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ما بين 0.1%-0.13% من مجموع التجارة العالمية، وهو ما يدل على ضعف درجة اندماجها في السوق العالمية وقدرتها على المنافسة في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية والصعوبات التي تواجهها هذه الدول في سعيها نحو الانفتاح والمرتبطة أساسا بعدم استقرار أسعار المواد الأولية والخامات والمناجم (البترو، الفوسفات...) وسعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى في الأسواق الدولية (اليورو، الأوري، الين الياباني، والجنيه الإسترليني...)، يضاف إلى ذلك مظاهر التصحر التي تعرفها هذه الدول والتي أثرت سلبا على المحصول الزراعي لها.

الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية للدول المغربية

تباين أداء الدول المغربية فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، خاصة مع الأخذ في الحسبان الآثار التي أفرزتها الأزمة العالمية على هذه الدول. والجدول الموالي يعكس لنا تطور حجم إجمالي الصادرات والواردات للدول المغربية ورصد ميزانها التجاري خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم 03-01: تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الإجمالية (فوب): مليون دولار											
تونس	5 829.9	6 628.0	7 537.2	8 618.8	9 337.8	11 324.2	11 703.1	15 164.9	19 203.0	14 428.0	16 417.0
الجزائر	21 713.6	19 136.5	18 690.7	26 287.9	31 358.1	47 194.6	54 733.7	60 183.1	78 113.6	45 078.2	57 218.0
ليبيا	13 481.6	10 948.5	9 852.0	14 438.4	21 319.1	31 216.8	42 844.3	48 988.9	62 118.5	27 256.7	46 310.0
المغرب	7 405.7	6 978.1	7 870.7	9 459.6	9 915.0	10 662.0	12 730.7	15 321.9	20 138.2	13 972.8	17 676.0
موريتانيا	342.0	346.8	319.6	320.6	421.4	452.5	1 366.5	1 456.3	1 785.9	1 359.2	2 093.4
الواردات الإجمالية (سيف): مليون دولار											
تونس	8 548.8	9 552.7	10 446.0	11 699.0	12 363.0	14 231.7	15 425.6	19 092.7	24 568.4	19 177.1	22 209.3
الجزائر	8 644.1	9 899.3	11 753.3	14 160.7	17 378.6	20 145.4	20 680.1	25 992.3	37 444.2	36 754.7	37 805.4
ليبيا	3 740.2	4 419.3	4 398.2	4 306.1	6 301.7	8 001.4	13 520.5	20 002.5	20 917.7	12 848.5	20 887.2
المغرب	11 511.4	10 788.7	11 881.3	15 344.0	17 814.0	20 372.4	23 938.7	31 894.3	42 068.6	32 636.4	35 494.5
موريتانيا	603.5	374.1	355.1	386.5	1 298.8	1 341.4	1 161.2	1 441.4	1 939.4	1 474.6	1 967.2
رصيد الميزان التجاري: مليون دولار											
تونس	-2 718.9	-2 924.7	-2 908.8	-3 080.2	-3 025.2	-2 907.5	-3 722.5	-3 927.8	-5 365.4	-4 749.1	-5 792.3
الجزائر	13 069.5	9 237.2	6 937.4	12 127.2	13 979.5	27 049.2	34 053.6	34 190.8	40 669.4	8 323.5	19 412.6
ليبيا	9 741.4	6 529.2	5 453.8	10 132.3	15 017.4	23 215.4	29 323.8	28 986.4	41 200.8	14 408.2	25 422.8
المغرب	-4 105.7	-3 810.6	-4 010.6	-5 884.4	-7 899.0	-9 710.4	-11 208.0	-16 572.4	-21 930.4	-18 663.6	-17 818.5
موريتانيا	-261.5	-27.3	-35.5	-65.9	-877.4	-888.9	205.3	14.9	-153.5	-115.4	126.2

المصادر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من:

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 339.

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 369.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه وجود مجموعتين من الدول المغاربية، دول حققت موازينها التجارية فائضا خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة متمثلة في الدول البترولية (الجزائر وليبيا) بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت بشكل كبير إلى غاية عام 2008. في حين حققت الدول غير البترولية (تونس، المغرب وموريتانيا) عجزا في موازينها التجارية طيلة فترة الدراسة باعتبارها دولا مستوردة بصفة أساسية للنفط ومشتقاته، متأثرة سلبا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفيما يلي نوضح خصائص التجارة الخارجية لكل دولة على حدى.

1. التجارة الخارجية لتونس: حقق الاقتصاد التونسي عجزا في الميزان التجاري طيلة فترة 2000-2010 قدر في المتوسط بـ 3.7 مليار دولار سنويا، ليصل العجز إلى ما قيمته 5.7 مليار دولار عام 2010، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات لنفس السنة معدل 73.91% وذلك رغم الزيادة المحققة في قيمة الصادرات والتي انتقلت من 5.8 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.3 مليار دولار سنة 2005 لتصل عام 2010 إلى 16.4

مليار دولار، أي بتضاعف ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأولى للألفية الثالثة مسجلة زيادة بمعدل 13.8% عام 2010. وقد كان المصدر الأساسي لهذه الزيادة ارتفاع أسعار الفوسفات مما سمح بتحقيق زيادة في مداخل صادرات المنتجات الفوسفاتية بنسبة 13.4% ما بين عامي 2007-2008، إضافة إلى نمو صادرات قطاع الصناعات الموجهة للتصدير بنسبة 7.8% رغم تراجعها مقارنة بعام 2007 أين حققت معدل نمو بلغ 22.1% نتيجة تأثرها بالأزمة العالمية التي أفرزت زيادة في أسعار مدخلات المنتجات الموجهة للتصدير في الأسواق العالمية بمعدل 5.6%¹.

وفي المقابل، تزايدت واردات تونس سنة 2008 بنسبة 28.7% نتيجة لارتفاع حصيلة الواردات الطاقوية التي ترافقت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في الفترة التي سبقت الأزمة العالمية، كما تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية (الحبوب والزيوت النباتية) في ارتفاع فاتورة الغذاء عام 2008 بمعدل 55.3% مقارنة بعام 2007². وللاشارة، فإن تبعات الأزمة جعلت عجز الميزان التجاري يتزايد ابتداء من سنة 2006 بعدما كان حجم العجز قد تناقص خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

وتتميز التجارة الخارجية التونسية بنوع من التنوع السلعي، سواء من حيث الصادرات إذ نجدها تصدر حسب بيانات عام 2012 المواد الاستهلاكية بمعدل 33.2%، والمواد الأولية ونصف المصنعة بمعدل 27.9%، والطاقة بمعدل 14.6%، و مواد التجهيز بمعدل 14.2%، والمواد الغذائية بمعدل 10.2% من مجموع الصادرات التونسية. أما الواردات التونسية فتتمحور أساسا على المواد الأولية ونصف المصنعة بالدرجة الأولى والتي بلغت نسبتها عام 2012 معدل 31.2% من مجموع الواردات التونسية، تليها المواد الاستهلاكية بمعدل 23.5%، كما وصل نصيب مواد التجهيز لنفس السنة حوالي 21.1%، في حين بلغت حصة الطاقة والمواد الغذائية معدل 16.1% و 8.1% على التوالي³.

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية، فتتم أغلبية المبادلات التجارية التونسية مع الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بحوالي 57.6% من مجموع وارداتها السلعية ويمتص 71.4% من مجموع صادراتها، ومن أهم متعاملها نجد فرنسا، إيطاليا، وألمانيا، في حين تمتص المنطقة العربية للتبادل الحر ما يعادل 10.6% من الصادرات التونسية وتزودها بـ 8.8% من مجموع وارداتها، في حين تبقى التجارة التونسية مع الدول المغاربية

¹. Ambassade de France en Tunisie-mission économique, Commerce extérieur tunisien et échanges, 2009, p 1.

². I. bid, p 2.

³. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، <http://www.commerce.gov.tn/Ar>، مرجع سابق.

ضعيفة لا تتجاوز معدل 5.8% من مجموع الواردات و 9.1% من مجموع صادراتها.¹ وتظهر مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية التونسية في حدود 6% في المتوسط.

✓ **التجارة الخارجية للجزائر:** إن المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2010، يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيذا موجبا على طول هذه الفترة، وقد عرف تزايدا مستمرا طوال الثماني سنوات الأولى حيث انتقل من 13.0 مليار دولار عام 2000 إلى 40.6 عام 2008 نتيجة التزايد الكبير لإجمالي قيمة صادراتها التي انتقلت من 21.7 مليار دولار عام 2000 إلى 78.1 مليار دولار عام 2008 أي أكثر من ثلاثة أضعاف، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط -التي تشكل أهم الصادرات الجزائرية بنسبة 97% لقطاع المحروقات- والتي تضاعفت بحوالي ثمانية أضعاف منتقلة في المتوسط من 20 دولار للبرميل الواحد عند نهاية القرن العشرين إلى ما يفوق 150 دولار في الربع الأخير من عام 2008،² كما عرفت الصادرات خارج المحروقات والتي لا تشكل سوى 3% من مجموع الصادرات الجزائرية تزايدا ملحوظا على امتداد الفترة 2004-2008 لتحقق عام 2008 زيادة وصلت إلى 49.05% مقارنة بعام 2007 وهو ما يدل على الأداء الجيد للاقتصاد الجزائري. وأمام تراجع عائدات المحروقات ابتداء من الثلاثي الرابع من عام 2008 تأثرا بالأزمة العالمية والذي استمر إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2009 أين شهدت عائدات المحروقات أدنى مستوى لها، تراجع قيمة الصادرات الجزائرية عام 2009 بمعدل 42.29% عما كانت عليه عام 2008.

وفي المقابل عرفت الواردات الجزائرية تزايدا معتبرا قاده الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية جراء الأزميتين العالمية والغذائية ما جعل فاتورة الغذاء ترتفع سنة 2008 لتمثل نسبة 17% من إجمالي الواردات، إضافة إلى ارتفاع وارداتها من المواد نصف المصنعة لتمثل نسبة 24.71% من مجموع الواردات بعدما كانت لا تمثل سوى 20.08% عام 2005 ليبلغ مجموع الواردات عام 2008 حوالي 37.4 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 44.06% عما كانت عليه عام 2007، واستمر هذا النمو في الواردات لتصل قيمتها عام 2010 إلى 37.8 مليار دولار. ورغم تبعات الأزمة العالمية وانخفاض قيمة الصادرات مقابل ارتفاع قيمة الواردات، عرف الميزان التجاري انخفاضا شديدا عام 2009 بمعدل 79.53%، إلا أنه سجل فائضا بقيمة 8.3 مليار دولار في استمرار الأداء الجيد له والمدعوم بالصادرات الطاقوية، ليستعيد عافيته عام 2010 محققا زيادة بمعدل 133.23%. بمعدل تغطية الصادرات للواردات لنفس السنة قدر بـ 151.35%.

وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية بتركز كبير من حيث الصادرات التي تعتمد على تصدير المحروقات (البتروول والغاز الطبيعي) في المتوسط على نسبة 96%، في حين تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات هامشية ولا تتجاوز نسبة 4% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى العالم، وفي هذا الشأن نجد أن السلطات

¹. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، <http://www.commerce.gov.tn/Ar>، مرجع سابق.

². Person Institute for International Economic, **The 2008 oil price: Bubble**, August 2009, p 2.

الجزائرية تسعى جاهدة لتنمية الصادرات خارج مجال المحروقات، وهي تتكون أساسا من المواد المصنعة بمعدل 2.1% من مجموع الصادرات، والمواد الغذائية بمعدل 0.7% ثم المواد الخام بمعدل 0.16%¹. أما الواردات الجزائرية فتتمثل في الواردات التجهيزية بمعدل 30% وحوالي 30% مواد غذائية (خاصة الحبوب والسميد والحليب والسكر والبن) و35% منتجات نصف مصنعة (الخشب، الأنايب، وصفائح الحديد..)².

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية، فيأتي الاتحاد الأوربي كشريك رئيسي بحصة 60.9% من مجموع المبادلات التجارية الجزائرية، إذ أنه يستحوذ على 54.2% من مجموع الصادرات الجزائرية وتأتي على رأس القائمة إسبانيا ثم إيطاليا تليهما فرنسا وبريطانيا، ويزودها بما يعادل 51% من مجموع وارداتها من العالم حيث تعتبر فرنسا الممول الأول للجزائر. وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية كثاني شريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوربي، والصين كثاني شريك مصدر بمعدل 12.56% من مجموع الواردات الجزائرية.³ في حين تبقى مبادلاتها التجارية مع دول المغرب العربي والمنطقة العربية ضعيفة جدا.

✓ **التجارة الخارجية لليبي:** أظهر حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي طيلة العقد الأول من القرن الحالي نموا متباينا حقق خلاله الميزان التجاري فائضا قدر في المتوسط بـ 1.4 مليار دولار سنويا والنتائج عن نمو حجم الصادرات في المتوسط بمعدل 31.23% سنويا، وقد انتقلت قيمة الميزان التجاري الليبي من 9.7 مليار دولار عام 2000 إلى 25.4 مليار دولار عام 2010 ليصل معدل تغطية الصادرات للواردات لنفس السنة حوالي 222%.

ونلاحظ من خلال الجدول 03-01 أن الميزان التجاري الليبي قد عرف تراجعا خلال عامي 2001-2002 بمعدل 32.9%-16.5% على الترتيب، ويعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع قيمة الصادرات الليبية لنفس السنتين بمعدل 18.8%-10.1% على الترتيب، ليعاود الارتفاع نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية محققا أعلى قيمة له عام 2008 بمبلغ 41.2 مليار دولار والذي تراجع عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي المقابل، عرفت الواردات الليبية نموا مطردا طيلة العشر سنوات الأولى من القرن الحالي بلغت نسبته في المتوسط 41.68% وهو معدل مرتفع مقارنة بفترة التسعينات من القرن الماضي، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى السياسة الاقتصادية المتبعة في السنوات القليلة الماضية في شأن تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي، ومنح المصارف التجارية مرونة أكبر في المعاملات التجارية والمالية، ورفع القيود على التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الضرورية، تشجيع الاستثمار الأجنبي وغيرها من السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية في ظل برامجها الإصلاحية.

¹ الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab>، تم الاطلاع عليه 2012/12/06.

² محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 153.

³ الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab>، مرجع سابق.

ويتميز هيكل التجارة الخارجية الليبية بتركز كبير خاصة من الجانب السلعي وحتى المتعاملين، ففي الجانب السلعي نجد أن المحروقات تمثل حوالي 98% كمتوسط من إجمالي الصادرات الليبية، وأنها تستورد أساسا السلع التجهيزية والمنتجات الغذائية بنسب كبيرة. أما التوزيع الجغرافي، فنجد المكانة الهامة للاتحاد الأوروبي، باعتباره أول متعامل تجاري مع ليبيا سواء من حيث تزويدها بمختلف أنواع السلع التجهيزية والاستهلاكية والغذائية بمتوسط 70%، أو من حيث كونه يمتص حوالي 60% من إجمالي الواردات الليبية، ومن أهم هؤلاء المتعاملين الأوروبيين نجد فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا. أما تجارة ليبيا مع البلدان العربية والمغربية فضلت ضعيفة لا تمثل في المتوسط إلا نسبة 1%.¹

✓ **التجارة الخارجية للمغرب:** عرف الميزان التجاري المغربي عجزا بنويبا طيلة الفترة 2000-2010 حيث تراوحت نسبة تغطية الصادرات للواردات ما بين 64.3% عام 2000 إلى 42.8% عام 2009 لتصل عام 2010 إلى 49.8%، وترجع أسباب هذا العجز إلى أن المغرب بلد مستورد للنفط ومشتقاته مما أثر سلبا على فاتورة الواردات المغربية التي ارتفعت بمعدل متوسط قدر بـ 18.9% سنويا جراء الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأولى من القرن الحالي وكذا ارتفاع الفاتورة الغذائية عقب الأزمة الغذائية، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات المغربية خلال نفس الفترة بمعدل متوسط 12.5% باستثناء التراجع المسجل عام 2009.

وتتميز التجارة الخارجية المغربية بنوع من التنوع، خاصة من حيث الصادرات، فنجد المغرب يصدر المنتجات الزراعية والغذائية في المتوسط حوالي 30%، ومنتجات الاستهلاك النهائية (الألبسة والجلود والأحذية والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل...). بمعدل 30% أيضا، والمنتجات النصف مصنعة وخاصة مشتقات الفوسفات بنسبة حوالي 22%. أما الواردات المغربية فتعتمد أساسا على استيراد التجهيزات النهائية بمتوسط 28%، والمنتجات النصف مصنعة بمتوسط 22%، والمواد الخام (الكبريت والألياف النسيجية) بمتوسط 10%، والمنتجات الغذائية بمتوسط 15%، والمنتجات الطاقوية بمتوسط 15%، والمنتجات الاستهلاكية النهائية بمتوسط 10%.²

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، نجد المكانة الهامة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الشريك التجاري الأول للمغرب بحصة 44% من المبادلات التجارية المغربية، ومن أهم هؤلاء المتعاملين نجد: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. تليه الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 5.3%، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة بمعدل 4.5%، وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأول والرابع عالميا بحصة 3.9% من مجموع المبادلات التجارية المغربية.³

¹. محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 154-155.

². المرجع نفسه، ص 155.

³. الموقع الرسمي لقطاع التجارة الخارجية المغربية، <http://www.mce.gov.ma>، تم الاطلاع عليه 2012/11/02.

✓ **التجارة الخارجية لموريتانيا:** تنسم التجارة الخارجية لدولة موريتانيا بتواضع حجمها نظرا لضعف مستوى الإنتاج فيها من جهة، وتنامي ظاهرة التهريب والتجارة غير المنظمة من جهة أخرى. وقد شهد الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة 2000-2010 عجزا ماليا بلغ عام 2009 حوالي 1.1 مليار دولار، كما شهد فائضا ماليا خلال سنوات 2006، 2007 و2010 تراوح ما بين 14.9 مليون دولار و 126.2 مليون دولار. وتعتمد الصادرات الموريتانية على منتجات الصيد البحري (الرخويات والقشريات) بمتوسط 60%، والحديد وكذا الذهب المستخرج من النحاس. أما وارداتها، فنجد المنتجات الغذائية (حليب، سكر، شاي أخضر، قمح ...) بمتوسط 25%، والمحروقات بالأساس من الجزائر بنسبة 13%، والعتاد وآليات النقل بنسبة 40% من إجمالي وارداتها.

أما فيما يتعلق بالمتعاملين التجاريين فنجد فرنسا وإسبانيا والجزائر وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كأهم الدول الموردة، أما بالنسبة لزبائن موريتانيا فنجد أن اليابان تأتي على رأس القائمة حيث تزودها موريتانيا بالرخويات، ثم تليها إيطاليا وروسيا وإسبانيا وذلك فيما يخص منتجات الصيد البحري.¹ من خلال كل ما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية للدول المغاربية، سواء النفطية (الجزائر وليبيا) أو غير النفطية (تونس، المغرب وموريتانيا)، ترتبط بصورة وثيقة مع الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول النامية -بما فيها الدول العربية- تساهم بنسب قليلة جدا في تجارتها الخارجية، وقد يعود سبب الارتباط الوثيق بالدول المتقدمة -والأوروبية خاصة- إلى طبيعة الصادرات المغاربية، وإلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط الدول المغاربية ببعض دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الاقتصاديات المغاربية في وضع اقتصادي خطير في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: التجارة البينية للدول المغاربية

على غرار العديد من التكتلات الجهوية والدولية التي بزغت على الخصوص في الثمانينات من القرن الماضي، دخلت منطقة المغرب العربي في سياق التكامل الإقليمي بعد لقاء قادة دول المنطقة بزردة عام 1988 المتوج باتفاقية مراكش عام 1989، وكان الهدف من إنشائه هو توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة، والتخفيف من الآثار السلبية لنظام متعدد الأطراف غير متكافئ في الاقتصاد العالمي. وفي سبيل تحقيق ذلك، سعت الدول المغاربية إلى دعم التجارة البينية من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات ولكنها لم تثمر النتائج المرجوة منها لتبقى التجارة البينية للدول المغاربية ضعيفة جدا ودون المستوى المطلوب.

¹. فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص 116.

1. المبادلات التجارية البينية المغربية:

تبين الدراسة التاريخية للمبادلات التجارية بين الدول المغربية ضعف ومحدودية حجمها، فبعد مرور خمس عقود من استقلال كافة أقطار المغرب العربي لم تتغير نسبة التبادل بين هذه الدول، وعلى الرغم من تحقيق بعض الخطوات الإيجابية في مسار الاتحاد المغربي على المستوى التأسيسي وعلى مستوى البنية المؤسساتية وإبرام بعض الاتفاقيات التجارية، إلا أن مستوى التبادل بين الدول المعنية بقي متواضعا حيث بلغ حجم التبادلات التجارية البينية عام 1989 نسبة 1% من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغربية، لترتفع هذه النسبة عام 1992 إلى 3%.¹ ونتيجة لتعثر مسار مشروع الاتحاد، لم تتطور المبادلات البينية المغربية كما كان مسطرا لها لتبقى معدلات التبادل منخفضة جدا حيث لم تتجاوز التجارة بين الدول المغربية عام 2008 معدل 3% من إجمالي التجارة في المنطقة، بالمقابل بلغ حجم التبادلات التجارية في منطقة الاتحاد الأوروبي 63.6% و24.6% بين بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا و15% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، وتستمر تلك المستويات التجارية المتدنية بين الدول المغربية على الرغم من وجود إطارات مؤسسية متداخلة لتحقيق التكامل الإقليمي مثل اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد قدرت دراسة صدرت سنة 2006 عن البنك الدولي الخسائر الناجمة عن ضعف الاندماج التجاري لدول المنطقة بما يعادل نسبة 2%-3% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي.²

ويتضح من خلال معطيات الجدول 02-03 أن المبادلات التجارية البينية ما بين الدول المغربية محدودة جدا مقارنة بإجمالي مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، حيث تتميز حصيلة الصادرات والواردات السلعية لكل بلد على حدا في علاقاته التجارية مع الدول المغربية الأخرى بالضعف والتقلب إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 4% إلى 8%، إلى جانب هذا فهي غير منتظمة، تزيد نوعا ما في فترات وتكاد تنعدم في فترات أخرى.

¹. قصري محمد عادل، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 182.

². البنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/06/14/trade-offers-path-to-growth-and-integration>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/11.

الجدول رقم 03-02: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغربية لسنة 2010

الوحدة: %

المجموع		موريتانيا		المغرب		ليبيا		الجزائر		تونس		البلد
2010	2005	2010	2005	2010	2005	2010	2005	2010	2005	2010	2005	
8.81	7.26	0.10	0.06	1.40	1.00	4.50	4.50	2.81	1.70			تونس
4.51	5.21	0.01	0.01	0.40	0.40	1.30	3.80	2.80	1.00			صادرات
												واردات
2.16	0.99	0.00	0.00	1.02	0.61	0.05	0.02			1.09	0.6	الجزائر
1.27	1.01	0.00	0.09	0.33	0.23	0.04	0.01			0.90	0.68	صادرات
												واردات
2.06	2.25	0.00	0.00	0.20	0.16			0.00	0.04	1.86	2.05	ليبيا
2.56	3.57	0.00	0.00	0.20	0.59			0.06	0.21	2.30	2.77	صادرات
												واردات
2.01	1.28	0.20	0.20			0.22	0.18	0.79	0.47	0.8	0.43	المغرب
3.25	2.65	0.00	0.00			0.12	0.34	2.41	1.70	0.72	0.61	صادرات
												واردات
0.11	0.11			0.07	0.11	0.00	0.00	0.02	0.00	0.02	0.00	موريتانيا
2.48	0.74			2.03	0.04	0.00	0.00	0.01	0.38	0.44	0.32	صادرات
												واردات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 369-275.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق، ص 339-342.

وتأتي تونس في المرتبة الأولى من حيث صادراتها و وارداتها المغربية حيث وصلت صادراتها نحو الدول المغربية عام 2010 في المجموع إلى 8.81% من إجمالي صادراتها إلى الخارج خاصة باتجاه ليبيا بمعدل 4.5%، أما وارداتها من الدول المغربية فبلغت عند نفس السنة في المجموع 4.51% من مجموع وارداتها إلى الخارج وتأتي أغلبها من الجزائر بمعدل 2.8% من مجموع وارداتها. ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية بصادرات نحو الأسواق المغربية قدرت في مجموعها بـ 2.01% من إجمالي صادراتها خاصة نحو الجزائر وتونس، في حين وصلت وارداتها من الدول المغربية في المجموع 3.25% من إجمالي وارداتها وتأتي معظمها من الجزائر بمعدل 2.41% من مجموع الواردات. في حين تحتل ليبيا المرتبة الثالثة مغاربيا من حيث معدل تجارتها البينية بمعدل 2.06% من مجموع صادراتها إلى الخارج و 2.56% من مجموع وارداتها إلى الخارج، وتعتبر تونس الدولة الأكثر تعاملًا مع ليبيا استيرادًا وتصديرًا.

وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة من حيث مبادلاتها البينية مغاربيا حيث قدرت صادراتها إلى الدول المغربية في المجموع بـ 2.16% من مجموع صادراتها إلى الخارج، وتأتي تونس كمستورد أول بمعدل 1.09%، أما الواردات فوصلت إلى 1.27% من مجموع وارداتها من الخارج. وتجدر الإشارة هنا إلى الضعف الكبير للمبادلات الجزائرية مع ليبيا والتي تشكل سوقًا حيويًا لكل من تونس والمغرب، وهذا نظرًا إلى تشابه واقتصار

اعتمادهما في صادراتهما على المحروقات بشكل بالغ.¹ أما موريتانيا والتي تأتي في المرتبة الأخيرة فتكاد تكون تجارتهما مع الدول المغاربية منعدمة من حيث مجموع الصادرات والذي لا يتعدى نسبة 0.07% من مجموع صادراتها إلى الخارج، في حين بلغت نسبة وارداته إلى الدول المغاربية 2.48% من مجموع وارداتها إلى الخارج والموجهة بالدرجة الأولى إلى المغرب بنسبة 2.03% من مجموع الواردات.

ويعود ضعف المبادلات التجارية البينية المغاربية أساسا إلى تشابه نوعا ما المنتجات المنتجة والمصدرة خاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب، وبشكل أقل الجزائر، لتشابه الظروف الطبيعية والمناخية، في حين تفتقر كل من ليبيا وموريتانيا للمزايا الفلاحية التي تتوفر عليها الدول الثلاثة الأخرى، إضافة إلى حدة تصاعد مبادلاتها التجارية نحو الشمال خاصة نحو دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تعتبر من الأسواق الرئيسية للدول المغاربية حيث تمتص حوالي 80% من وارداتها المختلفة لمختلف السلع.²

أما عن هيكل المبادلات البينية المغاربية وطبيعتها، فيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-03: طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية

البلد	الصادرات نحو بلدان الاتحاد	الواردات من بلدان الاتحاد
تونس	<ul style="list-style-type: none"> منتجات مصنعة مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج منتجات الصناعة الغذائية، فرينة، عجائن، مصبرات 	<ul style="list-style-type: none"> مشتقات البترول والوقود
الجزائر	<ul style="list-style-type: none"> مواد أولية: أكثر من 50% مكونة من المحروقات والغاز مواد أساسية للاستغلال الصناعي، مشتقات الحديد، كبريت، الجبس وبدرجة أقل: منتجات مصنعة: معدات نقل، ومعدات فلاحية منتجات الصناعات الكيماوية (للاستغلال المنزلي) 	<ul style="list-style-type: none"> المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: خيوط، نسيج منتجات مصنعة، إسمنت ومشتقات الحديد منتجات الصيد البحري
ليبيا	<ul style="list-style-type: none"> بتترول إعادة تصدير مواد مصنعة 	<ul style="list-style-type: none"> سلع مصنعة، منتجات الصناعة الغذائية، نسيج.
المغرب	<ul style="list-style-type: none"> منتجات مصنعة: خيوط نسيج، أدوية، أسمدة مصنعة، ملابس وأحذية (إلى الجزائر وتونس) مواد غذائية وبدرجة أقل: مواد أولية (رصاص، فوسفات) 	<ul style="list-style-type: none"> بتترول منتجات تامة: إلكترومترلية، جرارات فلاحية منتجات نصف مصنعة: إسمنت ومشتقات الحديد الصلب
موريتانيا	<ul style="list-style-type: none"> المنتجات الصيدية طازجة أو مجمدة 	<ul style="list-style-type: none"> بتترول خام، بترين، غاز مشتقات الحديد الصلب، سكر وسكريات منتجات مصنعة (أثاث، أدوية) ملابس، أحذية، عطور، قطع غيار

المصدر: عبد الباري شوشان الزني، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغربية، العدد 05، طرابلس، 2008، ص 46.

¹ قصري محمد عادل، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي"، مرجع سابق، ص 188.

² محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 152.

يسمح لنا الجدول أعلاه بمعرفة طبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان المغاربية، كما يمكننا من إعداد الملاحظات الهامة التالية:

- يختلف هيكل التجارة البينية المغاربية عن الهيكل العام للتجارة لكل بلد عضو، وهكذا تظهر المنتجات المصنعة كبنء أساسي في المبادلات البينية، بينما لا تمثل نفس الثقل في مبادلات اتحاد المغرب العربي مع باقي بلدان العالم، حيث تتميز بتصدير المواد الأولية، وهذه الظاهرة تجد تفسيراً في كون أن المنتجات المصنعة المغاربية ليست تنافسية على المستوى العالمي؛
- تصدر الجزائر البترول والمواد الطاقوية نحو موريتانيا، المغرب وتونس وتصدر التمور، الزنك، الحديد والصلب والأسمدة نحو المغرب، والمواد الكيمائية والبلاستيكية نحو تونس، وتستورد الأدوية والمواد الغذائية وعجينة الورق من المغرب، والإسمنت الجلود الخشب من تونس، ومنتجات الصيد من موريتانيا؛
- أما المغرب فيستورد البترول والمواد الطاقوية من الجزائر، الإسمنت، الزيوت النباتية، النسيج والقطن، التمور من تونس، والبترول من ليبيا، أما تونس فتصدر المواد الكيمائية والإسمنت والجلود نحو كل من الجزائر والمغرب، والإسمنت الأبيض والمواد الاستهلاكية وتغذية الأنعام نحو ليبيا؛
- أما عن المبادلات بين ليبيا وموريتانيا فتكاد تنعدم ولا أثر لها.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه وأمام ضعف المبادلات التجارية البينية للدول المغاربية الرسمية، يلاحظ كثافة المبادلات التجارية البينية غير الرسمية -من خلال التهريب- خاصة عبر الحدود الجغرافية الوعرة لهذه الدول، أين نجد الكثير من هذه السلع تأتي من المنطقة الحرة لسبتة ومليلة المغربية والتي توزع فيما بعد على كامل الدول المغاربية بطرق غير رسمية، أو عبر تنقل السواح المغاربة الذين يشترون السلع بهدف إعادة بيعها في دولهم، أو عبر الجالية المغاربية المقيمة في أوروبا والتي في غالب الأحيان تجلب معها سلعا بغرض المتاجرة.¹

2. اتفاقيات التعاون التجارية بين الدولية المغاربية:

يدعو الضعف المسجل في قيمة وحجم المبادلات البينية المغاربية إلى تفحص السياسات التجارية والأطر القانونية الحاكمة للتجارة بين الدول المغاربية والتي تتحدد في نوعين من الاتفاقيات الأولى ثنائية والأخرى متعددة الأطراف.

✓ **الاتفاقيات التجارية الثنائية:** تستند الاتفاقيات التجارية الثنائية على التوافقات التفضيلية التي أقرتها جامعة الدول العربية في موثيقها الاقتصادية، وكذا موثيق العلاقات التجارية جنوب-جنوب بهدف إحداث منطقة تبادل حر بين الأطراف المتعاقدة من خلال إزالة الحواجز غير التعريفية والإعفاء المتبادل لحقوق الجمارك على

¹ Djamel Eddine GUECHI, L'union du Maghreb Arabe: Intégration régionale et développement économique, Edition Casbah, Alger, 2002, p 129.

السلع، وقد جاءت بعد إقامة اتحاد المغرب العربي عام 1989 كقاعدة ضرورية للمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي. وتميز بين نوعين من هذه الاتفاقيات:¹

- تلك الاتفاقيات المنفتحة، أين تنخرط فيها ليبيا بشكل انفرادي وتلقائي، فيها يلتزم البلد باستيراد السلع من أصل مغربي عربي في إطار الإعفاء التام والكلبي من الإلزام الجمركي؛
- أما النوع الثاني من الاتفاقيات فتميل إلى نوع من التعميم، كتلك الاتفاقيات التجارية الثنائية المبرمة بين الجزائر-المغرب، وبين الجزائر-تونس، وبين المغرب-تونس، وبين هذين البلدين وليبيا، وتعتمد هذه الاتفاقيات على الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة على أساس احترام قاعدة المنشأ. وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات مساندة بتعاقدات موازية تنظم طرق الأداءات بين البنوك المركزية بسبب انعدام قابلية تحويل العملات الوطنية المغربية من خلال اعتماد فتح حسابات متبادلة بالعملات القابلة للتحويل في البنوك المركزية وهي الحسابات التي تمر عن طريقها الأداءات مهما كان نوعها.

ويعكس لنا الجدول الموالي أهم الاتفاقيات الثنائية التي صادقت عليها البلدان المغربية الخمسة في مجال التجارة الخارجية والجمارك.

جدول رقم 03-04: مضمون الاتفاقيات الثنائية التجارية والجمركية المحررة من طرف كل بلد مغربي

البلد	مضمون الاتفاقية
تونس	إعفاء من الرسوم الجمركية كل أنواع السلع ذات المنشأ المغربي
الجزائر	اتفاقيات ثنائية تقضي بإعفاء السلع ذات المنشأ المغربي مع كل من المغرب وتونس وليبيا من الرسوم الجمركية
ليبيا	اتفاقيات ثنائية تسمح بدخول ترابها كل السلع التونسية وبعض السلع الجزائرية والمغربية
المغرب	تسهيل الحركة التجارية البينية بين هذه البلدان في إطار السماح الكلبي أو الجزئي لتدفق السلع ذات المنشأ المغربي
موريتانيا	اتفاقيات تجارية ثنائية تفضيلية مفضضة مع كل من المغرب وتونس

Source: François SIINO, Flux commerciaux et libéralisation du commerce dans l'Union du Maghreb Arabe, CNUCED, 1991, p 28.

وقد واجهت الاتفاقيات التجارية الثنائية جملة من العراقيل والصعوبات نذكر منها:²

- التناقضات والقطيعات السياسية بين الدول المغربية والتي تعتبر المصدر الأساسي للعراقيل التي تحول دون تقدم المبادلات بين هذه البلدان، إلى جانب الخلافات والمشاكل السياسية؛
- التفاوت بين السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال اختلاف رؤى الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية بين الدول المغربية؛
- صعوبة تدبير الاتفاقيات التجارية والتعريفية بين الدول الموقعة عليها؛

¹ فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأورو متوسطية، مرجع سابق، ص 131.

² محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 163.

- ضعف التعاون في ميدان النقل؛
- منافسة المنتجات الواردة من دول نامية خارج المنطقة المغاربية، إذ تواجه التجارة الخارجية المغاربية منافسة ومزاومة حادة من المنتجات الواردة من دول متوسطة تملك قدرة تنافسية متقدمة.
- ✓ **الاتفاقيات التجارية والتعريفية متعددة الأطراف:** ونميز هنا بين اتفاقية إقامة منطقة تبادل حرة مغاربية والتي سرعان ما أجهضت، لأن الأمر يتطلب تحرير تدريجي ووجود تجانس صناعي من خلال إجراء مقارنة كلية تسعى إلى تجميع أنواع المبادلات القابلة للتحرير حسب منوال خطي للتعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير التعريفية على كل أنواع السلع. بما فيها المنتجات الزراعية، وبين اتفاقية إنشاء اتحاد جمركي مغاربي التي تم الإشارة إليها في معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي وتم اتخاذ القرار الرسمي بإنشائها عام 1990 بالجزائر، ووقعت الدول المغاربية على الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية خلال القمة المغاربية المنعقدة برأس لنوف في ليبيا، بتاريخ 11 مارس 1991، وقد نصت هذه الاتفاقية على:¹
- إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي من كل الرسوم والحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الآثار المكافئة ما عدا الرسوم التي تمس الإنتاج المحلي، وعند الاقتضاء رسوم تعويضية؛
- توضيح المادة 6 أن السلع ذات المنشأ المغاربي التي تستعمل مدخلات مستوردة من دول خارج الاتحاد تحت نظام المستودع أو القبول المؤقت تخضع لرسم تعويض بـ 17.5%؛
- الدول الأعضاء مدعوة إلى إعداد قائمة بالسلع المعفاة من الإجراءات غير التعريفية، على أن توسع هذه القائمة تدريجيا حتى يصبح الإعفاء الجمركي حقيقيا وفعالاً؛
- يمكن لأحد الأطراف المتعاقدة اللجوء إلى الإجراءات الوقائية في حالة ظهور اضطرابات حادة في أحد القطاعات أو في الوضعية الاقتصادية العامة؛
- امتناع الأطراف المتعاقدة على كل إجراءات الإغراق، الإعانة للصادرات واختراق قواعد المنافسة النزيهة؛
- يحدد نص الاتفاقية خصائص السلع المعتبرة كسلع أصلية (المادة 3)، ويتعلق الأمر بـ:
 - السلع المنتجة في أحد بلدان الاتحاد بما فيها السلع الزراعية والمنتجات الصيدية، والحيوانات الحية والموارد الطبيعية التي لم تتعرض لأي تحويل؛
 - السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة بما لا يقل عن 40% من قيمة السلعة، أو أن تصل نسبة المواد الأولية الأصلية المحلية إلى 60% من القيمة الإجمالية من المواد الأولية المستعملة؛
 - السلع المصنعة الأخرى التي تشملها القائمة المعدة باتفاق الأطراف والمحددة لدرجة التحويل المطلوبة في كل سلعة على شرط أن يكون هذا الشرط كافيا ومبررا اقتصاديا.

¹ . اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، www.maghebarabe.org.

وبالرغم من عقد مجموعة من الاتفاقيات والاجتماعات من أجل إنشاء اتحاد جمركي مغاربي واتخاذ بعض التدابير والإجراءات لتحقيق ذلك، إلا أن العلاقات التجارية المغربية البينية بقيت ضعيفة جدا ودون ما هو مطلوب لتحقيق اتحاد جمركي.

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية

تحاول الدول المغربية كسائر الدول النامية إيجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، وما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد للنظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، وكذا بروز التكتلات الإقليمية. وفي إطار جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي، تسعى الدول المغربية لتحرير تجارتها الدولية وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي (تونس، المغرب والجزائر) من جهة، وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس المغرب وموريتانيا) أو سعيها للانضمام إليها (الجزائر وليبيا) من جهة أخرى.

الفرع الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي

نظمت معاهدة روما لسنة 1957- والتي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية- العلاقات بين المجموعة الأوربية وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة، وتقوم هذه الاتفاقيات على أساس مادتين من مواد المعاهدة هما:¹

- المادة 113: التي تسمح لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريف الجمركية وتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.
- المادة 232: التي تسمح لدول المجموعة بعقد اتفاقيات مع دول أجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوربية المشتركة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة والأعمال المشتركة.

وقد كانت بعض الدول المغربية ممثلة في الجزائر، تونس والمغرب سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع دول المجموعة الأوربية سابقا، والاتحاد الأوربي حاليا، على أمل تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوربيين في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوربي المجتمع والتي تتحرك ككتل مندجحة في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.

¹. حسين يومدين، "مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو-متوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003، ص 21.

ويحكم الدول المغاربية في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي نوعين من الاتفاقيات: الأولى في إطار السياسة الأوروبية المتوسطة، أما الثانية فتقوم على سياسة التعاون على أساس اتفاقية لومي. ونميز هنا بين شقين لهذه الاتفاقيات، الأول ذو طابع تجاري، والثاني ذو طابع مالي وتقني.

وفي هذا السياق، سنهتم بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين الطرفين في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة والتي مرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة، مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة المتجددة ومرحلة الشراكة الأورو مغاربية.

1. مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة:

عرفت العلاقات الأورو مغاربية، التي كانت ضعيفة وظيفيا في العشرية الأولى من حياة السوق الأوروبية، تحولا نوعيا في سنة 1969 عندما عقدت اتفاقية التجارة التفضيلية بين الطرفين لمدة خمس (05) سنوات والتي عرفت باتفاقيات الانتساب الممضاة مع كل من تونس والمغرب، واستهدفت ترسيخ مستوى التيارات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية، لهذا غلب الطابع التجاري على هذه الاتفاقيات. وتتعلق هذه الاتفاقيات أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات والفواكه، زيت الزيتون، مصبرات السمك) التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية في حالة إعفاء من حقوق الجمارك وفي إطار احترام ضوابط وأدوات الحماية التي حددتها السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية، الحصص، والتوقيت الزمني.¹ وقد كانت هذه الاتفاقيات من نوع ثنائي تربط بين كل بلد مغاربي على حدى والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دون اعتبار البعد الجهوي.

وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلتها سياستها المتوسطة، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطة الشاملة سنة 1972 لتشمل بذلك كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر المتوسط. وقد تم توقيع اتفاقية السياسة المتوسطة الشاملة مع الدول المغاربية (الجزائر، تونس، والمغرب) في أبريل 1976 دون تحديد مدتها والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1978، وكان أول اتفاق أمضي مع تونس في 1976/04/15، ثم مع كل من الجزائر والمغرب في 1976/04/26، وعموما تضمنت هذه الاتفاقيات:²

- جوانب تأسيسية، وذلك بعقد اجتماعات بصفة منتظمة من طرف مجلس التعاون الأوروبي، تسعى من خلالها إلى تنظيم وتوجيه التعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وكل بلد من البلدان المغاربية على حدى، إلى جانب المجلس تم تأسيس لجنة تعاون أوروبي مغاربي؛

¹. عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو - متوسطة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 170.

². محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 176-177.

● الجانب الاجتماعي والذي يعتبر أكثر أهمية لأن هناك جالية كبيرة لليد العاملة المهاجرة المغربية في أوروبا وبصفة خاصة مع فرنسا، بإبرام اتفاقيات تخص اليد العاملة والضمان الاجتماعي وحق العمل...؟

● أما الجانب التجاري فيظهر من خلال منح الاتحاد الأوروبي لسلم البلدان المغربية حرية ومرونة في دخول الأسواق الأوروبية سواء تعلق الأمر بالمنتجات الصناعية أو الزراعية، وذلك بتخفيض حقوق الجمركية بمعدل يتراوح ما بين 20% إلى 80% حسب نوع المنتجات، مع إعفاء كلي لمنتجات الصيد البحري من الرسوم الجمركية. إلى جانب هذا تتمتع المواد الأولية والمنتجات الصناعية المغربية وفق هذه الاتفاقية بحرية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون تحديد كمياتها، مع إعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء منتجات الفلين والبتروال المكرر واستيراد السيارات، وقد تم إلغاء هذا الاستثناء فيما بعد سنة 1979 بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية من المنتجات، وفي عام 1985 بالنسبة للمجموعة الثالثة، وحاليا النظام السائد المطبق هو الإعفاء التام من الرسوم الجمركية. أما بالنسبة لمنتجات النسيج فقد تم معاملتها معاملة خاصة، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بتحديد كمية السلع النسيجية المستوردة خاصة من المغرب وتونس، لحماية أسواقها الداخلية وهو ما أصاب الدول المغربية بالإحباط.

تجدر الإشارة هنا أن ليبيا بدأت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي عام 1985، في حين أن موريتانيا علاقاتها مع الاتحاد ضبطتها اتفاقية لومي.

2. مرحلة التعاون الأورو مغربي وفق السياسة المتوسطة المتجددة:

نظرا لعدم فعالية السياسة المتوسطة الشاملة بدأت المجموعة الأوربية بين عامي 1988-1990 في تجديد سياستها المتوسطة، عامين بعدها تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عمليا عرف باسم السياسة المتوسطة المتجددة لمدة خمس سنوات 1992-1996.

وعلى إثر الصعوبات التي عرفتتها البلدان المغربية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين جراء تزايد حجم المديونية الخارجية، ومباشرة سياسات إصلاحية هيكلية، والتراجع الذي عرفتته وتيرة الاقتصاد العالمي، وتزايد توسع بلدان الاتحاد الأوروبي بانضمام بلدان أوربية جديدة له خاصة انضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986 اللذان أصبحا منافسين حقيقيين للصادرات المغربية الزراعية، وتنامي فجوة التنمية والتخلف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، جاءت هذه السياسة في المجال التجاري، وبصفة أدق في الصعوبات المعرقة للصادرات الفلاحية المغربية. فيما جاء عامل التجديد يخص بالأساس المسائل السياسية مجسمة في اهتمام الأوربيين بقضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان المتعاقدة معها، كما أعدت السلطات الأوروبية أشكالا جديدة للتعاون اللامركزي يهتم الجماعات العمرانية والجامعات والمقاولات وعالم الإعلام عبر شبكات متخصصة، وطرح إشكالية البيئة. إلى جانب ضبط علاقات التعاون التجاري مع البلدان المتوسطة بما فيها

الدول المغاربية، وذلك بتحسين ظروف دخول المنتجات المغاربية السوق الأوروبية بحرية خاصة المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات النسيجية بإعطائها مزايا تفضيلية.¹

غير أن الانكماش الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عقد التسعينيات للقرن الماضي، وتوسع الاتحاد الأوروبي على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، أدى إلى فشل هذه السياسة المتجددة.

3. مرحلة الشراكة الأورو-مغاربية:

بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، انعقد مؤتمر برشلونة في الفترة ما بين 27-28/11/1995 من أجل وضع إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية، وتوَّج المؤتمر بإعلان برشلونة والذي كان منطلقاً للشراكة الأورو-متوسطية التي تعدّ أول سياسة شاملة يضعها الاتحاد للتعاون مع جيرانه في جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط² مشكّلة نقلة نوعية في العلاقات الأورو-متوسطية، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة وحوّلها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضاً السياسة والأمن والثقافة والاجتماع.³

وقد وضع إعلان برشلونة مبادئ معيارية توجيهية للشراكة الأورو-متوسطية تضمنت ثلاثة محاور أساسية هي:⁴

- الشراكة السياسية والأمنية: من خلال وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار، ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، والتسامح الديني والثقافي.
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: من خلال تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية: من خلال إقامة منطقة للرفاهية المشتركة - وهو ما سنركز عليه في دراستنا في هذا الفرع- والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر أورو-متوسطية في آفاق 2010، تضم حوالي 40 بلدا و800 مليون مستهلكا.

وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية من خلال:⁵

¹ محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 178-179.

² دول جنوب شرق البحر المتوسط هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص، واليونان.

³ فاطمة بريم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 128.

⁴ المرجع نفسه، ص 128-129.

⁵ أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 23.

- الإلغاء التدريجي لقيود التعريف على المنتجات الصناعية، والتحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات؛
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة؛
- إتباع سياسة مبنية على قواعد إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية؛
- تحديث وتعديل الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل؛
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى بلدان حوض المتوسط.

بالإضافة إلى تعاون مالي مبني على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي الإقليميين وذلك عبر برنامج ميديا،¹ إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة تهدف إلى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة في حوض البحر المتوسط، إلا أنها تعكس آلية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي. وقد كانت تونس أول دولة مغاربية توقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 1998/03/01، متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 حيث دخل حيز التنفيذ في 2000/03/01. وقد كانت الجزائر آخر دولة من الدول المغاربية الثلاث تلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوقيع الرسمي في 2002/04/22 بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.²

وبالرغم من مرور أكثر من 15 عاما على توقيع إعلان برشلونة لعام 1995 فإن ليبيا وموريتانيا لم توقعوا على اتفاقيات الشراكة، حيث أن ليبيا حملت صفة مراقب في عملية برشلونة منذ حضورها لمؤتمر شتوتغارت عام 1999، ومنذ نهاية عام 2008 انخرطت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قصد التوصل إلى ما يسمى باتفاقية إطار شبيهة إلى حد كبير مع اتفاقيات الشراكة التونسية، والمغربية، والجزائرية. في حين لم تقبل موريتانيا كعضو في الشراكة الأورو-متوسطية.³

¹. Stephen. C. Calleya, *Evaluating Euro-Mediterranean relations*, 1st published, Routledge, London, 2005, p 86-87.

². فاطمة بريم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 129-130.

³. مصطفى عبد الله أبو القاسم الحشيم، اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبنية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، مركز الاتحاد المغاربي، طرابلس، العدد 07، 2009، ص 45-46.

ونظرا لخصوصية شراكة كل دولة مغربية مع الاتحاد الأوروبي ، سوف نتناول كل واحدة على حدا.

✓ الشراكة الأورو-تونسية:

تعدّ تونس أول دولة مغربية-متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي في 1995/07/17 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1998/01/01، وذلك نظرا لتوجه تونس نحو اقتصاد السوق وخصوصة المؤسسات منذ ثمانينات القرن العشرين، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس ورفع مستوى المنافسة تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة، وحددت لها مرحلة انتقالية باثني عشر (12) سنة ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

تتكون اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية من دياحة وثمانية أقسام يعالج كل منها مجالا معيناً من مجالات التعاون والحوار الأوربي التونسي، وقد تم الاتفاق في المجال الاقتصادي على ما يلي:¹

- عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية، ولكن السير قدماً نحو تحريرها تدريجياً بحلول عام 2000؛
- إعفاء مطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20% إلى 80% للمنتجات الزراعية التونسية الأخرى؛
- تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية، من منتجات تجهيز ومواد صناعية، بصفة تدريجية إلى غاية سنة 2010 حيث تحرر نهائياً؛
- إعفاء جل المنتجات التونسية الموجهة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار احترام الحصص المحددة؛
- تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي -تونسي يقدم خدماته للشركات الخاصة التي ترغب في رفع مستوى أدائها؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ولترويج المنتجات التونسية في السوق العالمي.

¹. فاطمة بريم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 130.

الجدول رقم 03-05: تطور المبادلات التجارية الأوربية التونسية في الفترة 2000-2007

السنوات	واردات تونس من الاتحاد الأوربي		صادرات تونس إلى الاتحاد الأوربي		الميزان التجاري الأورو-تونسي القيمة (مليون دينار)
	النسبة المئوية %	القيمة (مليون دينار)	النسبة المئوية %	القيمة (مليون دينار)	
2000	71.3	61 506.2	80.2	17 362.2-	78 868.4
2001	71.5	61 839.7	80.2	19 478.8-	81 348.5
2002	71.1	66 455.2	79.0	10 610.2-	84 921.2
2003	73.6	8 343.4	80.3	1 665.2-	10 008.6
2004	69.8	10 185.7	83.3	1 088.8-	11 274.5
2005	69.0	11 052.2	80.0	917.9-	11 970.1
2006	64.8	12 006.6	77.2	962.4-	12 969.0
2007	-	15 386.7	-	480.4-	15 867.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 133.
- European Communities, **Euro-Mediterranean statistics**, 2007, p 64.

يمثل الاتحاد الأوربي الشريك الأول لتونس إذ أنه يستأثر بحجم وافر من المبادلات التجارية يفوق 80% من مجموع الصادرات التونسية وأكثر من 70% من مجموع وارداتها، وتأتي كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على رأس قائمة المتعاملين التجاريين مع تونس. ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة واردات تونس من الاتحاد الأوربي تفوق صادراتها وبقاء ميزانها التجاري في حالة عجز لصالح الاتحاد الأوربي بالرغم من قيامها بإصلاحات اقتصادية جادة ترتبت عنها آثار اجتماعية ملحوظة، لاسيما وانها كانت الدولة السباقة لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، غير أنها نجحت في تقليص الفارق بين صادراتها و وارداتها الأوربية حيث انخفض عجز ميزانها التجاري من 17 362.2 مليون دينار تونسي عام 2000 إلى 480.4 مليون دينار تونسي عام 2007.

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في الألبسة، المواد البترولية، الأغذية، زيت الزيتون، ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية والخدمات.

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوربي، فتعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له. وخلال الفترة 1995-2000، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التطبيق، خصص البنك الأوربي للاستثمار قيمة 570 مليون يورو لتمويل الاستثمارات في تونس، وقد توزعت هذه القيمة على القطاعات الحساسة كقطاع النقل والمياه والطاقة،¹ هذه القروض التي يقدمها البنك الأوربي للاستثمار في شكل قروض بفوائد للدول المتوسطة ككل مما يزيد من ديون هذه الدول التي طالما عانت من مشكل المديونية.

¹. فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 131.

وقد استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية على فترتين على فترتين، ميديا I في الفترة 1995-1999، وميديا II في الفترة 2000-2002، حيث بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية لتونس في إطار برنامج ميدا مبلغ 734 مليون يورو، غير أن نسبة تسديد هذه المنح بلغت 50% فقط مما هو محدد.

وفي إطار تقييمنا للشراكة الأورو-تونسية نجد أن تونس تواجه تحديات كبيرة باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو-متوسطي خاصة وأنها شراكة غير متكافئة ومازالت تتخبط في عدة مشاكل باعتبارها تأتي في صالح الاتحاد الأوروبي، فالميزان التجاري دائما إيجابي لصالح الاتحاد الأوروبي والعكس بالنسبة لتونس التي تستورد أكثر مما تصدر إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد التونسي ويستوجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية، بل حتى في سوقها التقليدي المحلي.

✓ الشراكة الأورو-مغربية:

أبرمت المغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1995/02/26 لتدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2000/03/01، وتستند اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية على خلفية التوجه الأورو-متوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة، فمضمونها يركز على مواضيع متطابقة مثل الحوار السياسي، التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الاقتصادي والمالي.

وفي المجال الاقتصادي، أقرت هذه الاتفاقية التحرير التدريجي ولوج المنتجات الصناعية الأوروبية السوق المغربية في فترة زمنية محددة في عشر سنوات بداية من مارس 2003. في المقابل، منح الاتحاد الأوروبي هذا الامتياز للمغرب فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أما فيما يخص المنتجات الفلاحية، فقد دخلت حيز التنفيذ تنازلات تجارية متبادلة جديدة في جانفي 2004. وفي ما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، فقد تضمنت الاتفاقية مقتضيات تتعلق بجرية الإقامة وتحرير الخدمات (قيد المفاوضات) والتداول الحر للرساميل وقوانين المنافسة وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي بشكل موسع.¹

ولعل خصوصية اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والذي يميزها عن باقي الاتفاقيات الأورو-مغربية، هو احتوائها على ملف نابع من خصوصية المغرب الاقتصادية والجغرافية والمتمثل في ملف قطاع الصيد البحري الذي يشكل أهم صادرات المغرب. وقد كانت منتجات الصيد البحري تخضع لنظام الحصص، إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية، كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال أسفر عن اتفاق خاص بالصيد البحري ضم إلى اتفاقية الشراكة، شمل التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1996 إلى غاية 1999، حيث

¹. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون للملكة المغربية، تم الاطلاع عليه 2012/18/13،

<http://www.diplomatie.ma/arab/Economie/lesaccordsdelibreechange/tabid/1697/language/en-US/Default.aspx>

يتم تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً عبر السنوات من 6% إلى أن يصل إلى إعفاء كامل من الحقوق الجمركية بحلول سنة 1999.¹

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأهم للمغرب بالنسبة للصادرات المغربية حيث تستوعب هذه المجموعة ما نسبته 60% من إجمالي صادرات المغرب خلال عام 2010، وبالمقابل تشكل واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي ما نسبته 57.2% من إجمالي وارداتها من العالم خلال نفس السنة،² ويمكن الوقوف على حجم المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 03-06: تطور المبادلات التجارية الأوروبية المغربية في الفترة 2000-2007

السنوات	واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي		صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي		الميزان التجاري الأورو-مغربي
	القيمة (مليون درهم)	النسبة المئوية %	القيمة (مليون درهم)	النسبة المئوية %	
2000	78 868.4	58.7	61 506.2	75.2	17 362.2-
2001	81 348.5	54.9	61 839.7	72.9	19 508.8-
2002	84 921.2	57.5	66 455.2	73.8	18 466.0-
2003	79 871.8	59.8	63 478.4	76.3	16 393.4-
2004	84 460.3	56.1	64 730.9	74.3	729.4 19-
2005	97 345.7	52.8	73 154.2	73.7	24 191.5-
2006	110 836.2	52.6	81 792.5	74.4	29 043.7-
2007	136 646.2	-	88 776.9	-	47 869.3

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 133.
- European Communities, **Euro-Mediterranean statistics**, op.cit, p 64.

يتضح من الجدول أعلاه الموقع المتميز للاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية المغربية باعتباره يستأثر بحجم وافر من صادراتها و وارداتها، وقد عرفت المبادلات التجارية الأورو-مغربية نمواً سريعاً خاصة في الفترة 1995-2007 حيث زادت قيمتها بأكثر من 80%، غير أن الملاحظ أن الميزان التجاري الأورو-مغربي يعرف عجزاً لصالح الاتحاد الأوروبي حيث تفوق قيمة واردات المغرب من الاتحاد قيمة صادراتها إليه. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التبادل التجاري الأورو مغربي لا يزال متركزاً في دول تقليدية مجاورة لها على الساحل الشمالي لحوض البحر المتوسط، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.³

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي إلى المغرب الأقصى، فقد تم في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية تخصيص مبلغ 628 مليون يورو خلال الفترة 1997-2000 لتمويل المشاريع

¹ . فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 133.

² . أحمد العناني، نشرة الفرص التصديرية: المغرب، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2011، ص 12.

³ . مصطفى عبد الله أبو القاسم الحشيم، اتفاقية الشراكة الأورو مغربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 75.

الاستثمارية بالمغرب في إطار إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصناعية، غير أن هذا المبلغ كان على شكل قروض طويلة الأجل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار تم تخصيصه لدعم قطاع النقل وإنتاج الطاقة، وبناء السدود وحماية البيئة، وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

كما استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميداء، وقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب مبلغ 1180 مليون أورو، في حين لم يتعدى المبلغ الممنوح 406.9 مليون أورو، أي أنه لم يتجاوز 30% مما هو محدد.¹

وفي محاولة لتقييم الشراكة الأورو-مغربية، نجد أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد من هذه الشراكة نظرا لانتهاجه إجراءات حماية ضد السلع الزراعية المغربية التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة المغربية، كما أن التحرير التجاري أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة التي كانت تستفيد من المبالغ التي تأتي من وراء فرض الرسوم الجمركية. إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يصدر للمغرب أكثر مما يستورد على عكس المغرب الذي يستورد أكثر مما يصدر للاتحاد الأوروبي، وهذا ما انعكس على الميزان التجاري الذي يكون دائما لصالح الاتحاد الأوروبي.

✓ الشراكة الأورو-جزائرية:

تعدّ الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد كل من تونس والمغرب، فقد باشرت مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة في مؤتمر برشلونة 1995، واستمرت المفاوضات بوتيرة متقطعة ومتعثرة إذ تم تجميد عمل الورشات سنة 1997، ولم تستأنف المفاوضات بين الطرفين إلا في سنة 2001 لتنتهي في 2001/12/05 ليتم بعدها التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى في 2001/12/19 ببروكسل، ثم التوقيع رسميا على اتفاقية الشراكة في 2002/04/22 بفالنسيا ودخولها حيز التنفيذ رسميا في 2005/09/01.²

وقد جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصوص مقسمة إلى 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، 4 إعلانات من جانب الجزائر. وهي لا تختلف في مضمونها عن اتفاقيات كل من تونس والمغرب، فقد تطرقت إلى الجوانب السياسية والأمنية، إلى جانب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنها تضمنت ملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون

¹ شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية - حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 179.

² مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص 197.

- الداخلية وحرية انتقال الأشخاص، وملف مكافحة الإرهاب نظرا للظروف الأمنية الجزائرية خلال تلك الفترة. ويمكن اختصار أهم الجوانب التي ضمنتها اتفاقية الشراكة الأورو-الجزائرية في الآتي:¹
- الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار والسلم؛
 - حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة تبادل حر وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلى الانعدام؛
 - التجارة في الخدمات: والتي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات، ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين؛
 - المدفوعات رؤوس الأموال المنافسة: ويشتمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة والابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التمويل والتجارة في السلع بين الأجنبي (من الاتحاد الأوروبي والجزائريين)، حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية؛
 - التعاون الاقتصادي: ويغطي ذلك المجالات التالية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة، الصيد، النقل، الاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، حماية المستهلكين، حوار حول السياسة الاقتصادية الكلية؛
 - التعاون الاجتماعي والثقافي: ويهدف إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كافة المجالات، تشجيع الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي؛
 - التعاون المالي: ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر وتشريعات للمنافسة؛
 - التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية: ويرمي إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عمليات تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، مكافحة الرشوة؛
 - الإجراءات المؤسسية العامة والنهائية: وترمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإنشاء لجنة الشراكة التي تتكفل بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة.

¹. الصادق بوشنافة، "الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال"، مرجع سابق، ص 225-226.

ويعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والرئيسي للجزائر - كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب - خلال كل الفترات متصدرا قائمة الصادرات والواردات الجزائرية، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه لأوروبا في حين أن أكثر من 60% من وارداتها تأتي من أوروبا، ويقتضي الميزان التجاري الأورو-جزائري موجبا لصالح الجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60% من وارداتها هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.

الجدول رقم 03-07: تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية في الفترة 2000-2009

السنوات	واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي		صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي		الميزان التجاري الأورو-جزائري
	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية %	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية %	
2000	5.25	58.7	13.79	63.2	8.54
2003	7.67	58.9	14.09	59.3	6.12
2004	10.11	54.8	18.32	54.0	8.21
2005	11.21	53.1	25.59	55.5	14.38
2006	11.73	54.7	28.75	52.6	17.02
2007	14.43	-	26.83	-	12.40
2008	20.84	-	39.90	-	19.06
2009	20.64	-	23.33	-	2.69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- فاطمة بيوم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 136.
- فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص 121.

- European Communities, **Euro-Mediterranean statistics**, op.cit, p 64.

على الرغم من أن الجزائر تعتبر آخر بلد مغربي وقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد استفادت من مساعدات مالية في إطار برنامج ميذا قدرت بمبلغ 345.2 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين: ميذا I تغطي 164 مليون أورو وميذا II تغطي 181.2 مليون أورو، وبلغت التسديدات الفعلية مبلغ 62.8 مليون أورو أي ما يعادل 15.4% من مجموع المبلغ المحدد¹ وهي نسبة ضئيلة جدان ظرا للشروط القاسية التي يفرضها الاتحاد على الجزائر للحصول على هذه المساعدات.

كتقييم للشراكة الأورو-جزائرية، وبالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري في إطار علاقتهما مع الاتحاد الأوروبي موجب، مقارنة مع تونس والمغرب، لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير وليس لحسن تسيير الشراكة، إلا أن العلاقات غير متكافئة بين الطرفين تشكل تحديات كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

¹. شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية - حالة دول المغرب العربي-"، مرجع سابق، ص 180.

هذا إضافة إلى تضرر الجزائر كثيرا جراء تخفيض الحواجز الجمركية بنسبة تفوق 50% من مجموعها بدخولها لاتفاقية الشراكة، خاصة وأنها تشكل موردا هاما في ميزانية الدولة.

عموما فإن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية الثلاث، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإن وقعها يختلف من دولة إلى أخرى حسب هيكل صناعاتها، ونوعية المنتجات التي تتعامل بها تجاريا في صادراتها ووارداها. ولكن الأمر المسلم به هو وجود آثار سلبية على اقتصاديات الدول المغاربية نظرا لاختلال الشراكة منذ بدايتها كونها تمت بين دول نامية منفردة وقوة اقتصادية مجتمعة وكبيرة، وذلك بالرغم من الإيجابيات التي حققتها الشراكة سواء من حيث قدرة الدول المغاربية على التصدير، أو زيادة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن السلبيات المذكورة تجعل من الإيجابيات ضئيلة جدا.

الفرع الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

إن التطورات المتسارعة دوليا في المجال الاقتصادي نحو العولمة والانفتاح، وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة، توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا مجال في عالم اليوم لأية دولة أن تعزل نفسها بعيدا عن تلك التطورات، وأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يبق مجرد اختيار، بل هو ضرورة للانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والمواءمة مع متطلباته وشروطه.

من هنا، كان لابد للدول المغاربية السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المسير الأول والوحيد للنظام التجاري الدولي والمسيطرة على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية، وقد نجحت كل من المغرب بتاريخ 01/01/1995، وتونس بتاريخ 19/03/1995، وموريتانيا بتاريخ 31/05/1995 في الحصول على العضوية، فيما لا تزال كل من الجزائر وليبيا على طاولة التفاوض، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثرهما بأحكامها أو سياساتها، إذ تبقى الدول المغاربية -سواء كانت عضوة في المنظمة أم لا- جزء لا يتجزأ عن النظام التجاري الدولي الجديد.

وتختلف اهتمامات البلدان المغاربية بالموضوعات التي تناولتها اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة باختلاف طبيعة اقتصادياتها، فنجد البلدان النفطية كالجزائر وليبيا، ورغم عدم خضوع النفط الخام حاليا لحواجز جمركية أو غير جمركية من الدول المستوردة، تتخوفان مستقبلا في حالة ما إذا أدرج النفط في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض تعريفات جمركية وحواجز غير جمركية على هذه السلعة تحت عدة ذرائع كفرض رسوم عليه من أجل حماية البيئة، بل أيضا تعاني من فرض تعريفات جمركية عالية على التجهيزات والعتاد الموجه للاستثمار في الميدان النفطي، وهو ما يشكل عائقا وحاجزا أمام الاستثمارات في مجالات التنقيب واستغلال النفط ومشتقاته، مع إزالة القيود التي تعيق وصول هذه المادة إلى الأسواق العالمية.

ويهتم كل من المغرب وتونس وموريتانيا بإنتاج وتصدير واستيراد السلع الزراعية وصيد الأسماك، إذ يقضي الاتفاق المتوصل إليه في المنظمة العالمية للتجارة إلى إدماج قطاع الزراعة وتحريره تدريجيا من خلال إزالة وتخفيض الدعم الداخلي الموجه لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية، وتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في الاتجاه العالمي لأسعار هذه المنتجات نحو التصاعد وهو ما نشهده اليوم في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي، وارتفاع تكاليف استيراد هذه المنتجات في كامل المنطقة خاصة بالنسبة للدول المغاربية الأكثر استيرادا لها كالجزار وليبيا وموريتانيا، وبدرجة أقل تونس والمغرب اللذان يعتبران أكثر بلدين مصدرين لهذه المنتجات، والتي قد يمنح لها الاتفاق فرصا إيجابية للتوغل أكثر في هذه الأسواق.

1. التزامات وحقوق الدول المغاربية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة:

إن ما ذكر سابقا يوضح أنه ينجر على الدول العضوة أو التي في طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التزامات وتقبلها حقوق .

✓ **التزامات الدول المغاربية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة:** اتفقت الدول المغاربية العضوة أو التي هي في طريق الانضمام على الالتزام بقواعد السلوك التجاري الدولي الواردة في مجموعة الاتفاقيات التي توصل إليها، ومن هذه الالتزامات نذكر:

- الالتزام بالمبادئ العامة للمنظمة والتي يمكن أن نلخصها في ثلاث مبادئ أساسية: عدم التمييز بين الدول الأعضاء، إزالة كافة القيود على التجارة، واللجوء إلى التفاوض؛
- الموافقة على نتائج جولة الأوروغواي، وبخاصة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الدار البيضاء، وعددها 28 اتفاقية؛
- تقديم التزامات محددة في مجال تجارة السلع تتعلق أساسا بموضوع التثبيت الجمركي عند حدود معينة، ولا يتم تعديلها إلا بالتشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، والتزمت الدول المغاربية الأعضاء بالتثبيت الجمركي عند الحدود الآتية: تونس (90% للسلع الزراعية و200% للسلع الأخرى)، المغرب (40% للسلع الزراعية و289% للسلع الأخرى)، موريتانيا (30% للسلع الزراعية و75% للسلع الأخرى)؛¹
- يتعين على الدول المغاربية تحديد القطاعات الفرعية للخدمات والتي يمكن الوصول إلى أسواقها المحلية مع مراعاة أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية هي التزام عام، أما الشروط الخاصة بالوصول إلى السوق أو المعاملة الوطنية فلا بد من تدوينها في الجداول لأنها تعتبر قائمة سلبية، أي أن عدم تدوين أي شرط يعني الوصول إلى السوق أو المعاملة الوطنية مفتوحان في القطاع الخدمي.²

¹ . محسن أحمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 7.

² . محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 289.

- ✓ حقوق الدول المغاربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة: يترتب على انضمام أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق في مقابل ما تقدمه من التزامات، ويمكن إنجازها في النقاط التالية:¹
- التزام الأطراف الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقاً لباقي البلدان الأعضاء؛
 - حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقاً لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة لجدول التزامات أعضاء المنظمة في مجال الخدمات؛
 - تكفل عضوية منظمة التجارة العالمية الاطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، مع إمكانية طرح الموضوعات التي يرى فيها البلد العضو ضرورة إجراء مفاوضات تجارية عليها والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة؛
 - يمكن للدولة العضو استغلال آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية التي تتيحها المنظمة للدفاع عن مصالحها، وإلغاء ما قد يتخذه الشركاء التجاريون من إجراءات تناقض الاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء؛
 - حق المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.
- وباعتبار كل ما سبق، فإن الدول المغاربية تواجه تحدياً مهماً يتمثل في بذل المزيد من الجهود في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته في العشرية الأخيرة من القرن العشرين من أجل الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من فرص للتنمية وتوسيع المكاسب، سواء كانت دولة عضوة في المنظمة (تونس، المغرب وموريتانيا)، أو تلك التي تسعى إلى الحصول على العضوية (الجزائر وليبيا) والتي ترفع أمامها تحديات أكبر باعتبار أن الحصول على العضوية في المنظمة لم يعد بالبساطة التي كانت خلال القرن الماضي ويتطلب الكثير من المفاوضات والإصلاحات، وستتطرق خلال العنصر الموالي إلى ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

¹ محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 289-290.

2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تدخل الجزائر مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد إجراءات من الإصلاح والتعديل الهيكلي لاقتصادها باشرتها منذ تسعينات القرن العشرين لاستيفاء الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة. ومما لا شك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، نوجز أهمها في الآتي:¹

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريف الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات، حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها؛
- مساندة التجارة الدولية من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الغذاء؛
- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول بصفقتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفقتها كدولة نامية.

وقصد تحقيق هذه الأهداف، قدمت الجزائر في جوان 1996 رسمياً طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي اجتماع المنظمة المنعقد في أبريل 1998 بجنيف، تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية للمنظمة، وتميزت هذه الجولة بالمناقشة والإجابة عن 500 سؤال طرحته الدول الأعضاء بالمنظمة حول مختلف أشكال الاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية، السياسات المطبقة في ميادين الطاقة والمنتجات الصناعية والفلاحية، وكذا قطاع الخدمات المالية، إلا أنه تم إيقاف المفاوضات خلال عام 1999 إلى أن التقى وزير التجارة في أبريل 2001 مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في محاولة لانعاش المفاوضات والتي استأنفت في 2001/09/09، وفي جويلية من نفس السنة تم تحضير ملف بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بمتابعة 28 دولة تتفاوض للانضمام إلى المنظمة.²

¹ ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 70-71.

² خالد حديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2005، ص 87.

وقد وصل مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المكلفة بالانضمام إلى المنظمة والتي عقدت منذ تنصيبها عام 1995 عشر (10) اجتماعات رسمية واجتماعيين غير رسميين آخرهما كان في نهاية مارس 2012، وسبق لهذه المجموعة أن درست نظام التجارة الجزائري حيث أعدت أول مشروع لتقريرها في سنة 2006 وتمت مراجعته في سنة 2008 ليتم إرساله إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2012.¹ وعلى مستوى المفاوضات الثنائية، عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات حول الولوج إلى أسواق السلع والخدمات.

ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة والتنازلات التي قدمتها منذ عام 1996، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:²

- أسباب متعلقة بمصدقية الملف الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في غياب استراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي حرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة، إضافة إلى البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة مما قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة؛

- أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية، إذ أن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت دولة في الانضمام كلما أصبحت الشروط أقصى وأعسر. وفيما يخص الجزائر، فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائي إلى غاية بداية عام 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك؛

- أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري خاصة تلك المتعلقة بالأزمة السياسية والأمنية التي عانتها البلاد في فترة التسعينات، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع للخدمات.

¹ <http://www.el-massa.com/ar/content/view/70213/41/>, vue le 12/02/2013.

² فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأوروبية ومتوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 116.

المبحث الثاني:

الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

"إن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول المغاربية اليوم هو تحقيق الأمن الغذائي باعتباره واجبا من الواجبات الأساسية، وبغيابه تفقد الدول استقلاليتها وتصبح في تبعية"¹. إن تصريحاً كهذا لرئيس الاتحاد المغاربي للفلاحين السيد محمد عليوي يؤكد أهمية وضرورة تحقيق الدول المغاربية لأمنها الغذائي وضمن استقراره واستدامته. ورغم الجهود التي تبذلها الدول المغاربية للخروج من مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام، إلا أن استيراد الغذاء لا يزال الاستراتيجية الأساسية لتأمين الغذاء لشعوب هذه الدول أمام عجز إنتاجها المحلي.

ويؤثر تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول المغاربية ليس فقط على صعيد فاتورة الواردات الغذائية، بل وأيضاً على باقي مقومات الأمن الغذائي لهذه الدول سواء المتعلقة بإتاحة الغذاء، أو تلك المتعلقة بالقدرة على الحصول عليه وضمن استقراره.

المطلب الأول: إتاحة الغذاء من الإنتاج الغذائي للدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

يبقى الإنتاج الغذائي، والزراعي بالخصوص، للدول المغاربية عاجزاً على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكانها، ويساهم مساهمة بسيطة جداً في إجمالي الناتج المحلي لها بحصة لا تتجاوز في المتوسط نسبة 11% من إجمالي الناتج نظراً لما تزخر به من موارد بترولية ومعدينية، وتتناقص هذه المساهمة من سنة إلى أخرى (أنظر الملحق رقم 05) وذلك على الرغم من المقومات الزراعية التي تمتلكها هذه الدول خاصة منها الجزائر، تونس والمغرب.

وقبل التطرق إلى آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للدول المغاربية، لا بد من إلقاء الضوء على تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في هذه الدول في ظل التحرير التجاري.

الفرع الأول: حالة الإنتاج الغذائي في الدول المغاربية

سجل الإنتاج الغذائي في الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو متباينة، وتختلف هذه الدول من حيث حجم إنتاجها الغذائي ونسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الرئيسية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة محاصيل الحبوب، وفي مقدمتها القمح، تمثل أهم المنتجات الغذائية في الدول المغاربية، إذ أنها تمثل الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء المغاربية، كما أنها تحتل أكبر المساحات الزراعية.

¹ - <http://binaanews.net/news-15223> - رنيس - الاتحاد - المغاربي - للفلاحين - - استقلالية - الدول - العربية - في - توفير - أمنها - الغذائي - htm، تم الاطلاع عليه .2013/04/30

الجدول رقم 03-08: مؤشر إنتاج الغذاء في الدول المغربية للفترة 1999-2007

100=2000-1999

الدول	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	115	97	86	83	130	111	118	116	118
الجزائر	100	95	103	105	125	136	137	143	136
المغرب	102	93	103	111	130	132	124	147	119

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.arabstats.org>، تم الاطلاع عليه 2012/05/13.

1. الإنتاج الغذائي في تونس:

شهد نمو الإنتاج الغذائي التونسي منذ بداية القرن الحالي تذبذبا في الأداء، حيث سجل انخفاضا عام 2000 بنسبة 18% عما كان عليه عام 1999، واستمر في انخفاضه إلى غاية عام 2005 باستثناء الارتفاع الذي سجله عام 2003 بنسبة 47% مقارنة بعام 2002. وقد قدر معدل نمو الإنتاج الغذائي التونسي خلال الفترة 1999-2007 بحوالي 3%.

الجدول رقم 03-09: تطور الإنتاج النباتي في تونس للفترة 1998-2009

الإنتاج: مليون طن

أهم المحاصيل	متوسط الفترة 02-98	متوسط الفترة 02-06	2007	2008	2009
الحبوب	1.30	1.91	1.99	1.18	1.28
القمح	1.02	1.40	1.44	0.92	0.92
البطاطس	0.31	0.34	0.35	0.40	0.40
البقوليات	0.04	0.05	0.09	0.08	0.08
البذور الزيتية	0.11	0.72	0.91	1.01	1.01
الخضر	1.94	2.12	2.43	2.69	2.69
الفواكه	1.48	0.95	1.00	1.08	1.08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد 26، الخرطوم، 2006.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الخرطوم، 2010، ص 77-37.

بالنسبة للإنتاج النباتي، سجلت محاصيل الحبوب انخفاضا حيث انتقل حجم إنتاجها من 1.3 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 1.28 مليون طن عام 2009، على الرغم من الارتفاع الذي سجلته في السبع سنوات الأولى من القرن الحالي بمعدل زيادة 53%. ويأتي القمح في مقدمة محاصيل الحبوب بإنتاج قدر عام 2009 بـ 0.92 مليون طن مقابل 1.02 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 مسجلا انخفاضا

بمعدل 33%. وتتسم مجموعة الحبوب بمعدل اكتفاء ذاتي منخفض تراوحت بين 40.21% عام 2000 و39.3% عام 2007 نظرا لانخفاض إنتاج الحبوب كما سبق ووضحنا (أنظر الملحق رقم 06).

وتشير بيانات تطور إنتاج المحاصيل الغذائية النباتية الأخرى خلال الفترة 1998-2009 أنها عرفت أداء متباينا، فبالنسبة لإنتاج البقوليات سجل ارتفاعا من 0.64 مليون طن إلى 0.80 مليون طن محققة معدل اكتفاء ذاتي منخفض نسبيا تراوح ما بين 60.57% عام 2000 و 76.78% عام 2007. كما سجل إنتاج الخضار ارتفاعا بمعدل 38.6% خلال نفس الفترة، وكذا الفواكه التي ارتفع إنتاجها من 1.48 مليون طن إلى 1.08 مليون طن، وقد حققت تونس في كل منهما اكتفاء ذاتيا وفائضا للتصدير. في حين عرف محصول البطاطا نموا في حجم إنتاجها خلال نفس الفترة بمعدل 29% لينتقل من 0.31 مليون طن مسجلة كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 0.4 مليون طن عام 2009. كما عرف إنتاج البذور الزيتية، والذي تعتبر تونس الرائدة فيه في المنطقة المغاربية، تطورا مسجلا أكبر حجم إنتاج عامي 2008-2009 بحوالي 1.01 مليون طن.

الجدول رقم 03-10: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس للفترة 1998-2009

الوحدة: ألف طن

أهم المحاصيل	متوسط الفترة 02-98	متوسط الفترة 02-06	2007	2008	2009
اللحوم الحمراء	112.82	112.74	121.38	121.38	121.38
اللحوم البيضاء	83.15	87.68	96.10	102.50	102.50
الألبان	863.44	919.80	1006.00	1010.00	1010.00
البيض	73.77	73.58	79.00	79.58	79.85
الأسماك	94.82	104.28	105.10	100.60	100.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 112-117.

وقد سجلت مجموعة المنتجات الحيوانية بأصنافها المختلفة ارتفاعا خلال الفترة 1998-2009، حيث انتقل حجم إنتاج اللحوم الحمراء من 112.82 ألف طن كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 121.38 ألف طن عام 2009 بزيادة قدرها 8.56 مليون طن، في حين سجلت اللحوم البيضاء ارتفاعا بمعدل 23.27% خلال نفس الفترة ليصل إنتاجها عام 2009 إلى حوالي 102 ألف طن، وقد حققت اللحوم بنوعيهما اكتفاء ذاتيا وفائضا للتصدير بمعدل بلغ 193.57% عام 2007. كما شهدت كل من الألبان والبيض نموا بمعدل 17% و8.2% على التوالي محققة معدلات اكتفاء ذاتية مرتفعة في كلا المنتجين.

في حين أن إنتاج الأسماك قد عرف تطورا خلال الفترة 1998-2006 بمعدل 31%، ثم ابتداء من عام 2007 وإلى غاية 2009 حيث سجل إنتاجا قدره 96.9 ألف طن، وفي نفس الوقت عرفت نسبة الاكتفاء

الذاتي في الأسمك تراجعاً بحوالي 4% خلال الفترة 2000-2007، محققة عام 2007 معدل اكتفاء ذاتي مرتفع قدره 91.32%.

2. الإنتاج الغذائي في الجزائر:

سجل مؤشر الإنتاج الغذائي الجزائري نمواً مطرداً منذ بداية القرن الحالي بمعدل 36% خلال الفترة 1999-2007.

الجدول رقم 03-11: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة 1998-2009

الإنتاج: مليون طن

2009	2008	2007	متوسط الفترة 02-06	متوسط الفترة 98-02	أهم المحاصيل
5.25	1.70	3.60	3.56	2.39	الحبوب
2.95	1.28	2.32	2.46	1.76	القمح
2.63	2.17	1.50	1.89	1.12	البطاطس
0.06	0.04	0.05	0.05	0.03	البقوليات
0.38	0.16	0.13	0.24	0.04	البذور الزيتية
7.29	6.06	5.52	3.75	1.94	الخضر
1.61	1.61	1.58	1.14	1.87	الفواكه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 37-77.

بالنسبة للإنتاج النباتي، سجلت محاصيل الحبوب نمواً مطرداً باستثناء عام 2008، حيث انتقل حجم إنتاجها من 2.39 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 5.25 مليون طن عام 2009، مع تراجع إنتاجها عام 2008 بمعدل 52.8% مقارنة بالإنتاج المسجل عام 2007.

ويأتي القمح في مقدمة محاصيل الحبوب بإنتاج قدر عام 2009 بـ 2.95 مليون طن مقابل 1.76 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 مسجلاً ارتفاعاً بمعدل 67.6%. وتتسم مجموعة الحبوب بمعدل اكتفاء ذاتي منخفض جداً تراوح بين 29.55% عام 2000 و33.71% عام 2007، حيث تعدّ الجزائر مستورداً صافياً للحبوب.

وتشير بيانات تطور إنتاج المحاصيل الغذائية النباتية الأخرى خلال الفترة 1998-2009 أنها عرفت نمواً ملحوظاً، فبالنسبة لإنتاج البقوليات سجل ارتفاعاً من 1.76 مليون طن إلى 2.95 مليون طن، وبالرغم من ارتفاع الإنتاج إلا أنها سجلت معدل اكتفاء ذاتي منخفض جداً تراوح ما بين 22.94% عام 2000 و2.79% عام 2007. كما سجل إنتاج الخضر قفزة بمعدل نمو 275.8% خلال نفس الفترة لتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 99.77% عام 2007. وارتفع إنتاج البطاطا من 1.12 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-

2002 إلى 2.63 مليون طن عام 2009، إلا أنها سجلت انخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي لتبلغ عام 2007 حوالي 88.2% نظرا لارتفاع معدل استهلاكها. في حين عرف محصول الفواكه تراجعا في حجم إنتاجه خلال نفس الفترة بمعدل 13.9% لينتقل من 1.87 مليون طن مسجلة كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 1.61 مليون طن عام 2009. كما عرف إنتاج البذور الزيتية نموا ملحوظا حيث ارتفع من 0.04 مليون طن مسجلة كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 0.38 مليون طن عام 2009.

الجدول رقم 03-12: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة 1998-2009

الوحدة: ألف طن

2009	2008	2007	متوسط الفترة 02-06	متوسط الفترة 98-02	أهم المحاصيل
271.59	235.93	235.93	246.39	309.72	اللحوم الحمراء
190.83	142.08	142.59	151.32	195.25	اللحوم البيضاء
2377.64	1878.52	1851.18	1659.35	1396.97	الألبان
193.56	184.39	195.69	171.63	120.20	البيض
132.27	142.04	148.84	128.44	98.09	الأسماك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 112-117.

وقد سجلت مجموعة المنتجات الحيوانية بأصنافها المختلفة أداء متباينا خلال الفترة 1998-2009، حيث تراجع إنتاج اللحوم الحمراء من 309.72 ألف طن كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 271.59 ألف طن عام 2009 بمعدل 12.3%، في حين سجلت اللحوم البيضاء ارتفاعا بمعدل 2.26% خلال نفس الفترة ليصل إنتاجها عام 2009 إلى حوالي 190.83 ألف طن، وقد سجلت اللحوم بنوعيهما معدلات اكتفاء مرتفعة رغم تراجعها خلال العشرية الأولى لتصل عام 2007 إلى 83.47%. كما سجل إنتاج الألبان قفزة كبيرة بمعدل 70.2% خلال الفترة 1998-2009، ورغم هذا النمو ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي في الألبان منخفضة لم تتعدى 41.1% عام 2007. أما البيض فتسجل فيه الجزائر نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة جدا وصلت عام 2007 حوالي 99.45%، وقد عرف إنتاجها نموا من 120.2 ألف طن كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 193.56 مليون طن عام 2009.

في حين عرف إنتاج الأسماك تطورا مطردا خلال الفترة 1998-2009 بمعدل 34.8%، حيث سجل عام 2009 إنتاجا قدره 132.27 ألف طن، وفي نفس الوقت عرفت نسبة الاكتفاء الذاتي في الأسماك ارتفاعا بحوالي 1% خلال الفترة 2000-2007، محققة عام 2007 معدل اكتفاء ذاتي مرتفع قدره 91.13%.

والملاحظ من تتبع الإنتاج الغذائي في الجزائر أنه وبالرغم من النمو الذي شهده خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، إلا أنه لم يحقق بعد المستوى المطلوب، حيث لا تزال المنتجات الغذائية الرئيسية في معظمها تسجل نسب اكتفاء ذاتية منخفضة.

3. الإنتاج الغذائي في المغرب:

شهد نمو الإنتاج الغذائي المغربي منذ بداية القرن الحالي تذبذبا في الأداء مسجلا زيادة خلال الفترة 1999-2007 بمعدل 17%.

وتحتل المغرب المرتبة الأولى في الإنتاج النباتي بين الدول المغاربية، وقد سجلت محاصيل الحبوب ارتفاعا في إنتاجها حيث انتقل من 4.46 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 10.45 مليون طن عام 2009، بمعدل زيادة 134.3%، ويأتي القمح في مقدمة محاصيل الحبوب بإنتاج قدر عام 2009 بـ 6.37 مليون طن مقابل 2.91 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002. وتتسم مجموعة الحبوب بمعدل اكتفاء ذاتي منخفض قدر بـ 39.65% عام 2007 (أنظر الملحق رقم 06).

الجدول رقم 03-13: تطور الإنتاج النباتي في المغرب للفترة 1998-2009

الإنتاج: مليون طن

أهم المحاصيل	متوسط الفترة 02-98	متوسط الفترة 06-02	2007	2008	2009
الحبوب	4.46	7.06	1.27	5.32	10.45
القمح	2.91	4.68	0.39	3.77	6.37
البطاطس	1.16	1.45	1.56	1.56	1.63
البقوليات	0.18	0.25	0.14	0.19	0.27
البذور الزيتية	0.23	0.86	0.73	0.84	0.89
الخضضر	3.53	5.00	5.27	5.32	5.57
الفواكه	2.93	3.16	3.41	3.51	3.72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 37-77.

تشير بيانات تطور إنتاج المحاصيل الغذائية النباتية الأخرى خلال الفترة 1998-2009 أنها عرفت نموا مطردا، فبالنسبة لإنتاج البقوليات سجل ارتفاعا من 0.18 مليون طن إلى 0.27 مليون طن محققة معدل اكتفاء ذاتي مرتفع جدا تراوح ما بين 86.53% عام 2000 و 90.28% عام 2007. كما سجل إنتاج الخضضر ارتفاعا بمعدل 55.8% خلال نفس الفترة، وكذا الفواكه التي ارتفع إنتاجها بمعدل 26.9%، وقد حققت المغرب في كل منهما اكتفاء ذاتيا وفائضا للتصدير. في حين عرف محصول البطاطا نموا في حجم إنتاجها خلال نفس الفترة لينتقل من 1.16 مليون طن مسجلة كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 1.63 مليون طن عام

2009، محققا اكتفاء ذاتيا عام 2007 بمعدل 100.59%. كما عرف إنتاج البذور الزيتية، والذي تأتي المغرب الثانية مغاربيا في إنتاجه، نموا بمعدل 286.9% مسجلا أكبر حجم إنتاج عام 2009 بحوالي 0.89 مليون طن. وتحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا من حيث حجم الإنتاج الحيواني والسمكي، حيث سجلت مجموعة المنتجات الحيوانية بأصنافها المختلفة ارتفاعا خلال الفترة 1998-2009، فانتقل حجم إنتاج اللحوم الحمراء من 272.3 ألف طن كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 330.38 ألف طن عام 2009، في حين سجلت اللحوم البيضاء ارتفاعا بمعدل 69.62% خلال نفس الفترة ليصل إنتاجها عام 2009 إلى حوالي 430 ألف طن، وقد حققت اللحوم بنوعيتها اكتفاء ذاتيا مرتفعا بمعدل بلغ 98.32% عام 2007. كما شهدت كل من الألبان والبيض نموا بمعدل 75% و15.6% على التوالي محققة معدلات اكتفاء ذاتية مرتفعة في كلا المنتجين.

الجدول رقم 03-14: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب للفترة 1998-2009

الوحدة: ألف طن

2009	2008	2007	متوسط الفترة 02-06	متوسط الفترة 98-02	أهم المحاصيل
330.38	301.27	291.95	276.43	272.3	اللحوم الحمراء
430.00	440.00	370.00	328.00	253.50	اللحوم البيضاء
1960.00	1800.00	1660.00	1348.20	1120.00	الألبان
185.00	185.00	190.00	159.00	160.00	البيض
1160.90	1019.08	890.86	943.83	891.09	الأسماك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.

• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 112-117.

في حين أن إنتاج الأسماك قد عرف نموا مطردا خلال الفترة 1998-2009 بمعدل 30.28%، مسجلا عام 2009 إنتاجا قدره 1160.90 ألف طن، كما تعتبر المغرب من الدول المكتفية ذاتيا في الأسماك بنسبة 195.21% عام 2007.

وفي سياق كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الإنتاج الغذائي وحده لا يكفي لتقدير نسبة تغطيته للطلب على الغذاء دون الأخذ بعين الاعتبار نمو عدد السكان، فبالرغم من ارتفاع حجم إنتاج الغذاء في الدول المغربية إلا أن ارتفاع عدد السكان هو الآخر عرف نموا خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالي ما يعني ارتفاع حجم الطلب على المنتجات الغذائية (أنظر الملحق رقم 05).

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للدول المغربية

تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على المتاح من الغذاء من الإنتاج المحلي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، وسنركز خلال هذا العنصر على آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ثلاث عناصر أساسية لأهميتها هي: الاستثمار الزراعي، العمالة الزراعية، وتكاليف الإنتاج.

1. آثار التحرير التجاري على الاستثمار الزراعي في الدول المغربية:

تشكل الاستثمارات الزراعية شرطا أساسيا وحيويا لا بد منه لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وهي تحتاج إلى شروط متعددة ومتكاملة، ليس في المجال الزراعي فقط بل وفي المجالات كلها، أهمها:¹

- توافر بنية تحتية ضرورية للاستثمار منافسة إقليميا وعالميا. (الماء والكهرباء والطرق والمصارف والاتصالات والمجال الجغرافي والمدن الصناعية)؛
- وجود سياسة اقتصادية مستقرة وشاملة للمجالات الاستثمارية كلها؛
- وجود قوانين استثمارية واضحة وغير مجزأة وليست استكمالا لقوانين سابقة أو ترميما لها حتى لا تختمل تفسيرات متعددة، ولا سيما ما يتعلق منها بالجمارك والمصارف والمعاملات التجارية، لأن من شأن هذا أن يضع المستثمرين في حلقة من الضياع والتأزم؛
- إيجاد إدارات نشطة حيوية بعيدة عن الروتين وتسم بالشفافية من خلال ما يعرف بالنافذة الواحدة، أي تأمين المعاملات الاستثمارية كلها وربطها مع بعضها بعضا في نافذة واحدة.

أما عن أهمية ودور الاستثمارات في القطاع الزراعي فإنه يؤدي إلى تحقيق النتائج الآتية:²

- زيادة مساحات الأراضي الزراعية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي؛
- توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة؛
- الحد من هجرة سكان الأرياف، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد فرص عمل هناك، مما يسهم بالوقت نفسه في تنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة؛
- رفع الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الزراعي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الزراعية وزيادة فرص المنافسة الزراعية؛

¹ إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3-4، 2011، ص 592.

² المرج نفسه، ص 592-594.

- زيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته، وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي؛
- تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على صعد متعددة في القاعدة العلفية وتحسين السلالات وتحسينها من الأمراض وربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم؛
- تنمية الصيد المائي وتطويره على أسس علمية حديثة، ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية حاجة للاستثمار، ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة؛
- تصنيع المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي:
 - إيجاد فرص عمل جديدة؛
 - زيادة القيمة المضافة في مادة أولية قادرة على استيعابها كما يحصل في الدول المتقدمة؛
 - إيجاد حالة توازن في الأسواق المغربية بين العرض والطلب، فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الزراعي؛
 - تأمين المادة الغذائية في الأسواق المغربية في الأوقات جميعها؛
 - توفير إمكانات مهمة للتسويق الزراعي المناسب والمنافس أيضا، خاصة في الأسواق العالمية.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي يعتبر من أسس تحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية، ومن ثم حل معظم الاحتقانات التي تنشأ في المجتمعات المغربية؛
- تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية.

وبالنسبة للاستثمار الزراعي في الدول المغربية، فقد انتهجت هذه الأخيرة استراتيجية تمويل المشاريع الزراعية من الحكومات، إما من مصادر محلية أو بالإقراض الخارجي، لذلك أصبحت معظمها مشاريع حكومية وتتبع بصورة أو بأخرى القطاع العام. وقد استمر هذا النمط في القطاع الزراعي إلى غاية مباشرتها برامج الإصلاح الهيكلي وتبنيها لسياسات التحرير التجاري،¹ وما نجم عن هذا التوجه من تقليص لدور الدولة في العمل الاقتصادي باتباع سياسة الخصخصة وإفساح الفرصة للقطاع الخاص من جهة، وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من جهة أخرى.

وتؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على حجم الاستثمارات الزراعية من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى القطاع الزراعي في إطار اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار بما يتضمنه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، هذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية

¹. عبد الله بن ثيان الثيان، "دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية"، مقال منشور على الرابط <http://www.alriyadh.com/2010/08/15/article551914.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/06/14.

سوف يكون له مردود إيجابي مهم على الإنتاج الزراعي من خلال تشجيع الاستثمار في الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية ما سيؤدي بدوره إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الغذائي الكلي.¹

✓ **الاستثمار الزراعي في تونس:** يساهم القطاع الزراعي في تونس بحوالي 9% من الناتج المحلي (أنظر الملحق رقم 05)، تقابلها نسبة 10% من مجموع الاستثمارات الكلية موجّهة لهذا القطاع، وهي نسبة ضعيفة لا تتلاءم مع إمكانيات القطاع الزراعي التونسي، ولا مع احتياجات المواطن التونسي من هذا القطاع، ولا مع متطلبات ضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويبين الجدول الموالي تطور الاستثمارات الزراعية التونسية في تونس.

الجدول رقم 03-15: تطور حجم الاستثمارات الزراعية في تونس في الفترة 2002-2011

الوحدة: مليون دينار تونسي

معدل النمو %	2011-2007		2006-2002		
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
13	41.93	2237	47.39	1976	قطاع عام
41	58.07	3098	52.61	2194	قطاع خاص
28	100	5335	100	4170	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والموارد المائية، الجمهورية التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، جويلية 2007، ص 16.
- وزارة الفلاحة والموارد المائية، الجمهورية التونسية، **المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014**، جوان 2010، ص 43-33.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الزراعية التونسية سجلت تطورا خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث انتقلت قيمتها من 4170 مليون دينار تونسي كمجموع استثمارات للفترة 2002-2006 إلى 5335 مليون دينار تونسي كمجموع استثمارات للفترة 2007-2011 بمعدل نمو 28%. والملاحظ أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويل الاستثمارات الزراعية والذي وصلت نسبة مساهمته إلى 58% من مجموع الاستثمارات الزراعية للفترة 2007-2011 مقابل 52.6% كنسبة مساهمة مسجلة للفترة 2002-2007، وهو ما يدل على تزايد أهمية القطاع الخاص في تطوير الاستثمار الزراعي التونسي.

أما الاستثمار الأجنبي، فتبقى مساهمته ضعيفة جدا لم تتعدى خلال السنوات الأخيرة نسبة 0.7% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة عام 2009 مقابل نسبة 32% لقطاع الاتصالات و 22% لقطاع الصناعة،² وعرفت هذه النسبة تراجعاً عام 2010 إلى 0.13%³ على الرغم من وجود العديد من فرص ومجالات الاستثمار في هذا القطاع ووجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 133.

² Zoé Luçon et autres, **investissements directs étrangers vers les pays MEDA en 2009**, ANIMA Investment network, Etude numéro 14, Avril 2010, p 92

³ وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، www.investintunisia.tn، تم الاطلاع عليه 2011/03/12

والضمانات، غير أن تفضيلات المستثمرين لم تقدمهم إلى القطاع الزراعي رغم أهميته الاستراتيجية في أي اقتصاد في العالم.

✓ **الاستثمار الزراعي في الجزائر:** عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد بانتقالها إلى اقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 عام 1993، وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنتها الدولة، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي عام 1987 وعام 1990.¹ كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية، والاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من عام 2000 الذي وسّع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل جميع الفروع النباتية والحيوانية، وكذا التطورات التي عرفتها قوانين الاستثمار التي تهدف إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي لتحقيق أهداف الدولة والمتمثلة في توسيع الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتوفير مناصب شغل للسكان، والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

الجدول رقم 03-16: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 1998-2006

الوحدة: مليار دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
340.4	147.2	229.5	70.43	94.21	56.77	43.53	42.43	36.01	الاستثمار الزراعي العام
19.79	11.35	10.33	13.19	18.57	15.37	16.37	16.43	18.40	نسبته من مجموع الاستثمارات العامة
19.01	5.97	9.85	14.87	26.84	14.59	42.42	22.68	22.95	الاستثمار الزراعي الخاص
2.69	1.68	2.55	3.03	7.28	5.49	10.53	4.33	2.52	نسبته من مجموع الاستثمارات الخاصة
0.033	0.938	0	0.321	0.691	0.003	0.158	0.257	3.78	الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة
0.01	0.83	-	0.4	1.7	0.002	0.30	0.96	19.84	نسبته من مجموع الاستثمار الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من ONS , APSI, ANDI

¹ غردى محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 96.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمار الزراعي في الجزائر لا يزال ممولا بالدرجة الأولى من قبل القطاع العام، وقد شهدت مخصصات ميزانية الدولة للقطاع الزراعي تطورا كبيرا جدا منذ تسعينات القرن الماضي، وبشكل خاص منذ عام 2000 مع انطلاقة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية حيث وصلت حصتها إلى 42.42% من مجموع الاستثمارات العامة، واستمر حجم الاستثمارات الزراعية العامة في الارتفاع رغم تراجع نسبتها من الاستثمارات العامة الإجمالية ليصل مبلغها عام 2006 حوالي 340.4 مليار دينار جزائري بحصة 19.79% من مجموع الاستثمارات العامة. في حين بقيت مساهمة القطاع الخاص متواضعة جدا تراوحت خلال الفترة 1998-2006 ما بين 1%-11% من مجموع الاستثمارات الخاصة، كما يتضح من خلال الإحصائيات أنها لم تعرف تطورا مستمرا، فبعد الارتفاع الذي سجلته عام 2000 مع بداية برنامج التنمية الفلاحية سجلت تراجعا ابتداء خلال الفترة 2001-2006 لتراجع نسبتها من 10.35% من مجموع الاستثمارات الخاصة عام 2000 إلى 2.69% عام 2006. بمبلغ قدر بـ 19.01 مليار دينار جزائري، مما يعنى عدم اهتمام المستثمرين الخواص بالاستثمار الزراعي.

أما الاستثمار الأجنبي فلم يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر رغم الحوافز المادية والمعنوية التي وفرت له من خلال قوانين الاستثمار، وظل حجم الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في القطاع الزراعي ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز حصته 0.01% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة عام 2006 رغم وجود العديد من فرص ومجالات الاستثمار في هذا القطاع سواء في الإنتاج النباتي (الحبوب، الأعلاف، الزيتون، الزراعة الصناعية، الكروم، النخيل، الحوامض)، أو الحيواني (للحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، البيض، العسل...)، ووجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات والضمانات لهؤلاء المستثمرين.

✓ **الاستثمار الزراعي في المغرب:** عرفت الاستثمارات الزراعية في المغرب تطورات ملحوظة سواء في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الفلاحية، أو المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع من مشاريع إنشاء السدود والحواسر المائية والبنية التحتية التي تمثل الدعامة الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي، وكذا مشاريع تحقيق التنمية الريفية المتوازنة، مع التركيز على الأنشطة المدرة للدخل. ويوضح الجدول الموالي تطور الاستثمارات الزراعية في الدول المغاربية مع انطلاقة الألفية الثالثة.

الجدول رقم 03-17: تطور الاستثمار الزراعي في المغرب للفترة 2001-2003

الوحدة: مليون دولار

2003			2002			2001		
%	الاستثمارات الزراعية	إجمالي الاستثمارات	%	الاستثمارات الزراعية	إجمالي الاستثمارات	%	الاستثمارات الزراعية	إجمالي الاستثمارات
14.00	204.40	1459.64	13.00	235.50	1681.73	9.74	182.87	1876.77

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2005، الخرطوم، ص 10.

تعكس الأرقام في الجدول أعلاه تطور الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في المغرب بشكل عام، حيث انتقلت قيمتها من 182.87 مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 1.46 مليار دولار عام 2003 بنسبة 14% من إجمالي الاستثمارات، ورغم هذا التطور إلا أن حجم الاستثمار الزراعي في المغرب لا يتناسب مع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد المغربي حيث ساهم بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة (أنظر الملحق رقم 05) ويشغل ما يزيد عن 40% من اليد العاملة المغربية. وإدراكا للإمكانيات التنموية التي يختص بها القطاع الزراعي في المغرب، وفي إطار مواجهة التحديات التي تفرضها سياسة انفتاح السوق المغربي على العالم، تم إعداد مخطط المغرب الأخضر (2009-2020) بغلاف مالي مهم يقدر بـ 145 مليار درهم يساهم القطاع الخاص فيها بنسبة 70%، وهو ما يدل على توسع أهمية الاستثمار الزراعي الخاص في المغرب.

وفي ظل أهمية مكانة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المغربي، تبقى حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب لا تعكس أهميته حيث قدرت عام 2009 بحوالي 2% مقابل 79% موجهة إلى قطاع الخدمات.¹ وكشفت إحصائيات ميزان المدفوعات الذي تناول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الستة أشهر الأولى من عام 2010 عن تناقص نصيب الزراعة من الاستثمارات الأجنبية الواردة بنسبة 35.5% مقارنة بالسداسي الأول من عام 2009،² وي طرح هذا التوزيع إشكالية ضعف حجم الاستثمارات المتجهة إلى قطاع الزراعة وما ينطوي عليه من قيم مضافة تتراوح بين تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الأداء الإنتاجي والتحويلي للموارد الأولية الزراعية.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن سياسات تحرير التجارة الدولية لم تساهم بشكل فعال في تشجيع الاستثمار الزراعي في الدول المغربية بالمستوى المطلوب والمتوقع، فبالرغم من النمو الذي عرفه حجم الاستثمارات الزراعية المغربية في السنوات الأخيرة، والذي عكس بالدرجة الأولى تزايد اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء، إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بالأهمية التنموية لهذا القطاع ودوره في ضمان الأمن الغذائي لسكانها. ومن الإيجابيات التي حققتها سياسات تحرير التجارة الدولية تشجيع الاستثمارات الخاصة وتطوير دور القطاع الخاص في الاستثمار

¹. الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار، www.invest.gov.ma

². Office de change, **Balances des paiements : Premier trimestre 2010**, Maroc, Juin 2010, p 73.

الزراعي في كل من تونس والمغرب، إلا أنها فشلت في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر والذي لا تزال مساهمته ضئيلة جدا في القطاع الزراعي بشكل خاص. ويعتبر ضعف الاستثمارات الأجنبية الزراعية أكبر فشل لسياسات التحرير التجاري، فان كانت الدول المغاربية قد نجحت خلال السنوات الأخيرة في رفع حجم تدفقات رأس المال الأجنبي الواردة إليها، إلا أنها لا تزال عاجزة عن رفع حصة القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات لتعزيز جهودها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

2. آثار التحرير التجاري على العمالة الزراعية في الدول المغاربية:

تعدّ العمالة الزراعية أحد أهم عوامل الإنتاج الزراعي في الدول المغاربية، باعتبار النشاط الزراعي في هذه الدول يعتمد على كثافة العمالة، كما هو الحال في باقي الدول النامية، نظرا لتخلف التكنولوجيا المستخدمة وارتفاع تكاليفها. ويبين الجدول الموالي تطور العمالة الزراعية في الدول المغاربية في ظل انتهاجها لسياسات التحرير التجاري.

الجدول رقم 03-18: تطور معدل العمالة الزراعية في الدول المغاربية خلال الفترة 1995-2009

2009	2006	2005	2004	2003	2000	1995	
16.2	18.5	18.7	16.3	18.7	19.7	26.5	تونس
13.1	20.7	23.0	23.3	23.6	24.4	25.4	الجزائر
42.6	35.7	32.4	32.1	33.8	36.1	40.2	المغرب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2007، الخرطوم، ص 55.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 304.

والملاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن معدل العمالة الزراعية في الدول المغاربية قد سجل تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن النمو في هذه الدول لم يعتمد على تنمية القطاعات ذات الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، ممثلة في قطاعي الزراعة والصناعة، ما أدى إلى تراجع القدرة الاستيعابية لقطاع الزراعة في هذه الدول للعمالة موازاة مع تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لها.

وفي هذا السياق، نجد أن تحرير التجارة الدولية يؤثر على العمالة الزراعية للدول المغاربية من خلال تأثيره على الوظيفة الاقتصادية لها من جانبين أساسيين هما: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة لهذه الدول، وعلاقة هذه الدول مع الغرب.¹

¹ محمد سعيد نابلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، العدد 77، أكتوبر 2010، ص 58.

وقد سجلت نسبة العمالة الزراعية في تونس تراجعاً في ظل سياسات التحرير التجاري، حيث انخفضت بمعدل 6.8% خلال الفترة 1995-2000، واستمر انخفاضها خلال العشرية الأولى من القرن الحالي مسجلة تراجعاً بمعدل 3.5% للفترة 2000-2009، وفي المقابل سجلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً من معدل 12.04% عام 2003 إلى معدل 8.15% عام 2009 (انظر الملحق رقم 05)، في حين أصبح قطاع الخدمات يستقطب ما يزيد عن نصف العمالة التونسية منذ عام 2004 بعدما كان يستوعب أقل من الثلث عام 1975 وهو في نفس الوقت يستوعب أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس.¹ كما أدى تحرير التجارة الخارجية التونسية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدفق السلع الزراعية والغذائية الأوروبية إلى السوق التونسية، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وأثر سلباً على دخول المزارعين المحليين، والذي أدى بدوره إلى توجيههم إلى قطاعات أخرى لضمان دخول أكبر.

أما الجزائر، فقد سجلت فيها هي الأخرى نسبة العمالة الزراعية تراجعاً في ظل سياسات التحرير التجاري، حيث انخفضت من معدل 25.4% من مجموع العمالة عام 1995، إلى معدل 13.1% عام 2009، وفي المقابل سجلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بمعدل 0.52% للفترة 2003-2009 (انظر الملحق رقم 05). ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور القطاع الزراعي الجزائري في ظل سياسات الإصلاح الزراعي التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال، كما أن الظروف المناخية التي عرفتها المنطقة والتي تميزت بطول فترة الجفاف أثرت سلباً على مردودية القطاع ومنه على دخول المزارعين ما أدى إلى توجيههم إلى قطاعات أخرى، دون أن ننسى الأثر السلبي للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة النزوح الريفي. كما أدى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدفق السلع الزراعية والغذائية الأوروبية إلى السوق الجزائرية، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وأثر سلباً على دخول المزارعين المحليين ومنه على جاذبية القطاع الزراعي لليد العاملة.

وتعدّ المغرب حالة خاصة بين الدول المغاربية نظراً للأهمية النسبية للقطاع الزراعي في اقتصادها، إذ يساهم بحوالي 18% من ناتجها المحلي، وقد عرفت نسبة اليد العاملة في المغرب تراجعاً بمعدل 4.5% خلال الفترة 1995-2006 حيث انتقلت من 40.2% عام 1995 إلى 35.7% عام 2006، غير أن هذه النسبة عاودت الارتفاع عام 2009 مع انطلاق مشروع المغرب الأخضر لتصل إلى 42.7%. ويمكن القول أن القطاع الزراعي في المغرب حافظ على جاذبيته للعمالة باعتباره قطاعاً منتجاً خاصة وأن المغرب تمتلك ميزة تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية وعلى رأسها الحمضيات وزيت الزيتون وبعض الخضار. ومن جهتها أثرت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب سلباً على نسبة العمالة الزراعية، فبالرغم من مساهمتها الفعالة في زيادة

¹ المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي، جانفي 2013، ص 63.

معدل التشغيل في المغرب، إلا أنها كانت موجهة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والنسيج وصناعة السيارات مما زاد من القدرة الاستيعابية لهذه القطاعات التي أصبحت أكثر جاذبية لليد العاملة الزراعية.

3. آثار التحرير التجاري على تكاليف الإنتاج الغذائي:

شهدت تكاليف الإنتاج الغذائي، وبخاصة تكاليف الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات، في الدول المغاربية ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، وقد بدأ هذا الارتفاع بشكل واضح منذ بداية تسعينات القرن الماضي مما أثر بشكل واضح على انحراف الإنتاج الفعلي عما كان مخططا له، وعلى الرغم من أن ذلك قد يرجع جزئيا إلى عدم واقعية الأهداف المرسومة وعدم أخذ التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الحسبان سواء فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي، إلا أن عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والكيف المناسبين والارتفاع الحادث في أسعارها قد ساهم في عدم بلوغ الأهداف بشكل دقيق.¹

ويوضح الجدول الموالي تطور تكاليف إنتاج بعض السلع الغذائية في الدول المغاربية.

الجدول رقم 03-19: تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في دول المغاربية خلال الفترة 2005-2007

الوحدة: دولار/هكتار

الدولة	السلع الغذائية	2005	2006	2007
تونس	البصل	4365	4527	4723
	الطماطم	4560.8	1620.2	1800
الجزائر	القمح	355.65	368.57	424
	الشعير	253.22	263.87	301
	البطاطس	829.72	2982.78	3951.35
المغرب	الزيتون	1199.02	1338.07	1416.86
	القمح	1396.8	1429.2	1429.2
	البطاطس	4971.0	5105.1	5105.1
	الزيتون	441.2	458.2	458.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، مرجع سابق، ص 35-36.

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع تكاليف إنتاج مختلف المنتجات الغذائية في الدول المغاربية، ويرجع تأثير تحرير التجارة الدولية على تكاليف الإنتاج الغذائي من خلال ارتفاع أسعارها على المستوى العالمي نظرا لتوسع استخدام السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع وتقلب أسعار النفط وتزايد المضاربة على السلع الغذائية في ظل تناقص الإنتاج العالمي نتيجة رفع الدعم الزراعي من جهة، وتزايد الطلب من جهة أخرى. كما يؤثر تطبيق اتفاق حقوق الملكية الفكرية سلبا على أسعار الخامات اللازمة للزراعة كالكيماويات الزراعية

¹ غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، مرجع سابق، ص 274.

نتيجة لرفع مستويات ومعايير حماية حقوق الملكية الفكرية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي الحد من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.¹

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء من التجارة الغذائية للدول المغربية في ظل التحرير التجاري

لا تزال تعاني الموازين التجارية الغذائية المغربية من عجز مستمر نتيجة لضعف صادراتها الغذائية وزيادة الواردات وهذا كله مرده إلى ضعف الإنتاج الزراعي، وتواجه الدول المغربية في ظل التحرير التجاري الكثير من التحديات في إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية، خاصة وأنها تعتمد في تغطية ما يزيد عن 50% من احتياجاتها الغذائية على الاستيراد ما يجعلها تتأثر وبشكل مباشر بالتغيرات الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الواردات الغذائية للدول المغربية

إذا تفاوتت الدراسات والتقارير حول آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية بين الإيجاب والسلب، فهي لم تختلف عن خطورة آثارها على فاتورة الغذاء المغربية خاصة وأن الدول المغربية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا في سد احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج. وعلى العموم فإن أكبر أثر سلبي على الواردات الغذائية المغربية يتمثل في ارتفاع فاتورة الغذاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية جراء إلغاء الدعم الزراعي، وتخفيض دعم الصادرات، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية.

ويعكس الجدول الموالي تطور قيمة الواردات الغذائية للدول المغربية.

¹ نيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: لفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2007، ص 202.

الجدول رقم 03-20: تطور الواردات الغذائية للدول المغاربية في الفترة 1998-2009

الوحدة: مليون دولار

2009	2008	2007	2005	2004	02-1998		
2446.12	2446.12	2461.58	1437.49	1452.51	1280.76	سلع زراعية	تونس
1983.74	1983.74	1671.91	842.08	836.52	747.26	سلع غذائية	
7252.07	9242.16	6077.20	4539.04	4773.20	3017.64	سلع زراعية	الجزائر
5477.59	7191.50	4467.63	3277.10	3423.67	3256.11	سلع غذائية	
4232.86	2646.71	2646.71	1967.20	1978.78	1372.68	سلع زراعية	المغرب
2958.91	2125.20	2125.20	1531.42	1450.13	1124.75	سلع غذائية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 129.

1. تطور الواردات الغذائية لتونس:

سجلت قيمة الواردات الغذائية التونسية ارتفاعاً مستمراً ومتزايداً طيلة العقد الأول من القرن الحالي، حيث انتقلت من قيمة 747.26 مليون دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 1.43 مليار دولار عام 2005. بمعدل زيادة قدره 12.68%، لتشهد تصاعداً قوياً ابتداءً من عام 2006 محققة نمواً بمعدل 135.57% خلال الفترة 2005-2009، وقد حققت أعلى قيمة لها عام 2008 بحوالي 1.98 مليار دولار تزامناً مع أزمة الغذاء العالمية التي نتجت عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. وقد عرفت الواردات التونسية من السلع الزراعية نفس الاتجاه التصاعدي حيث انتقلت قيمتها من 1.28 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 2.44 مليار دولار عام 2009.

ولا زالت مجموعة الحبوب تتبوأ مركز الصدارة في قائمة الواردات الغذائية التونسية ممثلة بحوالي 60% من مجموع الواردات الغذائية عام 2009،¹ إضافة إلى الحليب ومشتقاته، الزيوت النباتية، البطاطا، اللحوم، والسكر.²

وقد استمر الاتجاه التصاعدي لقيمة الواردات الغذائية التونسية مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي مسجلة ارتفاعاً بمعدل 11.6% ما بين عامي 2011-2012، وذلك نتيجة نمو قيمة واردات بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة منها القمح الصلب بمعدل 7%، والشعير بمعدل 84%، واللحوم بمعدل 126.6%، والحليب ومشتقاته بمعدل 27% جراء تفاعل تطور الكميات المستوردة والأسعار العالمية. في المقابل سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى تراجعاً في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة على غرار القمح اللين والسكر بنسب

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 133.

² الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2013، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013، ص 4.

على التوالي 10% و 22% بفعل تراجع الأسعار العالمية والكميات الموردة، بالإضافة إلى الزيوت النباتية. بمعدل 15% نظرا لتراجع الكميات المستوردة منها بمعدل 18%¹.
وتجدر الإشارة أن قيمة الواردات الغذائية خلال عام 2012 مثلت نسبة 8.2% من إجمالي واردات البلاد مقابل 8.4% خلال عام 2011، وارتفعت خلال الستة أشهر الأولى من عام 2013 إلى 9.1% من مجموع الواردات التونسية.²

2. تطور الواردات الغذائية للجزائر:

سجلت قيمة الواردات الغذائية الجزائرية هي الأخرى ارتفاعا مستمرا ومتزايدا طيلة العقد الأول من القرن الحالي، ونميز بين مرحلتين، الأولى امتدت طيلة الخمس سنوات الأولى والتي تميزت بارتفاع طفيف في حجم الواردات الغذائية والتي انتقلت من قيمة 3.25 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 3.27 مليار دولار عام 2005 بمعدل زيادة قدره 0.64%، في حين شهدت قيمة الواردات الغذائية تصاعدا قويا ابتداء من عام 2006 محققة نموا بمعدل 67.14% خلال الفترة 2005-2009 محققة أعلى قيمة لها عام 2008 بحوالي 7.19 مليار دولار تزامنا مع أزمة الغذاء العالمية التي نتجت عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. وقد عرفت الواردات الجزائرية من السلع الزراعية نفس الاتجاه التصاعدي حيث انتقلت قيمتها من 3.01 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 7.25 مليار دولار عام 2009.

ولا زالت مجموعة الحبوب تتبوأ مركز الصدارة في قائمة الواردات الغذائية الجزائرية، مثلها مثل معظم الدول العربية، ممثلة حوالي 50.29% من مجموع الواردات الغذائية، يليها الحليب ومشتقاته بنسبة 19.53%، ثم السكر والسكريات بنسبة 5.43%، الحبوب الجافة بنسبة 3.79%، ثم اللحوم بنسبة 1.99%³.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، تراجعت قيمة الواردات الغذائية الجزائرية إلى 4.41 مليار دولار عام 2010، أي أنها انخفضت بمعدل 4.21% عما كانت عليه عام 2009،⁴ غير أنها عاودت الارتفاع خلال الثلاثي الأول من عام 2011 بمعدل 41.04% (أي بقيمة 646 مليون دولار) باستثناء فئة البقول الجافة التي سجلت انخفاضا طفيفا بمعدل 0.2% في حين سجلت باقي الواردات ارتفاعا كالاتي: الحليب ومشتقاته +89.06%، الحبوب والدقيق والطحين +64.04%، اللحوم +51.85%، والسكر والمواد السكرية +10.22%⁵.

ومع بداية عام 2012، عاودت الواردات الغذائية التراجع مسجلة انخفاضا بمعدل 8.8% منتقلة من 9.85 مليار دولار عام 2011 إلى 8.98 مليار دولار عام 2012 ممثلة 19% من الحجم الإجمالي لهيئة الواردات

¹ الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 2012، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013، ص 3.

² الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية، http://www.commerce.gov.tn/Ar/11_203، مرجع سابق.

³ إحصائيات وزارة التجارة الخارجية لعام 2008، <http://www.mincommerce.gov.dz>، تم الاطلاع عليه 15/06/2012.

⁴ إحصائيات وزارة التجارة الخارجية لعام 2010، <http://www.mincommerce.gov.dz>، تم الاطلاع عليه 15/06/2012.

⁵ إحصائيات التجارة الخارجية للتلاهي الأول من سنة 2011، www.mincommerce.gov.dz، تم الاطلاع عليه 15/06/2012.

الإجمالية الجزائرية. ويعود هذا الانخفاض المسجل في قيمة الواردات الغذائية لعام 2012 إلى انخفاض فاتورة استيراد الحبوب والسميد والدقيق بـ 22.51%، ونفس الشيء بالنسبة لفاتورة السكر التي عرفت انخفاضا بمعدل 18.8%، إضافة إلى الانخفاض المسجل في مجموعتي الحليب ومشتقاته والخضر بمعدل 17.26% و 12.6% على التوالي.¹

3. تطور الواردات الغذائية للمغرب:

بتحليل بيانات الجدول رقم 03-20 الخاصة بالمغرب، نجد أن قيمة الواردات الغذائية المغربية قد سجلت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا طيلة العقد الأول من القرن الحالي، حيث انتقلت من قيمة 1.12 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 1.53 مليار دولار عام 2005 بمعدل زيادة قدره 36.6%، لتشهد تصاعدا قويا ابتداء من عام 2006 محققة نموا بمعدل 93.21% خلال الفترة 2005-2009، وقد حققت أعلى قيمة لها عام 2008 بحوالي 2.12 مليار دولار تزامنا مع أزمة الغذاء العالمية. وقد عرفت الواردات المغربية من السلع الزراعية نفس الاتجاه التصاعدي حيث انتقلت قيمتها من 1.37 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 4.23 مليار دولار عام 2009.

وتأتي مجموعة الحبوب والدقيق على رأس قائمة الواردات الغذائية المغربية بحصة 36.82% من مجموع الواردات الغذائية عام 2009،² إضافة إلى السكر والسكريات، الحليب ومشتقاته، اللحوم، والتمور. وقد استمر الاتجاه التصاعدي لقيمة الواردات الغذائية المغربية مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي مسجلة ارتفاعا بمعدل 33.2% ما بين عامي 2010-2011، وذلك نتيجة نمو قيمة واردات بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة منها القمح الصلب بمعدل 55.8%، السكر والسكريات بمعدل 46%، والذرة بمعدل 27.7%، الشعير بمعدل 92.1%، واللحوم بمعدل 142.62%، والحليب ومشتقاته بمعدل 1.2% جراء تفاعل تطور الكميات المستوردة والأسعار العالمية. في المقابل سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى تراجعاً في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة على غرار التمور والأجبان بنسب على التوالي 15.1% و 1.8% بفعل تراجع الأسعار العالمية والكميات الموردة 18%.³

وتجدر الإشارة أن قيمة الواردات الغذائية خلال عام 2011 مثلت نسبة 10.8% من إجمالي واردات المغرب مقابل 9.8% خلال عام 2010، و 9.2% عام 2009.⁴

¹ إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2012، www.mincommerce.gov.dz، تم الاطلاع عليه 2012/06/15.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 133.

³ Offices des changes, **Commerce extérieur du Maroc**, Royaume du Maroc ; 2011, p 23.

⁴ **Ibid** , p 23.

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الصادرات الغذائية للدول المغاربية

سعت الدول المغاربية كغيرها من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية أملاً منها في تحسين قدرتها التصديرية والتي من بينها المنتجات الغذائية التي تملك فيها قدرة تنافسية مثل زيت الزيتون (تونس)، والحمضيات (تونس والمغرب) والتمور (الجزائر)، إلا أن هذه الدول قد واجهت عدة تحديات في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية ترجع في الأساس إلى المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، أمام الصادرات الغذائية المغاربية أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد"، والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية، إضافة إلى مشاكل الدعم المحلي للزراعة ودعم الصادرات الزراعية والغذائية وارتفاع التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة، كل هذا حرّمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

ويؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقلص السعات السوقية المتاحة أمام المنتجات الغذائية والزراعية المغاربية، وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق العالمية نتيجة زوال المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها الصادرات الغذائية والزراعية المغاربية، والتزاحم والتنافس بين التكتلات الاقتصادية العالمية التي تحظى بمزايا تفضيلية لأعضائها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.¹ هذا بالإضافة إلى فقدان الدول المغاربية للامتيازات التي كانت تجنيها من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها، إذ تعتمد بعض الصادرات الغذائية المغاربية على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تقرر لهذه الدول نوعاً من المزايا منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقرر على صادرات الدول الأخرى، ولا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها سيؤدي إلى ضعف المركز التنافسي للدول المغاربية في مواجهة الدول غير المنتمية لهذه الاتفاقيات، وبالتالي حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة، والنتيجة النهائية تضرر الصادرات الغذائية المغاربية التي لا تمتلك فيها قدرة تنافسية عالية.²

كما أن استثناء الأسماك ومنتجاتها من اتفاقية الزراعة للجات واعتبارها سلعا صناعية، مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها يأتي لغير صالح الدول المغاربية، ذلك أن الأسماك على رأس قائمة المنتجات الغذائية المغاربية القليلة المصدرة خاصة منها المغرب.³

ومن جهة أخرى، فإن تخفيض التعريفات الجمركية والدعم الموجه للمنتجين ودعم الصادرات الزراعية، سيكون له أثراً إيجابياً على الصادرات الغذائية المغاربية من خلال زيادة إمكانية نفاذ صادراتها الزراعية والغذائية

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق، ص 59.

² بن عمر الأخضر، "آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 140.

³ سيد عاطف، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص 140.

إلى الأسواق العالمية، خاصة القدرة على المنافسة بسبب المزايا التي تملكها في بعض المنتجات الغذائية - كما سبق وأشرنا-.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن تحرير التجارة الدولية يفرض الكثير من التحديات على الصادرات الغذائية المغربية، خاصة وأن هذه الدول بعيدة نسبيا في قدرتها الإنتاجية عن الكفاءة التنافسية للسوق الدولية مما يترتب عليه تواضع قدراتها التصديرية. وقد شهدت الصادرات الغذائية المغربية تطورا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تفاوتت تفاوتاً ملحوظاً جداً، حيث تعتبر المغرب أكبر الدول المغربية تصديراً للمنتجات الغذائية والزراعية، تليها تونس في المرتبة الثانية، في حين تبقى صادرات الجزائر متواضعة جداً لتأتي في المرتبة الأخيرة.

ويوضح الجدول الموالي تطور الصادرات الغذائية والزراعية للدول المغربية خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 03-21: تطور الصادرات الغذائية للدول المغربية في الفترة 1998-2009

الوحدة: مليون دولار

2009	2008	2007	2005	2004	02-1998		
2899.85	2899.85	2305.05	1556.74	1589.30	1039.65	سلع زراعية	تونس
1412.25	1412.25	1323.42	944.15	985.36	563.72	سلع غذائية	
208.51	302.54	180.85	142.10	153.93	113.54	سلع زراعية	الجزائر
116.29	124.85	91.64	54.32	62.82	33.59	سلع غذائية	
3209.31	4514.75	1418.34	1500	1500	969.61	سلع زراعية	المغرب
2920.72	3220.75	1227.71	693.99	714.22	824.83	سلع غذائية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق، ص 129.

1. تطور الصادرات الغذائية التونسية:

بالنسبة للصادرات الغذائية التونسية، فقد سجلت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة حيث انتقلت قيمة صادراتها الغذائية من 563.72 مليون دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 985.36 مليون دولار عام 2004، لتصل إلى 1.41 مليار دولار عام 2009. بمعدل نمو 43.32% خلال الفترة 2004-2009 رغم التراجع المسجل عام 2005 بحوالي 41 مليون دولار. وفي مقابل هذا الارتفاع في حجم الصادرات الغذائية، انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في مجموع الصادرات التونسية من حوالي 10.55% عام 2004 إلى

9.8% عام 2009، لتصل نسبة مساهمتها عام 2012 إلى 7.7% فقط من الصادرات الكلية،¹ ويعود هذا التراجع إلى زيادة الصادرات الكلية بنسب أكبر من زيادة الصادرات الغذائية.

ومع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، سجلت الصادرات الغذائية التونسية تراجعاً بمعدل 2.9% ما بين عامي 2011-2012 متأثراً خاصة من انخفاض عائدات منتجات البحر الطازجة بـ 16%، والقوارص بنسبة 17% جراء تراجع الكميات المصدرة بنسب على التوالي 21% و23%، إضافة إلى تقلص قيمة صادرات الخضرة الطازجة بنسبة 12% والعجين الغذائي بنسبة 3%، وفي المقابل سجلت عائدات الزيتون نمواً بـ 47%، إضافة إلى تطوير الصادرات التونسية من التمور بنسبة 16% والتي استقطبت الكميات المصدرة منها ما يزيد عن 60 دولة أهمها المغرب، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وإسبانيا.²

وتتمثل السلع الغذائية التي تمتلك فيها تونس ميزة تنافسية في زيت الزيتون، التمور، الحمضيات، الألبان والأسماك.³

2. تطور الصادرات الغذائية الجزائرية:

تشير بيانات الجدول رقم 03-21 أن الصادرات الغذائية للجزائر سجلت ارتفاعاً خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى أن بلغت 116.29 مليون دولار عام 2009 بمعدل زيادة 85.11% مقارنة بصادرات عام 2004، وعلى الرغم من هذا الارتفاع المسجل، تبقى الصادرات الغذائية الجزائرية الأضعف مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما تبقى مساهمتها في مجموع الصادرات الجزائرية ضئيلة جداً ولا تكاد تذكر، قدرت عام 2011 بـ 0.48% من مجموع الصادرات الكلية⁴ مقابل نسبة مساهمة 0.25% عام 2009 و0.20% عام 2004.

وتتمثل أهم المنتوجات الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال سنة 2009 فيما يلي:

- المشروبات: المياه المعدنية والغازية بقيمة 20.42 مليون دولار.
- العجائن الغذائية: 17.74 مليون دولار.
- التمور: 12.67 مليون دولار.
- الترفاس: 11.88 مليون دولار.
- السكر: 6.62 مليون دولار.

¹ الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2013، مرجع سابق، ص 3.

² المرجع نفسه، ص 4.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 46.

⁴ Direction générale des douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2011**, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, p 10.

ومع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، سجلت الصادرات الغذائية الجزائرية تراجعاً بمعدل 11.78% ما بين عامي 2011-2012 لتصل قيمتها إلى 313 مليون دولار عام 2012 مقابل 355 مليون دولار عام 2011.¹

وتتمثل السلع الغذائية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية في زيت الزيتون، التمور، الخضر والفواكه.²

3. تطور الصادرات الغذائية المغربية:

كما سبق وأشرفنا فإن المغرب تعتبر المصدر الأكبر للغذاء بين الدول المغاربية، وقد شهدت صادراتها الغذائية تطوراً إيجابياً خلال السنوات الأخيرة حيث انتقلت قيمتها من 824.83 مليون دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 714.22 مليون دولار عام 2004، لتصل إلى 2.9 مليار دولار عام 2009 بمعدل نمو 308.94% خلال الفترة 2004-2009 رغم التراجع المسجل عام 2009 بمعدل 9.3% عما كانت عليه عام 2008. وفي ظل دعم المغرب للقطاع الزراعي بهدف التصدير سجلت مساهمة الصادرات الغذائية في مجموع الصادرات الكلية ارتفاعاً من حوالي 7.2% عام 2004 إلى 19.2% عام 2007 لتصل نسبة مساهمتها عام 2009 إلى 22.3%، غير أن هذه النسبة قد سجلت تراجعاً ابتداءً من العشرية الثانية من القرن الحالي مسجلة عامي 2010-2011 معدل 17.9% و 15.1% على التوالي.³ ويعود هذا التراجع إلى زيادة الصادرات الكلية بنسب أكبر من زيادة الصادرات الغذائية.

ومع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، سجلت الصادرات الغذائية المغربية تراجعاً بمعدل 1.7% ما بين عامي 2010-2011 متأتياً خاصة من انخفاض عائدات الأسماك المصيرة بـ 17.1%، والحمضيات بمعدل 2.3%، ومنتجات البحر الطازجة بمعدل 13.1%، والخضر المصيرة بمعدل 4.7%، وفي المقابل سجلت عائدات القشريات والرخويات نمواً بمعدل 11.3%، إضافة إلى تطوير الصادرات المغربية من الطماطم بنسبة 7.4%، والخضر الطازجة بمعدل 2.6%، والفواكه والغلل بمعدل 78.2%.⁴

وتتمثل السلع الغذائية التي تمتلك فيها المغرب ميزة تنافسية في الخضر والفواكه، زيت الزيتون، التمور، الحمضيات، الألبان والأسماك.⁵

¹ . Direction générale des douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2011**, op.cit, p 11.

² . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 46.

³ .Offices des changes, **Commerce extérieur du Maroc**, Royaume du Maroc ; 2011, p 37.

⁴ . **Ibid**, p37.

⁵ . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الميزان التجاري الغذائي للدول المغربية

بالرغم من التحسن الذي سجلته الصادرات الغذائية المغربية في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تعاني بشكل عام عجزا في موازينها التجارية الغذائية نظرا لتزايد قيمة الواردات خاصة منها الجزائر، في حين تبقى كل من المغرب وتونس تسجلان تذبذبا بين العجز والفائض كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 03-22: تطور الموازين التجارية الغذائية للدول المغربية في الفترة 1998-2009

الوحدة: مليون دولار

2009	2008	2007	2005	2004	02-1998		
571.49-	571.49-	348.49-	102.07	148.84+	183.54-	الميزان التجاري الغذائي	تونس
71.19	71.19	79.15	112.12	117.79	75.43	نسبة تغطية الصادرات للواردات	
5361.30-	7066.65-	4375.99-	3222.78-	3360.85-	3222.52-	الميزان التجاري الغذائي	الجزائر
2.12	1.73	2.05	1.66	1.83	1.03	نسبة تغطية الصادرات للواردات	
38.19-	1095.55	897.49-	837.43-	735.91-	299.92-	الميزان التجاري الغذائي	المغرب
98.7	151.55	57.76	45.31	49.25	73.33	نسبة تغطية الصادرات للواردات	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 03-20 و 03-21.

من معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن الميزان التجاري الغذائي لتونس قد عرف تحسنا مسجلا فوائض تجارية خلال عامي 2004-2005 بنسب تغطية 117.79% و 112.12% على التوالي، في حين سجل عجزا خلال السنوات الأخيرة تراوحت قيمته ما بين 348.49 مليون دولار عام 2007 و 571.49 مليون دولار عام 2009 بنسب تغطية 79.15% و 71.19% على التوالي. أما المغرب وعلى الرغم من كونها أكبر الدولة المغربية تصديرا للغذاء، إلا أن ميزانها التجاري الغذائي ظل يسجل عجزا باستثناء عام 2008 حيث سجل فائضا بقيمة 1095.55 مليون دولار بمعدل تغطية 151.55%، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كونها تهم بالزراعات التصديرية على حساب تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية.

في حين تبقى الجزائر حالة منفردة باعتبارها سجلت عجزا مستمرا في ميزانها التجاري الغذائي، والأسوأ من ذلك هو تفاقم هذا العجز من سنة إلى أخرى لينتقل من 3.22 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 5.36 مليار دولار عام 2009 مسجلا أعلى قيمة له عام 2008 بقيمة 7.06 مليار دولار تزامنا مع

الارتفاع في أسعار الغذاء الدولية بمعدل تغطية لم يتعدى 1.7% وهذا راجع بالأساس إلى ضعف الإنتاج الغذائي ونمو حجم الواردات الغذائية بوتيرة أسرع من نمو الصادرات التي لا تكاد قيمتها تحسب.

المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

إن إتاحة الغذاء من قبل الدول المغاربية لا تكفي لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بل يجب العمل أيضا على توفير الإمكانيات لحصول السكان على احتياجاتهم الغذائية وبشكل مستدام، وتتحدد هذه الإمكانيات ضمن عنصرين أساسيين هما: أسعار السلع الغذائية، والدخل الفردي.

وقد أفرزت سياسات تحرير التجارة الدولية العديد من الآثار على مقومات إمكانية الحصول على الغذاء للشعوب المغاربية نتطرق إليها ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: أسعار الغذاء في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على الأسعار المحلية للسلع الغذائية من خلال تأثيرها على الأسعار الدولية نتيجة إلغاء الدعم الزراعي في الدول المنتجة للغذاء -وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية- مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الغذائي العالمي، وفي ظل ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء، والنتائج أساسا عن الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة (خاصة الهند والصين)، إضافة إلى ارتفاع الطلب على الغذاء بهدف إنتاج الوقود الحيوي، في مقابل انخفاض المعروض منه ما أدى إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية في السنوات الأخيرة (راجع الجدول رقم 02-03). كما يؤدي تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة وما نتج عنه من ارتفاع لتكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ويتوقف مدى تأثير زيادات الأسعار في السوق الدولية للغذاء على الأسواق المحلية للغذاء في الدول الأخرى على مستوى اعتماد البلد المعني على الواردات وقدرته على حماية نفسه من الصدمات، إضافة إلى عوامل محلية مثل ظروف الحصول المحلية وإمكانية الوصول إلى الموانئ وحالة البنية التحتية، وحدوث صدمات خاصة بكل بلد مثل الصراعات والكوارث الطبيعية، والحيز الحالي للسياسات المالية، واختيار أدوات السياسة للوقاية من تقلب الأسعار العالمية مثل مخزونات الحبوب، وإجراءات التدخل التجارية، وضوابط الأسعار، وشبكات الأمان، والاستثمارات في الزراعة. ويختلف تفاعل هذه العوامل وخصائصها والخيارات المعتمدة في السياسات من بلد إلى آخر.¹

¹. الموقع الرسمي للبنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/August-2012.htm>، تم الاطلاع عليه 2012/09/12.

ويوضح الجدول الموالي التغير في أسعار السلع الغذائية في الدول المغربية.

الجدول رقم 03-23: مؤشر أسعار الغذاء في الدول المغربية في الفترة 2004-2012

الدول	سنة الأساس	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تونس ¹	2005	-	100	105	103	106.1	104.3	106.8	103.7	107.5
الجزائر ²	2001	108.9	107.7	112.3	119.4	128.4	138.9	144.8	150.9	168.9
المغرب ³	2006	-	-	100	104.5	119.1	113	114.4	115.9	118.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1. Institut national de la statistique, Tunisie, <http://www.ins.nat.tn/indexfr.php>, Le 14/01/2013.
2. ONS, L'Algérie en quelques chiffres: résultats 2009-2011, édition 2012, N°42, p 58.
3. Haut-commissariat au plan, Royaume du Maroc, www.hcp.ma, 26/01/2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول المغربية شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية ما شهدته بقية دول العالم من ارتفاع كبير في مستويات أسعار الغذاء وما لذلك من تداعيات وآثار سلبية على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية عالميا الناتج عن الأسباب السابقة الذكر، كما ساهم ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ورفع الدعم وتكاليف الترحيل والنقل مساهمة كبيرة في ارتفاع أسعار الغذاء المحلية، هذا إضافة إلى انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية الرئيسية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة كما في الجزائر.¹

وقد سجلت أسعار السلع الغذائية في تونس ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع مؤشر أسعار الغذاء عام 2012 إلى 107.5 مقارنة بأسعار عام 2005، إذ حققت مؤشرات السلع الغذائية الأساسية أعلى مستوياتها في الفترة ما بين 2005-2012 مقارنة بسنة الأساس 2005 كالاتي: بلغ مؤشر أسعار اللحوم عام 2010 أعلى معدل بزيادة 14.3%، الحيز ومشتقات الحبوب حققت أعلى مؤشر لها بمعدل زيادة عام 2008 بمعدل 7.3%، الخضار حققت أعلى مؤشر لها بمعدل زيادة عام 2012 بمعدل 13.3%، مشتقات الحليب والبيض حققت أعلى مؤشر لها بمعدل زيادة عام 2008 بمعدل 14.2%، الغلال والفواكه الجافة حققت أعلى مؤشر لها بمعدل زيادة عام 2010 بمعدل 10.7%، أما الأسماك فحققت أعلى مؤشر لها بمعدل زيادة عام 2010 بمعدل 7.6%.²

¹. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، الخرطوم، 28.

². Institut national de la statistique, Tunisie, <http://www.ins.nat.tn/indexfr.php>, Le 14/01/2013.

وقد جاءت هذه الزيادات رغم ما تبذله الحكومة التونسية من جهود لضبط أسعار المواد الغذائية الأساسية في إطار سياسة الدعم ومراقبة الأسعار التي تنتهجها تحت وصاية الصندوق العام للتعويض، والتي تهدف من خلالها إلى ضبط أسعار المواد الأساسية من طرف الإدارة وتعديلها كلما اقتضت الحاجة بهدف امتصاص ارتفاع الأسعار في السوق العالمية وتكاليف الإنتاج وسعر صرف الدولار، مع مراعاة تطور مستوى الدخل، كما تخضع أسعار جل المواد المدعمة إلى هيكلية أسعار تتضمن مختلف عناصر الكلفة. ويشمل تدخل الصندوق العام للتعويض حاليا العديد من المواد الأساسية على غرار مشتقات الحبوب (الحنيز، السميد، العجين الغذائي...)، الزيوت النباتية، الحليب المعقم النصف الدسم، السكر، ومعجون الطماطم.¹

وبالنسبة لأسعار الغذاء في الجزائر، فقد شهدت قفزة خلال السنوات القليلة الماضية حيث سجل مؤشر سعر الغذاء عام 2012 مقارنة بعام 2006 زيادة بمعدل 56.6% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالزيادات المحققة في كل من تونس والمغرب، ويعزى السبب الرئيسي لذلك كون الجزائر بلد مستورد صافي لاحتياجاته الغذائية بمعدل يفوق 80%. وفي إطار ارتفاع أسعار الغذاء، فقد استمر ارتفاعها خلال عام 2013 وان كان بمعدل أقل حيث عرفت أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك منذ بداية العام ارتفاعا كبيرا مقارنة بنهاية ديسمبر 2012، وبلغت نسبة الزيادة حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حدودا قياسية بـ 19% بالنسبة لبعض أنواع الخضضر على غرار الطماطم بمعدل 6%، أما البطاطا التي يكثر عليها الطلب على مدار السنة، فارتفع سعرها بنسبة 1%، والبصل بـ 3%، كما شهدت مختلف أنواع العجائن ارتفاعا في سعرها بمعدل 1%، أما الفاصوليا فقد قفز سعرها هي أيضا بنسبة 1% مقارنة بنهاية السنة الماضية. كما عرفت أسعار مختلف أنواع اللحوم زيادة بمعدل 2% بالنسبة للحوم الغنم الطازج، و1% بالنسبة للدجاج، ولم تسلم مختلف أنواع الفواكه من الزيادة في الأسعار، حيث مست أيضا التمور التي قفز ثمن الكيلوغرام الواحد منها بمعدل 6%، مقابل 1% العام الماضي، فيما ارتفع سعر التفاح المحلي واسع الاستهلاك إلى 7%.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وحتى سنة 1995 كانت الدولة هي التي تقوم بوظيفة التاجر، وكانت أسعار وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر — ومنها المنتجات الغذائية — محددة. ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية وفتح السوق الوطنية، تم تكريس مبدأ حرية الأسعار تبعا لإصدار الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة، وأصبح تموين السوق بالمنتجات الغذائية يتكفل به المتعاملون الخواص. وفي إطار مواجهة الآثار السلبية للارتفاع الذي عرفته أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل

¹. وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية، http://www.commerce.gov.tn/Ar/11_32، مرجع سابق.

خاص على فئات المجتمع خاصة الفقيرة، تم تعديل هذا الأمر في أوت 2010 مع الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار بإدراج أحكام تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها قصد:¹

- تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق؛
- مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

وفي الوقت الراهن تتمثل المنتجات الغذائية المقننة أسعارها وتعريفاتها في فريضة الخبازة، الخبز، السميد، حليب الأكياس، مياه الشرب، كما تم مع بداية عام 2011 تسقيف أسعار زيت المائدة العادي والسكر الأبيض.

شهدت أسعار المنتجات الغذائية في المغرب خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا بصورة كبيرة بزيادة وصلت إلى 14% ما بين عامي 2007-2012، مسجلة أعلى ارتفاع لها عام 2008 حيث بلغ مؤشر أسعار الغذاء لنفس السنة 119.1 مقارنة بأسعار عام 2006. واستمر هذا الارتفاع خلال الستة أشهر الأولى من عام 2013 بمعدل 0.9% مقارنة بعام 2012، وجاءت أهم هذه الزيادات كالاتي: الخضر بمعدل 6.6%، الفواكه 2.8%، السمك وفواكه البحر بمعدل 2.2%، في حين سجلت أسعار اللحوم والبيض والحليب انخفاضا بمعدل 0.5% خلال نفس الفترة.² ويرجع هذا الارتفاع في الأسعار الذي شهدته أسواق المنتجات الغذائية في المغرب إلى الزيادة في أسعار الغذاء الدولية من جهة، وتذبذب الإنتاج المحلي نتيجة الظروف الطبيعية، فعلى سبيل المثال يعرف إنتاج الخضر والفواكه عدم استقرار وثبات لارتباطها بمطول الأمطار، هذا إضافة إلى ارتفاع حجم الطلب الخارجي على المنتجات المغربية. وقد اتخذت الحكومة المغربية عدة إجراءات لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال تدخلها عبر الموازنة العامة لتقديم دعم إضافي للمواد الأساسية يصل سنويا إلى نحو 1.6 مليار درهم، خاصة القمح والدقيق الممتاز، حيث أصبح حجم الدعم المرصود لهذه المواد 3.8 مليار درهم.³

وفي إطار مواجهة تحديات ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الدول المغاربية، دعا منسق المكتب الإقليمي للفاو الدول المغاربية إلى اتخاذ قرارات عاجلة للاستجابة للحاجيات الغذائية للفئات الأكثر فقرا ودفع الاستثمار في المجال الفلاحي والرفع من الإنتاجية واعتماد نتائج البحث العلمي الفلاحي لضمان حد أدنى من الأمن الغذائي. ودعا مدير مكتب الأمن الغذائي بالأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي إلى بعث هيكل استشاري مغاربي يعكف على بلورة رؤية مغاربية مشتركة لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية، وذكر بأن اتحاد المغرب العربي وضع سنة 2010 استراتيجية مغاربية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية للفترة ما بين 2011-2020، وأوضح أن هذه الاستراتيجية تشتمل على تنفيذ ستة برامج تتعلق بـ: تطوير إنتاج الحبوب، والتصرف في

¹ السيد بوكنون، مداخلة حول ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2011، ص 8-9.

² Haut-commissariat au plan, Royaume du Maroc, www.hcp.ma, Le 20/08/2013.

³ <http://www.aawsat.com/details.asp?article=438731&issueno=10529#UkmY8H-WrPY>, تم الاطلاع عليه 2013/03/12.

تقلب أسعار الغذاء بالأسواق العالمية للحبوب، وتطوير المبادلات الزراعية المغربية، والتصرف المستدم في الموارد الطبيعية، ومراقبة الآفات الزراعية العابرة للحدود، ودعم المنظمات المهنية الفلاحية.¹

الفرع الثاني: الدخل الفردي في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري

شهد الدخل الفردي في الدول المغربية تطوراً خلال الثلاث عقود الأخيرة، واختلفت معدلات نموه بين الدول المغربية، حيث سجل متوسط الدخل الفردي التونسي زيادة بمعدل 68.81% خلال الفترة 2000-2009 ليصل إلى 8.66 دولار يومياً للفرد، في حين سجل متوسط الدخل الفردي في الجزائر نمواً بمعدل 59.9% خلال نفس الفترة وتعتبر الأدنى بين معدلات النمو المحققة في باقي الدول المغربية، ويأتي معدل النمو المحقق في الدخل الفردي المغربي الأعلى بمعدل 75.49% خلال الفترة 2000-2009 ليصل إلى 4.44 دولار/اليوم عام 2009.

الجدول رقم 03-24: تطور متوسط الدخل الفردي في الدول المغربية للفترة 1985-2009

الوحدة: دولار أمريكي

معدل النمو %		2009	2008	2007	2005	2000	1995	1990	1985	
09-2000	2009-1985									
68.81	238.28	8.66	8.8	7.95	6.82	5.13	3.81	3.12	2.56	تونس
59.9	98.99	7.9	7.65	7.4	6.6	4.94	4.91	4.18	3.97	الجزائر
75.49	214.89	4.44	4.29	4.03	3.5	2.53	2.03	1.87	1.41	المغرب

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator>

وتؤثر سياسات التحرير التجاري على الدخل الفردي في الدول المغربية من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية من جهة وعدالة توزيعه من جهة أخرى، هذا إضافة إلى تأثيرها على التشغيل في هذه الدول.

1. آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الدخل المحلي الإجمالي للدول المغربية وتوزيعه:

إن التعرف على آثار تحرير التجارة الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول لا يكفي وحده كمؤشر لكيفية تأثيرها على الدخل الفردي، بل يجب أيضاً التعرف على مدى تأثير هذه السياسات على توزيع الناتج المحلي على الطبقات الاجتماعية المختلفة ومساهمتها في محاربة الفقر في هذه الدول.

✓ آثار التحرير التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية:

لتوضيح أثر تحرير التجارة الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية لا بد من إبراز العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري لهذه الدول وبين نمو إنتاجها المحلي الإجمالي. وتبرز أهمية مؤشر درجة الانفتاح

¹ http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=81&a=25964، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/04/12.

التجاري في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الدولية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لها.¹

الجدول رقم 03-25: تطور درجة الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية عامي 2004-2008

الدولة	معدل الانفتاح عام 2004 %	معدل الانفتاح عام 2008 %
تونس	31.4	35.7
الجزائر	24.1	33.9
المغرب	19.7	25.9

* معدل الانفتاح = نسبة الصادرات والواردات من إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل الانفتاح للدول المغربية قد شهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، ففي تونس ارتفع من 31.4% عام 2004 إلى 35.7% عام 2008 بزيادة قدرها 4.3%، في حين ارتفع معدل انفتاح الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة بمعدل 9.8% ليصل عام 2008 إلى 33.9%، أما الاقتصاد المغربي فقد سجل عام 2008 معدل انفتاح يقدر بـ 25.9% بزيادة قدرها 6.2% مقارنة بعام 2004.

وتعكس هذه الأرقام زيادة ارتباط الاقتصاديات المغربية بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة واعتمادها عليه من جهة، وتدني الطاقات الإنتاجية المحلية ومحدوديتها في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، من جهة أخرى، كما أنه قد يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة.²

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية زيادة كبيرة خلال العقد الأول من القرن الحالي، سواء بالنسبة للدول المصدرة للبترول (الجزائر)، أو غير النفطية (تونس والمغرب)، فزاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن أسعار النفط الدولية بالنسبة للدول النفطية من جهة، أو من خلال تحسن العوامل الداخلية المحفزة للنمو وعلى رأسها معدلات الاستثمار، وتحسن حوافز النمو المرتبطة بالتجارة الخارجية لغير الدول النفطية من جهة أخرى.³ ولتوضيح آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لا بد من

¹ عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجهما في الاقتصاد الإسلامي، دار الرشيد للنشر، مصر، 2005، ص 9.

² عيسى حمد الفارسي، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: لفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2007، ص 114.

³ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية: أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 212.

توضيح تطور مساهمة كل قطاع من القطاعات المكونة للنتائج في ظل التحرير التجاري. ويبين الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية.

الجدول رقم 03-26: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية بأسعار السوق الجارية للفترة 1995-2009

معدل النمو %	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)							
	09-2000	2009-95	2009	2008	2007	2005	2000	1995
102.94	140.99	43.551	44.924	38.967	32.256	21.459	18.050	تونس
152.08	228.15	138.126	171.756	135.032	103.066	54.793	42.079	الجزائر
145.01	142.11	90.553	88.880	75.224	59.524	36.958	37.407	المغرب

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 286.
النسب المئوية من إعداد الطالبة.

بالنسبة لتونس: فقد سجل ناتجها الإجمالي المحلي ارتفاعا خلال الفترة 2009-2000 والذي وصل معدله في المتوسط إلى حوالي 10% منتقلا من 21.45 مليون دولار بأسعار السوق الجارية عام 2000 إلى 43.55 مليون دولار بأسعار السوق الجارية عام 2009. وقد تراجعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عاما بعد عام، وهو ما يعكس الوضعية الصعبة التي يعيشها هذا القطاع في ظل التوجه الكلي للسياسات الاقتصادية التونسية نحو الصناعة والخدمات، حيث تراجعت حصة قطاع الزراعة من 9.37% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي عام 2008 إلى 7.2% عام 2010. ومن العوامل التي تدخل في تدي مساهمة هذا القطاع الاستراتيجي نجد المعوقات المناخية وعلى رأسها الجفاف، كما تبرز الأزمة العالمية وتقلص الأنشطة التصديرية للمنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي بصفته الشريك الاقتصادي الأول لتونس، إضافة إلى نظام الحصص المفروض على الصادرات التونسية المتوجهة نحو الاتحاد الأوروبي مما يحدّ من القدرة على خلق قيم مضافة كبيرة.

أما القطاع الصناعي فيعتبر أول قطاع اقتصادي تونسي عرف التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي، وقد شهدت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تزايدا مستمرا حيث ارتفعت من 25.7% إلى 28% بين سنتي 1977 و1999، لتصل إلى 31% عام 2006¹، كما تضاعفت الاستثمارات المنجزة في هذا القطاع حوالي أربع مرات في الفترة 1987-2008 لتصل إلى حوالي 1.4 مليار دينار تونسي عام 2008². وساهم قطاع الصناعات التحويلية بما يزيد عن 60% من إجمالي الناتج الصناعي عام 2006 حيث يكتسب هذا القطاع أهمية نسبية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 20% في نفس السنة مستخلصة من صناعات النسيج والمنتجات الغذائية، إلا أن هذه

¹ محمد الأمين بن قسيمة، استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي لفترة 2007-2016، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات والدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010، ص 4.

² المرجع نفسه، ص 7.

النسبة شهدت تراجعا منذ عام 2008 إلى 18% لتصل إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 نتيجة تأثر هذا القطاع بتبعات الأزمة العالمية على الشركاء التجاريين لتونس، وتراجع قطاع النسيج نتيجة المنافسة الآسيوية، إضافة إلى التراجع المسجل في قطاع صناعة الأغذية، ولإشارة فان قطاع الصناعة التحويلية يقوم أساسا على الاستثمارات الأجنبية حيث يجتذب ما يفوق 60% من مجموع الاستثمارات المتدفقة إلى تونس.

أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية، وبفضل الاكتشافات البترولية الجديدة التي قادتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انتقلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 6.6% عام 2005¹ إلى 12.2% عام 2008،² إلا أنها سجلت تباطؤا لأسباب تقنية لتتخفص مساهمتها إلى 8.6% عام 2010. وفي المقابل وصلت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي التونسي عام 2010 إلى 51.5% مقابل 46.73% عام 2008 مستفيدا من الاستثمارات الأجنبية الواردة خاصة في قطاع السياحة والتجارة والفندقة الذي وصلت مساهمته 12.44% عام 2010.

أما الجزائر: فقد شهد ناتجها المحلي الإجمالي قفزة نوعية مع بداية الألفية الثالثة حيث ارتفع من حوالي 54.79 مليون دولار بأسعار السوق الجارية عام 2000 إلى 171.75 مليون دولار عام 2008، ويعزى ذلك إلى الطفرة التي عرفتها أسعار النفط الدولية منتقلة من 24 دولار للبرميل الواحد عام 2000 إلى 126 دولار في جوان 2008،³ ومع تراجع أسعار النفط الدولية مع نهاية عام 2008 إلى 33 دولار للبرميل الواحد سجل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عام 2009 انخفاضا بمعدل 19.58% مقارنة بعام 2008 محققا قيمة 138.12 مليون دولار بأسعار السوق الجارية، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهين قطاع المحروقات الذي يتعزز وزنه عاما بعد عام في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت مساهمته من 24.5% عام 1998 إلى 45.8% عام 2008 ليساهم عام 2010 بنسبة 34.6% من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يعادل تقريبا نصف الثروة الوطنية المنتجة. وتجدد الإشارة إلى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة فعالة تعمل الدولة من خلالها على تطوير قطاع المحروقات من خلال زيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا لتبقى والانفتاح أكثر على العالم.

وفي ظل هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، لا تزال مساهمة القطاعات الأساسية، والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع الصناعات التحويلية والزراعة، ضعيفة وهامشية في هيكل النمو. فبالنسبة إلى قطاع الزراعة، فقد سجل تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة في ظل تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ثم برنامج التجديد الريفي والفلاحي، غير أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة لم تتعدى

¹. OCDE, *African economic outlook*, 2008, p 589.

². صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 267.

³. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سينار كينيتال، يوليو 2012، ص 4.

8.4% عام 2010 مقابل 5% عام 2008. كما لا يزال قطاع الصناعات التحويلية يشغل مكانة تزداد تراجعاً عاماً بعد عام في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، حيث انتقلت مساهمته من حوالي 10% عام 1998 إلى 6% عام 2004، ليسجل مساهمة نسبية تقدر ب 3.8% عام 2008¹ محتلاً المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية على الرغم من الجهود المبذولة لتبقى الصناعة التحويلية في الجزائر تعيش أزمة حقيقية. أما قطاع الخدمات الإنتاجية، فقد شهد تطوراً خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى حوالي 20%، ويرجع هذا إلى التطور الذي عرفته الأنشطة التجارية الداخلية والتي تساهم بأكثر من نصف هذا الناتج خاصة منها الفنادق والتجارة والنقل والاتصالات.

وفي ظل توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج، شهدت مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ارتفاعاً إلى حدود 23.78% عام 1994، ثم إلى 28.84% عام 2008²، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة، ولكن ورغم ما حققه هذا القطاع من نتائج إلا أنه لا يزال غير فعال ونشط مقارنة بمعظم الدول النامية.

وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للمغرب فقد سجل خلال السنوات الأخيرة نمواً مطرداً بمعدل 145% منتقلاً من 36.958 مليون دولار إلى 90.553 مليون دولار بأسعار السوق الجارية في الفترة 2000-2009، وقد ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 14% خلال عامي 2008 و2010 على التوالي، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تبني الحكومة المغربية لسياسة التنمية القروية عام 2005 والتي تهدف إلى ترشيد السياسة الفلاحية وتحسين تنافسية القطاع الفلاحي وخلق مصادر مستدامة للدخل. أما قطاع الصناعات التحويلية، فتعد المغرب من أفضل الدول المغاربية من حيث القدرة على خلق القيمة بالاعتماد على هذا القطاع، ويرجع سبب ذلك إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها خلال السنوات القليلة الماضية والتي بدأت تعطي ثمارها ابتداءً من عام 2008 حيث يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة على مدار الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2008³ وقد تطورت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 13.78% عام 2008⁴ إلى 14.14% عام 2010⁵.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق.

² مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2009، ص 144.

³ مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، 2008، ص 40.

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 267.

⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 287.

وقد أدى التوجه إلى الاعتماد على قطاع السياحة في المغرب إلى التقليل من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تناقصت نسبة مساهمتها إلى 3.8% عام 2010 بعدما كانت 5.1% عام 2006. وفي المقابل وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام عام 2010 إلى 49.47%، حيث يشكل قطاع الخدمات الإنتاجية مصدر مهم للدخل لتصل نسبة مساهمته في سنة 2010 إلى 19.33% رغم أنه سجل تراجعاً بلغت نسبته 1.52% مقارنة بعام 2008. وتعود الأهمية المالية الاستراتيجية التي يتمتع بها قطاع الخدمات الإنتاجية إلى موجة المشاريع الاستثمارية التي استقطبها المغرب في قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة بين 2005-2008 ليحقق قطاع الخدمات الإنتاجية تدفقات مباشرة مثلت نسبة 48.9% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة لسنة 2008،¹ وهو ما يبرز أهمية تركيز الاستراتيجيات التنموية على القطاع الثالث.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى وجود أثر سلبي لسياسات تحرير التجارة الدولية على الإيرادات الحكومية للدول المغاربية نتيجة تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها التي تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المغاربية وأكثر من 10% من مجموع إيراداتها، خاصة الدول غير النفطية، حيث تقدر خسائر تونس في ظل الشراكة الأورو-متوسطة بحوالي 21.7% من مجموع إيراداتها و 2.6% من إجمالي دخلها المحلي، أما المغرب فتقدر خسائرها بـ 9.2% من مجموع إيراداتها و 1.9% من إجمالي ناتجها المحلي، أما الجزائر فلا تتعدى خسائرها في ظل الشراكة الأورو-متوسطة 15.2% من مجموع إيراداتها و 1.8% من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي.²

✓ آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على توزيع الدخل في الدول المغاربية:

بناء على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الدول المغاربية، يتبين وجود تباين بين هذه الدول في تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع، حيث استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل بعض الفئات، وكان نمو الدخل سالباً بالنسبة لمعظم الفئات الأخرى، وهذا ما يقودنا إلى تحليل مؤشر توزيع الدخل.

¹. مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، مرجع سابق، ص 40.

². صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 36.

الجدول رقم 03-27: تطور مؤشر جيني لتوزيع الدخل في الدول المغاربية

الدولة	السنة	مؤشر جيني لتوزيع الدخل %*
تونس	1985	43.43
	1990	40.24
	1995	41.66
	2000	40.81
	2005	41.30
الجزائر	1988	40.14
	1995	35.33
	2000	36.90
المغرب	1980	54.00
	85-1984	39.19
	1991-1990	39.20
	1999-1998	39.46
	2001-2000	40.63
	2007	40.88

* هذا المعامل بين 0 = حالة العدالة الكاملة، 100 = حالة عدم العدالة القصوى.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 291.

يرتبط تطور الدخل الفردي بمعدلات النمو المحققة وتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلبا على معدلات الدخل الفردي والفقير، فكلما كان مؤشر توزيع الدخل عادلا مع بقاء المحددات الأخرى كلما ارتفع الدخل الفردي وانخفض الفقر.¹

يعتبر توزيع الدخل في الجزائر عادلا نسبيا، وقد بلغ معدل جيني الخاص بالجزائر 36.9% عام 2000 بعدما كان 40.14% عام 1988، مما يدل على التحسن في توزيع الدخل في ظل توجهها نحو الانفتاح التجاري، وقد بلغ معدل الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم خلال الفترة 1990-2002 حوالي 19%،² أما على مستوى كل من تونس والمغرب فلا تزال معدلات جيني مرتفعة نوعا ما رغم الانخفاض الذي سجلته لتصل عام 2000 في تونس 40.81% و 40.63% في المغرب و 39.04% في موريتانيا، وهذا الانخفاض المحقق دليل على التحسن في توزيع الدخل على الأفراد.

2. آثار تحرير التجارة الدولية على التشغيل في الدول المغاربية:

من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة أن العلاقة بين التجارة والعمل علاقة معقدة، فالتجارة الحرة في بيئة مستقرة توفر المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يمهد لإيجاد فرص للعمل وبالتالي الإسهام في تقليص

¹ أحمد الكواز، تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 87.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006، نيويورك، ص 192.

هامش الفقر. والملاحظ أن المنظمة تتطرق إلى هذه القضايا بأسلوب التدرج فهي تنادي بتحرير متدرج يعطي فرصة زمنية للتكيف اللازم، وتعتبر أن هناك عديد من العوامل الأخرى لا سلطة لها عليها هي المسؤولة عن التغيرات الحاصلة على معدل البطالة.¹ ووفقا للاعتبارات النظرية، فإن تحرير التجارة سوف يكون له أثر إيجابي على خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها ومنه التقليل من معدلات البطالة. ويعكس الجدول الموالي تطور معدلات البطالة والتشغيل في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري.

الجدول رقم 03-28: تطور معدلات التشغيل في الدول المغاربية خلال الفترة 1995-2010

الدول	معدل البطالة من مجموع القوى العاملة %			معدل القوى العاملة من مجموع السكان %		
	2010	03-2000	99-1995	2009	2004	1995
تونس	13.0	14.3	15.7	35.4	42.4	37.2
الجزائر	10.0	27.3	27.9	40.4	37.2	30.3
المغرب	9.1	11.9	13.9	32.6	42.4	39.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2006، مرجع سابق، ص 291.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2011، مرجع سابق.

بالنسبة لكل من تونس والمغرب، فقد شهدت معدلات البطالة مع بداية تنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي اتجاهها تصاعديا، حيث بلغ معدل البطالة في تونس عام 1991 حوالي 16.1% مقابل 10% سجلها مع بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، كما ارتفع معدل البطالة في المغرب من 10.8% عام 1972 إلى 15% عام 1987.² إلا أن هذه النسب بدأت تتراجع منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث انتقل معدل البطالة في تونس من 15.7% كمتوسط للفترة 1995-1999 إلى 13% عام 2010، كما تراجع معدل البطالة في المغرب من 13.9% إلى 9.1% خلال نفس الفترة.

وقد ساعدت سياسات تحرير التجارة الدولية على خفض معدلات البطالة في كل من تونس والمغرب من خلال استفادة كل منهما من مزاياها التصديرية كثيفة العمالة، وأدى هذا النمط للإنتاج إلى تطورات مهمة في هيكل العمالة في القطاع الصناعي مع تطور محدود في قطاعي الزراعة والخدمات، وتوصلت بذلك كل من تونس والمغرب إلى تنويع صادراتها والاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعات الموجهة للتصدير حققت توسعا ملحوظا في تشغيل العمالة في الدول المغاربية التي تبنت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، فمثلا، شكلت صناعات المنسوجات والملابس الموجهة للتصدير في تونس والمغرب المحرك الرئيسي لنمو الصادرات فيهما، حيث بلغت العمالة الموظفة في هذه الصناعات نحو 46% من حجم العمالة في القطاع الصناعي التونسي، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، وبنحو 32% من إجمالي الصادرات التونسية. وفي المغرب، تشكل العمالة في صناعات المنسوجات

¹ خليل حسين، منظمة التجارة العالمية وعملة الاقتصاد والمال، المركز اللبناني للدراسات الاستراتيجية والدولية، لبنان، 2007، ص 15.

² بوطالب قويدر، الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المغرب) في ظل المستحدثات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 24-26 سبتمبر 1996، ص 225-226.

والملابس نحو 42% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بـ 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل حوالي 34% من إجمالي الصادرات المغربية. ومن خصائص هذه الصناعات أنها وظفت عمالة غير ماهرة غالبيتها من النساء ومن القطاع الريفي، والتي تمثل الطبقة الفقيرة في المجتمعات المغربية.¹ كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من تونس والمغرب بمعدلات مرتفعة ساعد على خلق مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة، فبالنسبة إلى تونس ورغم النتائج المتواضعة التي حققتها البرامج المسطرة من قبل السلطات التونسية، إلا أن مساهمة المشاريع الاستثمارية كانت مقبولة إلى حد ما خصوصا في ظل عجز القطاع العام عن خلق التسارع المطلوب في وتيرة خلق الوظائف الجديدة والتكفل بالتعداد المتزايد لطالبي العمل، وإلى غاية سنة 2008 وصل عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الأجنبية الناشطة في تونس خارج قطاع الطاقة إلى 287.735 أي ما يمثل 8.22% من إجمالي القوة العاملة.² كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب في التأثير بصفة فعالة في خلق عدد كبير من مناصب الشغل الحقيقية، خصوصا وأن التنوع القطاعي للاقتصاد المغربي سمح باستقطاب مشاريع استثمارية إلى مجالات كثيفة العمالة على غرار السياحة، الأشغال العمومية، صناعة الألبسة وصناعة السيارات، حيث نتج عن ذلك خلق أكثر من 8.000 منصب عمل عام 2003،³ وأكثر من 30.000 منصب عمل من أصل 256.700 منصب عمل مستحدثة خلال عام 2006 جعلت معدل البطالة ينزل تحت حاجز 10% لأول مرة في مسيرة الاقتصاد المغربي.

أما الجزائر، فقد شهدت منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي أيضا قفزة في معدلات البطالة والتي ارتفعت من 18% عام 1986 إلى 29.3% عام 1999، وقد ساهمت برامج التصحيح الهيكلي خاصة على صعيد القطاع العام في هذا التدهور، فقد تم إلغاء حوالي 90.000 منصب شغل في الفترة 1985-1987،⁴ خاصة وأن مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات بقي منخفضا جدا ولم تستفد الجزائر من مزاياها في تصدير المحروقات كونه قطاع كثيف رأس المال، وحتى الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى الجزائر كانت موجهة لقطاع المحروقات والذي يعدّ قطاعا كثيف رأس المال.

وقد سجلت معدلات البطالة ابتداء من عام 2000 تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة، حيث بلغ البطالة 27.9% لينخفض عام 2010 إلى 10%. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى:⁵

- تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي؛

1. Fontana Marzia, Susan Joekes and Rachel Masika, **Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts**, Institute of Development Studies (IDS), Brighton, 1998, p 42.

2. Ambassade de France en Tunisie-mission économique, **IDE en Tunisie et présence française en 2008**, p 2.

3. Direction des investissements extérieurs, **Bilan de la commission des investissements: Document de travail**, Ministère des affaires économiques, des affaires générales et de la mise à niveau de l'économie, Maroc, 2004, p 9.

4. بوطالب قويدر، الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص 225.

5. الموقع الرسمي لوزارة التشغيل والتضامن الجزائرية، www.massn.gov.dz

- تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004، مما سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق ورشات جديدة، والتي نتج عنها خلق عدد هام من مناصب العمل؛
 - تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب؛
 - تحسن مستوى أداء الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
 - نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في الفترة بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري؛
 - النمو الاقتصادي الهام المحقق خارج قطاع المحروقات، والذي بلغ 6.5% سنة 2007 مستندا إلى قطاعات مولدة للشغل لاسيما البناء والأشغال العمومية (10%) والخدمات (7%) والفلاحة (5%)؛
 - تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن الاحتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد على إنشاء مناصب الشغل والتخفيض من حدة البطالة.
- ولم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سوى بنسبة ضئيلة، فمن النقاط السلبية التي تشوب نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر، اعتمادها على العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية منها لسد احتياجاتها من اليد العاملة على مستوى مشاريعها في الجزائر، وهو ما جعل عدد العمال الأجانب الناشطين داخل الجزائر يصل إلى 45 ألف عامل سنة 2009، لذلك يصبح من الجلي أن الآثار الإيجابية المرجوة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في حل معضلة البطالة ستتقلص إلى أدنى مستوياتها.¹
- ومن العوامل الأخرى التي تقلص من دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق دخول مستدامة للفئات العاطلة هو أن معظم المشاريع التي أطلقتها الجزائر في خضم المخططات التنموية ابتداء من سنة 2001، كانت موجهة لتطوير البنية التحتية، أي أن مدة تواجدها بالجزائر محددة بتاريخ الانتهاء من المشاريع، مما يعني أن نسبة كبيرة من الوظائف الموفرة على مستوى الشركات الأجنبية هي وظائف مؤقتة.

¹. Main-d'oeuvre étrangère exerçant en Algérie, www.Zoom-algerie.com, Le 12/01/2011.

المبحث الثالث:

استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية

إن تحديات النظام التجاري الدولي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، وما قد يخلفه من آثار سلبية وأخرى إيجابية يفرض على الدول المغاربية بشكل عام، والجزائر على وجه الخصوص، العمل الجاد في اتخاذ السياسات والإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية لسياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية، وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تتيحها البيئة التجارية الدولية لتحقيق أمنها الغذائي المستدام، وذلك من خلال الالتزام باستراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم الفرص المتاحة في ظل المنظومة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مواجهة الدول المغاربية للآثار السلبية لسياسات التحرير التجاري

إنّ الهاجس المشترك للدول المغاربية يكمن في توفير الغذاء لشعبها وبصفة دائمة سعياً وراء تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية، وهذا ما يستدعي سياسات وبرامج متطورة تأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في العالم، وتتجنب التجارب التي أثبتت فشلها، وتصحيح الأخطاء المرتكبة سابقاً، دون إهمال المقومات الاقتصادية للدول المغاربية.

الفرع الأول: استراتيجيات تحسين الإنتاج الغذائي في الدول المغاربية

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة نحو الانفتاح وما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من أزمات متتالية اقتصادية وغذائية، تبرز أهمية تعزيز الدول المغاربية للإنتاج الزراعي والغذائي لزيادة قدرتها على مواجهة الطلب على الغذاء لشعبها، وبخاصة من المواد الأساسية، وضمان استدامة أمنها الغذائي في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية للسلع الغذائية. ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لتعزيز الإنتاج الغذائي للدول المغاربية في اتجاهين اثنين: الأول يركز على العمل على تعزيز القطاع الزراعي في الدول المغاربية، والثاني يقوم على التعاون العربي في إطار استراتيجية التكامل الزراعي العربي.

1. استراتيجيات تعزيز القطاع الزراعي في الدول المغاربية: ويمكن اختصار أهم استراتيجيات تعزيز القطاع الزراعي في الدول المغاربية في المحاور الآتية:

- ✓ سياسات التطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنتاجية: والتي تستدعي العمل على ما يلي:¹
- تشجيع استخدام التقانات الزراعية الحديثة وتطبيق التركيبات المحصولية والمعاملات الفلاحية المثلى، واستخدام الأساليب الحديثة لحصاد المياه التي يمكن أن تساهم في رفع الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية؛

¹ صلاح عبد القادر عبد الماحد، الأمن الغذائي العربي: واقع وأفاق التطوير، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الحارطوم، جانفي 2010، ص 20.

- تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة بتوفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للارتقاء بالإنتاجية الزراعية وإتاحتها للمزارعين وتحسين قدراتها على استخدامها وذلك من خلال:
 - تحديد وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية المعظمة للإنتاجية؛
 - تحديد وتطبيق نظم الري الحقلية الأعلى كفاءة من استخدام المياه؛
 - التوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف والملوحة؛
 - تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها خاصة المياه والأراضي.
- ✓ **سياسات ترشيد استخدام الموارد المائية ورفع كفاءتها:** من خلال:¹
 - الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة مما سيزيد في الإنتاج ويسهم في خفض الفجوة الغذائية المغربية؛
 - زيادة الاهتمام بمشروعات حصاد المياه والري التكميلي بما يساهم في الارتقاء بمستويات الإنتاجية في الزراعة المطرية؛
 - التنسيق الجماعي بين الدول المغربية في مجالات تطوير الاستثمارات لتنمية المصادر المائية، وترشيد الاستخدامات وصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث.
- ✓ **سياسات تشجيع الاستثمار الزراعي:** ومن الأهمية في تطبيق تلك السياسات التركيز على ما يلي:
 - تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بما يساعد على جذب رؤوس الأموال المغربية والأجنبية للاستثمار في المشروعات الزراعية الإنتاجية والخدمية، وخاصة مشروعات إنتاج سلع العجز الغذائي، مشروعات إكثار التقاوي والبذور وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، تصنيع المعدات والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي وغيرها من المشاريع الخدمية؛²
 - تشجيع إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول الأعضاء، وإقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والتسويق لبلدان الاتحاد والخارج - نظرا لتمتع المنطقة بشريط ساحلي يبلغ طوله 7000 كم غني بأنواع مختلفة من الأسماك-، والاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال وإعطائها ثقلها الحقيقي في التعامل مع الشريك الأجنبي.³
 - قيام الدول المغربية بالعمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين في الدول المغربية بشكل عام؛

¹ صلاح عبد القادر عبد الماحد، الأمن الغذائي العربي: واقع وأفاق التطوير، مرجع سابق، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ لعجال أعجال محمد لين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 05، مارس 2009، ص 34-35.

- زيادة فعالية مؤسسات التمويل المغاربية في مجال تقديم القروض والمساعدات للمشروعات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية؛
- تحديث حرائط الاستثمار الزراعي في الدول المغاربية وتضمينها بالمحالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها.

✓ **العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وشاملة بالموازاة مع التحرير التجاري:** إن التحديات البيئية التي تواجه الموارد الأرضية الزراعية خاصة تلك المتعلقة بالتملح وارتفاع مستوى الماء الأرضي، إضافة إلى المحددات الخاصة بالانجراف المائي والهوائي والتوسع العمراني والتلوث الذي يصيب البيئة الزراعية، إضافة إلى الزحف الصحراوي. كل تلك التهديدات تساهم في تفاقم الفجوة الغذائية، وبالتالي فإن التغلب عليها سيسهم في تحقيق للتنمية الزراعية المستدامة على المستويين القطري والمغاربي. ولا نعي هنا بالتنمية الزراعية المستدامة مجرد تحقيق زيادة في الناتج المحلي الزراعي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، بل نعي بها زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات المغاربية وتنوعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في هذه الدول، ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات المغاربية من قيود التبعية للخارج.

إن هذه التنمية الزراعية المستدامة هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، وترفع معدلات النمو وتقلص من معدلات الفقر، وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكرا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل.¹

✓ **تطوير أداء المؤسسات الإنتاجية والرقابية والخدمية الزراعية العامة والخاصة:** وفي هذا المجال فإنه يمكن العمل على ما يلي:²

- الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب والإرشاد في المجالات الزراعية والريفية المختلفة، وبناء الطاقات والقدرات باعتبار أن التعليم والتدريب والإرشاد من المداخل الرئيسية لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة الزراعية، وفتح الآفاق لها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الأخرى؛
- رفع مستوى المعارف والمهارات للكوادر العاملة في القطاع الزراعي بشقيه الإنتاجي والخدمي العام والخاص؛
- دعم وتطوير المرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة، وبخاصة تلك المتعلقة بالخدمات التسويقية ومؤسسات الإقراض للمزارعين في مناطق تطوير وتحسين مستويات الإنتاجية؛
- تطوير مؤسسات المزارعين لدعم وتعزيز المشاركة الفاعلة للمزارعين من خلال هذه المؤسسات في عملية التطوير المستهدفة، وتعظيم الاستفادة من الخدمات البحثية والإرشادية والمعلوماتية، وإمكانية القيام بأنشطة ومشروعات اقتصادية متكامل مع أنشطتهم الإنتاجية الزراعية.

¹ جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة، 2008، ص 31.

² صلاح عبد القادر عبد الماجد، الأمن الغذائي العربي: واقع وآفاق التطوير، مرجع سابق، ص 23.

2. التعاون مع الدول العربية في إطار استراتيجية التكامل الزراعي العربي

إن ازدياد مشكلة الغذاء بسبب عدم تطابق معدلات النمو الإنتاجي مع معدلات نمو الاستهلاك، الشيء الذي أدى بالدول المغاربية والعربية بشكل عام إلى استيراد حاجياتها الغذائية من السوق العالمية وتصبح سوقا للمنتجات الغذائية للدول المتقدمة، ويعرض الدول المغاربية كجزء من الدول العربية إلى مخاطر عديدة نظرا لارتباط العوامل السياسية بالغذاء وبإمكانية استخدامه كسلاح للضغط، ما يفرض على الدول المغاربية المضي في عملية التكامل الزراعي المسطرة في إطار عربي للخروج من دائرة التبعية والتحول من دول مستوردة صافية للمنتجات الغذائية إلى دول مصدرة لهذه المنتجات.

إن عملية تنفيذ الاستراتيجية مرهون بإرادة الدول العربية والهيئات والمؤسسات القائمة والتي تعمل في إطار التكامل العربي، كما أن تنفيذ أهداف الاستراتيجية قد يتطلب فترة من الزمن وبالتالي تكون هناك وسائل يتم تطبيقها على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد.

✓ **الوسائل الممكنة اتخاذها في المدى القصير:** إن الوسائل الممكنة اتخاذها في المدى القصير على المستويين القومي والقطري لا تتطلب سوى قرارات ولوائح تنفيذية مع توفر الإرادة السياسية لذلك والتي يمكن إنجازها فيما يلي:¹

- زيادة فاعلية الاستثمار العربي المشترك سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص وذلك من خلال:
 - تقييم المشروعات الزراعية بوجه عام ومعرفة الأداء الاقتصادي، ويتضمن ذلك تقييم الوضع العام في القطاع الزراعي على المستوى المالي والاقتصادي لهذه المشروعات المشتركة والنتائج التي توصلت إليها إضافة إلى مساهمتها في التنمية الزراعية بصفة عامة وإنتاج الغذاء بصفة خاصة، وبعد عملية التقييم هذه تتم معرفة النتائج، وفي نفس الوقت يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وهذا بتعديل مسار التنمية الزراعية وتطويرها وتحسين كفاءتها الإنتاجية؛
 - إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات العاملة في حقل الاستثمار الزراعي، وهذا لجلب الموارد المالية واستثمارها داخل المنطقة العربية خاصة من قبل القطاع الخاص باعتباره يتحمل جزءا من المسؤولية في الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحسين ظروف الاستثمار في الدول العربية.
- تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي حيث أن الخلافات السياسية العربية كانت من الأسباب التي حالت دون تنفيذ العديد من الاستراتيجيات، ومن المفروض أن يكون الفصل ما بين ما هو سياسي وما هو

¹ بن عمر الأخضر، "آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 174-175.

اقتصادي، حيث يتطلب ذلك تحديد العمل الاقتصادي ووضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار، ويمكن تلخيص تلك السياسات فيما يلي:

- الشروع في تنفيذ حرية التجارة داخل المنطقة العربية بصفة تدريجية ولبعض المنتجات الزراعية حسب الأوضاع القائمة، حتى لا يتم التأثير على التعريفات الجمركية التي تحشى منها العديد من الدول العربية؛
- تشجيع القطاع الخاص على عقد الصفقات بصفة متكافئة بينه وبين القطاع الحكومي، كما يستحسن التعامل بالأسعار العالمية حتى يتم تشجيع المستثمرين الخواص؛

- تهيئة بعض المؤسسات المالية العربية كصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية لتوفير الائتمان اللازم للتجارة البينية الزراعية، خاصة الدول المتضررة من إلغاء القيود الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية المعنية بالتبادل التجاري؛

- تشجيع الاتفاقيات خاصة التي تعمل في إطار المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب مثلا: مثل الهيئة العربية لإنتاج الحبوب التي تشترك فيها أربع دول هي مصر وسوريا وليبيا والسودان برأس مال مشترك وهذا بهدف استغلال الموارد المتاحة في هذه الدول العربية حسب مبدأ التخصص والميزة النسبية؛

- تشجيع ودعم الاتحادات والهيئات المنتجة في المجال الزراعي كاتحاد منتجي الأسماك، واتحاد منتجي الأسمدة الكيماوية، واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، وهذا لجعلها فعالة ومساهمة في التنمية الزراعية؛

- تشجيع المستثمرين على مبدأ حق الامتياز والذي يتمثل في منح الدول العربية في استغلال الموارد المتاحة على المدى الطويل كإعطاء شركة عربية (سواء كانت عامة أو خاصة) مثلا حق الامتياز للاستثمار في منطقة بكاملها وإنتاج منتجات معينة وتسويقها داخل الدول العربية؛

- التنسيق والتعاون بين الهيئات والمؤسسات العربية في المجال الزراعي، وتوزيع المهام والأدوار حسب الاختصاص (تقسيم العمل) ما يزيد من فاعلية وكفاءة الأداء، بحيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية إضافة إلى التنسيق مع الهيئات المؤسسات القطرية، إلى جانب المنظمات العالمية والإقليمية؛

- التنسيق في مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية (ثنائيا أو إقليميا أو اجتماعيا)، وهذا في كيفية تبادل المنتجات الزراعية والذي تراعي فيه احتياجات الدول العربية أولا، وضمان حق الفرص المتكافئة.

● تحسين مستوى فاعلية الإعلام العربي: إن قطاع الإعلام العربي بمختلف أشكاله يتحمل هو الآخر جزءا من المسؤولية وهذا للمساهمة في عملية التنمية والتكامل في المجالات الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وهذا كالتالي:

- تدعيم المؤسسات والهيئات المتخصصة في المجال الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الهيئات، وهذا بالترويج عن طريق الدوريات والنشرات والدراسات التي تقوم بها تلك الهيئات؛

- دعم الجهود المبذولة في إطار الوضع الزراعي الغذائي، وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات والدراسات، وتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع الزراعي.

✓ الوسائل الممكنة اتخاذها في المدى البعيد:¹

- تحرير التجارة داخل المنطقة العربية: ترتبط التجارة ارتباطا وثيقا بالإنتاج ومدى تحقيق الفوائض الاقتصادية، وبالتالي للاستفادة من تحرير التجارة لا بد من تحقيق فوائض إنتاجية قادرة على المنافسة؛
- التنسيق في ميادين الإنتاج: وهذا بالتخصص في إنتاج السلع الزراعية حسب الميزة النسبية التي تمتاز بها كل دولة، ويتم ذلك وفقا للتخصص وتقسيم العمل، وهذا الإجراء من شأنه أن يجدد منافسة الدول العربية لبعضها البعض، وهذا ليس معناه أن الدول التي تتخصص في إنتاج معين لا تقوم الدول الأخرى بإنتاجه، بل أن الدولة التي لها ميزة نسبية في محصول ما عليها زيادة الطاقة الإنتاجية ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى؛
- إصلاح البنية الإنتاجية العربية: وهذا العمل يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية في الدول العربية التي يتم انتقاؤها داخل المنطقة العربية ذات الفوائض المالية بدعم الدول الأخرى المنخفضة الدخل خاصة التي تتوفر على موارد زراعية عالية، كالسودان مثلا والتي بإمكانية أراضيها تغطية جزء كبير من الاحتياجات الغذائية العربية، وهذا في إطار تقاسم المنافع والأعباء؛
- إنشاء مخزون استراتيجي من الغذاء: وقد سبق وأن تناولت هذه الفكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في العديد من دراساتها في إطار برنامج الأمن الغذائي تفاديا للضغوط من قبل الدول المتقدمة، بحيث تساهم كل الدول العربية في تكاليف هذا المخزون؛
- زيادة فاعلية القاعدة الأساسية: ويتم ذلك عن طريق ربط الدول العربية بمختلف وسائل النقل البري والبحري والجوي مما يساعد على إنشاء أسواق كبيرة داخل الدول العربية؛
- المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها: تتمثل هذه العملية في مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والأغذية ومقاومة التلوث والأمراض، وهذا من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج والتي تكون على شكل تعاوني بين الدول العربية؛
- إرساء وتعميق فكرة التكامل العربي بين الدول العربية: وهو أمر ليس بالهين، بل يتطلب فترة زمنية طويلة وهذا نظرا لارتباطه بقضايا التعليم والثقافة، وفي هذا الإطار يمكن تخفيض نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية، وهذا عن طريق الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مما يساهم في تحسين قدرات الموارد البشرية وتكوينها باعتبارها تساهم في عملية التنمية وتوفير المناخ الملائم لقبول فكرة التكامل وإنجاحها.

¹. عبرات مقدم، "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 190-189.

الفرع الثاني: استراتيجيات تعزيز التجارة الخارجية للدول المغاربية

تواجه التجارة الخارجية للدول المغاربية تحديات في ظل عولمة المنظومة الاقتصادية، وسياسات التصحيح الهيكلية التي تقوم بها اقتصادياتها، وتزايد عدد التجمعات الإقليمية والجهوية، وعلاقتها غير التوازنية مع الاتحاد الأوروبي، وتلك الاتفاقيات للمنظمة العالمية للتجارة، وضعف مساهمتها في التجارة العالمية، كل هذا يستوجب على الدول المغاربية تحسين أداء تنافسية اقتصادياتها عند انفتاحها على الاقتصاد العالمي، ودعم موقفها التفاوضي، وتطبيق استراتيجيات اندماجية على المستوى الجهوي من جهة والمتعدد الأطراف من جهة أخرى. ويمكن تعزيز التجارة الخارجية للدول المغاربية من خلال ثلاث محاور رئيسية هي: تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي وتوسيع التجارة البينية ودعم القوة التفاوضية للدول المغاربية في ظل التكتل المغاربي، مواجهة العلاقات غير التوازنية مع الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغاربية، وأخيرا وضع استراتيجية للتعامل مع المنظمة العالمية للتجارة.

1. تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي:

ما من شك في أن تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي الكبير سوف تكون له آثاره وانعكاساته على التجارة الخارجية للدول المغاربية خاصة الزراعية والغذائية، وذلك في حال نجاح دول الاتحاد في التحرير الكامل للتجارة الزراعية والغذائية المغاربية من كافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي على الدول المغاربية وضع مقترحات محددة لتفعيل مشروع الاتحاد وترك الصراعات جانبا والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوجه نحو التكامل الاقتصادي والتجاري في عالم أضحت فيه التكتلات الإقليمية من أهم الآليات وأكثرها فعالية في تعزيز المقومات السياسية والاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية الاجتماعية، إذ أن واقع التجارة الدولية الجديد يمنح التكتلات الاقتصادية والإقليمية مزايا لا يمكن بلوغها دون ذلك. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إجمالي حجم التجارة المغاربية الكلية بما فيها الصادرات النفطية تمثل أهمية محدودة ومتواضعة للغاية بالقياس إلى إجمالي التجارة العالمية لا تكاد تتجاوز 4%، ويتقسيم هذه النسبة المتواضعة على عدد الدول المغاربية سنجد أن كل دولة على حدى لا تمثل نسبة مهمة من التجارة العالمية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها بأي حال من الأحوال أي قدرة على المساومة أو التأثير في المفاوضات التجارية الدولية.

✓ **معوقات التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي:** يواجه تفعيل اتحاد المغرب العربي العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الآمال والطموحات المرجوة منه. ويمكن إبراز هذه المعوقات في المعوقات السياسية، المعوقات القانونية، والمعوقات الاقتصادية.

● **المعوقات السياسية:** من المعلوم أن الأنظمة السياسية المغربية مختلفة التوجهات، وعند قيام الاتحاد لم تتغير الأسس التي كانت في السابق، وهذا انعكس على اختلاف الأنظمة الاقتصادية مشكلا -وما زال- حجر عثرة

أمام الاندماج الاقتصادي، وهو يعتبر من أهم عوامل الاندماج التي يمكن أن توصل الاتحاد إلى الاندماج الكامل على كافة الأصعدة. ويمكن إجمال أهم المعوقات السياسية فيما يلي:

- اختلاف الرؤى الوجودية الذي طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران، الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، وكانت ليبيا المناادي الوحيد باتباع هذا التيار. أما التيار الثاني فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي.¹ كما أنه ومنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الاتحادي، وعمل كل بلد على تدعيم خياراته القطرية وعلاقاته مع الاتحاد الأوربي بدون أدنى تنسيق للمواقف ما أدى إلى تهميش المشروع المغاربي؛

- تعاني دول الاتحاد من أزمة في الديمقراطية، فمن الملاحظ أنه منذ التوقيع على معاهدة الوحدة حتى يومنا هذا لم يذهب أحد عن الحكم إلا بسبب الموت أو انقلاب عسكري، كما أن الأمر لا يتعلق في ذلك فقط بل إن جميع دول الاتحاد تعاني من وجود أزمة نظام الحزب الواحد، وهذا يعني لا تغيير في الأفق ما دام الحال على ما هو عليه؛²

- قضية لوكربي والتي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية الثمانينات؛³

- النزاع السياسي بين الجزائر والمغرب والذي وصل إلى الصدام العسكري فيما يعرف بحرب الرمال عام 1963 والتي لا تزال آثارها السلبية على العلاقات الثنائية إلى غاية اليوم، هذا إضافة إلى الصراع بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية.

● **المعوقات الاقتصادية:** إلى جانب المعوقات ذات الصيغة السياسية لا تزال الدول المغاربية تواجه بعض المشاكل ذات الصيغة الاقتصادية التي أعاقت محاولات التكامل الاقتصادي المغاربي، وترجع هذه الأسباب في معظمها إلى تخلف الهياكل والبنية الاقتصادية في الدول المغاربية، والمشاكل التي تعرفها القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها القطاع الزراعي، وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغاربية في فترة الاستعمار وغداة الاستقلال كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوربية وعلى الأخص فرنسية -وما زالت لحد الآن- في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية. هذا بالإضافة أنه بعد الاستقلال انتهجت دول المغرب

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، اتحاد المغرب العربي: دراسة لعوامل التجمع الإقليمي، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، جوان 1989، ص 106.

² عبد الاله بلقزيز وآخرون، اتحاد المغرب العربي إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 162، (د.س.ن)، ص 63.

³ لعجال أعجال محمد لين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، مرجع سابق، ص 23.

العربي سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها روابط نتيجة النزعة القطرية، حيث انصرفت كل دولة إلى تحقيق البناء الوطني بدلا من البناء الإقليمي المغربي.

ويمكن إجمال المعوقات الاقتصادية التي يواجهها تفعيل اتحاد المغرب العربي في النقاط الآتية:¹

- فرض القيود الجمركية: تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم هذه الدول في المجالات التجارية، وعدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغربية يشكل عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة المغربية البينية؛

- التحدي التجاري: تتميز الحركة التجارية للدول المغربية بمحدودية صادراتها، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية). هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصادات المغربية بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، مما فرض عليها نوعا من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي وإلى حد ما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

- ويضاف إلى ذلك بروز التجارة الموازية المهربة عبر الحدود المغربية والتي تشكل سوقا موازية تفلت من الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معتبرة للوعاء الجبائي المغربي؛

- المعوقات المالية: تعاني أغلب بلدان المغرب العربي من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا لشعوبها، وقد أدت هذه المشكلة إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب عنه من اتباع سياسات الإصلاح الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغربية؛

- نقص البنى التحتية: يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي، وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج.

¹. لعجال أعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مرجع سابق، ص 29-32.

✓ سبل تفعيل اتحاد المغرب العربي: يمر اتحاد المغرب العربي اليوم بمرحلة صعبة وحرجة، فبالرغم من التحسن النسبي في التبادل التجاري بين دول المغرب العربي فإنه - وبعد مرور أكثر من 20 عاما على معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي - لم ترق العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى المستوى المناسب والمطلوب في ظل العولمة والتطور التجاري والاستثماري الذي يشهده العالم. وحتى يتسنى بلوغ المستويات الأعلى من الأداء لاتحاد المغرب العربي، لا بد من العمل الجاد وفق إرادة جادة صادقة ومشتركة من كافة الدول الأعضاء ليس فقط من خلال معالجة المشاكل والمعوقات القائمة والبحث عن حلول مناسبة لها، وإنما أيضا من خلال الإسراع بوتيرة العمل التكاملي المغاربي الذي تعتبر إقامة منطقة تجارية حرة خطوة على طريقه ينبغي الحرص على نجحها، وبذل كافة الجهود لبلوغها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وذلك من خلال:

- بلورة استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية عبر المشاريع المشتركة آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة، وتوظيف عملية التنافس الأوربي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي الآخذ في التشكل والذي مرده أنه لا وجود لدول ضعيفة ومفككة في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى.¹

- تفعيل التجارة المغاربية البينية والتي تتميز بالضعف مقارنة بإجمالي مبادلاتها مع العالم الخارجي، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 5% إلى 7% وهي نسبة لا تعزز مشروع الاتحاد المغاربي، ولهذا يجب تعزيز التجارة المغاربية البينية وتفعيلها من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:²

- ربط جميع الغرف التجارية للدول المغاربية ببعضها البعض لتبادل المعلومات؛

- استكمال عملية توحيد المواصفات المغاربية وضرورة التزام الجميع بها؛

- العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين دول الغرب العربي والالتزام بها؛

- إنشاء هيئة تحكيم مغاربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدول؛

- دعم المؤسسات المالية المغاربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين دول المغرب العربي؛

- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المغاربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ

الجمركية المغاربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع؛

- إنشاء منطقة مغاربية خاصة بالترويج للمنتجات دول المغرب العربي داخل أسواق دول الاتحاد.

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة من خلال تشجيع الاستثمارات التي تحتاج إليها الجماهير المغاربية، خاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق تشجيع القطاع الزراعي الذي يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا يمكنه استيعاب ما يفوق 50% من اليد العاملة في الدول المغاربية، وذلك من خلال محاولة الاستفادة من الصحراء الكبرى التي

¹ . لعجال أعجال محمد لين، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك"، مرجع سابق، ص 33.

² . بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008، ص 65.

تمثل 6/5 المساحة الإجمالية لدول المغرب العربي وتدعيم الفلاحة الصحراوية والرشد المحوري والزراعة المحمية لتأمين الغذاء واستغلال المياه الجوفية في السقي.

- تعزيز شبكات المعلومات المشتركة، وذلك من خلال بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتثمين مشاريع البحث العلمي، وتقريب مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية قصد تنفيذ مشاريع مشتركة والاستفادة المتبادلة من الخبرات بما من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها.
- التركيز على فكرة التبادل وليس التنافس بين دول المغرب العربي، والاستفادة من الميزات التفاضلية التي تمتاز بها، خاصة وأنها جميعا أمام تحد اقتصادي صعب، وستكون عاجلا أم آجلا مضطرة لانتهاج سياسات اقتصادية تكاملية مع بعضها البعض لتوفر خدمات اجتماعية أفضل، ولتمتص البطالة أحد أبرز أسباب ثورات الربيع العربي.

2. استراتيجيات مواجهة العلاقات التجارية اللامتكافئة الأورو-مغاربية:

كما سبق وأشرنا، فإن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغاربية، والملاحظ من دراسة وتحليل المبادلات التجارية بين الطرفين أنها تقوم على أسس غير متكافئة تأتي في مجملها لصالح الاتحاد الأوربي خاصة وأن هذا الأخير يتفاوض ككتلة اقتصادية قوية على عكس الدول المغاربية التي باشرت مفاوضاتها بشكل منفرد وكل واحدة على حدا مما أضعف وزنها التفاوضي.

✓ **استراتيجيات دخول السلع المغاربية إلى الأسواق الأوربية:** تعتبر السوق الأوربية ديمثابة سوق واعدة للمنتجات المغاربية نظرا لضخامة عدد المستهلكين بها وإلى المستوى العالي للدخول الفردية بها (توافر قدرة شرائية معتبرة)، من هذا المنطلق تسعى البلدان المغاربية إلى تحسين زيادة صادراتها نحو هذه السوق خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية، إضافة إلى بعض المنتجات الصناعية، أين تواجهها مجموعتين كبيرتين من الحواجز الأولى ذات طبيعة جمركية والثانية غير جمركية. فبالنسبة للأولى ليس ثمة إشكال، فكل المنتجات الصناعية تقريبا معفاة من التعريفات الجمركية وجانب هام من المنتجات الزراعية التي تتراوح بين الإعفاء الكلي إلى تخفيض هام في التعريفات الجمركية يتراوح ما بين 20% إلى 80% بحسب المنتج وحسب البلد، مع إمكانية مراجعتها من فترة إلى أخرى بما يتماشى والبرنامج الزراعي الأوربي المشترك. ولكن الإشكال يكمن أكثر في الحواجز الغير جمركية المتمثلة خاصة في تحديد حصة الكميات المسموح دخولها السوق الأوربية، ووضع معايير وإجراءات تحت غطاء حماية صحة المستهلك والبيئة على أن تبقى اللجنة الأوربية تحتفظ لنفسها بأي تدخل على إعادة ضبط وتحديد هذه الكميات إذا ما رأت أي تخوف. وفي هذا الصدد تعاني المنتجات الزراعية المغاربية من منافسة حادة من المنتجات الزراعية الإسبانية والبرتغالية والإيطالية، أين نجد سوق الاتحاد الأوربي تقريبا تحقق فوائض زائدة عن استهلاكها تقريبا في كل المنتجات الزراعية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أن توسع الاتحاد الأوروبي إلى بلدان أوروبية أخرى زاد من نسبة المساحة المزروعة بـ 30% ونسبة 28% من اليد العاملة داخل هذا التجمع، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الدول المغاربية المصدرة للمنتجات الزراعية، ذلك أن هذا التوسع سوف يجعل من الاتحاد الأوروبي مكتفيا ذاتيا بنسبة 90% بالنسبة للحوامض و100% بالنسبة للبطاطس و97% بالنسبة للبطاطم و70% بالنسبة للخضر و110% بالنسبة للخمور.¹

بناء على هذه المعطيات بات على الدول المغاربية التفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي بغرض إبرام اتفاقات جديدة تمنح تفضيلات للمنتجات المغاربية على دخول أسواق الاتحاد الأوروبي كما كانت تحظى بها من قبل خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، على أن تعمل الدول المغاربية على التخلي عن تلك الاستراتيجيات الوطنية الضيقة التي أثبتت فشلها وتطبيق استراتيجية اندماجية جديدة في إطار المتوسط من جهة، وعلى تحسين إنتاجها وترشيد طرق الإنتاج والتعبئة والتغليف لدخول الأسواق الأوروبية من جهة أخرى.

وهناك عدة آليات لتوغل السلع المغاربية الأسواق الأوروبية خاصة في مجالات:²

- السلع التقليدية: وذلك بالعودة إلى فكرة المزايا النسبية التي تمتاز بها بعض السلع المغاربية عن سلع دول أخرى، والحفاظ على هذه الدول كشريك تقليدي لدول الاتحاد الأوروبي.
- ضرورة البحث عن نموذج جديد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يمنح أولوية للسلع المغاربية للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع السلع الزراعية التي استثمرت الكثير فيها من قبل الدول المغاربية، إلى جانب إيجاد نموذج جديد في تمويل مشاريع تنموية في مختلف القطاعات عبر خطوط قروض، وتحديد بعض الأولويات في هذه المشاريع:

-أين الأولوية الأولى تتمحور حول تدعيم سياسات التقليل من التبعية الغذائية للخارج عبر تمويل المشاريع الزراعية؛

-أما الجانب الثاني للتعاون فمرتبط بتمويل مشاريع البحث والتكوين، مع إبقاء تمويل المشاريع التقليدية بصفة أقل (كإنجاز الطرق والجسور والسدود...)، ذلك أن هذه الدول تحتوي على مهندسين ومادة رمادية حية، من خلال فتح معاهد ووضع برامج مشتركة للبحث و التكوين أورو-مغاربية.

-أما المحور الثالث للتعاون الذي تقترحه دول الاتحاد الأوروبي لدول المغاربية هو تشجيع التعاون الجهوي والمتعدد الأطراف، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول المغاربية كل على حدا، أين تستهلك القروض الموجهة لها في مشاريع تنموية وطنية محضمة، إلى تمويل مشاريع ذات طابع جهوي تم كل بلدان المنطقة.

¹ محمد الشريف منصور، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 226.

² المرجع نفسه، ص 226.

✓ **تنويع الشراكات التجارية الثنائية:** لطالما كانت المنطقة المغاربية محلا للمنافسة الدولية الكبرى خاصة التنافس الأوربي الأمريكي على المنطقة، ويمكن للدول المغاربية استغلال هذا التنافس لصالحها من خلال إدخال لاعبين جدد على الساحة التجارية المغاربية في إطار التكتلات التجارية بهدف تنويع المبادلات التجارية ولتعزيز المركز التفاوضي المغربي سواء مع الاتحاد الأوربي أو أي شريك تجاري آخر. ومن أهم المنافسين التجاريين للاتحاد الأوربي على منطقة المغرب العربي نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما لا يمكننا إنكار الدور الذي قد تلعبه الدول العربية كبديل إقليمي في المنطقة. وفيما يلي سنتطرق لأهم ملامح العلاقات المغاربية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنافس الأول للاتحاد الأوربي على المنطقة المغاربية ولأهمية مركزها الاقتصادي والتجاري الدوليين.

● **العلاقات الأمريكية المغاربية:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية المنافس الأول للاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية، وقد زاد اهتمامها بهذه الأخيرة منذ تسعينات القرن الماضي والذي برز من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي عام 1994، ليتأكد بشكل أكبر عقب أحداث 2001/09/11 حين اعتبرت الولايات المتحدة المغرب العربي منطقة مهمة في تنفيذ الرزنامة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وفي المجال الاقتصادي، يمكن التحدث فعلا عن تنافس أوربي أمريكي على المنطقة المغاربية أمام سعي الولايات المتحدة منذ السنوات الأخيرة من تسعينات القرن الماضي إلى تأكيد علاقاتها التجارية مع الدول المغاربية، وبسط نفوذها على مصادر الطاقة في المنطقة خاصة في الجزائر. وفي هذا السياق عبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق رون براون عن الخلفية التنافسية الأورو-أمريكية بقوله: "أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن أي سوق أفريقية للدول الأوربية، الشركاء التقليديين لأفريقيا".

وقد جاءت مبادرة إيزنستات عام 1998 تدعو لإقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس عقب بروز مؤشرات تعثر مسار الشراكة الأورو-مغاربية، والهدف منها هو تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاث في مجال التجارة والاستثمارات، عن طريق تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية لضمان أكثر سهولة في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية،¹ إضافة إلى الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر مع منطقة المغرب العربي والتي نجحت في إقامتها مع المغرب في 2004/06/15 لتصبح سارية

¹. فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 196.

المفعول ابتداء من 2006/01/01.¹ ويلخص الجدول الموالي الاتفاقيات الثنائية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية.

الجدول رقم 03-29: الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية

نوع الاتفاق	اتفاق استثمار ثنائي	اتفاقية تجارة حرة	الاتفاقيات الثنائية الأخرى المتصلة بالتجارة أو الاستثمار
تونس	وقعت سنة 1990، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1993.		اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في 2004.
الجزائر	وقعت سنة 2001 .		● مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتجارة في مجال الزراعة سنة 2006؛ ● اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.
المغرب	وقعت سنة 1985، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1991.	وقعت سنة 2004، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2006.	اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا عام 2006.

المصدر: فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 196.

وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية نموا متزايدا منذ التسعينات. فبالنسبة إلى الجزائر تعززت علاقاتها مع الولايات المتحدة أكثر بعد توقيع الطرفين على اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001، وكان الهدف منه مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الطرفين وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية.² وقد أصبحت الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر منذ عام 2003، وتتنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الواردات الجزائرية المزدهرة لتصبح الولايات المتحدة ثالث ممول للجزائر بعد فرنسا وإيطاليا منذ عام 1998، وتجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار عام 2010 حيث شكلت 11 مليار دولار الواردات الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط والغاز، وتشمل أقوى القطاعات -سواء من حيث الحجم أو القيمة المادية- الطاقة والمواد الغذائية والمكائن والإلكترونيات. ووفقا لسعادة السفير ديفيد بيرس، السفير الأمريكي لدى الجزائر، "تعتبر علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر هي رابع أكبر علاقة تجارية في المنطقة، ونعتبر رابع أكبر شريك تجاري للجزائر، ويوجد اليوم أكثر من 80 شركة تجارية أمريكية تعمل في الجزائر، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة خارج قطاع النفط والغاز في مجالات مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمكائن والإعمار والأمن والسلع الاستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات".³

¹ الموقع الرسمي لقطاع التجارة الخارجية المغربية، <http://www.mce.gov.ma/AccordsCommerciaux/USA.asp>، مرجع سابق.

² فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 197.

³ الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية، التوقعات التجارية الأمريكية-العربية 2013، 2011، ص 1.

أما المغرب، فقد دخلت مرحلة جديدة في من العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب توقيعها لاتفاقية التجارة الحرة في جوان 2004، لتصبح الولايات المنافس الأول والأقوى للاتحاد الأوروبي محتملة مرتبة الشريك التجاري الثاني للمغرب عام 2012. بمعدل تبادل تجاري قدر بـ 5.9%. إلا أنه ورغم التقدم المسجل في حجم المبادلات التجارية الأمريكية المغربية منذ عام 2004، فإنها تبقى ضعيفة مقارنة بمبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

في حين تبقى تونس الدولة الأقل تعاملًا اقتصاديًا مع الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول المغاربية الثلاث، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى حجمها الصغير، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات الوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما. وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات، إلا أنها مازالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي يحققها الاتحاد الأوروبي مع تونس.

إذن بعدما كانت المنطقة المغاربية منطقة هامشية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها حظيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينات، كما وضحنا ذلك، وعرفت تزايدًا مستمرًا منذ ذلك الوقت إلى اليوم رغم أن الزيادة ليست بدرجة عالية ولكنها موجودة، لذلك أصبحت تشكل قطبا منافسا لمصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي يبدي بها رجال السياسة الأمريكيين بأنهم لن يتخلوا عن هذه المنطقة التي أصبحت حيوية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، مما يدل على أن التنافس ما زال يشتد مع مرور الوقت.

3. استراتيجية التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة:

أصبح تحرير التجارة الدولية وقيام المنظمة العالمية للتجارة أمرا واقعا، والانضمام إليها ليس اختياريا، ما يفرض على الدول المغاربية مواجهة سياسات تحرير التجارة الدولية بأنجع السبل لمحاولة التقليل من آثارها السلبية. وباعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة الوحيدة المشرفة على تحرير التجارة الدولية، وبخاصة المنتجات الزراعية، فإن الدول المغاربية مطالبة بالتنسيق والمتابعة بصفة مشتركة من أجل اكتساب أكبر المنافع من المفاوضات التجارية.

✓ **انضمام كافة الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة:** إن حقائق النظام التجاري الدولي تؤكد عدم فاعلية الدور الفردي الذي تقوم به أية دولة في مجال التفاعل مع اقتصاديات السوق العالمية، وللتماشى مع منهجية التنسيق والتكامل على المستوى المغاربي فإن انضمام كافة الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر ذو أهمية كبرى وذلك للاعتبارات التالية:¹

¹. عبارات مقدم، "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 296-297.

- أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية دول العالم، وهو ما يؤكد على أن غالبية التجارة الدولية للسلع والخدمات تنظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، ومنه فإن التعامل مع المجتمع الاقتصادي والتجاري الدوليين أصبح أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها وتضمنها؛
- إن انضمام الدول المغاربية جميعها إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلا وبعد التكامل الاقتصادي الزراعي المغربي من المزايا والإيجابيات التي توفرها نظم التجارة الدولية الجديدة للدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون في موضع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف؛
- إن المبادرة باستكمال عضوية الدول المغاربية والحصول عليها داخل المنظمة العالمية للتجارة، يحقق الإسراع في الحد من الآثار ومتضمنات مقررات التجارة الدولية، ومن ثمة اتخاذ تدابير وإجراءات التكييف والملائمة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والتصديرية مع هذه المتضمنات ذات تأهيل وقدرة على التفاعل معها في الأمد القصير؛
- بعدم انضمام الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومع مرور السنين، ستزداد إجراءات تطبيق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التجارية، ومن ثمة تزداد الالتزامات والشروط التي تضعها الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع الدول الجديدة والتي تريد العضوية في المنظمة، مما قد يؤدي إلى صعوبة إجراءات قبول العضوية الجديدة، وقد اتضح ذلك من خلال ما تواجهه بعض الدول المغاربية التي لا تزال في مرحلة التفاوض من أجل العضوية الكاملة كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

✓ **الإعداد والتنسيق الجيد للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة:** بات من الواضح جدا أن الدول النامية ومن بينها الدول المغاربية تعاني من وجود بعض الثغرات والالتزامات التي لا تتناسب وظروفها وأوضاعها، كما ظهرت بعض الآثار السلبية التي تعاني منها اقتصادياتها الزراعية، كما أن هناك بعض الجوانب في تطبيق الاتفاقية تعمل على كبح ما تم تحقيقه من ثمار التنمية الزراعية خلال الفترات الطويلة السابقة، وكل هذا إنما يتطلب التحضير والعمل الجيد والمبكر نسبيا لهذه المفاوضات.

ومنه، فإن على الدول المغاربية الأعضاء البدء بالتحضير الجيد والدراسات العميقة التي تعود بالنفع العام، والتي تتطلب المراجعة والإصلاح في الاتفاقية الزراعية وفي جميع المجالات المرتبطة بالزراعة. وإضافة إلى هذه الدراسة والتحضير الجيد، فإنه يتطلب تنسيق المواقف والآراء باعتبار ذلك ذا أهمية في توحيد كل ما يتعلق بالاهتمام المشترك. وهذا لا يقتصر على الدول المغاربية فحسب، بل يعني كذلك الدول النامية وخاصة في القضايا التي تشمل القضايا المشتركة مثل الأبعاد الاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الزراعية، والإعانات التعويضية التي تستفيد منها الدول المتضررة جراء تطبيق هذه الاتفاقية خاصة للدول الأقل نموا وذات الاستيراد الصافي للغذاء، ومجالات الدعم الحيوية في قطاع الزراعة، إلى جانب إمكانيات الحصول

على التقنيات الزراعية الحديثة في إطار اتفاقية حماية الملكية، والقضايا التي تعزز منافع الدول النامية المغربية مثل: قدرة هذه الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول المتقدمة، وتحقيق جو تنافسي أكثر عدالة في المبادلات التجارية العالمية، وكيفية مواجهة إجراءات المداخل الخلفية للحماية من جانب الدول المتقدمة كما هو الشأن في تطبيق المواصفات واتفاقية "الصحة النباتية والحيوانية" وإلى غير ذلك من القضايا والمشاكل التي تترتب على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. ولتحقيق كل هذا لا بد من الارتقاء بالقدرة على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الدولية، وذلك لتحديد أهداف التفاوض التجاري استناداً إلى الأولويات الوطنية في إطار تنسيقي بين مختلف الدول المغربية.¹

✓ إنشاء أجهزة تنسيقية ذات القدرة على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية العالمية: إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنه أن يزود الدول المغربية بكافة المعلومات لمواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية وكيفية الاستفادة منها و بالأحرى من جوانبها الإيجابية، ومن أمثلة ذلك يمكن ذكر ما يلي:²

- إقامة جهاز أو مركز مغربي لتدعيم القدرات المغربية في كشف ومكافحة عمليات الإغراق حيث أن قضية الإغراق تعتبر من القضايا التي تشكل خطراً على الاقتصادات المغربية وخاصة الزراعة. وعليه فإن قيام مثل هذا الجهاز في إطار مشترك قد يكون من بين مهامه مساعدة الدول المغربية في كشف عمليات الإغراق السلمي وتدريب إطارات و كوادر مغربية ذات قدرة فنية على أساليب كشف الإغراق وإثباته ومواجهته بالطرق الصحيحة حتى لا يصبح سلاحاً قاتلاً لما تم تحقيقه من فترات في القطاعات الاقتصادية العربية من نجاح، وبالخصوص في المجالات التي تمتلك فيها ميزة نسبية؛

- إقامة شبكات مغربية خاصة بالمعلومات ذات طبيعة نوعية مثل شبكة مغربية للمعلومات الزراعية يتجسد من خلالها تعزيز الشفافية في مجالات الاستثمار والمبادلات التجارية، وذلك لتفعيل ودعم التجارة الزراعية البينية من جهة، ولترشيد التجارة الزراعية مع باقي الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية؛

- التنسيق والتعاون بأقصى درجة ممكنة في المجالات ذات الجوانب الزراعية، وما يتعلق بها من نقل وتوطين التقنيات الحديثة، حيث أن هذه التقنيات تعتبر من العلوم الحديثة وتتطلب أبحاثاً ذات تكاليف عالية خاصة في مجالات البحوث الأساسية، كما يتطلب ميزانيات ضخمة. وإلى جانب ذلك، فإن الحصول على مثل هذه التقنيات الحديثة سوف يصبح أمراً صعباً ومكلفاً في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة دخول الدول المغربية في مجال إنتاج وابتكار التقنيات إلى جانب نقلها وتوطينها.

ومن المعلوم أن هناك تحديات تواجهها الزراعة المغربية حاضراً ومستقبلاً، وعليه فإن ذلك يتطلب جهوداً بحثية غير عادية خاصة في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك، والتي يجب أن تحظى بقدر كبير من الأهمية

¹. الأونكتاد، بعض القضايا الرئيسية في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب: الحصيلة والورقات المعروضة على حلقة العمل بشأن التجارة، منتدى الدوحة الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار، قطر، 5-6 ديسمبر 2004، ص 10.

². بن عمر الأخضر، "آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 179-180.

- والعناية لدفع جهاز الإنتاج الزراعي المغربي وبخاصة في مجال المحاصيل الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والبدور الزيتية. كما تتطلب مؤسسات ذات قدرة عالية وميزانيات ضخمة لتطوير ما هو مطلوب لمثل هذه الزراعات؛
- إمكانية وضع معايير موحدة للدول المغربية ومطابقة للمواصفات والجودة للسلع والمنتجات الغذائية، وتحفيز هذه الدول على العمل والالتزام بهذه المعايير الدولية. ويعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية، وتحفيز تنمية الصادرات المغربية وإتمام المبادلات التجارية مغاربية وعربيا وعالميا وفق أسس ومعايير سليمة محددة وواضحة ومتعارف عليها، كما يساعد ذلك أيضا على تسهيل تطبيق معايير الصحة النباتية والحيوانية وإجراءات الفحص والتفتيش، والإجراءات الجمركية والحجز الزراعي في موانئ الشحن وإلى غير ذلك من إجراءات وترتيبات التجارة الدولية المعاصرة؛
 - إنشاء اتحادات مغاربية نوعية متخصصة في النشاط الزراعي والمنتجات الغذائية وظيفتها التنسيق والتعاون بين الدول المغربية سواء في السياسات الإنتاجية أو الاستيرادية أو التصديرية، إلى جانب التنسيق في السياسات البحثية والمشروعات الإنتاجية المرتبطة به - كما هو الحال للاتحاد العربي لمنتجي الحبوب - حيث يتم تبادل الخبرات؛

✓ إنشاء مؤسسات تسويقية مغاربية مشتركة للمنتجات الزراعية والغذائية تخصص بمجالات التسويق المحلي والتسويق الاستراتيجي والتصدير، تعمل على تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق الدولية والقدرة التصديرية في إطار العمل بمبدأ التنسيق والتكامل، إضافة إلى تحسين شروط وفرص الاستيراد على نطاق مغاربي مشترك يحقق مزايا الصفقات الكبيرة والقدرة على المساومة والحصول على أفضل الشروط الاستيرادية.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل التحرير التجاري

"إن الزراعة تعتبر أداة حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015"، هذا ما صرح به رئيس مجموعة البنك الدولي في مقدمة التقرير السنوي للتنمية لعام 2008 مبينا أهمية الزراعة في ضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام للشعوب. وقد أصبح لزاما على الجزائر، في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الحالية التي تتميزها العولمة الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية والغذائية، وشدة التقلبات في أسواق السلع الغذائية بشكل خاص من جهة، وتبني الجزائر لسياسة التحرير التجاري لتصبح جزءا من المنظومة التجارية الدولية بايجاباتها وسلباتها من جهة أخرى، إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق مستوى اكتفاء ذاتي في السلع الغذائية الرئيسية - على الأقل - والسعي لتحقيق أمن غذائي مستدام لصالح الإنتاج المحلي من أجل تجاوز التبعية الغذائية، وذلك مرهون باتباع سياسة زراعية مستدامة كاستراتيجية بديلة تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة،

وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحفاظة عليه مستقبلا.

الفرع الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

شهد القطاع الزراعي اهتماما كبيرا لدوره الحيوي في المساهمة في تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان، وتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة وكأساس للعملية التنموية لها، وقد تطور أسلوب الزراعة من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب المتطور حيث يتم استخدام أحدث التقنيات الزراعية من آلات ومعدات زراعية. وقد رافق هذه التنمية الزراعية آثار سلبية خاصة فيما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية نتيجة لتكثيف الإنتاج الزراعي، والاستخدام المكثف للمبيدات الكيميائية بأنواعها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تدهور خصوبة التربة وتعريتها، وحدوث خلل في توازن النظم البيئية، وظهور العديد من المشكلات التي تهدد حياة الإنسان.

ولهذا تبرز التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية بديلة عن السياسات الزراعية المتبعة، تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة، والحفاظة على بيئة أكثر توازنا من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام.

1. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

يتداول المعنيون بالتنمية الزراعية في العالم أكثر من تعريف للتنمية الزراعية المستدامة، إذ يهتم المعني بالبعد الاقتصادي باستدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، في حين يهتم المعني بالبيئة بالحفاظة عليها وتقليل ضرر النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية في استثمارها، بينما يرى المهتم بسلامة الغذاء بوجوب الحرص على إنتاج غذاء صحي للمستهلكين، وهكذا تختلف درجة تركيز التعريف على أي من هذه المحاور حسب اهتمام وطبيعة الخلفية العلمية للمعرف. وسنركز في دراستنا هذه على تعريفين للتنمية المستدامة لاهتمامهما بالأمن الغذائي المستدام.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن مثل استراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع".¹

¹ محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مرجع سابق، ص 26.

في حين ترى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يشير إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل فإن التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي العملية التي يتم عبرها:¹

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياء كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛
- حفظ وصيانة - وإن أمكن تنمية ورفع - القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الأيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير المورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية البيئية والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

وبشكل عام ومبسط، تسعى الزراعة المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكاف من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والحفاظة على الموارد الطبيعية. وتوجد مجموعة من المعايير التي يتم الحكم بواسطتها على الزراعة بأنها مستدامة أم لا يمكن حصرها في النقاط التالية:²

✓ أن تكون سليمة بيئياً: أي لها القدرة على:

- المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- زيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، بدءاً من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى مكونات التربة والأحياء العضوية الدقيقة. وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة؛
- الحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة؛
- المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية. ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد الزراعية المتجددة.

✓ أن تكون مجدية اقتصادياً: وتعني:

- أن تمكن المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معاً؛
- الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛
- التقليل من المخاطر والحفاظة على الموارد، ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بالإنتاج المباشر فقط بل بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، ص38.

² سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 42-43.

✓ أن تكون عادلة اجتماعيا: أي:

- توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي، والمساعدة التقنية، وفرص التسويق؛
- إفراح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار.

✓ أن تكون إنسانية: أي:

- احترام كل أشكال الحياة، والإقرار أساسا بكرامة كل البشر؛
- مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت الاجتماعية، واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والكرامة والتعاون والرفقة.

✓ أن تكون قادرة على التكيف: أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في ظروف الزراعة مثل: النمو السكاني، السياسات، الطلب في السوق... الخ. ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.

2. سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

إن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية يجب أن تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وذلك بإتباع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة. والتي يمكن التطرق لأهمها فيما يلي:

✓ **سياسات المياه:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان، ولعل اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم. ويتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات، وبالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير أهمها:¹

- ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة والتي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة؛
- وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه؛
- عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار؛

¹. غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، مرجع سابق، ص 300-301.

- استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها، حيث أن السحب المكثف من تلك الآبار يؤدي إلى نضوبها وتغيير خواص المياه فيها. بما يعوق استخدامها في الزراعة؛
- إن المحافظة على الموارد الزراعية، بما فيها المياه، لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد.
- ✓ **سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية:** يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المدخل الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، وقد قدم المؤتمر الذي عقد خلال الفترة 3-7/4/1996 في المعهد الدولي لسياسات بحوث الغذاء حول تدهور الأراضي في العالم النامي، توصيات عامة اعتمدت كسياسة عامة لحماية وتحسين الأراضي الزراعية نوجز أهم محاورها في الآتي:¹
- تحسين أنظمة المعلومات لإدارة الأراضي، إذ لا بد من تطوير مرجع جيوغرافي خاص بأنظمة المعلومات الحاسوبية قادرة على بث المعلومات عن الخيارات والتقنيات المتوافرة والخاصة بمختلف أنواع الأراضي والأنظمة الزراعية والمناخات؛
- زيادة التنمية التكنولوجية والأبحاث في مجال تحسين الأراضي، وهنا تظهر الحاجة الماسة للأبحاث لمعرفة وفهم الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأكثر قربا لعملية الاستثمار في إدارة وتحسين الأراضي المتدهورة ولتصميم السياسة والأدوات التي تشجع مثل هذه الحالات؛
- يضاف إلى ذلك ضرورة إجراء البحوث المتكاملة بين البيئة والإنتاج ضمن المفهوم المتكامل "البيئة الزراعية"، حيث تزداد الحاجة إلى ما يعرف باستراتيجيات التكاليف المنخفضة، ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما ومتميزا في بعض أنواع مكونات ومدخلات البحوث للأنظمة الزراعية الأكثر ملائمة؛
- ترويج الاستثمار في مجال تحسين وإصلاح الأراضي المتدهورة بهدف الاستعمال الأكثر كثيفا، ويجب أن تمثل عملية تشجيع هذه الاستثمارات الأفضلية في السياسة التنموية للدولة، كما يجب تصميم هذه التحسينات بالتعاون مع المزارعين؛
- دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية وذلك بإيجاد قاعدة عامة وترتيبات جديدة للتعاون بين مؤسسات البحث الحكومية وكل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الفعالة، بهدف تطوير التنمية الفعالة وتبني كل من حفظ الموارد وتقنيات زيادة الغلال؛
- تعديل حقوق ملكية الأراضي لتشجيع الاستثمار طويل الأمد في الأراضي، حيث يؤدي تطبيق نظم ضعيفة لحقوق الملكية إلى عدم تشجيع الاستثمار في عمليات تحسين الأراضي بل يزيد من تدهورها؛
- تطوير أنظمة تخطيط مرنة تشارك في الاستخدام المناسب للأراضي، إذ يجب أن تركز الخطط إجراءاتها وتعليماتها على المخرجات البيئية (كتوضيح المستويات المقبولة للترسب من خط تقسيم المياه) أكثر من تركيزها

¹. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مرجع سابق، ص 215-223.

على التطبيقات الزراعية الخاصة، مع الربط بين المشكلة الأساسية المتمثلة في استعمالات الأراضي الزراعية والغابات والمحافظة على نشاطات المواطن البيئية ذات التنوع الحيوي المرتفع القيمة.

✓ **سياسة دعم النساء الريفيات:** تعتبر عملية دعم النساء الريفيات مفتاح تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الأمن الغذائي، وتقوم الاستراتيجيات المختلفة التي تعمل على دعم النساء على تقوية قاعدة الأصول القائمة على الأنواع المختلفة للرأس المال المادي والطبيعي، البشري، الاجتماعي والمالي، إضافة إلى تقديم وتوفير أطر العمل القانونية والمؤسسية لضمان تحكمهن بالموارد الخاصة بهن.¹

✓ **سياسة حماية وصيانة التنوع الحيوي:** تشكل حماية وصيانة الموارد الحيوية والأحياء النباتية والحيوانية الأساس اللازم للإنتاج الوافر والمستدام للأجيال الحالية، كما يحفظ إمكانية الإنتاج لتطلعات الأجيال القادمة، ويتمثل الاستثمار المستدام والرشيد لموارد الأحياء بعدم التفريط بالرصيد الوطني وتحقيق إمكانية الإنتاج بصورة قابلة للاستمرار في المستقبل البعيد، وتتضمن الاستمرارية الإحاطة بجميع العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على التنوع الحيوي في المدى القصير والطويل على حد سواء. ويمكن إنجاز أي استراتيجية وطنية لصيانة التنوع الحيوي في النقاط التالية:²

- تحديد ووصف حالة مكونات التنوع الحيوي بصورة شاملة تحيط بجميع مستويات التنوع الحيوي، من النظم البيئية والنظم الزراعية، إلى الأنواع الحية النباتية والحيوانية، إلى التنوع الوراثي للنوع الواحد؛
- الإدارة والسيطرة على جميع الأسباب والظواهر المهددة لمكونات التنوع الحيوي الوطني والمؤدية إلى تدهورها أو تصحرها أو انقراضها ضمن حدود الإمكان؛
- دعم وإرساء نظام وطني متكامل من الحميات الغابوية والهامشية والشاطئية والرعية، بما يشمل جميع أشكال النظم البيئية الطبيعية والأنواع النباتية والحيوانية؛
- تدعيم صيانة التنوع الوراثي النباتي والحيواني على التراب الوطني، وبخاصة ما هو مستخدم في الزراعة وتربية الحيوان، وبالتحديد الأصناف والسلالات والطرز البيئية المتكيفة مع البيئة المحلية، باعتبارها تراثاً حيويًا وطنياً ذا أهمية اقتصادية فائقة؛
- تدعيم القدرات المحلية في مجال الحماية والصيانة عن طريق المصارف الوراثية النباتية والحيوانية، والحقول الوراثية، وحدائق النبات والحيوان، والصيانة عن طريق صناعة النسيج وتفرعاتها؛
- إنشاء نظام رصد ورقابة مناسب يهدف إلى متابعة جميع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مكونات التنوع الحيوي في جميع المستويات؛
- التعاون والتنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في صيانة التنوع الحيوي واستثمار الموارد الحيوية بشكل قابل للاستمرار.

1. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مرجع سابق، ص 502.

2. المرجع نفسه، ص 474-475.

● **سياسة ترقية الاستثمارات في الزراعة:** يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، وتشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي والعام، وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي. مفهومه الشامل من حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كذلك يؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى إقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وزيادة قدراتهم، وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهاية لزيادة معدلات نمو الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأهمية نشير إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، فضلا عن الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها، والطاقت المتجددة (الريحية والمتوفرة) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال، كما تعتبر المياه من بين أهم مجالات الاستثمار باعتبارها أحد الموارد الطبيعية. هذا ومن متطلبات التنمية الزراعية المستدامة الاستثمار في مجال المكافحة الحيوية للآفات للحد من تلوث البيئة، والحفاظة على تطبيق أنظمة الجودة والسلامة الصحية والبيئية عن طريق اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة الحالية من أثر المبيدات.¹

الفرع الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

اعتمدت الجزائر منذ عام 2000 مخططات للنهوض بالقطاع الزراعي سعت من خلالها إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تضمن للسكان أمنهم الغذائي وللدولة سيادتها وهيمنتها، وقد جاءت هذه البرامج عقب فشل العديد من الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر منذ استقلالها وإلى غاية نهاية القرن الماضي في تحقيق أهدافها وبلوغ مساعيها.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004-2000:

حسب الأجنحة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي في الجزائر، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. وقد بدأت الجزائر بتنفيذ هذا المخطط انطلاقاً من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، حيث تمحورت استراتيجيته حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال

¹. غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، مرجع سابق، ص 301-302.

العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة.¹ وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات هي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي.

وفي عام 2002، تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل تقديم الدعم إلى المناطق الريفية ويتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ويشمل أهدافا أوسع.²

✓ **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** وتمثل الأهداف المحورية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في النقاط الرئيسية التالية:³

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل:
 - رفع الإنتاج وعوائده؛
 - الوصول إلى اكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.
- وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقديم التصحر؛
- حماية البيئة؛
- تكيف الفلاحة مع التغيرات المناخية خاصة الجفاف المدقع؛
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المنطقة المعزولة؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية؛
- ترقية وتثمين الحرف الريفية بالتركيز على أنشطة التنمية وسكان الريف؛
- خلق شروط ملائمة ودائمة لضمان العودة إلى المناطق الأصلية؛
- دفع الفضاءات أو الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الريف.

✓ **مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** يذكر المنشور 332 المؤرخ في 2000/07/18 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، ويشكل بذلك الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ مخطط التنمية الفلاحية وبلوغ الأهداف المحددة من خلال العمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:⁴

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، حيث ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج

¹. غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، مرجع سابق، ص 110.

². Ministère de l'agriculture et développement rural, **Le renouveau agricole et rural en marche: revue et perspectives**, Mai 2012, p 05.

³. أحمد مدان، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، المنتدى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، 14-15/04/2008، ص 2-3.

⁴. سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 81-86.

الوطني، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وسوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ولهذا فإن التغيرات، التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

● برنامج تكييف أنظمة الإنتاج، ويعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين. ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه:

- يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية)؛

- يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

● برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والذي تم من خلاله إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، وتشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

● البرنامج الوطني للتشجير، والذي يقوم على أن إعطاء الأولوية للتشجير يمثل المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وكذا توفير مناصب شغل.

● برنامج التشغيل الريفي، ويهدف إلى خلق فرص عمل دائمة في المناطق الريفية في إطار مكافحة البطالة والنزوح الريفي.

● استصلاح الأراضي بالجنوب، وقد تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف والشروط وطرق تنفيذه، وقد أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية وتقنيات كبرى فستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية. ويتناول هذا البرنامج تطوير الزراعة المروية، ويهدف للحفاظ على الإمكانات القائمة من خلال صيانة النخيل والحماية ضد الأمراض ونقص المياه، وتوسيع أو تجديد واحات النخيل على مساحة قدرها 350.000 هكتار.

● برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب، ويهتم بإدارة المراعي وحماية الموارد العلفية الخاصة بالسهوب، ويعمل بشكل أساسي على مكافحة التصحر.

2. استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004-2008:

عقب انتخابات ماي 2002، تم تحويل وزارة الزراعة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم تعيين نائب وزير التنمية الريفية بهدف تطوير وتنفيذ الأدوات والسياسات المحددة للتنمية الريفية. وفي عام 2004، تبنى نائب وزير التنمية الريفية استراتيجية التنمية الريفية المستدامة لتعزيز وتنشيط المناطق الريفية من خلال الأنشطة الاقتصادية وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الأقاليم، ونقاط القوة المحددة والمحتملة لكل إقليم.

✓ **أهداف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة:** من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:¹

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج، والخدمات الإنتاجية والاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛
- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية؛
- تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخل السكان وتوفير الشغل الريفي؛
- التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية والتي من أهمها انخفاض دخل صغار المزارعين وصاندي الأسماك فيها، وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية، والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين، ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الزراعي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الزراعي الريفي وصغار المزارعين؛
- تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين بزيادة إنتاج المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية؛
- تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.
- **محاور استراتيجية التنمية الريفية المستدامة:** تقوم استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على أربع محاور أساسية هي:²
- إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛

¹ عبد الصمد سعدي، صالح سراي، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، المنتدى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16/11/2011، ص 4.

² Ministère de l'agriculture et développement rural, **Le renouveau agricole et rural en marche: revue et perspectives**, op.cit. , p 6.

- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة؛
- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛
- التأزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي للتأكيد على الهدف الأساسي الذي تم تبنيه في ظل كل السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام 1962، والمتمثل في " التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني من خلال التأكيد على أهمية تحويل الزراعة إلى محرك أساسي للنمو الاقتصادي"¹، والحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم:²

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح،...) لتغطية 75% من الاحتياجات؛

- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والمكينة)؛

- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية؛

- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014؛

- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي؛

- التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور أساسية هي:

- **التجديد الفلاحي:** يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية هي: تعزيز إنتاجية رأس المال، البنية التحتية الفلاحية والريفية، وبرامج التنظيم، وتنفذ هذه البرامج عن طريق الأدوات التالية:³

- وحدات الاستبيان الحقلية؛

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛

- المهارات والبنيات التحتية؛

- التكوين.

¹. Ibid, p 7.

². سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 113-114.

³. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، ص 1.

وقد تم إعطاء الأولوية لعشر منتجات رئيسية هي: الحبوب والخضر الحافلة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البصل، الطماطم الصناعية، النخيل والزيتون، البذور، والشتلات.¹

- **التجديد الريفي:** ويهدف إلى تحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة ومستدامة في الأقاليم الريفية، وحماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:²
- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجمع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه و برمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتمتين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن؛

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛

- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على حماية وتمتين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

- **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:** وقد جاء هذا المحور استجابة لل صعوبات التي تواجهها الأطراف الفاعلة في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق مختلف البرامج. ويرتكز هذا البرنامج على:³

- تحديث أساليب الإدارة الزراعية؛

- زيادة الاستثمار في مجال التدريب والبحوث والتمديد لتسهيل تطوير التكنولوجيات الجديدة؛

- تقديم الدعم للمزارعين و المشغلين في القطاع؛

¹. Ministère de l'agriculture et développement rural, **Le renouveau agricole et rural en marche: revue et perspectives**, op.cit , p 9.

². وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سابق، ص 2.

³. Ministère de l'agriculture et développement rural, **Le renouveau agricole et rural en marche: revue et perspectives**, op.cit , p 10.

- تعزيز الرقابة والحماية، الخدمات البيطرية، خدمات إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات من مراقبة تقنية ومكافحة حرائق الغابات.

الفرع الثالث: دور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في إطار تنمية القطاع الزراعي والسعي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، إلا أن الزراعة الجزائرية ما تزال بعيدة عن تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي، إذ أنها تسجل كل سنة عجزا في مجال الاحتياجات الغذائية مبتعدة بذلك عن الطموحات المأمولة، خاصة وأن القطاع الزراعي رغم الإصلاحات المطبقة لا يزال يعاني من العديد من التناقضات، ولعل إمكانية تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتلبية الاحتياجات الغذائية من خلال الإنتاج المحلي تتطلب العمل على تدليل هذه التناقضات.

1. الإنجازات المحققة في ظل السياسات الزراعية المتبعة:

جاءت السياسات الزراعية التي اعتمدها الجزائر منذ عام 2000 في مجملها بهدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة من جهة، وبلوغ هدف الأمن الغذائي المستدام من جهة أخرى. وفي إطار هذه الأهداف، حققت السياسات الزراعية مجموعة من الإنجازات نشير إلى أهمها في الآتي:

✓ **دعم القطاع الفلاحي:** بهدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة على المستوى الوطني، وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، عملت الدولة على تفعيل وتنمية النشاطات والأعمال الفلاحية المختلفة من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على دعم هذه النشاطات والأعمال، وتمثل هذه الصناديق في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي حوّل عام 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وأنشئ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي ليعمل على تمكين المنتوجات الفلاحية، كما أنشئ صندوق الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، بالإضافة إلى إنشاء فروع في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في سنة 2006 لتقوم بدعم البرامج الخاصة بالجنوب، والبرامج الخاصة بالهضاب العليا، والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا.¹ كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة يختلف حجمها من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المساهمات والإعانات المحددة من طرف التشريع وكذا الهبات والوصايا، وهو ما يوضحه الجدول الآتي.

¹. غرددي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 167.

الجدول رقم 03-30: تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2000

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات الدعم الكلي	25.3	44.67	48.07	49.64	55.89	56.24	63.75	75.37	137.24	136.1
حجم المدفوعات من الدعم الكلي	15.0	23.86	48.07	49.06	55.26	43.89	53.27	21.91	17.67	9.94
نسبة استخدام مجموع مبالغ الدعم %	59.29	53.40	99.99	99.91	98.89	70.03	83.56	29.07	12.87	22.02

المصدر: غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، 169.

من الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الفلاحية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى خاصة بداية من عام 2006، الذي شهد إنشاء فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، لدعم البرامج الخاصة بتنمية الجنوب والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، مما جعل هذه المبالغ تنتقل من 25.3 مليار دج سنة 2000 إلى 136.1 مليار دج سنة 2009، وهو ما يمثل نسبة نمو ب 437.6%.

أما بالنسبة لاستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى، وصلت إلى 99.99%، 99.91%، 98.89% في السنوات 2002، 2003، 2004 على التوالي، لتعرف بعدها تراجعا كبيرا وصل إلى 12.87% عام 2008 و 22.02% عام 2009. ويرجع هذا الانخفاض في استخدام هذه المخصصات إلى الزيادات الكبيرة في مبالغ مخصصات حسابات صندوقي FLCDDPS، FDRMVTC الموجهة لتطبيق البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا من جهة، وعدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها ذلك لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين وسكان تلك المناطق بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الموضوعية من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسب مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في هذه المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض المناطق من جهة أخرى.¹

¹. غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 169.

✓ **حماية الموارد:** يركز عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على توسيع الأراضي الزراعية وحماية الموارد الطبيعية، من خلال تدعيم أصحاب الأراضي غير المستعملة في مناطق الهضاب والسهوب والصحراء، وكذا تنظيم برامج من أجل تأسيس مزارع نموذج. ويوضح الجدول الموالي تطور الأراضي الزراعية خلال الفترة 2009-2000.

الجدول رقم 03-31: تطور مساحة الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2009-2000

الوحدة: ألف هكتار

البيان	01-2000	03-2002	05-2004	07-2006	09-2008
المساحة الزراعية الصالحة	45206.8	45073.9	46669.6	46665.2	46608.4
المساحة المستعملة للزراعة	8193.74	8270.9	8389.64	8414.67	8389.64

المصدر: مصلحة الإحصائيات في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عرف تطورا، حيث انتقلت مساحتها من 45206.8 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2000-2001 إلى 46608.4 ألف هكتار كمتوسط لفترة 2008-2009. بمعدل زيادة قدره 3.1% وهو ما يعادل مساحة 1401.6 ألف هكتار. في حين بلغت الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة 2.4% لتنتقل من 8193.74 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2000-2001 إلى 8389.64 ألف هكتار كمتوسط لفترة 2008-2009، أي بزيادة قدرها 195.9 ألف هكتار.

وتعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري.¹ ويوضح الجدول الموالي تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية خلال الفترة 2000-2006.

¹. زيري رابح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص 223.

الجدول رقم 03-32: تطور الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2006-2000

الوحدة: 1000 هكتار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
835.2	825.2	793.3	722.3	645.0	617.4	498.5	المساحة المسقية
9.93	9.81	9.45	8.68	7.80	7.56	6.07	نسبتها إلى المساحة الصالحة للزراعة %

Source: Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, MDRD, **Rapport sur situation du secteur agricole**, 2005, p 36.

من خلال الجدول نلاحظ هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية التي انتقلت مساحتها من 498.5 ألف هكتار سنة 2000 إلى 835.2 ألف هكتار سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة زيادة 67.54% خلال الفترة 2006-2000. ومن جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الأراضي المسقية إلى الأراضي الزراعية انتقلت من 6.07% سنة 2000 إلى 9.93% سنة 2006، وهذا بفضل مجهودات الدولة خاصة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق فيه بداية من عام 2000، الذي دعم الفلاحين على حفر الآبار وبناء الأحواض المائية واستخدام وسائل الري الحديثة (الري بالتقطير والرش المحوري)، بالإضافة إلى قيام الدولة ببناء العديد من السدود وتوصيل الكهرباء خاصة في المناطق الجنوبية التي استصلحت فيها مساحة معتبرة خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

✓ **تطوير الإنتاج الزراعي والغذائي:** كما سبق وأشرنا في المبحث السابق، فقد سجل الإنتاج الزراعي والغذائي في الجزائر، بنوعيه النباتي والحيواني، ارتفاعا خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالي (2000-2010)، ويظهر أثر السياسات الزراعية على الإنتاج الزراعي أكثر من خلال تأثيرها على الإنتاج النباتي والذي يكون محصلة لأثرها كل من المساحات المحصولية من جهة، والإنتاجية المحصولية من جهة أخرى. ويوضح الجدول الموالي تطور مساحات وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النباتي.

الجدول رقم 03-33: تطور مساحة وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النباتي للجزائر خلال الفترة 1998-2009

الوحدة: المساحة = ألف هكتار الإنتاجية = طن/هكتار

متوسط الفترة 07-09		متوسط الفترة 02-06		متوسط الفترة 98-02		2009-1998	أهم المحاصيل
الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	معدل نمو الإنتاج %	
1.31	2595.17	1.29	2765.5	0.88	2691.96	119.66	الحبوب
1.35	1602.48	1.28	1910.1	0.92	1894.53	67.61	القمح
22.57	92.1	20.86	90.57	16.26	68.91	134.82	البطاطس
0.80	64.05	0.76	68.26	0.57	66.93	100	البقوليات
-	285.09	-	229.22	-	194.30	850	البذور الزيتية
16.93	370.37	13.97	268.58	14.14	249.55	275.77	الخضر

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب تراجعت خلال الفترة 1998-2009 بمعدل 3.6%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى السياسة الزراعية الجديدة المتبعة في هذه المرحلة، فالخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية غير برنامج تحويل نظام الإنتاج من زراعة الحبوب وتربية المواشي إلى غرس الأشجار المثمرة بهدف التخلص من قيد الظروف الطبيعية الصعبة. ورغم هذا التراجع في المساحة، فقد ارتفع إنتاج الحبوب خلال نفس الفترة بأكثر من الضعف نتيجة لارتفاع إنتاجيتها (توسع رأسي) من 0.88 طن/هكتار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 1.31 طن/هكتار كمتوسط للفترة 2007-2009. ويمكن حصر أسباب هذه الارتفاع في النقاط التالية:¹

- الجهود المبذولة من الجهاز الفني والاقتصادي الوطني؛
- العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية مع التوزيع المنتظم؛
- كما لعبت الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب دورا هاما؛
- كما تبنت سياسة دعم المزارعين والتقليل من انشغالهم وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث اتخذت الوزارة عدة تدابير وإجراءات منها:

- حث تعاونية الحبوب والبقوليات على توفير البذور والأسمدة وغيرها بالكمية والكيفية المطلوبتين طيلة الموسم الزراعي؛

¹. سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 145.

- تأجيل سداد قروض لدى تعاونية الحبوب والبقوليات للمزارعين الذين تضرروا من الجفاف في الموسم 2007-2008؛

- وضع المصلحة تحت تصرف المنتجين خاصة على أن تشمل كلا من الديوان الوطني للحبوب وبنك التنمية الريفية والتأمين مما يمكن من الحصول على القرض لشراء الأسمدة؛

- رفع المكافأة التحفيزية لمنتجي الحبوب؛

- توفير التقانات الملائمة الحديثة القابلة للتطبيق من خلال المتابعة الفنية الفعلية التي تقدمها المعاهد الوطنية المتخصصة لصالح القطاع.

كما سجلت البقوليات تراجعاً في المساحة المخصصة لزراعتها خلال فترة الدراسة بمعدل 4.3% وزادت إنتاجية الهكتار الواحد بمعدل 40.35% قابلتها زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة. في حين سجلت البذور الزيتية زيادة في المساحة المزروعة بمعدل 46.73% في الفترة 1998-2009، قابلتها زيادة في الإنتاج بمعدل 850% خلال نفس الفترة (توسع أفقي).

وقد عرفت كل من محاصيل البطاطس والخضر ارتفاعاً في المساحة المخصصة والإنتاجية على حد سواء خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة البطاطس بمعدل 33.65%، كما ارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد بـ 6.31 طن/هكتار، أما الخضر فقد ارتفع إنتاجها بحوالي الثلاثة أضعاف مسجلة زيادة في الإنتاجية بمعدل 19.73% وزيادة في مساحة المخصصة لها بحوالي 25.74%.

كما سجل الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعه ارتفاعاً في ظل السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر مع مطلع القرن الحالي (أنظر الجدول 03-12)، إلا أن قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر يواجه عدداً من المعوقات في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلبها وفقاً لمعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات وانخفاض إنتاجيتها نظراً لاستخدام أساليب إنتاجية تقليدية، وفقدان التواصل بين التعليم والبحث العلمي ومربي المواشي، والضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية، وتتمثل مجالات الثروة الحيوانية وتنميتها في تحسين الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، والتحسين الوراثي للسلالات المحلية، وتوفير الإرشاد لمربي المواشي وتنظيمهم وتدريبهم وإعادة تأهيلهم لتطبيق نظم التربية الحديثة وتوفير التسهيلات الائتمانية هذا ما يفسر الارتفاع الطفيف لكل من الثروة الحيوانية ومنتجاتها، وهذا ما ينعكس سلباً على قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء للأفراد وما يؤكد لنا عدم قدرة الإنتاج المحلي هو تطور نصيب الفرد من الغذاء.

2. معوقات تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر:

رغم ما حققته السياسات الزراعية من إصلاحات في القطاع الزراعي وتطوير للإنتاج الغذائي بشكل خاص، إلا أن ما تم تحقيقه إلى حد الآن لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب للخروج من حلقة التبعية الغذائية والاعتماد على الاستيراد التي تعاني منها الجزائر، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاختلالات الهيكلية التي

يعرفها القطاع الزراعي والتي تحول دون تحقيق تنمية زراعية مستدامة و منه تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويمكن حصر المعوقات التي تعترض أداء القطاع الزراعي في الجزائر في التصنيفات التالية: طبيعية، اقتصادية، بشرية، تنظيمية وتكنولوجية.

✓ **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية:** وتنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة... الخ. وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة. ونتطرق لأهمها من خلال النقاط الآتية:

● **مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:** تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميًا وكيفيًا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية. كل هذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى مما يؤثر سلبًا على الإنتاج والإنتاجية.

ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي:

- الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، وتشمل هذه المجموعة أعمال التحريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية؛

- فقد الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى؛

- الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، والمتمثل في بقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليًا أو جزئيًا، مما يعد مثل هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة والإنتاجية. وتتمثل أهم الأسباب وراء ذلك في خصائص بعض الأراضي الزراعية كتلك المشبعة بالأملاح، أو التي تخضع للتكثيف المحصولي دون تعويض كاف من التسميد المتزن، والتصحر.

● **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريفها على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى.

كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحلية المياه المالحة وعليه فإن ندرة الموارد المتجددة للمياه وغياب الإرادة المناسبة لها، تشكل عائقا أساسيا في

مواصلة ومتابعة التنمية الزراعية المستدامة، وعدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية، إذ أن الاستمرار في الاستعمال غير المراقب للمياه الجوفية واستنزافها وانخفاض كفاية استخدام الري وضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية، وضعف التنسيق فيما بينها وملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، كل هذا يؤدي - لا محالة - إلى نتائج سلبية في مجال توفير الغذاء لأفراد المجتمع.

● المعوقات الطبيعية البنائية: وهي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي، وهي تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا. ويمكن حصر هذه العوائق في: الجفاف، تملح التربة، التعرية المائية، التعرية الهوائية، والتصحر.

● عوامل إنسانية: بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات السالفة الذكر، لا ينبغي التغاضي عن نوعية أخرى من المشاكل والتي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها. ويمكن حصر مثل هذه العوامل في إزالة الغطاء النباتي، الرعي الجائر، التعرية، التبوير، والتوسع العمراني والصناعي، وكلها ممارسات تعيشها الزراعة الجزائرية باستمرار وتعاني من المشاكل التي تترتب عنها.

✓ **مشاكل ومعوقات تكنولوجية:** تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويمكن حصر أهم المشاكل والمعوقات التكنولوجية في العناصر الآتية:

● مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج: يستخدم القطاع الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من مستلزمات الإنتاج، فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي موقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته. ومن مستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية، نشير إلى الأصناف والبذور المحسنة، الأسمدة، المبيدات، والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك.

● مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين. والملاحظ في هذا المجال أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير الإرشاد والبحث الزراعي، لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك لعدة مشاكل هي:

- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي مما يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة؛

- غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي؛

- تدني مستوى البحث العلمي.

✓ **مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:** وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكاناتهم المادي التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال، وأهمها:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية: ونعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، ونوجز أهم المشاكل المتعلقة بها في:
 - نقص العمالة الزراعية المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري سواء برأس مال محلي أو أجنبي؛
 - ضعف البرامج التدريبية المتبعة التي تبقى منقوصة في مجملها، بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة، والذي يحتاجونه ميدانيا؛
 - انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي.
- مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية: وهي كثيرة غير أننا سنقتصر على أهم العناصر:
 - مشاكل التسويق: يعاني التسويق الزراعي في الجزائر، مثله مثل الإنتاج، من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف إلى كل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.
 - التمويل الزراعي: لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتختلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البينية.

خلاصة الفصل:

يعدّ تحقيق الأمن الغذائي المستدام أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول المغاربية في ظل انفتاحها على العالم وتحريرها لتجارها الخارجية -سواء من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي- وما ينجر عنه من آثار على مقومات أمنها الغذائي المستدام، خاصة وأن اقتصاديات هذه الدول قد ازدادت ارتباطا بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وازداد اعتمادها عليه مما يجعلها أكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها سياسات تحرير التجارة الدولية.

وتعد آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية آثارا مختلطة، فأما الآثار السلبية فتتمثل أساسا في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم اليد العاملة في الزراعة، وارتفاع الأسعار المحلية للمنتجات الغذائية وارتفاع فاتورة استيراد الغذاء من الخارج، وكذا فقدان المعاملة التفضيلية. أما الآثار الإيجابية فتتمثل في تشجيع الاستثمار الزراعي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي وما ينجر عنه من زيادة في الدخل المحلي الإجمالي والفردى وزيادة معدلات التشغيل، وكذا زيادة إمكانية نفاذ الصادرات الغذائية المغاربية إلى الأسواق العالمية.

وبالمقارنة بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، نجد أن هذه الآثار تختلف بين هذه الدول حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية، حيث تعتبر الجزائر أكثر الدول المغاربية تأثرا بسلبيات التحرير التجاري باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء، خاصة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار المحلية للغذاء وارتفاع فاتورة الواردات الغذاء، كما أنها الأقل استفادة من الفرص المتاحة نظرا لضعف إنتاجها الغذائي والزراعي بالخصوص وطبيعة اقتصادها الريعي، في حين تقل درجة التأثير بسلبيات التحرير التجاري وترتفع درجة الاستفادة من الفرص التي يتيحها في كل من تونس والمغرب مقارنة بالجزائر.

إن هذه الآثار لسياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية-سواء الإيجابية أو السلبية- تفرض على الدول المغاربية، وعلى الجزائر بالخصوص، العمل الجاد على اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية، وذلك من خلال تعزيز إنتاجها الغذائي والزراعي لزيادة قدرتها على مواجهة الطلب على الغذاء لشعوبها، وفي هذا السياق تبرز أهمية تبني سياسة تنمية زراعية مستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في ظل تحديات التحرير التجاري. ومن جهة أخرى على الدول المغاربية العمل على تعزيز تجارتها الغذائية الخارجية من خلال تفعيل الاتحاد المغاربي والعربي، ووضع استراتيجيات لمواجهة العلاقات التجارية الغير متكافئة مع الاتحاد الأوربي، وتنويع شراكاتها التجارية بهدف تنويع المبادلات وتعزيز مركزها التفاوضي، وكذا الإعداد والتنسيق الجيدين للمفاوضات التجارية مع المنظمة العالمية للتجارة خاصة فيما يتعلق بالتجارة الزراعية.

الخلاصة

الخاتمة:

فرضت التطورات الاقتصادية والتجارية الدولية التي يشهدها العالم اليوم على الدول النامية تحديات كبيرة في ظل سعيها لتحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها، ذلك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والسير في ركبته لم يعد خياراً أمامها، بل أصبح ضرورة تملئها التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يهدف إلى الوصول إلى مزيد من الحرية التجارية أمام تدفقات السلع والخدمات وحركات رؤوس الأموال، سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، أو في إطار الترتيبات الإقليمية والتي أصبحت تمثل مظهراً آخر من مظاهر الحرية التجارية داخل هذه الترتيبات.

وتمشيا مع هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة، بدأت الدول المغاربية مع نهاية القرن العشرين، كغيرها من الدول النامية، السير في ركب النظام التجاري الدولي الجديد مع أواخر القرن العشرين أملاً منها بالاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا النظام وتعظيم المنافع، حيث انضمت كل من تونس، المغرب وموريتانيا إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حين تبقى الجزائر وليبيا تفاوضان للحصول على العضوية، كما وقعت كل من الجزائر، تونس والمغرب اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للدول المغاربية.

وقد جاءت سياسات تحرير التجارة الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، لتضع الدول المغاربية والنامية بشكل عام أمام تحديات وآثار كبيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة وأنها تعدّ دولا مستوردة للغذاء وتتميز بضعف الإنتاج والتصدير بسبب الاختلالات الهيكلية والبنوية في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعي ما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية الرئيسية، وذلك باعتبار تحرير التجارة الدولية أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح هذه الاقتصاديات على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، والتي تمارس آثاراً ملموسة على مختلف مقومات الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول.

في سياق كل ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتبحث أسس النظام التجاري الدولي الجديد، وتبين واقع الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية، وتحدد آثار هذه السياسات على مقومات الأمن الغذائي للدول المغاربية - والدول النامية بشكل عام - باعتبار الدور الذي تلعبه التجارة الدولية كمصدر أساسي لإتاحة الغذاء لهذه الدول.

وقبل التفصيل في آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام، كان لا بد من التعرض إلى العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة باعتبار الأولى كمحرك أساسي لعملية التنمية والنمو الاقتصاديين. وللمزيد من الإحاطة بموضوع الدراسة، تطرقنا إلى الجانب التنظيري للأمن الغذائي المستدام، وتطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.

وبالدخول في صلب الموضوع، تعرضنا إلى آثار سياسات التحرير التجاري على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول النامية، والمغربية خاصة، وما أفرزته النقاشات والدراسات حول جدوى تحرير التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي وبشكل مستدام على هذه مستوى الدول.

نتائج البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية مقارنة لآثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية والدول النامية بشكل عام، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

✓ لقد ظل ومازال تحرير التجارة العالمية مرتبطا ارتباطا كبيرا بإرادة الدول المتقدمة وفق ما تراه مناسبا لظروفها ومصالحها التجارية، فقد ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة مرهونا بتصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها ما يقارب على نصف قرن من الزمن، ولكن لما تغيرت الظروف الاقتصادية والتجارية الدولية أصبح قيام منظمة عالمية تقود مسيرة تحرير التجارة الدولية أمرا ضروريا تمليه المصالح التجارية للدول المتقدمة؛

✓ على الرغم من اعتبار تحرير التجارة الدولية محركا قويا وفعالا في عملية النمو والتنمية، إلا أنه لا شك في أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعمق من المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالبعد البيئي، مما يستلزم إدارة عملية تحرير التجارة الدولية على نحو يجعلها تعمل من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة؛

✓ لا تزال أغلب الدول النامية عاجزة عن توفير الغذاء بالكافي والنوعية الجيدة لجميع أفراد مجتمعاتها مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء وتوفر الإمكانيات للحصول عليه، حيث تعاني هذه الدول في مجملها من معوقات خاصة، منشأها التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بوضعية هذه البلدان، والتي جعلتها في معظمها دولا مستوردة صافية للغذاء؛

✓ ظلت الزراعة بعيدة عن مفاوضات جولات الجات السبع الأولى بسبب معارضة الدول المتقدمة، إلى أن تم إدراجها الزراعة في جولة الأوروغواي بعد احتدام الصراع الأوربي-الأميركي بشأن تحرير الزراعة نظرا لما كانت تسببه السياسة الزراعية الأوربية المشتركة من عجز في الميزان التجاري الزراعي الأمريكي، وبالتالي قبلت دول المجموعة الأوربية التفاوض بشأن الزراعة مقابل قبول الولايات المتحدة الأمريكية إدراج تجارة الخدمات ضمن المفاوضات التجارية كحل وسط بينهما، وهو ما يؤكد أن تحرير التجارة الدولية خاضع لسيطرة الدول المتقدمة؛

✓ أصبحت اقتصاديات الدول المغربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل، وقد عرف تحرير التجارة في هذه الدول تطورا منذ أواخر القرن العشرين نتيجة انخراط تقريبا كل دول المنطقة في برامج

التقويم الهيكلي وإصلاح إدارة اقتصاداتها، ومسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر منظمة التجارة العالمية - وقبلها اتفاقية الجات- التي انضمت إليها بصفة رسمية كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين أبدت كل من الجزائر وليبيا رغبتهما في الانضمام إليها، إلى جانب إمضاء دول المنطقة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي؛

✓ فرضت سياسات تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وإدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعة بشكل خاص، تحديات جديدة أمام الدول النامية، والدول المغاربية، لتحقيق أمنها الغذائي المستدام، وأثر بشكل مباشر على مرتكزاته سواء على مستوى إمكانات الحصول على الغذاء أو على مستوى إتاحة الغذاء؛

✓ إن آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية، ومنها الدول المغاربية، هي آثار مختلطة، فيها السليبي وفيها الإيجابي، غير أن أغلب الدراسات أكدت أن الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية أقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات اللازمة لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، وتذليل المخاطر التي تواجهها في ظل انتهاجها لسياسات التحرير التجاري، وبالتالي فإن هذه الدول مطالبة بوضع استراتيجيات لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسات تحرير التجارة الدولية والتقليل من آثارها السلبية، وتعظيم الفرص التي تتيحها بهدف تحقيق أمن غذائي مستدام؛

✓ بالمقارنة بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، نجد أن هذه الآثار تختلف بين هذه الدول حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية. ونوضح ذلك كالآتي:

● تعتبر آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على إنتاج الغذاء في الدول المغاربية آثارا مختلطة، إلا أن الآثار السلبية أكثر من الإيجابية، خاصة في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي لهذه الدول وضعف الصناعات الغذائية، مما يستوجب إعادة هيكلة نمط الإنتاج في القطاع الزراعي والعمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وذلك عن طريق:

- الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة مما سيزيد في الإنتاج ويسهم في خفض الفجوة الغذائية المغاربية؛
- وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة الإنتاجية، والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الزراعية وخاصة الثروة المائية التي تتميز بالندرة؛

- الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب والإرشاد في المجالات الزراعية والريفية المختلفة، وبناء الطاقات والقدرات باعتبار أن التعليم والتدريب والإرشاد من المدخل الرئيسية لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة الزراعية، وفتح الآفاق لها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الأخرى؛
- رفع مستوى المعارف والمهارات للكوادر العاملة في القطاع الزراعي بشقيه الإنتاجي والخدمي العام والخاص؛
- تقديم الدعم والمساعدات للمنتجين الزراعيين وفق دراسات علمية متخصصة رفيعة المستوى، مع العمل على مراقبة استخدام هذه المساعدات من خلال مؤسسات متخصصة لضمان كفاءة استخدامها.
- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجاباً على الاستثمار الزراعي في الدول المغاربية وإن كان تأثيرها يبقى محدوداً نظراً لضعف الأهمية النسبية للاستثمار الخاص في هذه الدول باستثناء تونس، وكذا ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، إذ يبقى الحجم الإجمالي للاستثمارات الزراعية في الدول المغاربية ضعيفاً مقارنة بالاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات من جهة والأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول من جهة أخرى، مما يتطلب من الدول المغاربية تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي لما له من أهمية في زيادة الإنتاج الزراعي والاهتمام بالتصنيع الغذائي، وذلك من خلال:
 - تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بما يساعد على جذب رؤوس الأموال المغاربية والأجنبية للاستثمار في المشروعات الزراعية الإنتاجية والخدمية، وخاصة مشروعات إنتاج سلع العجز الغذائي، مشروعات إكثار التقاوي والبذور وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، تصنيع المعدات والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي؛
 - قيام الدول المغاربية بالعمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين في الدول المغاربية بشكل عام؛
 - تحديث خرائط الاستثمار الزراعي في الدول المغاربية وتضمينها بالمجالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها؛
 - العمل على تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الاستقرار فيها لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلباً على العمالة الزراعية في الدول المغاربية بتأثيرها على القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي لليد العاملة موازاة مع تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وذلك من خلال تأثيرها على الوظيفة الاقتصادية لها عبر التوزيع القطاعي للاستثمارات من جهة، وعلاقتها مع الغرب من جهة أخرى. كل هذا يستلزم إعادة النظر في أهمية توجيه اليد العاملة المغاربية للقطاع الزراعي واتخاذ

إجراءات تحدّ من ظاهرة النزوح الريفي وإعادة توجيه حركة الهجرة الداخلية من المدن باتجاه الريف والعمل على منح امتيازات للعاملين في هذا القطاع؛

• تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على تكاليف الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول المغاربية نتيجة تأثيرها السلبي على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة، وارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة؛

• تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على فاتورة الغذاء المستورد للدول المغاربية من خلال تأثيرها على أسعار الغذاء العالمية باعتبارها دولا مستوردة للغذاء نتيجة رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، وتعتبر الجزائر الأكثر تضررا من هذا الارتفاع لكونها مستوردا صافيا للغذاء، ومنه لا بد على الدول المغاربية:

- الاتجاه نحو إنتاج السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع؛

- توجيه الإنفاق الغذائي نحو مستويات مناسبة من الأسعار الحرارية دون التطرف والمغالاة في الإنفاق الغذائي؛

- اعتماد وسائل من شأنها الحد من زيادة إجمالي الطلب على السلع الغذائية على الصعيد المغاربي، وفي مقدمتها معدلات النمو السكاني.

• تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابا على حجم الصادرات الغذائية للدول المغاربية خاصة المغرب باعتبارها تعتمد على الزراعات التصديرية، في حين تبقى الصادرات الغذائية للجزائر ضعيفة جدا بسبب ضعف إنتاجها الغذائي والزراعي على وجه الخصوص، وعموما يبقى أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على حجم صادرات الدول المغاربية جد محدود بسبب ضعف تنافسية السلع الغذائية المغاربية في السوق الدولية من جهة، والمعوقات التي يضعها الاتحاد الأوربي -باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للدول المغاربية- أما المنتجات الغذائية المغربية من جهة أخرى. وفي هذا السياق لا بد على الدول المغاربية:

- الاتجاه نحو مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الغذائية والاهتمام بتحسين الكفاءة التنافسية في الأسواق الدولية؛

- العمل على مواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية للحصول على امتيازات أكبر، خاصة فيما يتعلق بدخول السلع المغاربية للأسواق الأوربية؛

- إدخال لاعبين جدد على الساحة التجارية المغاربية في إطار التكتلات التجارية، بهدف تنويع المبادلات التجارية وتعزيز الموقف التفاوضي المغاربي سواء مع الاتحاد الأوربي أو أي شريك تجاري آخر؛

• تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبا على أسعار الغذاء المحلية للدول المغاربية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الدولية الناجم عن إلغاء الدعم الزراعي، وتعتبر الجزائر الدولة الأكثر تضررا مسجلة أعلى معدلات ارتفاع في الأسعار نظرا لكونها تغطي أغلب احتياجاتها الغذائية بالاستيراد من الأسواق الدولية في ظل ضعف إنتاجها الغذائي على عكس كل من تونس والمغرب اللذان يغطيان جزء من الاحتياجات الغذائية بالاعتماد على الإنتاج المحلي، مما يتطلب العمل على رفع الإنتاج المحلي للسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع؛

- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابا على معدلات التشغيل في الدول المغاربية، ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح في كل من تونس والمغرب نظرا لارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي تساهم في خلق مناصب عمل ورفع معدلات التشغيل، في حين يظهر هذا الأثر في الجزائر من خلال تزايد دور القطاع الخاص توفير مناصب العمل خاصة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابا على الدخل الفردي في الدول المغاربية من خلال تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة العدالة في توزيع هذا الناتج على مختلف فئات المجتمع؛

آفاق مستقبلية للبحث:

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث، يمكن طرح مجموعة من المواضيع نرى أنها يمكن أن تشكل مواضيع بحثية جديدة هي:

- ✓ دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجزائر في ظل تحديات التحرير التجاري؛
- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛
- ✓ آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.

قائمة المراجع

المعتمدة

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، مارس 1995.
2. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية: أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.
3. أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 .
4. أمينة حلمي، تحرير التجارة الدولية والتخفيف من حدة الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008.
5. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2000.
6. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2003.
7. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.
8. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
9. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2006.
10. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996.
11. محمد الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.
12. محمد محمود الإمام (محررا)، منطقة التجارة الحرة العربية : التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.
13. محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د.ب.ن)، 1993.
14. محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

16. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2007.
17. مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة: دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة باتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
18. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ب.ن)، 2001.
19. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005.
20. سامي عفيف حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية العربية، القاهرة، ط2، 1993.
21. سيد عاطف، الجات والعالم الثالث: دراسة تقييمية واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2002.
22. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
23. سعيد النجار، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 15-16 ماي 1989، تحرير: طاهر حمدي كنعان، إبراهيم سعد الدين عبد الله، بيروت، ط1، نوفمبر 1990.
24. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004.
25. عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط1، 2008.
26. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، (د.ب.ن)، 2000.
27. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.
28. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003.
29. عبد النعيم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.
30. عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.
31. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.

32. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، دار الرشد للنشر، مصر، 2005.
33. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.
34. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2004.
35. فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1997.
36. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.
37. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
38. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
39. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008.
40. غياث الترجمان، التسويق الدولي، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2001.

المجلات:

1. إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3-4، 2011.
2. أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 36، ديسمبر 2004.
3. آن ماكريك، جدول أعمال الدوحة للتجارة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 3، سبتمبر 2002.
4. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008.
5. جون ناش، دونالد ميتشل، عالم الخوف: ما الذي يعرقل جولة الدوحة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005.
6. كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبنية 2000-2004، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

7. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، *مجلة المفكر*، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 05، مارس 2009.
8. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2009.
9. محمد سعيد نابلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، *مجلة البرلمان العربي*، الاتحاد البرلماني العربي، العدد 77، أكتوبر 2010.
10. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002.
11. محسن أيوب، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه، *مجلة الزراعة*، العدد 15، دمشق، (د.س.ن).
12. مصطفى بابكر، البيئة والتجارة والتنافسية، *مجلة جسر التنمية*، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 49، جانفي 2006.
13. مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، *مجلة الجامعة المغربية*، مركز الاتحاد المغاربي، طرابلس، العدد 07، 2009.
14. مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.
15. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004.
16. عبد الاله بلقزيز وآخرون، اتحاد المغرب العربي إلى أين؟، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 162، (د.س.ن).
17. عبد الباري شوشان الزني، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، *مجلة الجامعة المغربية*، العدد 05، طرابلس، 2008.
18. عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، جويلية 1991.
19. عز الدين بن تركي، هارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 02، 2003.
20. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.

21. علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، تحرير: مصطفى طلبة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006.
22. فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012.
23. صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003.
24. روبنز ريكوبيرو، لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في النظام التجاري العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005.
25. شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، آفاق انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2003.
26. شمام عبدالوهاب، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10، 1998.
27. خالد خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2005.

الأطروحات والمذكرات:

1. ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
2. الصادق بوشنافة، "الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
3. بوشايب حسينة، "واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
4. بلحبيب عبد الكامل، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
5. بن عمر الأخضر، "آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

6. وصاف عتيقة، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.
7. زبيري رايح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.
8. زيدان زهية، "واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي : حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
9. حسين بومدين، "مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو-متوسطية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003.
10. كمال بن موسى، "منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري العالمي"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
11. محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.
12. محمد حشماوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993.
13. سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.
14. عبيرات مقدم، "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
15. عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو - متوسطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
16. فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

17. فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
18. قصري محمد عادل، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.
19. شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية - حالة دول المغرب العربي-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
20. غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

المستندات والتقارير:

1. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 2012، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013.
2. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2013، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013.
3. أحمد العنابة، نشرة الفرص التصديرية: المغرب، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2011.
4. الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا، منظمة التجارة العالمي كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية، المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا، نيودلهي، (د س ن).
5. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة، 2008.
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، أبريل 2013.
9. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سينار كيبیتال، يوليو 2012.

10. محسن أحمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
11. مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، 2008.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الخرطوم.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، الخرطوم.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، الخرطوم.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي: نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العددان الأول والثاني، ديسمبر 2009.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية بالوطن العربي، الخرطوم، أوت 1982.
17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد 26، الخرطوم، 2006.
18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الخرطوم، 2010.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2007، الخرطوم.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2005، الخرطوم.
21. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13-17/11/1996، روما.
22. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر، روما.
23. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: الثروة الحيوانية في الميزان، روما، 2009.
24. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما.
25. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002، روما.
26. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006: القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما.

27. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية- التأثيرات والدروس المستفادة، روما.
28. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، روما.
29. مصطفى عبد العزيز مرسي، اتحاد المغرب العربي: دراسة لعوامل التجمع الإقليمي، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، جوان 1989.
30. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي، جانفي 2013.
31. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أفريل 2005.
32. المركز الوطني للسياسات الزراعية، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج، مذكرة سياسات رقم 09، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أوت 2006.
33. صلاح عبد القادر عبد الماجد، الأمن الغذائي العربي: واقع وآفاق التطوير، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، جانفي 2010.
34. صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، 2006.
35. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001.
36. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.
37. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.
38. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.
39. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.
40. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
41. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
42. السيد بوكحنون، مداخله حول ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2011.
43. الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية، التوقعات التجارية الأمريكية-العربية 2013، 2011.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد مداني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 14-2008/04/15.
2. الأنكتاد، بعض القضايا الرئيسية في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب: الحصيلة والورقات المعروضة على حلقة العمل بشأن التجارة، منتدى الدوحة الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار، قطر، 5-6 ديسمبر 2004.
3. بوطالب قويدر، الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 24-26 سبتمبر 1996.
4. المركز الوطني للسياسات الزراعية، تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية NAFTA والدولية WTO، ورقة العمل رقم 05، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (د.س.ن).
5. كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.
6. محمد الأمين بن قسيمة، استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي لفترة 2007-2016، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات والدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010.
7. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، الجزائر، 29-30 أفريل 2002.
8. نبيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: لفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2007.
9. عبد الصمد سعودي، صالح سراي، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

10. عطية الهندي، الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم، ورشة العمل التدريبية القومية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 7-8/03/2008.

11. عيسى حمد الفارسي، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: لفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2007.

مواقع الانترنت:

1. اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي، www.maghrebarabe.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2010/11/04.

2. البنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/06/14/trade-offers-path-to-growth-and-integration>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/11.

3. البنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/August-2012.htm>، تم الاطلاع عليه 2012/09/12.

4. باتر محمد علي وردم، "تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن"، <http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=17220>، تم الاطلاع عليه 2011/04/13.

5. الديوان الوطني للإحصائيات، <http://www.ons.dz>،
6. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون للملكة المغربية، تم الاطلاع عليه 2012/18/13، <http://www.diplomatie.ma/arab/Economie/lesaccordsdelibreechange/tabid/1697/language/en-US/Default.aspx>

7. وزارة التجارة والصناعة، "تطور مفاوضات التجارة في السلع الزراعية"، www.tas.gov.eg/.../NegotiationforTASArabic.pdf، تم الاطلاع عليه 2012/03/12.

8. وزارة التجارة الجزائرية، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab>، تم الاطلاع عليه 2012/12/06.

9. وزارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، <http://www.commerce.gov.tn/Ar>، تم الاطلاع عليه 2012/03/15.

10. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz/index.php/ar>

11. الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار، www.invest.gov.ma

12. وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، www.investintunisia.tn
13. طالب عوض، "عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر"، <http://ujnews.ju.edu.jo/UJNews/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx?ID=35>، تم الاطلاع عليه 2011/12/15.
14. محمد ناجي حسن خليفة، "اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية"، <http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html>، تم الاطلاع عليه 2010/08/18.
15. محمد صفوت قابل، "آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع"، <http://www.google.com.sa/url?sa=t&rc...38bPegHjOXdBEG>، تم الاطلاع عليه 2011/10/10.
16. عبد الله بن ثنيان الثنيان، "دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية"، مقال منشور على الرابط <http://www.alriyadh.com/2010/08/15/article551914.html>، تم الاطلاع عليه 2011/06/14.
17. قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.arabstats.org>، تم الاطلاع عليه 2012/05/13.
18. قطاع التجارة الخارجية المغربية، <http://www.mce.gov.ma>، تم الاطلاع عليه 2012/11/02.
19. <http://www.el-massa.com/ar/content/view/70213/41/>، تم الاطلاع عليه 2013/02/12.
20. <http://binaanews.net/news-15223-> رئيس-الاتحاد-المغاربي-للفلاحين--استقلالية-الدول-العربية-في-توفير-أمنها-الغذائي.htm، تم الاطلاع عليه 2013/04/30.
21. http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=81&a=25964، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/04/12.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1. Adil NAJAM et autres, **Trade and environment : a resource book**, IISD, 2007.
2. Anne-Claire CHAUMONT, **L'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce**, l'Harmattan, Paris, 2008.
3. Beat BURGENMEIER, **Economie du développement durable**, de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2^{ème} édition, 2005.
4. Dillion Jean Claude, Azoulay Gerard, **La sécurité alimentaire en Afrique**, Kharthala, Paris, 1993.
5. Djamel Eddine GUECHI, **L'union du Maghreb Arabe: Intégration régionale et développement économique**, Edition Casbah, Alger, 2002.
6. Fontana Marzia, Susan Joeekes and Rachel Masika, **Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts**, Institute of Development Studies (IDS), Brighton, 1998.
7. Farid ABDOUCHE, **Les céréales et la sécurité alimentaire en Algérie**, les éditions El Hikma, Alger, Algérie, 2000.
8. Giles ATKINSON, Simon DIETZ and Eric NEUMAYER, **Handbook of sustainable development**, Edward Elgar Publishing, UK, 2007.
9. Graham DUNKLEU, **The free trade adventure - The WTO, the Uruguay round and globalism – A critique**, Zed book, London, 1997.
10. Jennifer A.Elliott, **An introduction to sustainable development**, second edition, Routledge, London, 2002.
11. Joseph H.Hulse, **Développement durable : un avenir incertain**, les presses de l'université Laval, Québec, Canada, 2008.
12. Karen DELCHET, **Développement durable L'intégrer pour réussir**, Afnor, France, 2007.
13. Louis GUAY et autres, **Les enjeux et les défis du développement durable: connaître, décider, agir**, les presses de l'université Laval, Canada, 2004.
14. Mahi TABET-AOUL, **Développement et environnement au Maghreb : contraintes et enjeux**, Université Laval, Québec, Canada, 2010.
15. Maurice BYE, **Relations économiques internationales**, Dalloz, Paris, 1971.
16. M.Ryé et Debernis, **Relations économiques internationales**, Dalloz, Paris, 1977.
17. Paul KRUGMAN et Maurice OBSTFELD, **Economie internationale**, Pearson Education, France, 7^{ème} édition, 2006.
18. Paul SAMUELSON, **L'économie**, traduction: Gael FAIN, Tome 2, Librairie Armand Colin, Paris, 1968.
19. Rabah Bettahar , **La privatisation en Algérie**, OPU, Algérie, 1995.

20. Simone PFUDERER and Maria DEL CASTILLO, **The impact of biofuels on commodity prices**, DERFA, Economic Group, April 2008.
21. Stephen. C. Calleya, **Evaluating Euro-Mediterranean relations**, 1st published, Routledge, London, 2005.

Rapports et revues :

1. **Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce (GATT de 1947).**
2. European Communities, **Euro–Mediterranean statistics**, 2007.
3. Food and Agriculture Organization of the United Nations, **The setting : part 1**, 2012.
4. Ambassade de France en Tunisie-mission économique, **Commerce extérieur tunisien et échanges**, 2009.
5. François SIINO, **Flux commerciaux et libéralisation du commerce dans l’Union du Maghreb Arabe**, CNUCED, 1991.
6. Food and Agriculture Organization of the United Nations, **Trade reforms and food security : conceptualizing the linkage**, FAO, Rome, 2003.
7. Institut International du Développement Durable, Organisation des Nations Unies pour l’Alimentation et l’Agriculture, **Bulletin du sommet mondial sur la sécurité alimentaire**, volume 150, N°7, 21 Novembre 2009.
8. Ministère de l’agriculture et développement rural, **Le renouveau agricole et rural en marche: revue et perspectives**, Mai 2012.
9. OCDE, **African economic outlook**, 2008.
10. Office de change, **Balances des paiements : Premier trimestre 2010**, Maroc, Juin 2010.
11. Offices des changes, **Commerce extérieur du Maroc**, Royaume du Maroc ; 2011.
12. ONS, **L’Algérie en quelques chiffres: résultats 2009-2011**, édition 2012, N°42.
13. Organisation Mondiale du Commerce , **Négociations de l’OMC sur l’agriculture : Questions visées et état d’avancement.**
14. Organisation Mondiale du Commerce, **Rapport annuel 2011.**
15. Person Institute for International Economic, **The 2008 oil price: Bubble**, August 2009.
16. United Nations, **Earth Summit : Agenda 21 –The United Nations Programme of Action from Rio-**, December 1994.
17. World Bank, **Global economic prospect 2005: Trade, Regionalism and development**, World Bank, Washington D.C, 2004.
18. WWF International, **Un commerce durable pour une planète vivante : Réformer l’Organisation Mondiale du Commerce**, Septembre 1999.
19. Zoé Luçon et autres, **investissements directs étrangers vers les pays MEDA en 2009**, ANIMA Investment network, Etude numéro 14, Avril 2010.

Sites d'internet :

1. FAO, <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/fr/>, Le 20/12/2011.
2. La Convention sur la diversité biologique, www.cbd.int/convention/, Le 14/04/2011.
3. La documentation française, www.ladocumentationfrancaise.fr/dossierinternational/OMC/2004, Le 06/04/2010.
4. Michel DAMIAN, Jean-Christophe GRAZ, « Développement durable et commerce international », http://webu2.upmf-grenoble.fr/iepe/textes/MDGraz_cahiersFrancais.pdf, 13/07/2005.
5. WTO, http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2012_e/its12_merch_trade_product_e.htm, Le 15/03/2012.
6. WTO, http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org2_f.htm, Le 15/09/2010.
7. WTO, www.wto.org/french/tratop_f/envir_f/envir_neg_meas_f.htm, Le 13/04/2011.

الملاحق

ملحق رقم 01:

قائمة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة¹

قائمة الدول الأعضاء:

دومينكا	تشاد	باراجواي	الاتحاد الأوروبي
الدومينيكان	التشيك	الباربادوس	الأرجنتين
رواندا	تشيلي	باكستان	الأردن
رومانيا	تنزانيا	البحرين	أرمينيا
زامبيا	توجو	البرازيل	اسبانيا
زمبابوي	تونس	البرتغال	استراليا
سانت فنسنت	الجابون	بروناي دار السلام	استونيا
والجرينادين	جامبيا	بلجيكا	إفريقيا الوسطى
سانت كيتس ونيفيس	جرينادا	بلغاريا	الإقليم الجمركي المنفصل
سانتا لوتشيا	جزر السلومون	بليز	لتاويوان وبنجو وكمنو
سلطنة عمان	جمهورية السلوفاك	بنجلاديش	وماتسو
السلفادور	جمهورية الصين الشعبية	بنما	الإكوادور
سلوفانيا	جمهورية قرغيزيا	بنين	ألبانيا
سنغافورة	جمهورية كوريا	بوتسوانا	الإمارات العربية المتحدة
السنغال	جمهورية يوغو سلافيا	بور كينا فاسو	إنتيجوا وباربودا
سوازيلاند	السابقة	بوروندي	أنجولا
سورينام	جنوب إفريقيا	بولندا	اندونيسيا
السويد	جواتيمالا	بوليفيا	أوروغواي
سويسرا	جورجيا	بيرو	أوغندا
سيراليون	جويانا	تايلاند	ايرلندا
سيريلانكا	جيبوتي	تركيا	أيسلندا
الصين تايبيه	الدنمارك	ترينداد وتوباغو	إيطاليا
النيجر	ماليزيا	كوستاريكا	غانا

¹ http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=members&lang=ar, 13/07/2010, 14h20m.

غينيا	كولومبيا	ألمانيا	نيجيريا
غينيا بيساو	الكونغو	مدغشقر	نيكاراجوا
فرنسا	الكويت	مصر	نيوزيلندا
الفلبين	كينيا	المغرب	نيو غينيا باباوا
فنزويلا	لاتفيا	المكسيك	هايتي
فنلندا	لكسمبورغ	المملكة المتحدة	الهند
فيجي	ليتوانيا	منغوليا	هندوراس
قبرص	ليختنشتاين	موريتانيا	هنغاريا
قطر	ليسوتو	موريشيوس	هولندا - المملكة وجزر
الكاميرون	ماكاو - الصين	موزنبيق	الإنتيل
كرواتي	مالاوي	ميانمار	هونج كونج - الصين
كمبوديا	مالدوفيا	ناميبيا	الولايات المتحدة
كندا	المالديف	نيبال	اليابان
كوبا	مالطا	النرويج	اليونان
كوت ديفوار	مالي	النمسا	

قائمة الدول المراقبين:

أثيوبيا	تونجا	السعودية	فيتنام
أذربيجان	الجزائر	السودان	كازاخستان
أفغانستان	جمهورية يوغوسلافيا	سيشل	الكرسيالباوي
اندورا	الاتحادية	صربيا وجمهورية الجبل	(الفاتيكان)
أوزبكستان	الرأس الأخضر	الأسود	لبنان
أوكرانيا	روسيا الاتحادية	طاجيكستان	ليبيا
البهاما	روسيا البيضاء	فيتنام	اليمن
بوتان	ساموا	العراق	
البوسنة والهرسك	ساوتوم والبرنسيب	غينيا الاتحادية	

ملحق رقم 02:

اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة¹

يمكن تقسيم ملاحق الاتفاقية إلى أربعة ملاحق ولكل ملحق عدة اتفاقيات.

الملحق الأول:

يتضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف، وقعت عليها جميع الدول الأعضاء في المنظمة وعددها 17 اتفاقية على النحو التالي:

✓ الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية في السلع، وعددها 12 اتفاقية هي:

- اتفاقية الزراعة؛
- اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية SPM؛
- اتفاقية المنسوجات والملابس؛
- اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT؛
- اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS؛
- اتفاقية مكافحة الإغراق؛
- اتفاقية التثمين الجمركي؛
- اتفاقية الفحص قبل الشحن؛
- اتفاقية قواعد المنشأ؛
- اتفاقية تراخيص الاستيراد؛
- اتفاقية الدعم والاجراءات التعويضية؛
- اتفاقية الاحكام والاجراءات الوقائية.

✓ الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات GATS وعددها أربع اتفاقيات وهي:

- تحرك الأشخاص الطبيعيين؛
- خدمات الطيران؛
- الخدمات المالية؛
- خدمات الاتصالات.

✓ الاتفاقيات الخاصة بالجوانب المتصلة بالتجارة في الملكية الفكرية TRIPS.

¹. نقلا عن كتاب: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، مرجع سابق، ص-ص. 28-30.

الملحق الثاني:

ويحتوي على وثيقة تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

الملحق الثالث:

والذي يتعلق بآلية مراجعة السياسة التجارية.

الملحق الرابع:

يتضمن الاتفاقيات عديدة الأطراف وعددها أربع اتفاقيات، وقع عليها بعض الدول الأعضاء دون الأخرى وهي:

- ✓ التجارة الدولية في الطائرات المدنية؛
- ✓ المشتريات الحكومية؛
- ✓ منتجات الألبان؛
- ✓ لحوم الأبقار.

وهناك أيضا عدد من المبادرات القطاعية واتفاقيات أخرى ترغب الدول الاعضاء في التوقيع عليها مع الدول الراغبة في الانضمام ومنها:

- ✓ اتفاقية الكيماويات المنسقة؛
- ✓ اتفاقية تقنية المعلومات؛
- ✓ اتفاقية الخدمات المهنية؛
- ✓ اتفاقية التجارة الالكترونية؛
- ✓ اتفاقية العمل والعمال؛
- ✓ اتفاقية الاتصالات الاساسية؛

✓ المبادرات القطاعية في المعدات الزراعية والبناء والمعدات الطبية والأدوية والحديد الصلب والورق والأخشاب وألعاب الأطفال.

ملحق رقم 03:

نص الفقرات 06، 31، 32، 33، 51 من إعلان الدوحة 2001¹

6. Nous réaffirmons avec force notre engagement en faveur de l'objectif du développement durable, tel qu'il est énoncé dans le Préambule de l'Accord de Marrakech. Nous sommes convaincus que les objectifs consistant à maintenir et à préserver un système commercial multilatéral ouvert et non discriminatoire, et à œuvrer en faveur de la protection de l'environnement et de la promotion du développement durable peuvent et doivent se renforcer mutuellement. Nous prenons note des efforts faits par les Membres pour effectuer des évaluations environnementales nationales des politiques commerciales à titre volontaire. Nous reconnaissons qu'en vertu des règles de l'OMC aucun pays ne devrait être empêché de prendre des mesures pour assurer la protection de la santé et de la vie des personnes et des animaux, la préservation des végétaux, ou la protection de l'environnement, aux niveaux qu'il considère appropriés, sous réserve que ces mesures ne soient pas appliquées de façon à constituer soit un moyen de discrimination arbitraire ou injustifiable entre des pays où les mêmes conditions existent, soit une restriction déguisée au commerce international, et qu'elles soient par ailleurs conformes aux dispositions des Accords de l'OMC. Nous nous félicitons de la coopération suivie de l'OMC avec le PNUE et les autres organisations environnementales intergouvernementales. Nous encourageons les efforts visant à promouvoir la coopération entre l'OMC et les organisations environnementales et de développement internationales pertinentes, en particulier pendant la période précédant le Sommet mondial pour le développement durable qui se tiendra à Johannesburg (Afrique du Sud) en septembre 2002.

31. Afin de renforcer le soutien mutuel du commerce et de l'environnement, nous convenons de négociations, sans préjuger de leur résultat, concernant:

i) la relation entre les règles de l'OMC existantes et les obligations commerciales spécifiques énoncées dans les accords environnementaux multilatéraux (AEM). La portée des négociations sera limitée à l'applicabilité de ces règles de l'OMC existantes entre les parties à l'AEM en question. Les négociations seront sans préjudice des droits dans le cadre de l'OMC de tout Membre qui n'est pas partie à l'AEM en question;

ii) des procédures d'échange de renseignements régulier entre les Secrétariats des AEM et les Comités de l'OMC pertinents, ainsi que les critères pour l'octroi du statut d'observateur;

¹.Organisation mondiale du commerce, **Déclaration de Doha : programme de Doha pour le développement**, OMC, 14 Novembre 2001, p.p. 4-15-16-17-25.

iii) la réduction ou, selon qu'il sera approprié, l'élimination des obstacles tarifaires et non tarifaires visant les biens et services environnementaux.

Nous notons que les subventions aux pêcheries entrent dans le cadre des négociations prévues au paragraphe 28.

32. Nous donnons pour instruction au Comité du commerce et de l'environnement, dans la poursuite de ses travaux sur tous les points de son programme de travail dans le cadre de son mandat actuel, d'accorder une attention particulière aux éléments suivants:

i) effet des mesures environnementales sur l'accès aux marchés, spécialement en ce qui concerne les pays en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux, et situations dans lesquelles l'élimination ou la réduction des restrictions et des distorsions des échanges serait bénéfique pour le commerce, l'environnement et le développement;

ii) dispositions pertinentes de l'Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce; et

iii) prescriptions en matière d'étiquetage à des fins environnementales.

Les travaux sur ces questions devraient entre autres choses consister à identifier la nécessité éventuelle de clarifier les règles pertinentes de l'OMC. Le Comité fera rapport à la cinquième session de la Conférence ministérielle, et fera des recommandations, dans les cas où cela sera approprié, en ce qui concerne l'action future, y compris l'opportunité de négociations. Le résultat de ces travaux ainsi que les négociations menées au titre du paragraphe 31 i) et ii) seront compatibles avec le caractère ouvert et non discriminatoire du système commercial multilatéral, n'accroîtront pas ou ne diminueront pas les droits et obligations des Membres au titre des accords de l'OMC existants, en particulier l'Accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires, et ne modifieront pas non plus l'équilibre entre ces droits et obligations, et tiendront compte des besoins des pays en développement et des pays les moins avancés.

33. Nous reconnaissons l'importance de l'assistance technique et du renforcement des capacités dans le domaine du commerce et de l'environnement pour les pays en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux. Nous encourageons aussi le partage des connaissances spécialisées et des expériences avec les Membres qui souhaitent effectuer des examens environnementaux au niveau national. Un rapport sera établi sur ces activités pour la cinquième session.

51. Le Comité du commerce et du développement et le Comité du commerce et de l'environnement serviront chacun, dans le cadre de leurs mandats respectifs, d'enceinte pour identifier les aspects des négociations relatifs au

développement et à l'environnement, et pour débattre de ces aspects, afin d'aider à atteindre l'objectif visant à ce que le développement durable soit pris en compte d'une manière appropriée.

ملحق رقم 04:

قائمة أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للغذاء في العالم 2011

معدل النمو السنوي %				النصيب من مجموع الصادرات/الواردات العالمية %			القيمة مليون دولار	الدول
2011	2010	2009	11-2005	2011	2000	1990	2011	
								الدول المصدرة
17	6	12-	9	39.0	43.9	-	528	دول الاتحاد الأوروبي
17	15	14-	13	9.7	12.6	13.4	131	الولايات المتحدة الأمريكية
27	17	5-	17	5.7	3.0	2.8	77	البرازيل
23	25	2-	14	4.0	3.1	2.5	54	الصين
31	23	25-	15	3.3	2.7	2.2	44	الأرجنتين
17	12	15-	10	3.2	4.1	3.5	44	كندا
28	28	17-	22	2.4	1.3	0.9	33	إندونيسيا
34	34	24-	22	2.3	1.3	1.1	32	ماليزيا
26	13	5-	16	2.3	2.3	2.1	31	تايلاند
								الدول المستوردة
16	3	12-	9	38.2	43.5	-	549	دول الاتحاد الأوروبي
17	12	9-	8	7.9	11.1	8.9	114	الولايات المتحدة الأمريكية
23	11	13-	7	5.5	10.5	10.1	79	اليابان
27	32	9-	23	5.2	2.0	1.4	75	الصين
16	19	15-	16	2.6	1.5	-	38	روسيا الفيدرالية
14	11	3-	10	2.2	2.6	2.1	32	كندا
26	13	21-	11	1.7	1.8	1.3	25	المكسيك
28	55	14-	16	1.5	1.2	1.0	21	المملكة العربية السعودية
46	33	8-	23	1.2	0.7	0.3	17	إندونيسيا
29	29	10-	19	1.1	0.8	0.6	17	ماليزيا

Source: http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2012_e/its12_merch_trade_product_e.htm, 15/03/2012, 22h40m.

ملحق رقم 05:

بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول المغاربية

الجدول رقم 01: تطور عدد السكان في الدول المغاربية في الفترة 2000-2010

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2000	2005	2009	2010	المساحة كم ²	متوسط معدل النمو السكاني %		الكثافة السكانية %	
						10-2009	10-2000	2010	2000
تونس	9.563	10.029	10.435	10.542	566.155	1.02	0.98	61	68
الجزائر	30.416	32.906	35.239	35.847	2.381.741	1.72	1.66	13	15
ليبيا	5.640	6.629	7.530	7.774	1.775.500	3.24	3.26	3	4
المغرب	28.466	30.172	31.543	31.894	710.850	1.11	1.14	40	45
موريتانيا	264.5	2.981	3.282	361.3	1.030.700	2.43	2.43	3	3
المجموع	76.730	82.717	88629	89.508	6.054.357	1.9	1.89	24	27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 292-293.

الجدول رقم 02: تطور عدد العمالة الإجمالية والعمالة الزراعية في الدول المغاربية

الوحدة: مليون نسمة

	تطور العمالة الزراعية							تطور العمالة الإجمالية						
	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
تونس	0.63	0.63	0.60	0.58	0.56	0.54	0.60	3.8	3.8	3.7	3.5	3.4	3.3	3.0
الجزائر	2.3	2.2	2.2	1.6	1.3	1.6	2.1	10.5	10.3	9.9	9.7	9.4	7.7	7.0
المغرب	4.3	4.3	4.5	4.6	4.8	4.8	4.5	11.4	11.4	12.3	11.2	11.4	11.3	11.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد رقم 26، الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2008، المجلد رقم 28، الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد رقم 30، الخرطوم.

الجدول رقم 03: مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي للدول المغاربية خلال الفترة 2003-2009

حصّة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية (مليار دولار)								إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)				الدول
2009		2007		2005		2003		2009	2007	2005	2003	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القيمة				
8.15	3.55	10.35	3.69	11.63	3.35	12.04	3.24	43.55	35.65	28.81	26.90	تونس
9.15	12.77	7.52	10.10	7.66	7.86	9.67	6.58	139.52	134.14	102.50	68.00	الجزائر
2.97	1.90	2.36	1.51	2.83	1.18	4.32	1.06	63.97	63.85	41.63	24.54	ليبيا
15.28	13.61	16.98	11.72	16.26	8.46	18.37	8.05	89.07	69.02	52.02	43.81	المغرب
18.81	0.57	12.41	0.35	17.50	0.28	18.96	0.22	3.03	2.82	1.60	1.16	موريتانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد 26، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الخرطوم.

الجدول رقم 04: توزيع الناتج المحلي للدول المغاربية حسب القطاعات الاقتصادية 2010

الوحدة: %

صافي الصرائب غير المباشرة	إجمالي قطاع الخدمات	قطاع الخدمات		إجمالي قطاع الإنتاج السلعي	قطاعات الإنتاج السلعي			الدولة	
		الخدمات الاجتماعية	الخدمات الإنتاجية		باقي قطاع الإنتاج	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية		الزراعة
8.79	57.85	30.66	27.19	33.37	3.66	14.91	8.60	7.20	تونس
6.15	44.38	24.59	19.79	49.47	1.40	4.96	34.69	8.42	الجزائر
7.94-	22.82	13.94	8.88	85.12	6.02	4.66	72.2	7.2	ليبيا
9.99	49.47	30.14	19.33	40.54	8.69	14.14	3.87	13.84	المغرب
7.60	35.99	22.68	13.31	56.41	4.32	3.39	32.13	15.84	موريتانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 287.

الملحق رقم 06:

نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الدول المغاربية سنتي 2000-2007

موريتانيا		المغرب		ليبيا		الجزائر		تونس		أهم المحاصيل
2007	2000	2007	2000	2007	2000	2007	2000	2007	2000	
17.44	34.65	39.65	60.87	14.86	10.3	33.71	29.55	39.30	40.21	الخبوب
56.26	61.83	100.59	99.88	99.22	98.87	88.22	98.82	79.35	89.37	البطاطس
88.49	87.80	90.28	86.53	59.09	44.14	20.79	22.94	76.78	60.57	البقوليات
68.9	83.38	118.81	107.58	97.42	93.29	99.77	99.5	100.87	100.93	الحضرة
85.57	85.45	109.98	121.59	87.05	94.59	88.96	92.83	105.55	104.97	الفواكه
98.18	96.29	98.32	99.47	92.71	91.21	83.47	93.31	193.57	197.24	اللحوم
80.88	82.55	82.80	70.01	35.47	45.37	41.08	41.11	104.35	89.83	الألبان
70.40	83.30	99.98	99.10	91.95	91.73	99.45	97.26	99.17	99.32	البيض
128.52	130.56	195.21	135.69	57.39	97.69	91.13	90.59	91.32	95.38	الأسماك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.arabstats.org>، تم الاطلاع عليه

2012/05/13

الملحق رقم 07:

تطور أهم الواردات الغذائية للدول المغاربية

الجدول رقم 01: أهم الواردات الغذائية لتونس

الوحدة: الكمية: ألف طن ، القيمة: مليون دينار تونسي

الشهرين الأولين 2013		الشهرين الأولين 2012		سنة 2012		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
82.8	130.4	134.6	227.7	326.2	573.1	القمح الصلب
133.1	237.8	35.4	90.3	432.4	930.0	القمح اللين
39.7	78.2	42.8	100.9	181.7	384.5	الشعير
47.0	97.6	47.7	119.2	394.1	855.1	الذرة
1.0	0.2	1.1	0.2	49.4	6.9	اللحوم
14.1	5.0	12.4	2.9	82.0	21.5	الحليب ومشتقاته
46.0	23.2	86.4	44.8	567.8	295.0	الزيوت النباتية
31.4	40.4	44.5	44.0	368.6	383.1	السكر
7.7	6.5	6.3	5.8	33.5	38.1	البطاطا
13.2	3.3	11.5	2.5	99.8	22.8	القهوة
4.8	1.6	3.9	1.7	24.3	9.7	الشاي
1.33	1.25	2.0	1.38	15.2	12.9	محضرات الأسماك
0.62	1.5	0.55	1.37	3.1	7.4	الموز
23.0	2.0	14.1	1.40	111.6	10.6	محضرات غذائية مختلفة
8.3	2.6	10.6	3.8	113.0	34.2	منتجات البحر الطازجة

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2013، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013، ص 4.

الجدول رقم 02: أهم الواردات الغذائية للجزائر

الوحدة: مليون دولار أمريكي

نسبة النمو	سنة 2011		سنة 2010		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
163.96	41.14	4052.10	32.79	1986.67	الحبوب و الدقيق و السميد
55.35	15.68	1544.11	16.41	993.96	الحليب ومشتقاته
71.37	11.81	1163.04	11.20	678.67	السكر و السكريات
45.63	3.62	356.35	4.04	244.69	البن والشاي
31.88	4.01	394.85	4.94	299.41	خضرة جافة وخضروات
2.46-	1.67	164.61	2.79	168.77	لحوم
62.59	100	9850	100	6058	مجموع الواردات الغذائية

Source : Direction générale des douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2011**, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, p 8.

الجدول رقم 03: أهم الواردات الغذائية للمغرب

الوحدة: الكمية: 1000 طن، القيمة: مليون درهم

النموه %	2011			2010			2009			
	النسبة	القيمة	الكمية	النسبة	القيمة	الكمية	النسبة	القيمة	الكمية	
55.8	29.7	11524.2	3974.5	25.4	7397.3	3243.4	22.6	5482.7	2390.3	القمح
46.0	12.4	4820.4	884.4	11.3	3300.8	798.3	14.1	3409.0	975.8	سكر وسكريات
27.7	12.3	4779.8	1781.3	12.9	3744.4	1897.4	11.9	2873.8	1703.7	الذرة
50.1	3.6	1408.2	65.9	3.2	937.9	54.5	3.6	868.2	54.4	الشاي
26.0	2.2	832.2	38.8	2.3	360.5	32.1	1.7	399.1	25.6	القشريات والرخويات
34.6	2.0	770.0	33.4	2.0	571.9	34.5	2.5	614.6	38.5	القهوة
1.2	2.0	767.4	29.5	2.6	758.5	32.1	2.5	605.2	33.7	الحليب ومشتقاته
92.1	1.7	662.5	265.5	1.2	344.8	212.6	1.6	394.1	271.9	الشعير
15.1-	1.4	555.7	40.1	2.3	654.9	51.4	2.1	520.0	50.5	التمور
-	1.3	496.4	14.0	0.7	204.6	7.6	1.4	331.9	11.2	اللحوم
33.2	100	38755.7	9151.8	100	29100.4	8353.6	100	24213.0	7139.9	مجموع الواردات الغذائية

Source : Office des changes, Commerce extérieur du Maroc, Royaume du Maroc, 2011, p 23.

الفهارس

فهرس الجداول

24	الجدول رقم 01-01: تطور حجم التجارة الدولية في الفترة الممتدة من 1995-2010
27	الجدول رقم 02-01: تطور العضوية في اتفاقيات الحيات 1947-1997
28	الجدول رقم 03-01: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
32	الجدول رقم 04-01: الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.....
38	الجدول رقم 05-01: معدل الانفتاح لبعض الدول المتقدمة خلال سنتي 1975-1997
43	الجدول رقم 06-01: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي
54	الجدول رقم 07-01: الصياغة البيئية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.....
58	الجدول رقم 08-01: أهم الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف
83	الجدول رقم 01-02: العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية لسنة 2010.....
	الجدول رقم 02-02: اتجاهات نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
88	والأهداف الإنمائية للألفية
92	الجدول رقم 03-02: مؤشرات أسعار الأغذية 2000-2011
93	جدول رقم 04-02: متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي العالمي
94	جدول رقم 05-02: متوسط معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة
95	الجدول رقم 06-02: تطور حجم الصادرات الغذائية لمختلف الأقاليم خلال الفترة 2000-2005..
117	الجدول رقم 07-02: تقديرات مختلفة للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي عن تحرير التجارة الدولية ...
118	الجدول رقم 08-02: فجوة الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية
	الجدول رقم 09-02: البلدان التي تدعم صادراتها الزراعية وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاق
126	الزراعة
140	الجدول رقم 01-03: تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية خلال الفترة 2000-2010
147	الجدول رقم 02-03: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية لسنة 2010
148	الجدول رقم 03-03: طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية
	جدول رقم 04-03: مضمون الاتفاقيات الثنائية التجارية والجمركية المحررة من طرف كل بلد
150	مغربي
158	الجدول رقم 05-03: تطور المبادلات التجارية الأوربية التونسية في الفترة 2000-2007
160	الجدول رقم 06-03: تطور المبادلات التجارية الأوربية المغربية في الفترة 2000-2007
163	الجدول رقم 07-03: تطور المبادلات التجارية الأوربية الجزائرية في الفترة 2000-2009

170	الجدول رقم 03-08: مؤشر إنتاج الغذاء في الدول المغاربية للفترة 1999-2007
170	الجدول رقم 03-09: تطور الإنتاج النباتي في تونس للفترة 1998-2009
171	الجدول رقم 03-10: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس للفترة 1998-2009
172	الجدول رقم 03-11: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة 1998-2009
173	الجدول رقم 03-12: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة 1998-2009
174	الجدول رقم 03-13: تطور الإنتاج النباتي في المغرب للفترة 1998-2009
175	الجدول رقم 03-14: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في المغرب للفترة 1998-2009
178	الجدول رقم 03-15: تطور حجم الاستثمارات الزراعية في تونس في الفترة 2002-2011
179	الجدول رقم 03-16: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 1998-2006
181	الجدول رقم 03-17: تطور الاستثمار الزراعي في المغرب للفترة 2001-2003
182	الجدول رقم 03-18: تطور معدل العمالة الزراعية في الدول المغاربية خلال الفترة 1995-2009 ...
184	الجدول رقم 03-19: تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في دول المغاربية خلال الفترة 2005-2007
186	الجدول رقم 03-20: تطور الواردات الغذائية للدول المغاربي في الفترة 1998-2009
190	الجدول رقم 03-21: تطور الصادرات الغذائية للدول المغاربي في الفترة 1998-2009
193	الجدول رقم 03-22: تطور الموازين التجارية الغذائية للدول المغاربية في الفترة 1998-2009
195	الجدول رقم 03-23: مؤشر أسعار الغذاء في الدول المغاربية في الفترة 2004-2012
198	الجدول رقم 03-24: تطور متوسط الدخل الفردي في الدول المغاربية للفترة 1985-2009
199	الجدول رقم 03-25: تطور درجة الانفتاح التجاري والنتائج المحلي الإجمالي للدول المغاربية عامي 2004-2008
200	الجدول رقم 03-26: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية بأسعار السوق الجارية للفترة 1995-2009
204	الجدول رقم 03-27: تطور مؤشر جيني لتوزيع الدخل في الدول المغاربية
205	الجدول رقم 03-28: تطور معدلات التشغيل في الدول المغاربية خلال الفترة 1995-2010
221	الجدول رقم 03-29: الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية
238	الجدول رقم 03-30: تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2008
239	الجدول رقم 03-31: تطور مساحة الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

240	الجدول رقم 03-32: تطور الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2006-2000
241	الجدول رقم 03-33: تطور مساحة وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النباتي للجزائر خلال الفترة 2009-1998

فهرس الأشكال	
31	الشكل رقم 01-01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة
	الشكل رقم 02-01: العدد الإجمالي للاتفاقيات التجارية الإقليمية المعلنة على مستوى المنظمة
46	العالمية للتجارة (والجات) في الفترة ما بين 1949-2010
47	الشكل رقم 03-01: تخفيض التعريفات الجمركية طبقاً لنوع التحرير 1983-2003
51	الشكل رقم 04-01: أبعاد التنمية المستدامة.....
62	الشكل رقم 05-01: منحى كوزنتس البيئي.....
75	الشكل رقم 01-02: أهم المؤتمرات العالمية للغذاء
90	الشكل رقم 02-02: تزايد نقص التغذية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة 1990-2008..
113	الشكل رقم 03-02: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

فهرس الملاحق	
253	الملحق رقم 01: قائمة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة
255	الملحق رقم 02: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة
257	الملحق رقم 03: نص الفقرات 06،31،32،33،51 من إعلان الدوحة 2001.....
260	الملحق رقم 04: قائمة أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للغذاء في العالم 2011.....
261	الملحق رقم 05: بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول المغاربية
263	الملحق رقم 06: نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الدول المغاربية سنتي 2000-2007
264	الملحق رقم 07: تطور أهم الواردات الغذائية للدول المغاربية

المحتويات	
I	البسمة
II	شكر
III	إهداء
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية
3	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
3	الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية
4	الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية
5	الفرع الثالث: محددات التجارة الدولية
6	المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية
6	الفرع الأول: الإطار النظري الكلاسيكي للتجارة الدولية
9	الفرع الثاني: الإطار النظري الحديث للتجارة الدولية
13	المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية
14	الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية
16	الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الدولية
19	المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي الجديد ودوره في تحرير التجارة الدولية
19	المطلب الأول: العولمة: السمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد
19	الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية
21	الفرع الثاني: أركان العولمة الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة الدولية
24	الفرع الثالث: العولمة التجارية
26	المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد
26	الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات -
29	الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة
37	الفرع الثالث: تقييم دور النظام التجاري الدولي الجديد في تحرير التجارة الدولية
42	المطلب الثالث: الإقليمية وتحرير التجارة الدولية

42 الفرع الأول: مفهوم الإقليمية
44 الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة لترتيبات التجارة الإقليمية
45 الفرع الثالث: دور الإقليمية في تحرير التجارة الدولية
48 المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟
48 المطلب الأول: مدخل نظري إلى مفهوم التنمية المستدامة
49 الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة
49 الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
52 المطلب الثاني: تحديات تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة
52 الفرع الأول: فلسفة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة
53 الفرع الثاني: إدراج التنمية المستدامة كأحد أهداف النظام التجاري الدولي الجديد
59 المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة
61 الفرع الأول: المنظور التجاري
62 الفرع الثاني: المنظور البيئي
66 خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية	
68 تمهيد
69 المبحث الأول: مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
69 المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام
69 الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام
72 الفرع الثاني: الإطار التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي المستدام
75 الفرع الثالث: مفاهيم أساسية متعلقة بالأمن الغذائي المستدام
78 المطلب الثاني: عوامل مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
79 الفرع الأول: العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء
81 الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي الغذائي
85 الفرع الثالث: العوامل الناتجة عن العولمة
87 المطلب الثالث: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية
87 الفرع الأول: الحالة الراهنة
91 الفرع الثاني: الوضع الغذائي والزراعي في الدول النامية
97 المبحث الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية

97	المطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجلات
98	الفرع الأول: خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية.....
99	الفرع الثاني: الصراع الأمريكي الأوربي لتحرير تجارة المنتجات الزراعية.....
101	المطلب الثاني: الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية.....
102	الفرع الأول: اتفاق الزراعة.....
105	الفرع الثاني: اتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية.....
106	المطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.....
106	الفرع الأول: بداية المفاوضات عام 2000.....
107	الفرع الثاني: المفاوضات بشأن الزراعة في مؤتمر الدوحة.....
109	الفرع الثالث: الإطار الحالي لمفاوضات الزراعة.....
111	المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.....
112	المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي في الدول النامية.....
112	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام.....
114	الفرع الثاني: محددات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام.....
115	الفرع الثالث: نظرة الدول النامية لدور تحرير التجارة الدولية في تحقيق أمنها الغذائي المستدام.....
	المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في الدول النامية.....
116	الفرع الأول: آثار سياسات التحرير التجاري على الدخل في الدول النامية.....
117	الفرع الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على العمالة والأجور في الدول النامية.....
119	الفرع الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على أسعار السلع الغذائية العالمية.....
120	المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إتاحة الغذاء في الدول النامية.....
120	الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي في الدول النامية.....
121	الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على تجارة السلع الغذائية في الدول النامية.....
125	الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على تجارة السلع الغذائية في الدول النامية.....
129	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية	
131	تمهيد.....
132	المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية.....
132	المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغربية.....

132	الفرع الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغربية.....
136	الفرع الثاني: الاطار التنظيمي الجمركي للدول المغربية.....
138	المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغربية.....
138	الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية للدول المغربية.....
145	الفرع الثاني: التجارة البينية للدول المغربية.....
152	المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية.....
	الفرع الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية في ظل الشراكة مع
152	الاتحاد الأوروبي.....
	الفرع الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية في ظل المنظمة العالمية
164	للتجارة.....
169	المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية في ظل التحرير التجاري
169	المطلب الأول: إتاحة الغذاء من الإنتاج الغذائي للدول المغربية في ظل التحرير التجاري
169	الفرع الأول: حالة الإنتاج الغذائي في الدول المغربية.....
176	الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للدول المغربية.....
185	المطلب الثاني: إتاحة الغذاء من التجارة الغذائية للدول المغربية في ظل التحرير التجاري
185	الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الواردات الغذائية للدول المغربية
189	الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الصادرات الغذائية للدول المغربية
192	الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الميزان التجاري الغذائي للدول المغربية
194	المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري
194	الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على أسعار السلع الغذائية.....
198	الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الدخل الفردي
	المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي
208	المستدام للدول المغربية
208	المطلب الأول: مواجهة الدول المغربية للآثار السلبية التحرير التجاري.....
208	الفرع الأول: استراتيجيات تحسين الإنتاج الغذائي في الدول المغربية.....
214	الفرع الثاني: استراتيجيات تعزيز التجارة الخارجية للدول المغربية.....
	المطلب الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي
225	المستدام في الجزائر في ظل التحرير التجاري
226	الفرع الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة.....

231	الفرع الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة.....
237	الفرع الثالث: دور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر
246 خلاصة الفصل
248 الخاتمة
255 قائمة المراجع
271 الملاحق
 فهرس الجداول
 فهرس الأشكال
 فهرس الملاحق
 فهرس المحتويات

الملخص:

أصبح يشكّل الأمن الغذائي المستدام في الدول المغاربية، والدول النامية بشكل عام، في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية تحدياً مهماً، تؤدي فيه عملية التحرك نحو العولمة والانفتاح دوراً إيجابياً أو سلبياً لظاهرة انعدام الأمن الغذائي. وقد أثار الوضع الجديد في التجارة الدولية قلقاً واسعاً بأن الانفتاح على التجارة الزراعية قد يعرض الأمن الغذائي لهذه الدول للخطر باعتبارها دولاً مستوردة للغذاء، في حين تجادل أطراف أخرى –وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي– بأهمية تحرير التجارة الدولية ومدى إسهامه في محاربة الفقر والجوع.

وتختلف آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية، مما يتطلب العمل الجاد على اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: سياسات تحرير التجارة الدولية، الأمن الغذائي المستدام، التجارة الزراعية والغذائية، الاقتصاديات المغاربية.

Le résumé:

Dans le cadre de la libéralisation du commerce international, la sécurité alimentaire durable dans les pays du Maghreb et les pays en voie de développement représente un défi important, dont le mouvement vers la mondialisation et l'ouverture des économies jouent un rôle soit positif ou négatif pour le phénomène de l'insécurité alimentaire.

La nouvelle situation dans le commerce international a soulevé une inquiétude généralisée que l'ouverture du commerce agricole peut mettre la sécurité alimentaire de ces pays au risque, en tant que pays importateurs de produits alimentaires. Bien que soutenu autres parties -en particulier l'OMC et le FMI- l'importance de la libéralisation du commerce international et de l'ampleur de sa contribution dans la lutte contre la pauvreté et la faim.

Les effets de la libéralisation du commerce international sur les éléments de la sécurité alimentaire durable pour les pays du Maghreb, se varient par la situation économique de chaque pays, et dans la mesure de leur capacité à s'adapter et à répondre aux changements de l'environnement économique international, qui exige beaucoup de travail et prendre des mesures qui lui permettent d'atténuer les impacts négatifs et maximiser les avantages des effets positifs.

Les mots clés : Les politiques de la libéralisation du commerce international, la sécurité alimentaire durable, le commerce des produits agricoles et alimentaires, les économies du Maghreb.